



# مَلَاخِيَا التَّفْسِيرِ

اِهْتَمَّتْ مَعَالِي حَقِيقَةِ التَّحْقِيقَاتِ، وَمِنْهَا اِهْتَمَارُ الْقُرْآنِ  
سُبُحَاتِ مَعَالِي اِهْتَمَارِ الْقُرْآنِ، مَعَالِي الْقُرْآنِ وَالْقُرْآنِ، اِهْتَمَارُ الْقُرْآنِ  
عَدَمَ حَقِيقَةِ الْكِتَابِ، سُبُحَاتِ الْقُرْآنِ بِالْقُرْآنِ.

كَالْبَيْتِ الْمَرْحُومِ (الْبَيْتِ)

اَيُّهُ اللهُ الْمُعْظَمُ السَّيِّدُ مُحَمَّدٌ الْفَاضِلُ الْمُبَكَّرُ فِي

تَحْقِيقِ وَتَسْوِيَةِ هَذِهِ الْقُرْآنِ الْاَعْظَمِ

# مِلاخِلُ التَّفْسِيرِ

اِبْحَاثٌ مَوْلَى حَفِيقَةِ الْعُضْرَاتِ، وَهُوَ اِعْجَازُ الْقُرْآنِ  
سُبُّهُنَّ مَوْلَى اِعْجَازِ الْقُرْآنِ، مَوْلَى الْفَرَادِ وَالْفَرَادَاتِ، اُصُولُ التَّفْسِيرِ  
عَدَمٌ مَحْرِيفَةُ الْكِتَابِ، سُبُّهُنَّ الْقَائِلِينَ بِالنَّصْرِيفِ.

تَأَلَّفَ:

الْمُرْجِعُ الدِّينِيَّ رَبِّهِ لَهِ الْعِظَمَى

الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ فَاضِلٌ الْكَبْرِيَّ الْقُدْسِيَّ

شبكة كتب الشيعة

مَرْكَزُ فِقْهِ الْأُسْتَمَةِ الْأَظْهَارِ



shiabooks.net

رابطہ بدیل < mktba.net

فاضل موحدي لنكراني، محمد. ١٣١٠-١٣٨٦ ش.

مدخل التفسير: ابحاث حول حقيقة المعجزة، وجوب اعجاز القرآن، شبهات حول اعجاز القرآن، حول القراء والقرئات، اصول التفسير، عدم تحريف الكتاب، شبهات القائلين بالتحريف / لمؤلفه محمد الفاضل النكراني رحمه الله. - قم: مركز فقه الأئمة الأطهار عليه السلام، ١٤٢٨ ق. = ١٣٨٦ ش.

٤٦٤ ص.

بهاء: ٤٠٠٠ ريال

ISBN 964-7709-5

كتابنامه.

چاپ اول.

فهرست نویسی بر اساس اطلاعات فیما.

١. قرآن - اعجاز. ٢. قرآن - تحريف. ٣. قرآن - علوم قرآنی. ٤. تفسير الف. مركز فقه الأئمة الأطهار عليه السلام. ب. عنوان. ج. عنوان: ابحاث حول حقيقة المعجزة. د. عنوان: وجوب اعجاز القرآن. هـ. عنوان: شبهات حول اعجاز القرآن. و. عنوان: اصول التفسير. ز. عنوان: شبهات قائلين بالتحريف.

١٣٨٦ م ٤٢ ف / ٨٦ BP



انشاءت مرکز فقهی ائمه اطهار

مدخل التفسير

تأليف: ..... سماحة آية الله العظمى الشيخ محمد الفاضل النكراني رحمه الله  
تحقيق ونشر: ..... مركز فقه الأئمة الأطهار عليه السلام - قم  
صفء الحروف: ..... مركز فقه الأئمة الأطهار عليه السلام - قم  
الطبعة: ..... الرابعة = الأولى المحققة ١٤٢٨ هـ.  
المطبعة: ..... اعتماد، قم  
الكمية: ..... ٢٠٠٠ نسخة  
السعر: ..... ٢٠٠٠ تومان

ISBN: 964-7709-55-2

شابك: ٩٦٤-٧٧٠٩-٥٥-٢





استدلالي عميق عدم وقوع التحريف في كتاب الله العزيز وكشف الغطاء عن افتراء التحريف على الشيعة من قبل بعض المعاندين للذين، فعلى رؤاد العلم والفضل وأولي الإنصاف والمروءة أن ينظروا بعين الدقة حتى يصلوا إلى هذه النتيجة الواضحة من ذهاب علماء الشيعة الاثني عشرية النابغين لمكتب أهل البيت عليه السلام إلى أن الكتاب الموجود بأيدينا هو نفس ما أنزله الله تبارك وتعالى على النبي الأعظم عليه السلام من دون زيادة ولا نقصان.

ولقد كان من آمالنا أن يبارك الله في عمر المؤلف العزيز ويطيله بسلامة وعافية، ويوفقه لإكمال هذا المشروع، حيث نعلم أنه كان من أقوى آماله وأمانيه، ولكن ما كل ما يتمنى المرء يدركه، فقد فاجئنا القدر، وصادف وللأسف الشديد إتمام هذا المشروع مع انقضاء نحبه وغروب عمره الشريف، وقد رحل من دار الفناء إلى دار القرار، جعله الله أنيساً للأبرار، وحشره مع محمد وآله الأطهار عليهم السلام وجعل الله هذا الأثر القيم من أحسن أعماله وذخراً له من دنياه إلى آخرته.

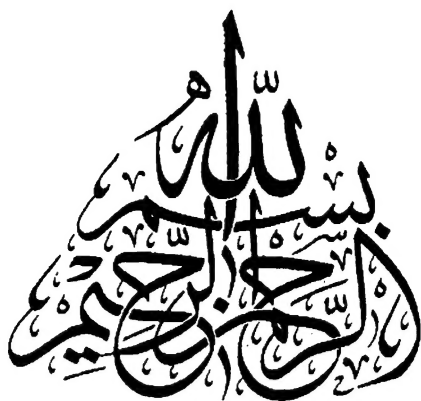
وقد طبع هذا المجلد من الكتاب لأول وهلة بيد العلامة الخطيب حجة الإسلام والمسلمين الشيخ حسين الأنصاريان دامت إفاضاته مع مقدمة شافية وافية ثم طبع مراراً وبعد مضي سنوات من الطبع الأول لابتدأ من طبعه بأسلوب جديد يناسب شأن هذا الأثر القويم، مع التصحيح وتخريج المصادر وتكميله بفهارس فنية.

وقد تم هذا المشروع بمجهود المحققين الأعزاء في مركز فقه الأئمة الأطهار عليهم السلام حجاج الإسلام والمسلمين الشيخ محمدرضا الفاضل الكاشاني دامت بركاته مدير المركز و الشيخ عباد الله السرشار الطهراني المياجي والشيخ رضا علي مهدوي: حيث بذلوا غاية جهدهم في إعدادها للطبع بصورة جديدة في غاية الدقة والجودة بما لا نرى فيما سبقها من طبعات.

شكر الله مساعيمهم ونقدم لهم الشكر جميعاً للسابقين لسيقتهم بنشر هذا الأثر القيم والأحقين لإكمالهم هذا المشروع ونسأل الله أن يوفقنا ويوفقهم لما يحب ويرضى إنه خير ناصر ومعين.

مركز فقه الأئمة الأطهار عليهم السلام

محمد جواد الفاضل النكراني



## الإهداء

إلى المرثي الكبير: الوالد المعظم والرجل الفذ الذي لا أقدر على أداء حقوقه، ولا أستطيع شكر عناياته، وقد بالغ في تربيته العلميّة والدينيّة، وأجهد في تهيئة الوسائل اللازمة، وكان جامعاً للفضائل المعنويّة، ومرتباً بالتربية القوليّة والعملية، وحائزاً لشرف المهاجرة، مصداقاً لقوله تعالى:

﴿وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾ (سورة النساء: ١٠٠)

فنسأله تعالى أن يعطيه أجر عمله هذا، ويحشره في زمرة من يحبّه من أوليائه الطاهرين، وأصفياه المكرمين صلوات الله عليهم أجمعين، وأن يقدرني على أداء بعض حقوقه، آمين.

ولدك

## بسم الله الرحمن الرحيم

### المقدمة

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب، وجعله هدى للمتقين، وذكرى لأولي الألباب، وأثبت إعجازه بقوله - عز من قائل -:

﴿قُلْ لِّسِنِ أَجْتَمَعَتْ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَيَّ أَن يَأْتُوا بِمِثْلِ هَٰذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾<sup>(١)</sup>.

كما أنه أثبت بجعله معجزاً خلود الإعجاز؛ لاستمرار الشريعة ودوام النبوة إلى يوم القيامة، وابتنائها على المعجزة الخالدة.

وقد صانه من التحريف والتغيير بقوله - تعالى -: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾<sup>(٢)</sup>.

وأخبر عن عدمه بقوله - تعالى -:

﴿لَّا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِن خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾<sup>(٣)</sup>.

(١) سورة الإسراء ١٧: ٨٨.

(٢) سورة الحجر ١٥: ٩.

(٣) سورة فصلت ٤١: ٤٢.

وأفضل صلواته وتسليحاته على رسوله الذي أرسله ﴿بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾<sup>(١)</sup>، النبي الذي ترك في أمته الثقلين، وحصر النجاة في التمسك بالأمرين، وأخبر بانتفاء أي افتراق في البين، حتى يردا عليه الخوض.

وعلى آله الأخيار، المصطفين الأبرار، الذين هم قرناء الكتاب، والشارحون لآياته، المفسرون لمحكماته ومتشابهاته، العالمون بتزييله وتأويله، ولا يغني الرجوع إليه من دون مراجعتهم.

واللجنة الدائمة الأبدية على الذين:

﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾<sup>(٢)</sup> «أُولَٰئِكَ الَّذِينَ أَشْتَروا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَىٰ فَمَا رَبَحَتِ تِجَارَتُهُمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ»<sup>(٣)</sup> «أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّكِنُّونَ»<sup>(٤)</sup>.

وبعد: يقول العبد المفتاق إلى رحمة ربه الغني، محمد الموحدي اللنكراني، الشهير بـ «الفاضل» ابن العلامة الفقيه الفقيد آية الله المرحوم الحاج الشيخ فاضل اللنكراني رحمه الله، وحشر مع من يحبه من النبي والأنمة الطاهرين صلوات الله عليهم أجمعين:

إن من منن الله تعالى العظيمة، وتوفيقاته الربانية أن وقفتي برهة من الزمن، وقطعة من الوقت للبحث حول كتابه العزيز من عدة جهات ترجع إلى أصل إعجازه، ووجوه الإعجاز فيه، والقراءات المختلفة الطارة عليه، والتحريف الذي

(١) سورة التوبة ٩: ٣٣، سورة الصف ٦١: ٩.

(٢) سورة الصف ٦١: ٨.

(٣) سورة البقرة ٢: ١٦.

(٤) سورة البقرة ٢: ١٥٩.



هو مصون منه ، وكان ذلك بمحض جماعة من الأفاضل لا يقل عددهم ، وعدة من الأعلام يعتنى بشأنهم ، وكنت أكتب خلاصة البحث ؛ ليكون لي تذكرة ، ولغيري بعد مرور الأيام تبصرة ، وقد بقي المكتوب في السواد سنين متعددة إلى أن ساعدني التوفيق ثانياً لإخراجه إلى البياض .

وأقرّ - ولا محيص عن الإقرار - بأن الإنسان يقصر باعه - وإن بلغ ما بلغ - ويقلّ اطلاعه - وإن أحاط بجميع الفنون - عن البحث التامّ حول كلام الكامل ، وكيف يصحّ في العقول أن يحيط الناقصُ بالكامل ؛ سواء أراد الوصول إلى معناه ، والبلوغ إلى مراده ، أم أراد الوصول إلى مرتبة عظيمة ، واستكشاف شؤونه من إعجازه وسائر ما يتعلّق به ؟!

ولكن لا ينبغي ترك كلّ ما لا يدرك كلّهُ ، ولا يصحّ الإعراض عمّا لا سبيل إلى فهم حقيقته ، خصوصاً مع ابتناء الدين الخالد على أساسه وإعجازه ، وتوقّف الشريعة السامية على نظامه الرفيع ؛ فإنّه - في هذه الحالة - لا بدّ من الورود في بحر عميق بمقدار ميسور ، والاستفادة منه على قدر الظرف المقدور .

ومع أنّ الكتاب - سيّما في هذه الأعصار التي تسير قافلة البشر إلى أهداف ماديّة ، وتبتني حياتهم التي لا يرون إلّا إيّاها على أساس اقتصاديّ ، وأصبحت الشؤون المعنويّة كأنّه لا يحتاج إليها ، والقوانين الإلهيّة غير معمول بها - قد صار هدفاً للمعاندين والمخالفين ؛ لأنّهم يرون أنّ الاقتضاء بنوره ، والخروج عن جميع الظلمات بسببه يسدّ باب السيادة الماديّة ، ويمنع عن تحقّق السلطة ، ويوجب رقاء الفكر ، وحصول الاستنساء ، فلا بدّ لهم للوصول إلى أغراضهم الفاسدة من إطفاء نوره ، وإدناء مرتبته ، وتنقيص مقامه الشامخ ، فتارةً يشكّون في إعجازه ، ويوردون على الناس شبهات في ذلك ، وأخرى: يتمسّكون بتحريفه ويشبّهون تنقيصه .

ومن العجب: أن بعض من لا يطلع على حقيقة الأمر، ويتخيل أن البحث في هذه المباحث إنما يجري مجرى المباحث العلمية، التي لا تتجاوز عن البحث العلمي، قد وافقهم في هذه العقيدة الفاسدة، غفلة عن أن الأيدي الخفية ناشرة لهذه الفكرة الخبيثة، وباعثة على رواجها بين العوام والجهلة، وهدفها سلب الاعتصام بحبل الله المتين، وترك الاقتداء بكلام الله المبين، ونفي وصف الإعجاز والحجية عن القرآن العظيم.

فمثل هذه الجهات أوجب البحث حول الكتاب المجيد بالبحوث التي أشرت إليها، وأظن أنه لا يبقى موقع للشبهة - مع المراجعة إلى هذه الرسالة - لمن يريد استكشاف الحقيقة، ويترك طريق الغي والجهالة، فقد بالفت على أن أجمع فيها ما يكون دليلاً على المقصود، وأجبت عن الشبهات الواردة بما هو مقبول العقول، ومع ذلك فالنقص والخطأ فيه لو كان، فنشؤه قصور الباع، وعدم سعة الاطلاع، وأرجو من القارئ الكريم أن ينظر إليها بعين الإنصاف، وأن يذكرني إذا أشرف على نقص أو اشتباه.

وأبتل إليه تعالى أن يمدني بالتوفيق، ويلحظ عملي بعين القبول؛ فإنه الولي الحميد المجيد.

قم، الحوزة العلمية، جمادى الأولى ١٣٩٦ هـ

محمد الفاضل اللكراني

# حقيقة المعجزة

- المعجزة اصطلاحاً وشروطها.
- إنكار المعجزة.
- عدم لزوم المعجزة.
- وجه دلالة الإعجاز على الصدق.



بسم الله الرحمن الرحيم

وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا

(سورة الفرقان ٢٥:٣٣)

### المعجزة اصطلاحاً وشروطها

المعجزة بحسب الاصطلاح هو ما يأتي به المدّعي لمنصب من المناصب الإلهية؛ من الأمور الخارقة للعادة النوعية، والنواميس الطبيعية، والخارجة عن حدود القدرة البشرية، والقواعد والقوانين العلمية وإن كانت دقيقة نظرية، والرياضات العلمية وإن كانت نتيجة مؤثرة، بشرط أن يكون سالماً عن المعارضة عقيب التحدي به، ففي الحقيقة تعتبر في تحقق الإعجاز الاصطلاحي الأمور التالية:

الأول: أن يكون الإتيان بذلك الأمر المعجز مقروناً بالدعوى، بحيث كانت الدعوى باعثة على الإتيان به ليكون دليلاً على صدقها، وحجة على ثبوتها.

الثاني: أن تكون الدعوى عبارة عن منصب من المناصب الإلهية، كالنبوة والسفارة؛ لأنه حيث لا يمكن تصديقها من طريق السماع عن الإله، لاستحالة ذلك، فلا بد من المعجزة الدالة على صدق المدّعي، وثبوت المنصب الإلهي، كما يأتي بيان ذلك في وجه دلالة المعجزة على صدق الآتي بها. وأما لو لم تكن الدعوى منصباً إلهياً، بل كانت أمراً آخر كالتخصّص في علم مخصوص مثلاً، فالدليل الذي يأتي به مدّعيه لإثبات صدقه لا يسمّى معجزة؛ لعدم توقّف إثباته على الإتيان



بأمر خارق للعادة، بل يمكن التوصل بدليل آخر كالامتحان ونحوه.

ففي الحقيقة، المعجزة عبارة عن الدليل الخارق للعادة، الذي ينحصر طريق إثبات الدعوى به، ولا سبيل لإثباتها غيره.

الثالث: أن تكون الدعوى في نفسها مما يجري فيه احتمال الصدق والكذب، وإلا فلا تصل التوبة إلى المعجزة، بل لا يتحقق الإعجاز بوجه؛ ضرورة أنه مع العلم بصدق الدعوى لا حاجة إلى إثباتها، ومع العلم بكذبها لا معنى لدالاتها على صدق مدّعيها، وإن كان البشر عاجزاً عن الإتيان بمثلها فرضاً. وهذا لا فرق فيه بين أن يكون الكذب معلوماً من طريق العقل، أو من سبيل النقل، فإذا ادّعى أحد أنه هو الله الخالق الواجب الوجود، وأتى بما يعجز عنه البشر فرضاً، فذلك لا يسمى معجزة؛ لأن الدعوى في نفسها باطلة بحكم العقل؛ للبراهين القطعية العقلية الدالة على استحالة ذلك.

كما أنه إذا ادّعى أحد النبوة بعد خاتم النبيين ﷺ وأتى - فرضاً - بما يخرق نوااميس الطبيعة والقوانين الجارية، فذلك لا يسمى معجزة بالإضافة إلى المسلم الذي لا يرتاب في صحة اعتقاده ونبوة نبيه ﷺ؛ لأنه كما ثبتت نبوته كذلك ثبتت خاتمته بالأدلة القاطعة العقلية، فالمعتبر في تحقق المعجزة اصطلاحاً كون الدعوى محتملة لكل من الصدق والكذب.

ومن ذلك يظهر أن المعجزات المتعددة لمدّع واحد إنما يكون اتّصافها بالإعجاز بلحاظ الأفراد المتعددة، فكل معجزة إنما يكون إعجازها بالإضافة إلى من كانت تلك المعجزة دليلاً عنده على صدق المدّعي، وإلا فلو كان صدق دعواه عنده ثابتاً بالمعجزة السابقة بحيث لا يكون هذا الشخص في ريب وشك أصلاً، فلا تكون المعجزة اللاحقة معجزةً بالإضافة إليه بوجه، فاتّصاف اللاحقة بهذا الوصف إنما هو لأجل تأثيرها في هداية غيره، وخروج ذلك الغير من الشك إلى اليقين لأجلها.

وبعبارة أخرى: إنما يكون اتّصافها بالإعجاز عند الغير لا عند هذا الشخص.

الرابع: كون ذلك الأمر خارقاً للعادة الطبيعيّة، وخارجاً عن حدود القدرة البشريّة، وفيه إشارة إلى أنّ المعجزة تستحيل أن تكون خارقةً للقواعد العقلية، وهو كذلك؛ ضرورة أنّ القواعد العقلية غير قابلة للانحرام، كيف؟ وإلا لا يحصل لنا القطع بشيء من النتائج، ولا بحقيقة من الحقائق؛ فإنّ حصول القطع من القياس المركّب من الصغرى والكبرى - بما هو نتيجته - إنما يتفرّع على ثبوت القاعدة العقلية الراجعة إلى امتناع اجتماع النقيضين؛ ضرورة أنّ حصول العلم بحدوث العالم مثلاً من القياس المركّب من: «العالم متغيّر وكلّ متغيّر حادث» - إنما يتوقّف على استحالة اتّصاف العالم بوجود الحدوث وعدمه معاً؛ ضرورة أنّه بدونها لا يحصل القطع بالحدوث في مقابل عدم، كما هو غير خفيّ.

وكذلك العلم بوجود البارئ - جلّت عظمته - من طريق البراهين الساطعة القاطعة الدالة على وجوده، إنما يتوقّف على استحالة كون شيء متّصفاً بالوجود والعدم معاً في آن واحد، وامتناع عروض كلا الأمرين في زمان فارد، بداهة أنّه بدونها لا مجال لحصول القطع بالوجود في مقابل عدم، كما هو ظاهر.

فالقواعد العقلية خصوصاً قاعدة امتناع اجتماع النقيضين وارتفاعهما، التي إليهما ترجع سائر القواعد، وعليها يبتني جميع العلوم والمعارف، بعيدة عن عالم الانحراق والانحرام بمراحل لا يمكن طيها أصلاً.

ويدلّ على ما ذكرنا من استحالة كون المعجزة خارقةً للقواعد العقلية في خصوص المقام: أنّ الغرض من الإتيان بالمعجزة إثبات دعوى المدّعي واستكشاف صدقه في ثبوت المنصب الإلهي، فإذا فرضنا إمكان تصرّف المعجزة في القواعد العقلية وانحرامها بها، لا يحصل الغرض المقصود منها؛ فإنّ دلالتها على صدق مدّعي النبوة مثلاً - إنما تتمّ على تقدير استحالة اتّصاف شخص واحد في زمان

واحد بالنبوة وجوداً وعدمًا، وإلا فلا مانع من ثبوت هذا الاتصاف، وتحقق كلا الأمرين، فلا يترتب عليها الغاية من الإتيان بها، والغرض المقصود في البين، كما لا يخفى.

وعلى ما ذكرنا فالمعجزة ما يكون خارقاً للعادة الطبيعية، التي يكون البشر عاجزاً عن التخلف عنها، إلا أن يكون مرتبطاً بمنع القدرة المطلقة المتعلقة بكل شيء.

ومنه يظهر الفرق بين السحر وبين المعجزة، وكذا بينها وبين ما يتحقق من المتراضين، الذين حصلت لهم القدرة لأجل الرياضة - على اختلاف أنواعها وتشعب صورها - على الإتيان بما يعجز عنه من لم تحصل له هذه المقدمات؛ فإن ابتناء مثل ذلك على قواعد علمية أو أعمال رياضية توجب خروجه عن دائرة المعجزة، التي ليس لها ظهير إلا القدرة الكاملة التامة الإلهية، وهكذا الإبداعات الصناعية، والاختراعات المتنوعة، والكشفيات المتعددة من الطبية وغيرها من الحوادث المختلفة، العاجزة عنها الطبيعة البشرية، قبل تحصيل القواعد العلمية التي تترتب عليها هذه النتائج، وإن كان الترتب أمراً خفياً يحتاج إلى الدقة والاستنباط؛ فإن جميع ذلك ليس بما يعجز عنه البشر، ولا خارقاً لناموس الطبيعة أصلاً.

نعم، يبقى الكلام بعد وضوح الفرق بين المعجزة وغيرها بحسب الواقع ومقام الثبوت؛ فإن الأولى خارجة عن القدرة البشرية بشؤونها المختلفة، والثانية تتوقف على مبادئ ومقدمات يقدر على الإتيان بها كل من يحصل له العلم بها والاطلاع عليها - في تشخيص المعجزة عن غيرها - بحسب مقام الإثبات، وفي الحقيقة في طريق تعيين المعجزة عما يشابهها صورة، وأنه هل هنا أمانة مميزة وعلامة مشخصة أم لا؟

والظاهر أن الأمانة التي يمكن أن تكون معينة عبارة عن أن المعجزة لا تكون

محدودة من جهة الزمان والمكان، وكذا من سائر الجهات كالآلات ونحوها، حيث إن أصلها القدرة الأزلية العامة غير المحدودة بشيء، وهذا بخلاف مثل السحر والأعمال التي هي نتائج الرياضات؛ فإنها لا محالة محدودة من جهة من الجهات ولا يمكن التعدي عن تلك الجهة، فالرياضة التي نتيجتها التصرف في المتحرك وإمكانه مثلاً لا يمكن أن تتحقق من غير طريق تلك الآلة، وهكذا، فالمحدودية علامة عدم الإعجاز.

مضافاً إلى أن الأغراض الباعثة على الإتيان مختلفة، بدهاء أن النبي الواقعي لا يكون له غرض إلا ما يتعلق بالأمور المعنوية، والجهات النفسانية، والسير بالناس في المسير الكمال المتكفل لسعادتهم.

وأما النبي الكاذب فلا تكون استفادته من المعجزة إلا الجهات الراجعة إلى شخصه من الأمور المادية، كالشهرة والجاه والمال وأشباهها، فكيفية الاستفادة من المعجزة من علام كونها معجزة، أم لا، كما هو واضح.

الخامس: أن يكون الإتيان بذلك الأمر مقروناً بالتحدي الراجع إلى دعوة الناس إلى الإتيان بمثله إن استطاعوا، ليعلم بذلك:

أولاً: غرض المدعي الآتي بالمعجزة، وأن الغاية المقصودة من الإتيان بها تعجيز الناس، وإثبات عجزهم من طريق لا يمكنهم التخلص عنه، ولا الإشكال عليه. وثانياً: أن عدم الإتيان بمثله لم يكن لأجل عدم تحديهم للإتيان، وعدم ورودهم في هذا الوادي، وإلا فكان من الممكن الإتيان بمثله؛ ضرورة أن التحدي الراجع إلى تعجيز الناس الذي يترتب عليه أحكام وآثار عظيمة من لزوم الإطاعة للمدعي، وتصديق ما يدعيه، ويأتي به من القوانين والحدود، والتسليم في مقابلها يوجب - بحسب الطبع البشري والجليلة الإنسانية - تحريكهم إلى الإتيان بمثله لئلا يسجل عجزهم ويثبت تصوّرهم.

وعليه: فالعجز عقيب التحدي لا ينطبق عليه عنوان غير نفس هذا العنوان، ولا يقبل محملاً غير ذلك، ولا يمكن أن يتلبس بلباس آخر، ولا تعقل موازاته بالأغراض الفاسدة، والعناد والتعصب القبيح.

السادس: أن يكون سالماً عن المعارضة؛ ضرورة أنه مع الابتلاء بالمعارضة بالمثل، لا وجه لدلالته على صدق المدعى ولزوم التصديق؛ لأنه إن كان المعارض - بالكسر - قد حصل القدرة من طريق السحر والريضة مثلاً، فذلك كاشف عن كون المعارض - بالفتح - قد أتى بما هو خارق للعادة والناموس الطبيعي - وقد مرَّ اعتباره في تحقق الإعجاز الاصطلاحي بلا ارتياب - وإن كان المعارض قد أقدره الله - تبارك وتعالى - على ذلك لإبطال دعوى المدعى، فلا يبقى حينئذ وجه لدلالة معجزه على صدقه أصلاً.

وبالجملة: مع الابتلاء بالمعارضة يعلم كذب المدعى في دعوى النبوة، إما لأجل عدم كون معجزته خارقة للعادة الطبيعية، وإما لأجل كون الفرض من أقدار المعارض إبطال دعواه؛ إذ لا يتصور غير هذين الفرضين فرض ثالث أصلاً، كما لا يخفى.

السابع: لزوم التطبيق؛ بمعنى أن الأمر الخارق للعادة، - الذي يأتي به المدعى للنبوة والسفارة - وقوعه بيده بمقتضى إرادته وغرضه؛ بمعنى تطابق قوله وعمله، فإذا تخالف لا يتحقق الإعجاز بحسب الاصطلاح، كما حكي أن مسيلمة الكذاب تقل في بئر قليلة الماء ليكثر ماؤها، فغار جميع ما فيها من الماء، وأنه أمرٌ يده على رؤوس صبيان بني حنيفة وحنكهم، فأصاب القرع كلَّ صبيٍّ مسح رأسه، ولثغ كلَّ صبيٍّ حنكه<sup>(١)</sup>. وإن شئت فسمِّ هذه المعجزة الدالة على الكذب؛ لأنه

(١) تاريخ الأمم والملوك للطبري: ٢٨٥/٣، الكامل لابن الأثير: ٢١٦/٢.



أجرى الله تعالى هذا الأمر بيده لإبطال دعواه، وإثبات كذبه، وهداية الناس إلى ذلك.

بقي الكلام في حقيقة المعجزة في أمر؛ وهو: أن الإعجاز هل هو تصرف في قانون الأسباب والمسببات العادية، وراجع إلى تخصيص مثل: «أبى الله أن يجري الأشياء إلا بالأسباب»<sup>(١)</sup>، أو أنه لا يرجع إلى التصرف في ذلك القانون، ولا يستلزم التخصيص في مثل تلك العبارة الآتية بظاهرها عن التخصيص، بل التصرف إنما هو من جهة الزمان، وإلغاء التدرج والتدرج بحسبه؟ فرجع الإعجاز في مثل جعل الشجر اليابس خضراً - في الفصل الذي لا يقع فيه هذا التبدل والتغير عادة من الفصول الأربعة السنوية - إلى تحصيل ما يحتاج إليه الشجر في الإخضرار من حرارة الشمس والهواء والماء، وما يستفيدة من الأرض في آن واحد، لا إلى استغنائه عن ذلك رأساً؟

الظاهر هو الوجه الثاني، وإن كان لا يترتب على هذا البحث ثمرة كثيرة مهمة.

### إنكار المعجزة

نعم، يظهر مما استظهرناه الجواب عما استند إليه المادّيون في دعواهم إنكار المعجزة؛ من أن المعجزة الراجعة إلى الإتيان بما يخرق العادة يوجب انخراط أصل «العلية والمعلولية» والخدشة في هذه القاعدة المسلّمة في العلوم الطبيعية، وفي العلم الأعلى والفلسفة؛ فإنّ ابتناءهما على قانون العلية مما لا يكاد يخفى، ولا يمكن للعقل أيضاً إنكاره؛ فإنّ افتقار الممكن - في مقابل الواجب والممتنع - إلى العلة بدسّي؛ لأنّه حيث لا يكون في ذاته اقتضاء الوجود والعدم، بل يكون متساوي النسبة

(١) بصائر الدرجات: ٦، الجزء الأول ب ٢ ح ٢١ عن أبي عبد الله عليه السلام، وعنه بحار الأنوار: ٩٠/٢ ح ١٤ و ١٥، ورواه في الكافي: ١٨٣/١، كتاب الحجة، باب معرفة الإمام عليه السلام والرد إليه ح ٧، وفيه: إلا بأسباب.

إليها، كما هو معنى الإمكان، فترجيح أحد الأمرين لا يمكن إلا بعد وجود مرجح في البين، يكون ذلك المرجح خارجاً عن ذات الممكن وماهيته، وذلك المرجح إنما هي العلة التي تؤثر في أحد الطرفين، وتخرج الممكن عن حدّ التساوي. وحينئذ يقال في المقام: إن المعجزة كما أنها خارقة للعادة الطبيعية، كذلك خارمة لهذه القاعدة العقلية المشتهرة بقانون العلّة والمعلولية، وموجبة لوقوع التخصيص فيها، وحيث إنها غير قابلة للتخصيص، فلا محيص عن إنكارها كلياً ونفيها رأساً.

والجواب أولاً: أن ما تقتضيه القاعدة المسلّمة إنما هو مجرد افتقار الممكن إلى العلة المرجّحة، وأما أن تلك العلة لابد وأن تكون طبيعية مادية فهو أمر خارج عن مقتضى تلك القاعدة، والقائلون بثبوت الإعجاز لا ينكرون القاعدة أصلاً، بل غرضهم أن العلة المرجّحة أمر خارج عن إدراك البشر وقدرته، فالمعجزة لا تنافي القاعدة أصلاً، وبعبارة أخرى: تكون العلة أمراً غير طبيعي مرتبطاً بالقدرة الكاملة الإلهية غير المحدودة.

وثانياً: قد عرفت أنه لا مانع من الالتزام بثبوت العلة الطبيعية في باب المعجزة، وخرق العادة إنما هو بلحاظ إلغاء التدريج والتدرج، وفي الحقيقة خروجها عن حدود القدرة البشرية إنما هو بلحاظ هذا الإلغاء بحسب الزمان، لا بلحاظ قطعها عن الارتباط بالعلّة الطبيعية، كما عرفت في مثال جعل الشجر اليابس خضراً، فتدبر جيداً.

### عدم لزوم المعجزة

ثم إنه ربما يستدل ببعض الآيات القرآنية على أنه لا يلزم على النبيّ الإتيان بالمعجزة وترتيب الأثر على قول من يطلبها، وهي قوله - تعالى -: **هُوَ قَالُوا**

لَنْ تُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنْبُوعًا... قُلْ سُبْحَانَ رَبِّيَ هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا رَسُولًا<sup>(١)</sup>.

فإنها ظاهرة في أنه بعد تعليقهم الإيمان على الإتيان بالمعجز لم يأت النبي بما هو مطلوبهم، بل أظهر العجز بلسان كونه بشراً رسولاً، فهذا يستفاد عدم لزوم اقتران دعوى النبوة بما هو معجزة.

والجواب أما أولاً: فإن افتقار النبي في دعوى النبوة وصدقها إلى الإتيان بالمعجز من المسلّمات العقلية التي لا يشوبها ريب؛ ضرورة أنه مع عدم الافتقار لا يبقى افتراق بين النبي الصادق والنبي الكاذب، ولا يكون للأول ميزة وفضيلة أصلاً، وحينئذ فإن فرض دلالة الآية على خلافه، وأنه لا حاجة إلى الإعجاز مع فرض صدق المدعي، فاللزم تأويلها كما هو الشأن في غيرها من الآيات الظاهرة في خلاف ما هو المسلّم عند العقل، كقوله - تعالى -: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾<sup>(٢)</sup>.

وأما ثانياً: فإن الإتيان بالمعجز لا معنى لأن يكون تابعاً لطلب الناس وهوى أنفسهم، بحيث تكون خصوصياته راجعة إلى تعيين الشاك واختياره؛ ضرورة أن المعجزة أمر إلهي لا يكون للنبي فيه إرادة واختيار، بل كان بإرادة الله تعالى. على أنه لا معنى لطلب معجزة مخصوصة بعد الإتيان بما هو معجزة حقيقة، وظاهر الآيات المذكورة أن طلبهم من النبي تلك الأمور المذكورة فيها كان بعد الإتيان بالقرآن الذي هو أعظم المعجزات. وسيأتي<sup>(٣)</sup> - إن شاء الله تعالى - أنه لا يختص

(١) سورة الإسراء ١٧: ٩٠-٩٣.

(٢) سورة الفجر ٨٩: ٢٢.

(٣) في ص ٣٨.

وصف الإعجاز بمجموع القرآن، بل يكون كلُّ سورة من سورة الطويلة والقصيرة واجدة لهذا الوصف، وحينئذٍ فالطلب منهم دليل على عدم كونهم بصدد الاهتداء، بل على لجأهم وعنادهم، وتعضُّبهم القبيح؛ فإنه لا وجه بعد الإتيان بالمعجزة لطلب معجزة أخرى، مع فرض كون الشخص بصدد الاهتداء وتبعية النبي الصادق.

وأما ثالثاً: فغير خفي على الناظر في الآيات أن ما كانوا يطلبونه لم يكن معجزةً بوجه، إما لكونه من الأمور الموافقة للعادة الطبيعية، كفجر ينبوع من الأرض، وثبوت بيت من الزخرف له ومثلها، وإما لكونه منافياً لفرض الإعجاز، كسقوط السماء الموجب لهلاك طالب المعجزة.

وإما لكونه مستحيلاً عقلاً، كالإتيان بالله من السماء بعنوان الشهادة ولأجلها. وقد مرَّ<sup>(١)</sup> أن المعجزة لا تبلغ حدَّ التصرف في المستحيلات العقلية؛ لعدم قابليتها للانخرام بوجه.

وأما رابعاً: فهذا القرآن الكريم يصريح في غير موضع بثبوت المعجزة للأنبياء السالفين، كموسى<sup>(٢)</sup> وعيسى<sup>(٣)</sup> وغيرهما<sup>(٤)</sup>، وأن تصديقهم كان لأجل الإتيان بها. وعليه: فهل يمكن أن يقال بدلالته على عدم الافتقار إلى المعجزة، أو بدلالته على كذب المعجزات السالفة. نعوذ بالله من الضلالة والخروج عن دائرة الهداية.

(١) في ص ١٥-١٦.

(٢) سورة طه ٢٠: ١٧-٢٢ و ٦٥-٦٩.

(٣) سورة آل عمران ٣: ٤٦، ٤٩ وسورة المائدة ٥: ١١٠.

(٤) مثل إبراهيم عليه السلام، كقوله - تعالى -: «فَلَمَّا يَأْتِ الْكَافِرِينَ تَزْدَادُ سَلَماً عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ» سورة الأنبياء ٢١: ٦٩. وداود وسليمان عليه السلام، كتليين الحديد، وتسخير الريح والجن والطيور وجميع دواب الأرض في البر والبحر. سورة سبأ ٣٤: ١٠، ١٢، وسورة النمل ٢٧: ١٧. وغيرها.

## وجه دلالة الإعجاز على الصدق

الظاهر: أن الوجه في دلالة الإعجاز على صدق مدّعي النبوة ليس إلا قبح الإغراء بالجهل على الحكيم على الإطلاق؛ فإنه حيث لا يمكن التصديق بنبي من غير جهة الإعجاز؛ ضرورة انحصار الطريق العقلاني بذلك، مع أن النبوة والسفارة من المناصب الإلهية التي ليس فوقها منصب، ومن هذه الجهة يكثر المدّعي لها، والطالب للوصول إليها، فإذا صدر منه أمر خارق للعادة الطبيعية، العاجزة عنه الطبيعة البشرية، فإن كان كاذباً في نفس الأمر، ومع ذلك لم يبطله الله تعالى، والمفروض أنه ليس للناس طريق إلى إبطاله من التمسك بالمعارضة، فهو لا ينطبق عليه عنوان من ناحية الله إلا عنوان الإغراء بالجهل القبيح في حقّه، ولكن ذلك إنما يتوقف على القول بالتحسين والتقييح العقليين، كما عليه من عدا الأشاعرة<sup>(١)</sup>. وأما بناءً على مسلكتهم الفاسد من إنكار الحسن والقبح رأساً، فلا طريق إلى تصديق النبي من ناحية المعجزة أصلاً.

وما يقال: من أن فرض المعجزة ملازم لكونها من الله سبحانه، ولا حاجة فيه إلى القول بالحسن والقبح العقليين؛ لأن المعجزة مفروض أنها خارجة عن حدود القدرة البشرية، فلا مناص عن كونها من الله سبحانه.

مدفوع: فإنه ليس البحث في الاتّصاف بالإعجاز، حتّى يقال: إن فرضه ملازم لكونه من الله سبحانه، بل البحث - بعد الفراغ عن كونه معجزة - في دلالة الإعجاز على صدق مدّعي النبوة في دعواها، فمن الممكن أن الإقدار من الله لم يكن لأجل كونه نبياً، بل لفرض آخر، فجزّد كون المعجزة من الله لا يستلزم الصدق، إلّا مع

(١) شرح تجريد العقائد للقرشي: ٣٣٧، أصول الفقه للمظفر: ١/ ٢٣٢، أصول الفقه للشيخ محمد



ضميمة ما ذكرنا من لزوم الإغراء بالجهل القبيح، ومع إنكار القبيح والحسن - كما هو المفروض - ينسدّ هذا الباب، ولا يبقى مجال للتصديق من ناحية الإعجاز. وما حكى عن بعض الأشاعرة<sup>(١)</sup> من جريان عادة الله على صدور ما يخرق العادة وناموس الطبيعة بيد النبي فقط<sup>(٢)</sup>.

يدفعه أن العلم بذلك من غير طريق النبي كيف يمكن أن يحصل، والمفروض أن الشك في أصل نبوته؟ مضافاً إلى أنه لا دليل على لزوم الالتزام بهذه العادة، مع إنكار القبيح رأساً.

(١) هو الفضل بن رزيهان.

(٢) حكى عنه في البيان في تفسير القرآن: ٣٩.

# وجوه إعجاز القرآن

- آيات التحدي .
- القرآن معجزة خالدة .
- عدم اختصاص إعجاز القرآن بوجه خاص .
- التحدي بمن أنزل عليه القرآن .
- التحدي بعدم الاختلاف وبالسلامة والاستقامة .
- التحدي بأنه تبيان كل شيء .
- التحدي بالإخبار عن الغيب .
- القرآن ومعارفه الاعتقادية .
- القرآن وأسرار الخلقة .
- التحدي بالبلاغة .
- القرآن وقوانينه التشريعية .



## آيات التحدي

ليس في الكتاب العزيز ما يدلّ بظاهره على توصيفه بالإعجاز الاصطلاحي بهذه اللفظة، بل وقع فيه التحدي به، الذي هو الركن الأعظم للمعجزة، وتتقوّم به حقيقتها، والآيات الدالة على التحديّ بمجموع القرآن أو ببعضه لا تتجاوز عن عدّة آيات:

أولها: الآية الكريمة الواردة في سورة الإسراء: ﴿قُلْ لِّسِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ، وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾<sup>(١)</sup>.

والظاهر من الآية الكريمة الإخبار عن عدم الإتيان بمثل القرآن؛ لأجل عدم تعلّق قدرتهم به، وأن القرآن يشتمل على خصوصيات ومزايا من جهة اللفظ والمعنى لا يكاد يقدر عليها الإنس والجنّ، وإن اجتمعوا وكان بعضهم لبعض ظهيراً، فأنّصاف القرآن بأنّه معجز إنّما هو من جهة الخصوصيّة الموجودة في نفسه،

البالغ بتلك الخصوصية حدًّا يعجز البشر عن الإتيان بمثله.

وعليه: فما ذهب إليه من وصف بأنه شيطان المتكلمين<sup>(١)</sup> من القول بالصرف في إعجاز القرآن، وأن الله صرف الناس عن الإتيان بمثله مع ثبوت وصف القدرة لهم، وتوفّر دواعيهم عليه<sup>(٢)</sup>، منافٍ لما هو ظاهر الآية الشريفة، المعتضد بما هو المرتكز في أذهان المتشرّعة من بلوغ القرآن علوًّا وارتفاعاً إلى حدٍّ لا تصل إليه أيدي الناس، ولا يحصى لهم إلّا الاعتراف بالعجز والقصور والخضوع لديه.

فهذا القول باطل من أصله وإن استصوبه الفخر الرازي في تفسيره، واختاره،

(١) وهو أبو إسحاق إبراهيم بن سيار النّظام، شيخ الجاحظ؛ وهو من زعماء المعتزلة، ونسبت إليه الفرقة النظامية، توفي سنة بضع وعشرين ومائتين في خلافة المعتصم العباسي أو الواصل. ترجمته في سير أعلام النبلاء للذهبي ٩: ٢١٣ - ٢١٤ الرقم ١٧١٠. وذكر الرافعي في إعجاز القرآن والبلاغة النبوية: ١٠١، بأنّ النّظام شيطان المتكلمين، وأنّه من شياطين أهل الكلام.

(٢) فقد ذهب إلى القول بالصرفة عددٌ من علماء المعتزلة وغيرهم وإن اختلفوا في المقصود منها.

فأبو إسحاق النّظام، ذهب إلى أنّ إعجاز القرآن إنّما كان به الصّرفه أي: أنّ الله عزّ وجلّ - صرف البشر عن معارضة القرآن مع قدرتهم عليها، وخلق فيهم العجز عن محاكاة في أنفسهم وألسنتهم، ولولا أنّ الله صرفهم عن ذلك لاستطاعوا أن يأتيوا بمثله؛ أي كان مقدوراً لهم، ولكن عاقبهم أمر خارجي...

وقد بالغ النّظام في القول بالصرفة حتى عُرف به، فصوّبه فيه قوم وشايعه عليه آخرون فيما خالفه جمع كثير، وكان من ردودهم عليه واعتراضاتهم أنّ قوله هذا يستلزم كون القرآن ليس معجزاً بذاته بل بأمر خارجي، بل الصرفة هي المعجزة لا القرآن.... [أنظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (ت ٦٧١ هـ) دار إحياء التراث العربي، بيروت، الجزء الأول: ٧٥ - ٧٦]، الإتيان في علوم القرآن ٤: ٧، إعجاز القرآن والبلاغة النبوية: ١٠١، التبيان في علوم القرآن للصابوني: ١٤٩.

وممن ذهب إلى هذا القول الشيخ المفيد؛ وهو من علماء الإمامية، حيث قال في جهة إعجاز القرآن: إنّ جهة ذلك هو الصّرف من الله - تعالى - لأهل الفصاحة واللسان عن المعارضة للنبي ﷺ بمثله في النّظام عند تحذيه لهم، وجعل انصرافهم عن الإتيان بمثله - وإن كان في مقدورهم - دليلاً على نيّته ﷺ، واللفظ من الله - تعالى - مستمرّ في الصّرف عنه إلى آخر الزمان، وهذا من أوضح برهان في الإعجاز وأعجب بيان، وهو مذهب النّظام، وخالف فيه جمهور أهل الاعتزال. [أوائل المقالات، المطبوع ضمن سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد ٤: ٦٣].

خصوصاً بالإضافة إلى السور القصيرة، كسورتي العصر والكوثر؛ زاعباً أن دعوى خروج الإتيان بأمثال هذه السور عن مقدور البشر مكابرة، والإقدام على أمثال هذه المكابرات مما يطرق التهمة إلى الدين<sup>(١)</sup>. وسيأتي<sup>(٢)</sup> البحث معه في اتّصاف السورة القصيرة بالإعجاز.

ثانيها: ما ورد في سورة يونس من قوله - تعالى - ﴿أَمْ يَقُولُونَ أَفْتَرَنَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ، وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾<sup>(٣)</sup>.

ثالثها: ما ورد في سورة هود من قوله - تعالى - ﴿أَمْ يَقُولُونَ أَفْتَرَنَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِثْلِهِ مُفْتَرِيَتٍ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ فالتم يستجيبوا لكم فاعلموا أنما أنزل بعلم الله وأن لا إله إلا هو فهل أنتم مسلمون؟<sup>(٤)</sup>.

وهذه السور الثلاث على ما رواه الجمهور نزلت بمكة متتابعات<sup>(٥)</sup>، وفي رواية عن ابن عباس: أن سورة يونس مدنية، والرواية الأخرى عنه الموافقة لقول الجمهور ولأسلوبها؛ فإنه أسلوب السور المكية<sup>(٦)</sup>.

وها هنا إشكال، وهو: أن الترتيب الطبيعي في باب التحدي يقتضي التحدي أولاً بالقرآن بمجملته، ثم بعشر سور مثله، ثم بسورة واحدة مثله، مع أنه على رواية

(١) التفسير الكبير للفخر الرازي: ٣٤٩/١.

(٢) في ص ٣٦-٣٨.

(٣) سورة يونس ١٠: ٣٨.

(٤) سورة هود ١١: ١٣-١٤.

(٥) السور الثلاث (يونس وهود والإسراء) مكية إلا بعض الآيات على قول، لاحظ كتب التفسير، منها:

التفسير الكبير للفخر الرازي: ١٨٣/٦ تفسير سورة يونس، و ص ٣١٢ تفسير سورة هود، و ج ٧/ ٢٩١

تفسير سورة الإسراء. والجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ٣٠٤/٨ تفسير سورة يونس، و ج ١/ ٩ تفسير

سورة هود، و ج ١٠: ٢٠٣ تفسير سورة الإسراء.

(٦) عمدة القاري: ٤١/ ١٣، الإتقان في علوم القرآن: ٤٧/ ١، روح المعاني: ٧٩/ ١١.

الجمهور وقع التحديّ بالعدد متأخراً عن التحديّ بسورة واحدة. نعم، لا مجال لهذا الإشكال بناءً على إحدى روايتي ابن عباس من كون سورة يونس بمثابة مدنيّة.

وحكي عن بعض<sup>(١)</sup> في مقام التفصي عن هذا الإشكال أن الترتيب بين السور ونزول بعضها قبل بعض لا يستلزم الترتيب بين آيات السور، فكم من آية مكيّة موضوعة في سورة مدنيّة وبالعكس، فمن الجائز حينئذ أن تكون آيات التحديّ من هذا القبيل؛ بأن تكون آية التحديّ بعشر سور نازلة بعد آية التحديّ بالقرآن في جملته، وقبل آية التحديّ بسورة واحدة، بل جعل الفخر الرازي في تفسيره مقتضى النظم والترتيب الطبيعي قرينةً على هذا التقديم والتأخير<sup>(٢)</sup>.

ويرد على هذا البعض: أن مجرد الاحتمال لا يحسم مادة الإشكال، وعلى الفخر: أن صيرورة ذلك قرينةً إنما تتم على تقدير عدم إمكان التوجيه بما لا يخالف الترتيب الطبيعي، وهو لم يثبت بعد.

وحكي عن بعض آخر<sup>(٣)</sup> في مقام الجواب عن أصل الإشكال ما حاصله - على ما لخصه بعض من مفسري العصر -: أن القرآن الكريم معجز في جميع ما يتضمّن من المعارف، والأخلاق، والأحكام، والقصص وغيرها، وينعت به من الفصاحة والبلاغة وانتقاء الاختلاف، وإنما تظهر صحّة المعارضة والإتيان بالمثل عند إتيان عدّة من السور يظهر به ارتفاع الاختلاف، وخاصّة من بين القصص المودعة فيها مع سائر الجهات، كالفصاحة والبلاغة والمعارف وغيرها.

(١) الحاكمي هو الشيخ محمّد رشيد رضا في تفسير القرآن العظيم، المعروف بتفسير المنار: ١٢ / ٣٠ والعلامة الطباطبائي في الميزان في تفسير القرآن: ١٠ / ١٦٨-١٦٩.

(٢) التفسير الكبير للفخر الرازي: ١ / ٣٤٩، الآية ٢٣-٢٤ من سورة البقرة.

(٣) وهو الشيخ محمّد رشيد رضا في تفسير القرآن العظيم، المعروف بتفسير المنار: ١٢ / ٣٠-٣٤.

وإنما يتم ذلك بإتيان أمثال السور الطويلة التي تشتمل على جميع الشؤون المذكورة، وتتضمن المعرفة والقصة والحجة وغير ذلك، كسورتي الأعراف والأنعام.

والتي نزلت من السور الطويلة القرآنية مما يشتمل على جميع الفنون المذكورة قبل سورة هود - على ما ورد في الرواية<sup>(١)</sup> - هي: سورة الأعراف، وسورة يونس، وسورة مريم، وسورة طه، وسورة الشعراء، وسورة النمل، وسورة القصص، وسورة القمر، وسورة ص، فهذه تسع من السور عاشرتها سورة هود، وهذا هو الوجه في التحدي بأنهم أن يأتوا بعشر سور مثله مفتريات<sup>(٢)</sup>.

وأورد عليه - مضافاً إلى عدم ثبوت الرواية التي عول عليها - بأن ظاهر الآية أن رميهم النبي ﷺ بالافتراء قول تقوله بالنسبة إلى جميع السور القرآنية، طوليتها وقصيرتها، فمن الواجب أن يجابوا بما يحسم مادة الشبهة بالنسبة إلى كل سورة قرآنية، لا خصوص الإتيان بعشر سور طويلة جامعة للفنون القرآنية، مع أن الضمير في «مثله» الواقع في الآية الشريفة إن كان راجعاً إلى القرآن - كما هو ظاهر هذا القائل - أفاد التحدي بإتيان عشر سور مفتريات مثله مطلقاً؛ سواء في ذلك الطوال والقصار، فتخصيص التحدي بعشر سور طويلة جامعة؛ تقييد من غير مقيد، وإن كان عائداً إلى سورة هود كان مستتبشعاً من القول، خصوصاً بعد عدم اختصاص الرمي بالافتراء بسورة هود؛ لأنه كيف يستقيم في مقام الجواب عن الرمي بأن مثل سورة الكوثر من الافتراء أن يقال: أتوا بعشر سور مفتريات مثل سورة هود؟ كما هو واضح<sup>(٣)</sup>.

(١) لم نعر عليه عاجلاً.

(٢) هذا ما لحظه صاحب تفسير الميزان: ١٦٩/١٠ - ١٧٠.

(٣) المورد هو العلامة الطباطبائي في الميزان في تفسير القرآن: ١٧٠/١٠.



وقد تَفَصَّى عن هذا الإشكال بعض الأعاضل في تفسيره الكبير، المعروف بـ«الميزان في تفسير القرآن» بكلام طويل يرجع حاصله إلى: «أنَّ كلَّ واحدة من آيات التحدِّي تؤمُّ غرضاً خاصاً في التحدِّي؛ لأنَّ جهات القرآن وما به تقوم حقيقته وهو كتاب إلهي - مضافاً إلى ما في لفظه من الفصاحة، وفي نظمه من البلاغة - إنما ترجع إلى معانيه ومقاصده، لا ما يقصده علماء البلاغة من قولهم: «إنَّ البلاغة من صفات المعنى»؛ لأنَّهم يعنون به المفاهيم من جهة ترتبها الطبيعي في الذهن؛ من دون فرق بين الصدق والكذب والهزل والفحش وما جرى مجراها، بل المراد من المعنى ما يصفه تعالى بأنَّه كتاب حكيم، ونور مبين، وقرآن عظيم، وهادٍ يهدي إلى الحقِّ، وإلى طريق مستقيم، وما يضاهي هذه التعبيرات.

وهذا هو الذي يصحُّ أن يتحدَّى به بمثل قوله - تعالى -: «فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِ»<sup>(١)</sup>؛ فإنَّنا لا نسمي الكلام حديثاً إلا إذا اشتمل على غرض هام يتحدَّث به، وكذا قوله - تعالى -: «فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ»<sup>(٢)</sup>؛ فإنَّ الله لا يسمي جماعة من آيات كتابه - وإن كانت ذات عدد - سورة إلا إذا اشتملت على غرض إلهي تميِّز به عن غيرها.

ولولا ذلك لم يتمَّ التحدِّي بالآيات القرآنيَّة، وكان للخصم أن يختار من مفردات الآيات عدداً ذا كثرة... ثمَّ يقابل كلاً منها بما يناظرها من الكلام العربي من غير أن يضمن ارتباط بعضها ببعض.

فالذي كلَّف به الخصم في هذه التحدِّيات هو أن يأتي بكلام يماثل القرآن، مضافاً إلى بلاغة لفظه في بيان بعض المقاصد الإلهيَّة.

والكلام الإلهي - مع ما تحدَّى به في آيات التحدِّي - يختلف بحسب ما يظهر من

(١) سورة الطور ٥٢: ٣٤.

(٢) سورة يونس ١٠: ٣٨.

خاصته، فمجموع القرآن الكريم يختص بأنه كتاب فيه ما يحتاج إليه نوع الإنسان إلى يوم القيامة من معارف أصلية، وأخلاق كريمة، وأحكام فرعية، والسورة من القرآن تختص ببيان جامع لغرض من الأغراض الإلهية... وهذه خاصة غير الخاصة التي يختص بها مجموع القرآن الكريم، والعدة من السور كالعشر والعشرين منها تختص بخاصة أخرى، وهي بيان فنون من المقاصد والأغراض والتنوع فيها؛ فإنها أبعد من احتمال الاتفاق، إلى أن قال:

إذا تبين ما ذكرنا ظهر أن من الجائز أن يكون التحدي بمثل قوله - تعالى -: ﴿قُلْ لِّسِنِ أَجْتَمَعَتْ أَلِنْسُ وَالْجِنُّ﴾<sup>(١)</sup> الآية وارداً مورد التحدي بجميع القرآن لما جمع فيه من الأغراض الإلهية، ويختص بأنه جامع لعامة ما يحتاج إليه الناس إلى يوم القيامة. وقوله - تعالى -: ﴿قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ﴾<sup>(٢)</sup> لما فيها من الخاصة الظاهرة، وهي: أن فيها بيان غرض تام جامع من أغراض الهدى الإلهي بياناً فصلاً من غير هزل. وقوله - تعالى -: ﴿قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُورٍ مِّثْلِهِ﴾<sup>(٣)</sup> تحدياً بعشر من السور القرآنية؛ لما في ذلك من التفنن في البيان، والتنوع في الأغراض من جهة الكثرة. والعشرة من ألفاظ الكثرة كالمائة والألف، قال الله - تعالى -: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾<sup>(٤)</sup>. إلى أن قال:

وأما قوله - تعالى -: ﴿فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِ﴾<sup>(٥)</sup> فكانه تحدُّ بما يعم التحديات الثلاثة السابقة؛ فإن الحديث يعم السورة، والعشر سور، والقرآن كله، فهو تحدُّ

(١) سورة الإسراء ١٧: ٨٨.

(٢) سورة يونس ١٠: ٣٨.

(٣) سورة هود ١١: ١٣.

(٤) سورة البقرة ٢: ٩٦.

(٥) سورة الطور ٥٢: ٣٤.

بمطلق الخاصّة القرآنيّة، وهو ظاهر<sup>(١)</sup>.

ويرد عليه: أن ما أفاده وحققه وإن كان في نفسه تاماً لا ينبغي الارتياح فيه، إلا أنّه يصلح وجهاً لأصل التحديّ بالواحد والكثير، والتفنّن والتنوع في هذا المقام. وأمّا التحديّ بالعشر بعد الواحد، المخالف للترتيب الطبيعي الذي يبتني عليه الإشكال، فما ذكره لا يصلح وجهاً له؛ ضرورة أنّه بعد التحديّ بالواحد بما فيه من الخاصّة الظاهرة الراجعة إلى غرض تامّ جامع من الأغراض الإلهيّة، كيف تصل النوبة إلى التحديّ بما يتضمّن التفنّن في البيان والتنوع في الأغراض؟ فإنّ العاجز من الإتيان بما فيه غرض واحد جامع، كيف يتصوّر أن يقدر على ما فيه أغراض كثيرة متنوّعة؟ بدهية أنّ التنوع فرع الواحد، فمجرد اختلاف الغرض في باب التحديّ، وكون كلّ واحدة من الآيات الواردة في ذلك الباب مترتباً عليها غرض خاصّ في مقام التحديّ، لا يوجب تصحيح الترتيب والنظم الطبيعي، أترى أنّ هذا الذي أفاده يسوّغ أن يكون التحديّ بمجموع القرآن متأخراً عن التحديّ بسورة واحدة، مع أنّ الغرض مختلف؟

فانقدح أنّ مجرّد الاختلاف لا يحسم مادّة الإشكال، وأنّ التحديّ بالعشر بعد الواحدة لا يكاد يمكن توجيهه بما ذكر.

ويمكن أن يقال في مقام التفصّي عن الإشكال: إنّ تقييد العشر بكونها مفتريات، الوارد في هذه الآية فقط، يوجب الانطباق على ما يوافق النظم الطبيعي.

توضيح ذلك: أنّ الافتراء المدلول عليه بقوله - تعالى -: «مُفْتَرَيْنِ» يغيّر الافتراء الواقع في صدر الآية في قوله - تعالى -: «أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَيْنَاهُ»؛ فإنّ الافتراء

(١) الميزان في تفسير القرآن: ١٠ / ١٧١ - ١٧٤ تفسير الآية ١٣ من سورة هود.

هناك افتراء بحسب نظر المدّعي، ولا يقبله الطرف الآخر بوجه، وفي الحقيقة يكون الافتراء المدّعى افتراءً واقعياً غير مطابق للواقع بوجه، ولكن الافتراء هنا افتراء مقبول للطرفين، والغرض - والله أعلم - أن أتّصف القرآن بالإعجاز وإن كان ركنه الذي يتقوم به إنما هو المقاصد الإلهية، والأغراض الربوبية التي تشتمل عليها ألفاظه المقدّسة، وعباراته الشريفة، إلّا أنّه لا ينحصر بذلك، بل لو فرض كون المطالب غير واقعيّة والقصص كاذبة، لكان البشر عاجزاً عن التعبير بمثل تلك الألفاظ، مع النظم الخاصّ والأسلوب المخصوص.

ففي الحقيقة: يكون التحديّ في هذه الآية - بعد الإغماض عن علو المطالب، وسمو المعاني، وصدق القصص، وواقعيّة المفاهيم - بخلاف التحديّ الواقع في الآية الكريمة في سورة يونس؛ بالإتيان بسورة مثل سور القرآن؛ فإنّ ظاهره المماثلة من جهة المزايا الراجعة إلى المعنى والخصوصيّات المشتملة عليها الألفاظ معاً.

نعم، يبقى الكلام - بعد ظهور عدم كون المراد بالعشرة إلّا الكثرة لا العدد الخاصّ - في حكمة العناية بالكثرة، ولعلّها عبارة عن التنبيه على اشتغال الكتاب العزيز على خصوصيّة مفقودة في غيره، ولا يكاد يقدر عليها البشر، وإن بلغ ما بلغ، وهي الإتيان بقصّة واحدة بأساليب متعدّدة وتعبيرات مختلفة متساوية من حيث الوقوع في أعلى مرتبة البلاغة، وبذلك ترتفع الشبهة التي يمكن أن تخطر بالبال، بل بعض الناس أوردوها على الإعجاز بالبلاغة والأسلوب.

وهي: أن الجملة أو السورة المشتملة على القصّة يمكن التعبير عنها بعبارات مختلفة تؤدّي المعنى، ولا بدّ أن تكون عبارة منها ينتهي إليها حسن البيان، مع السلامة من كلّ عيب لفظيّ أو معنويّ، فمن سبق إلى هذه العبارة أعجز غيره عن الإتيان بمثلها؛ لأنّ تأليف الكلام في اللغة لا يحتمل ذلك، ولكن القرآن عبّر عن بعض المعاني وبعض القصص بعبارات مختلفة الأسلوب والنظم، من مختصر ومطول،

والتحدّي في مثله لا يظهر في قصّة مخترعة مفتراة، بل لابدّ من التعدّد الذي يظهر فيه التعبير عن المعنى الواحد والقصّة الواحدة بأساليب مختلفة وتراكيب متعدّدة.

رابعها: ومن الآيات الدالّة على التحديّ قوله - تعالى -: ﴿أَمْ يَقُولُونَ نَقُولُهُ، بَلْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ فليأتوا بحديثٍ مثله إن كانوا صدّيقين<sup>(١)</sup>.

والظاهر: أنّها ناظرة إلى التحديّ بجموع القرآن؛ لأنّ المنساق من «الحديث» في مثل هذه الموارد هو الكتاب الكامل الجامع، ويؤيده توصيفه بالمثل المضاف إلى القرآن الظاهر في مجموعته.

ولو تنزّلنا عن ذلك، فثبوت الإطلاق له بحيث يشمل ما دون سورة واحدة كجملة ونحوها في غاية الإشكال؛ وإن كان مقتضى ما حكيناه عن المفسّر المتقدّم ذلك، إلّا أنّه يعقده - مضافاً إلى بعده في نفسه؛ فإنّ جملة واحدة من القرآن مشتملة على معنى ومقصود، كيف يكون البشر عاجزاً عن الإتيان بمثله؟! وقد عرفت<sup>(٢)</sup> أنّ بعض المفسّرين أنكر كون بعض السور كذلك، وإن استظهرنا من الكتاب خلافه - أنّ التحديّ بسورة واحدة بعد ذلك، كما وقع في سورة البقرة المدنيّة، لا يبقى على هذا الفرض له مجال، فالإنصاف أنّ تعميم «الحديث» بحيث يشمل ما دون سورة واحدة ممّا لا يرتضيه الذوق السليم، ولا يقتضيه التأمل في آيات التحديّ في القرآن الكريم.

خامسها: قوله - تعالى -: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ، وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِّنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾<sup>(٣)</sup>.

واحتمل في ضمير «مثله» أن يكون راجعاً إلى «ما» الموصولة في

(١) سورة الطور ٥٢: ٣٣-٣٤.

(٢) في ص ٢٨-٢٩.

(٣) سورة البقرة ٢: ٢٣.

قوله - تعالى -: «مَّا نَزَّلْنَا» وأن يكون عائداً إلى العبد الذي هو الرسول الذي نزل عليه القرآن، فعلى الأول يوافق من حيث المدلول مع الآية الكريمة المتقدمة الواقعة في سورة يونس، وعلى الثاني تمتاز هذه الآية من حيث ملاحظة من نزل عليه في مقام التحدي.

والظاهر قوة الاحتمال الأول؛ لأنَّ المناسب بعد فرض الريب في الكتاب المنزل مع قطع النظر عَمَّنْ أنزل عليه، كما هو الظاهر من قوله - تعالى -: «وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا» الدالُّ على أنَّ متعلِّق الريب نفس ما نزل هو التحدي بخصوص ما وقع فيه الريب، مع عدم لحاظ الوسطة أصلاً.

ويؤيده سائر آيات التحدي، حيث كان مدلولها اشتغال نفس القرآن على خصوصية معجزة للغير عن الإتيان بمثله في جملته أو بسورة من مثله، مع أنَّ لحاظ حال الوسطة، الذي نزل عليه الكتاب من حيث كونه أمثلاً ليس له سابقة تعلَّم، ولم يتربَّ في حجر معلَّم ومربٍّ أصلاً، ربَّما يشعر بإشعار عرفيَّ بأنَّ الكتاب من حيث هو لا يكون بمعجز، بحيث لا يقدر البشر على الإتيان بمثله وإن كان بالغاً في العلم ما بلغ.

وبالجملة: فالظاهر عود الضمير إلى الكتاب، لا إلى من نزل عليه، وعلى تقديره، فالوجه في التعرُّض له في هذه الآية يمكن أن يكون على ما في بعض التفاسير؛ من أنَّه لما كان كفَّار المدينة الذين يوجَّه إليهم الاحتجاج أولاً وبالذات هم اليهود، وهم يعدُّون أخبار الرسل في القرآن غير دالَّة على علم الغيب؛ تحدَّاهم بسورة من مثل النبي ﷺ في أميته، ليشمل ذلك وغيره، مع بقاء التحدي المطلق بسورة واحدة مثله على إطلاقه غير مقيد بكونه من مثل محمد ﷺ<sup>(١)</sup>.

(١) تفسير القرآن العظيم، المعروف بـ«تفسير المنار»: ١/ ١٧٣.

ولكن هذا الوجه مبني على كون وجه التحدي في الآية إرادة نوع خاص من الإعجاز، مع أنه لم يثبت بل الظاهر من الآية خلافه، فتدبر جيداً.

وقد انقذ من جميع ما ذكرنا في هذا المقام: أن اتّصاف القرآن بأنه معجز مما يدلّ عليه الآيات المشتملة على التحدي، وأن مقتضاها اتّصاف كلّ سورة من سوره بذلك من دون فرق بين الطويلة والقصيرة، وأما ما دون السورة فلم يظهر من شيء من هذه الآيات الكريمة كونه كذلك، وأما وجه الإعجاز، وأن إعجازه عامّ ومن جميع الجهات، أو خاصّ ومن بعض الجهات، فسياقي<sup>(١)</sup> التعرّض له إن شاء الله تعالى.

### القرآن معجزة خالدة

من الحقائق التي لا يشكّ فيها مسلم، بل كلّ من له أدنى مساس بعالم الأديان من الباحثين والمطلّعين: أن الكتاب العزيز هو المعجزة الوحيدة الخالدة، والأثر الفرد الباقي بعد النبوة، ولا بدّ من أن يكون كذلك؛ فإنّه بعد اتّصاف الدين الإسلامي بالخلود والبقاء، وتلبّس الشريعة المحمدية بلباس الخاتمة والدوام، لا محيص من أن يكون بحسب البقاء - إثباتاً - له برهان ودليل؛ فإن النبوة والسفارة كما تحتاج في أصل ثبوتها ابتداءً إلى الإعجاز، والإتيان بما يخرق العادة وساموس الطبيعة، كذلك يفترق في بقائها إلى ذلك، خصوصاً إذا كانت دائمة باقية ببقاء الدهر. ومن المعلوم أن ما يصلح لهذا الشأن ليس إلّا الكتاب، ويدلّ هو بنفسه على ذلك في ضمن آيات كثيرة:

منها: قوله - تعالى -: ﴿قُلْ لِّسِنِ أَجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَيَّ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ، وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً﴾<sup>(٢)</sup>.

(١) في ص ٤١-٤٢.

(٢) سورة الإسراء: ٨٨.

فإنَّ التحدي في هذه الآية عام شامل لكل من الإنس والجن، أعم من الموجودين في عصر النبي ﷺ، بل الظاهر الشمول للسابقين عليه أيضاً، وعموم التحدي دليل على خلود الإعجاز كما هو ظاهر.

ومنها: قوله - تعالى - : ﴿الرَّكَتَبُ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾ (١).

فإنَّ إخراج الناس الظاهر في العموم من الظلمات إلى النور بسبب الكتاب النازل، كما تدل عليه لام الغاية، لا يكاد يمكن بدون خلود الإعجاز؛ فإنَّ تصدي الكتاب للهداية بالإضافة إلى العصور المتأخرة إنما هو فرع كونه معجزة خالدة؛ ضرورة أنه بدون لا يكاد يصلح لهذه الغاية أصلاً.

ومنها: قوله - تعالى - : ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ، لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا﴾ (٢).

فإنَّ صلاحية الفرقان للإنذار كما هو ظاهر الآية بالنسبة إلى العالمين، الظاهرة في الأولين والآخرين، لا تتحقق بدون الاتصاف بخلود الإعجاز، كما هو واضح.

ودعوى انصراف لفظ «العالمين» إلى خصوص الموجودين، كما في قوله - تعالى - في وصف مريم: ﴿وَأَصْطَفَيْنَاكِ عَلَى نِسَاءِ الْعَالَمِينَ﴾ (٣)؛ ضرورة عدم كونها مصطفاة على جميع نساء الأولين والآخرين، الشاملة لمن كان هذا الوصف مختصاً بها، وهي فاطمة الزهراء سلام الله عليها.

مدفوعة: يكون المراد بالعالمين في تلك الآية أيضاً هو الأولين والآخرين،

(١) سورة إبراهيم ١٤: ١.

(٢) سورة الفرقان ٢٥: ١.

(٣) سورة آل عمران ٣: ٤٢.



غاية الأمر أن المراد بالاصطفاء فيها - كما تدل عليه الرواية المعتبرة<sup>(١)</sup> - هو الولادة من غير بعل، ومن الواضح اختصاص هذه المزية بمريم، وانحصارها بها، وعدم مشاركة أحد من النساء لمريم فيها.

وبالجملة: لا ينبغي الارتياح في كون المراد من العالمين في آية الفرقان ليس خصوص الموجودين في ذلك العصر.

ومنها: غير ذلك من الآيات الكثيرة التي يستفاد منها ذلك، ولا حاجة إلى التعرّض لها بعد وضوح الأمر وظهور المطلوب.

### عدم اختصاص إعجاز القرآن بوجه خاص

لا يرتاب ذو مسكة في اختلاف طبقات الناس وتنوع أفراد البشر في اجتناء الكمالات العلمية المختلفة، وحياسة الفنون المنتشئة. والوجه في ذلك - مضافاً إلى افتقار تحصيل كلّ واحدة منها إلى صرف مؤونة الزمان، وغيره من المقدمات الكثيرة والأسباب المتعددة - اختلافهم بحسب النظر والتفكر وتفاوتهم بلحاظ الذوق والعلاقة، فترى بعضهم يشتري بعمره الطويل الوصول إلى العلوم الصناعية، وبعضاً آخر يتحمل مشقات فوق الطاقة العادية لتحصيل علم الفلسفة مثلاً، وهكذا سائر العلوم والمعارف المادية والمعنوية، بل اتساع دائرة جميع العلوم اقتضى انقسام كلّ واحدة منها إلى شعب وأقسام، بحيث لا يكاد يوجد من حازه بجميع شعبه وناله بتمام أقسامه.

وهذا كما في علم الطب في هذه الأزمنة والعصور المتأخرة؛ فإنه لا يوجد واحد مطلع على جميع شؤونه المتكثرة وشعبه المتعددة، بل بعد صرف زمان طويل

(١) تفسير القمي: ١٠٢/١، التبيان في تفسير القرآن: ٤٥٦/٢ - ٤٥٧، وفي بحار الأنوار: ١٢/١٤ قطعة من ح ٨ عن تفسير القمي.

وتهيئة مقدّمات كثيرة قد يقدر على الوصول إلى بعض شعبه، وحصول المهارة الكاملة في خصوص تلك الشعبة، كما نراه بالوجدان.

وبالجملة: ما ذكرناه في اختلاف طبقات البشر، واتساع دائرة كلّ واحد من العلوم، بحيث لا يكاد يمكن الوصول إلى واحد بتام شؤونه، فكيف الجميع ممّا لا حاجة في إثباته إلى بيّنة وبرهان، بل يكفي في تصديقه مجرد ملاحظة الوجدان؟! وحينئذ نقول: إنّ الكتاب العزيز، والقرآن المجيد حيث يكون الغرض من إنزاله، والغاية من إرساله اهتداء عموم الناس، وخروجهم من الظلمات إلى النور، كما صرّح هو بذلك في الآية المتقدمة من سورة إبراهيم.

والظاهر كما عرفت عدم اختصاص الناس بخصوص الموجودين في عصر النبي ﷺ؛ لأنّه كما تقدّم معجزة خالدة إلى يوم القيامة، مضافاً إلى أنّه كتاب جامع لجميع الكمالات المعنوية، والفضائل الروحية، والقوانين العملية، والدستورات الكاملة الدنيوية، حيث إنّهُ يتضمّن البحث عن الأصول الاعتقادية المطابقة للفطرة السليمة، وعن الفضائل الأخلاقية، والقوانين الشرعية، والقصص الماضية، والحوادث الآتية، وبالتالي عن جميع الموجودات الأرضية والسمائية، وجميع الحالات والعوالم، وكلّ ما له دخل في سعادة الإنسان في الدار الفانية والدار الباقية، فثل هذا الكتاب الذي ليس كمثله كتاب كيف يمكن أن يكون إعجازه من وجه خاص، مع كونه واقعاً قبال جميع البشر، بل والجنّ أيضاً؟!.

والذي ينادي بذلك بأعلى صوته قوله - تعالى -:

﴿ قُلْ لِّسِنُ أَجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَيَّ أَن يَأْتُوا بِمِثْلِ هَٰذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ، وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴾ <sup>(١)</sup>

وجه الدلالة أولاً: فرض اجتماع الإنس والجنّ، وفي الحقيقة دعوتهم إلى الإتيان بمثل القرآن، مع أنك عرفت ثبوت الاختلاف بينهم، واختصاص كل طبقة وطائفة بفضيلة خاصّة من سنخ الفضائل التي يشتمل عليها الكتاب، فكيف يمكن أن يكون وجه الإعجاز هو البلاغة والفصاحة مثلاً، مع أنّه لم يقع التصدي للوصول إلى هذين العلمين إلا من صنف خاص قليل الأفراد؟ فدعوة غيره إلى الإتيان بمثل القرآن من خصوص هذه الجهة لا يترتب عليها فائدة أصلاً، فتوجّه الدعوة إلى العموم دليل ظاهر على عدم اختصاص الإعجاز بوجه خاص.

وثانياً: قد عرفت اشتغال الكتاب العزيز على جهات متكررة، وشؤون مختلفة من الأصول الاعتقادية الراجعة إلى الإلهيات والنبؤات وغيرها، والفضائل الأخلاقية والسياسات المدنية، والقوانين التشريعية العملية، وغير ذلك من القصص والحكايات الماضية والحوادث الكائنة في الآتية، والأمور الراجعة إلى الفلكيات، ووصف الموجودات السماوية والأرضية، وغير ذلك، مضافاً إلى الجهات الراجعة إلى مقام الألفاظ والعبارات، وحينئذٍ عدم ذكر وجه المماثلة في الآية الكريمة، مع عدم الانصراف إلى وجه خاص من تلك الوجوه المذكورة دليل على عدم الاختصاص، وأن اجتماع الجنّ والإنس واستظهار بعضهم ببعض لا يكاد يؤثر في الإتيان بمثل القرآن في شيء من الوجوه المذكورة.

وقد انقدح من جميع ما ذكرنا فساد دعوى اختصاص الإعجاز بوجه خاص أي وجه كان. نعم، قد وقع التحدي في الكتاب ببعض الوجوه والمزايا، ولا بأس بالتعرض لها ولبعض ما لم يقع التحدي فيه بالخصوص، تنميّاً للفائدة، وتعظيماً للكتاب الذي هو المعجزة الوحيدة الخالدة.

## التحدي بمن أنزل عليه القرآن

مما وقع التحدي به في الكتاب العزيز هو الرسول الأمي، الذي أنزل عليه القرآن، قال الله - تعالى :-

﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا آتِنَا بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَٰذَا أَوْ بَدِّلْهُ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَائِي نَفْسِي إِنْ أَتَيْتُ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابٌ يَوْمٌ عَظِيمٌ \* قُلْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا مَلَأْتُكُمْ وَ لَا أَذْرَكُمْ بِهِ، فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِنْ قَبْلِهِ، أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ (١).

فإن قوله - تعالى :- «أَفَلَا تَعْقِلُونَ» يرجع إلى أن من كان له حظ من نعمة العقل، التي هي عمدة النعم الإلهية، إذا رجع إلى عقله واستقصاه يعرف أن الكتاب الذي أتى به النبي الذي كان فيهم مدة أربعين سنة، وفي تلك المدة مع وضوح حاله وإطلاع الناس على وضعه لم ينطق بعلم، حتى أنه مع تداول الشعر وشيوعه بينهم، بحيث لا يرون القدر إلا له، ولا يرتبون الأجر إلا عليه، وكان هو السبب الوحيد في الامتياز والفضيلة، لم يصدر منه شعر، بل ولم يأت بنثر ما، لا محالة يكون من عند الله؛ فإنه كيف يمكن أن يأتي الأمي بكتاب جامع لجميع الكالات اللفظية والمعنوية، والقوانين والحدود الدينية والدينيّة؟!

نعم، حيث عجزوا عن معارضته، وكلّت السنة البلغاء دونه، لم يجدوا بداً من الافتراء الظاهر، والبهتان الواضح، فقالوا فيه: إنه سافر إلى الشام للتجارة، فتعلم القصص هناك من الرهبان، ولم يتعلّلوا أنه لو فرض - محالاً - صحة ذلك، فما هذه المعارف والعلوم؟ ومن أين هذه القوانين والأحكام، وهذه الحكيم والحقائق؟ وممن هذه البلاغة في جميع الكتاب؟

كما أنه أخذوا عليه أنه كان يقف على قين بمكة من أهل الروم كان يعمل

السيوف وبيعها<sup>(١)</sup>، ولقد أجابهم عن ذلك الكتاب بقوله - عز وجل -:  
 ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِي  
 وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ﴾<sup>(٢)</sup>.

كما أنه قالوا فيه: إنه أخذ من سلمان الفارسي، وهو من علماء الفرس، وكان  
 عالماً بالمذاهب والأديان، مع أن سلمان إنما آمن به في المدينة بعد نزول أكثر القرآن  
 بمكة<sup>(٣)</sup>، مضافاً إلى اختلاف الكتاب مع العهدين في القصص وفي غيرها اختلافاً  
 كثيراً، مع أنه لم يكن حينئذ وجه لإيمان سلمان به، مع كونه هو الأصل في الفضيلة  
 على هذا القول، ولعمري أن مثل ذلك مملاً لا مساع للنفوذ به.

فانقدح أن أمية الرسول ﷺ من وجوه الإعجاز التي قد وقع التحدي بها في  
 الكتاب، كما عرفت.

### التحدي بعدم الاختلاف وبالسلامة والاستقامة

قال الله - تبارك وتعالى -: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ أَلُكُورًا وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ

(١) مجمع البيان في تفسير القرآن: ١٨٨/٦. وغيره من التفسير.

(٢) سورة النحل: ١٦: ١٠٣.

(٣) سلمان الفارسي، صحابي جليل، ولد براهوثر، مدينة مشهورة بنواحي خوزستان. أبوه من أهل  
 أصبهان من قرية يقال لها جني... وبعد أن قدم النبي ﷺ المدينة مهاجراً، لقيه سلمان بقاء فأسلم. فكان  
 مؤمناً صادقاً، نال حظوة عظيمة عند رسول الله ﷺ فقد قال عنه: «سلمان مثلاً أهل البيت» حينما اختلف عليه  
 المهاجرون والأنصار وكل منهم يقول: «سلمان مثلاً» [المستدرك على الصحيحين: ٦٩١/٣ ح ٦٥٤١، سير  
 أعلام النبلاء: ٣/٣٤١، مجمع البيان في تفسير القرآن: ٢/٢٦٨ ح ١١٢/٨، وعنه بحار الأنوار: ١٧/١٧٠  
 ح ١٩٩/٢٠ و ١٩٨]. ولما سئل عنه علي عليه السلام قال: «هو مثلاً أهل البيت» [الاحتجاج: ١/٦١٦، الرقم  
 ١٣٩، وعنه بحار الأنوار: ٢٢/٣٣٠ ح ٣٨].

توفي سنة ٨٣٦، وقبره يُزار بالمداين التي كان والياً عليها، وتبعد عن بغداد ست فراسخ. من مصادر  
 ترجمته أسد الغابة في معرفة الصحابة: ٢/٢٨٣، الرقم ٢١٤٩، سير أعلام النبلاء: ٣/٣١٧ ح ٣٥٣، الرقم  
 ٩٦، الإصابة في تمييز الصحابة: ٣/١٤١-١٤٢، الرقم ٣٥٩.

لَوْ جَدُّوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا<sup>(١)</sup>.

دَلَّ على ثبوت الملازمة بين كون القرآن من عند غير الله ووجدان الاختلاف الكثير فيه وجداناً حقيقياً، فلا بد من استكشاف بطلان المقدم من بطلان التالي. وحيث إن الموضوع هو القرآن المعهود بتمام خصوصياته، وجميع شؤونه ومزاياه، فلا يكاد يتوهم أن كل كتاب لو كان من عند غير الله لكان ذلك مستلزماً لوجدان الاختلاف الكثير فيه، حتى يرد عليه منع الملازمة في بعض الموارد، بل في كثيرها. وضرورة أن الموضوع الذي يدور حوله اختلاف الأنظار من جهة كونه نازلاً من عند غيره هو شخص القرآن الكريم، الذي هو كتاب خاص، فالملازمة إنما هي بالإضافة إليه.

وحيث إن فلا بد من ملاحظة الجهات الكثيرة التي يشتمل عليها، والخصوصيات المتنوعة التي يحيط بها، والمزايا الحقيقية التي يمتاز بها، وكل جهة ينبغي أن تلحظ، وكل أمر يناسب أن يراعى.

فنقول: تارة: يلاحظ نفس القرآن ويجعل موضوعاً للملازمة، مع قطع النظر عن كون الآتي به مدعياً لكونه من عند الله، وأنه أنزل عليه من مبدإ الوحي، وأخرى: مع ملاحظة الاقتران بدعوى كونه من عند غير الممكن.

فعلى الأول: يكون الوجه في الملازمة الخصوصيات التي يشتمل عليها القرآن من جهة اشتماله على فنون المعارف، وشتى العلوم، كالأصول الاعتقادية، والقوانين الشرعية العلمية، والفضائل الكاملة الأخلاقية، والقصص والحكايات التاريخية، والحوادث الكائنة في الآتية، والعلوم الراجعة إلى الفلكيات، وبعض الموجودات غير المرئية، وغير ذلك من الجهات التي لا تحيط بها يد الإحصاء، ولا تنالها

## أفكار العقلاء .

ضرورة أن مثل هذا الكتاب المشتمل على هذه الخصوصيات لو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً، بداهة أن نشأة المادة تلازم التحول والتكامل، والموجودات التي هي أجزاء هذا العالم لا تزال تتحول وتتكامل، وتستوجبه من النقص إلى الكمال ومن الضعف إلى القوة، والإنسان الذي هو من جملة هذه الموجودات محكوم أيضاً لهذا القانون الطبيعي، ومعرض للتغير والتبدل، والتحول والتكامل في ذاته وأفعاله وآثاره وأفكاره وإدراكاته، ولا يكاد ينقضي عليه أزمان وهو غير متغير، ولا يتصرم عليه أحيان وهو غير متبدل.

أضف إلى ذلك: أن عروض الأحوال الخارجية، وتبدل العوارض الحادثة يؤثر في الإنسان أثراً عجبياً، ويغيره تغيراً عظيماً، فحالة الأمن تغاير الخوف من جهة التأثير، والسفر والحضر متفاوتان كذلك، والفقر والغنى والسلامة والمرض، كل ذلك على هذا المنوال. وعليه: فكيف يمكن أن يكون الكتاب النازل في مدة زائدة على عشرين سنة، الجامع للخصوصيات المذكورة وغيرها من عند غير الله، ومع ذلك لم يوجد فيه اختلاف، فضلاً عن أن يكون كثيراً، ولم ير فيه تناقض، فضلاً عن أن يكون عديداً؟!

وعلى الثاني: يكون الوجه في الملازمة - مضافاً إلى الخصوصيات المشتمل عليها الكتاب - الاقتران بدعوى كونه من عند الله، نظراً إلى أن الذي يبني أمره على الكذب والافتراء لا محيص له عن الواقع في الاختلاف والتناقض، ولا سيما إذا تعرض لجميع الشؤون البشرية والأمور المهمة الدنيوية والأخروية، وخصوصاً إذا كانت المدة كثيرة زائدة على عشرين سنة، وفي المثل المعروف: «لا حافظة لكذب».

ثم إن في هذا المقام إشكالين:

أحدهما: منع بطلان التالي المستلزم لبطلان المقدم؛ لأنه قد أخذ على القرآن مناقضات واختلافات، وقد بلغت من الكثرة إلى حدٍّ ربما آلفت فيها التأليفات، وكتبت فيها الرسالات.

والجواب عنه: أنَّ المناقضات المذكورة كلها مذكورة في كتب المفسرين، ومأخوذة منها، وقد أوردوها مع أجوبتها في تفاسيرهم، وغرضهم من ذلك إزالة كل شبهة يمكن أن تورّد، ودفع كل توهم يمكن أن يتخيّل، لكن الأيادي الخائنة، والعناصر الضالّة المصدّة لاستفادة السوء من كل قضية وحادثة قد جمعوا تلك الشبهات في كتب وتأليفات، من دون التعرّض للأجوبة الكافية، ونعم ما قيل:

«لو كانت عين الرضا متّهمة فعين السخط أولى بالتهمة».

ثانيهما: اعتراف القرآن بوقوع النسخ فيه، في قوله - تعالى -: ﴿مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾<sup>(١)</sup>. وفي قوله - تعالى -: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ﴾<sup>(٢)</sup>. والنسخ من أظهر مصاديق الاختلاف.

والجواب عنه أولاً: منع كون النسخ اختلافاً، فضلاً عن أن يكون من أظهر مصاديقه؛ فإنّه - بحسب الاصطلاح - يرجع إلى رفع أمر ثابت في الشريعة المقدّسة بارتفاع أمده وزمانه، ومن الواضح: أن ارتفاع الحكم لأجل ارتفاع زمانه لا يعدّ تناقضاً، ولا يوجب اختلافاً.

وثانياً: فإنّ النسخ إن كان بنحو تكون الآية الناسخة ناظرة بالدلالة اللفظية إلى الحكم المنسوخ، ومبيّنة لرفعه، كما في آية النجوي: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا

(١) سورة البقرة: ١٠٦.

(٢) سورة النحل: ١٠١.



نَجِيَّتُمْ الرَّسُولَ فَقَدِمُوا بَيْنَ يَدَيَّ نَجُونَكُمْ صَدَقَةٌ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ وَأَطَهَرُ  
فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿١١﴾.

حيث ذهب أكثر العلماء إلى نسخها بقوله - تعالى -: ﴿ءَأَشْفَقْتُمْ أَنْ تُقَدِّمُوا بَيْنَ  
يَدَيَّ نَجُونَكُمْ صَدَقَتٍ فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُوا وَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا  
الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَاللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴿١٢﴾﴾.

فعدم كونه من مصاديق الاختلاف مما لا ينبغي فيه الشك والارتياب.  
وإن كان بنحو يكون مقتضى الجمع بين الآيتين اللتين يترأى بينها الاختلاف  
والتنافي، هو حمل الآية المتأخرة على كونها ناسخة، والمقدمة على كونها  
منسوخة - كما التزم به كثير من المفسرين - فثبوتها في القرآن غير معلوم، ولا بد من  
البحث عنه في فصل مستقل، ولم لا يجوز الاستدلال بهذه الآية - أعني  
قوله - تعالى -: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ...﴾ - على نفي وقوعه في القرآن،  
وسلامته من ثبوت النسخ فيه بهذا المعنى؟ كما لا يخفى.

### التحذير بأنه تبیان کل شیء

قال الله - تبارك وتعالى -: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَبْيِيْنًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ ﴿١٣﴾؛ فَإِنَّ  
اتِّصاف الكتاب - الذي يكون المراد به هو القرآن بملاحظة التنزيل - بكونه تبیاناً  
لكل شيء دليل على كونه نازلاً من عند من يكون له إحاطة كاملة بجميع الأشياء،  
بحيث لا يغيب عنه شيء، أو لا يعزب عنه من مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء،  
أمّا الموجود الذي تكون إحاطته العلمية تابعة لأصل وجوده في النفس  
والمحدودية، كيف يمكن أن يكون من عنده كتاب موصوف بأنه تبیان كل شيء؟!.

(١، ٢) سورة المجادلة ٥٨: ١٢-١٣.

(٣) سورة النحل ١٦: ٨٩.

فمن هذه الخصوصية التي لا يعقل أن تتحقق في البشر، والكتاب الذي من عنده تستكشف خصوصية أخرى؛ وهي نزوله من عند الله العالم القادر المحيط، كما هو واضح.

نعم، ربما يمكن أن يتوهم أن القرآن لا يكون تبياناً لكل شيء؛ لأننا نرى عدم تعرضه لكثير من المسائل المهمة الدينية، والفروع الفقهية العملية، فضلاً عما ليس له مساس بالدين، وليس بيانه من شأن الله - تبارك وتعالى - بما هو شارع وحاكم؛ فإن مثل أعداد ركعات الصلاة التي هي عمود الدين<sup>(١)</sup>، معراج المؤمن - على ما روي - لا يكون مذكوراً في الكتاب العزيز، مع أنها من الأهمية بمثابة تكون الزيادة عليها والنقص عنها قاذحة مبطلّة، فضلاً عن خصوصيات سائر العبادات والأعمال من الصوم والزكاة والحج وغيرها. وعليه: فكيف يصف القرآن نفسه ويعرفه بأنه تبيان كل شيء؟!

والجواب عن هذا التوهم: أن شأن الكتاب إنما هو بيان الكلّيات ورؤوس المطالب. وأمّا الجزئيات والخصوصيات، فإنما تستكشف من طريق الرسول، الذي فرض القرآن نفسه الأخذ بما آتاهم، والانتفاء عما نهاهم بقوله - تعالى -: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾<sup>(٢)</sup>، ففي الحقيقة أن كون القرآن تبياناً أعمّ من أن يكون تبياناً للشيء بنفسه، أو بواسطة الرسول الذي نزل عليه القرآن.

(١) المحاسن: ١١٦/١ ح ١١٧ عن أبي جعفر<sup>عليه السلام</sup>، عنه وسائل الشريعة: ٢٧/٤، كتاب الصلاة، أبواب أعداد الفرائض ب ٧ ح ١٢، وبيار الأنوار: ٢١٨/٨٢ ح ٣٦، ومستدرك الوسائل: ٣١/٣ ح ٢٩٤٣، وفي وسائل الشريعة: ٣٤/٤ ح ١٣ عن تهذيب الأحكام: ٢٣٧/٢ ح ٩٣٦، وفي بحار الأنوار: ٢٣٢/٨٢ ح ٥٧ ومستدرك الوسائل: ٢٩/٣، كتاب الصلاة، أبواب أعداد الفرائض ب ٧ ح ٢٩٣٥، عن دعائم الإسلام: ١/١٣٣، ورواه ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة: ٢٠٦/١٠ مرسلاً.

(٢) سورة الحشر: ٥٩: ٧.

ومن الآيات التي يمكن أن يستدل بها على التحدي بالعلم، قوله - تعالى -: ﴿وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَابِسٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾<sup>(١)</sup> بناءً على كون المراد بالكتاب المبين هو القرآن المجيد، وكون المراد بالرطب واليابس المنفيين هو علم كل شيء بحيث تكون الآية كناية عن الإحاطة العلمية، والبيان الكامل الجامع، فيرجع المراد إلى ما في الآية المتقدمة من كون الكتاب جامعاً لعلم الأشياء، وحاوياً لبيان كل شيء. لكن الظاهر أنه ليس المراد بالكتاب المبين هو القرآن، بل شيئاً آخر يكون فيه جميع الموجودات والأشياء بأنفسها، ويؤيده صدر الآية؛ وهو قوله - تعالى -: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾<sup>(٢)</sup> وكذا تعلق النبي بنفس الرطب واليابس الظاهرين في أنفسهما، لا في العلم بهما، وكذا عدم اختصاص النبي بهما، بل تعلقه بالحبة التي في ظلمات الأرض؛ لأن الاستثناء يتعلق به أيضاً، فلا بد من الالتزام بكون المراد بها هو العلم بالحبة أيضاً، وهو خلاف الظاهر جداً.

وعليه: يكون مفاد الآية أجنبياً عما نحن بصدده؛ لأن مرجعه إلى ثبوت الأشياء الموجودة بأنفسها في الكتاب الذي هو بمنزلة الخزينة لها.

نعم، يبقى الكلام في المراد من ذلك الكتاب، وأنه هل هو عبارة عن صفحة الوجود المشتملة على أعيان جميع الموجودات، أو أمر آخر يغير هذا الكون، ثابتة فيه الأشياء نوعاً من الثبوت، كما يشير إليه قوله - تعالى -: ﴿وَإِنْ مِّن شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ﴾<sup>(٣)</sup>.

وعلى أي لا يرتبط بالمقام الذي يدور البحث فيه حول الكتاب بمعنى القرآن المجيد الذي يكون معجزة.

(١) سورة الأنعام: ٦: ٥٩.

(٢) سورة الأنعام: ٦: ٥٩.

(٣) سورة الحجر: ١٥: ٢١.

## التحدّي بالإخبار عن الغيب

قد وقع في الكتاب التحدّي بالإخبار عن الغيب في آيات متعدّدة، ونفس الإخبار بالغيب في آيات كثيرة، ففي الحقيقة الآيات الواردة في هذا المجال على قسمين:

قسم وقع فيها التحدّي بنفس هذا العنوان، وهو الإخبار والإنباء بالغيب.  
وقسم وقع فيها مصاديق هذا بعنوان من دون الاقتران بالتحدّي.  
وقبل الورود في ذكر القسمين والتعرّض لمدلّول النوعين لابدّ من التنبيه على أمرين:

الأمر الأول: أنّ المراد بالغيب في هذا المقام هو ما لا يدركه الإنسان ولا يناله من دون الاستعانة من الخارج، ولو أعمل في طريق الوصول إليه جميع ما أعطاه الله - تعالى - من القوى الظاهرة والباطنة، فهو شيء بينه وبين الإنسان بنفسه حجاب، ولا بدّ من الاستمداد من الغير في رفع ذلك الحجاب، وكشف ذلك الستار. وعليه: في الحادثة الواقعة الماضية، والقضية الثابتة المتصرّمة تعدّ غيباً بالإضافة إلى الإنسان؛ لأنّه لا يمكن له أن يطّلع عليها، ويصل إليها من طريق شيء من الحواس والقوى، حتّى القوّة العاقلة المدركة؛ فإنّ وجود تلك الحادثة وعدمها بنظر العقل سواء؛ لعدم كون حدوثها موجباً لانخراط شيء من القواعد العقلية، كما هو المفروض، ولا كون عدمها مستلزماً لذلك كذلك، وإلاّ لا يكاد يمكن أن تتحقّق على الأول، أو لا تتحقّق على الثاني.

كما أنّه بناء على ما ذكر في معنى الغيب في المقام لا يكون ما يدركه العقل السليم والقطرة الصحيحة من الحقائق من الغيب بهذا المعنى الذي هو المقصود في المقام، فوجود الصانع - جلّ وعلا - لا يعدّ من المغيبات هنا؛ لأنّ للعقل إليه طريقاً بل طرقاً كثيرة، ولا حاجة له في الوصول إليه تعالى، والاعتقاد بوجوده إلى الاستمداد

من الغير، والاستعانة من الخارج.

وبالجملة: فالغيب في المقام ليس المراد به هو الغيب في مثل قوله - تعالى -: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾<sup>(١)</sup>، بل المراد به هو الغيب في مثل قوله - تعالى -: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾<sup>(٢)</sup>.

لا أقول: إنَّ للغيب معانٍ مختلفة؛ فإنه من الواضح الذي لا يرتاب فيه عدم كون لفظ الغيب مشتركاً بين معانٍ متعددة؛ فإنه في مقابل الشهود الذي لا يكون له معنى واحد، غاية الأمر اختلاف موارد الاستعمال باختلاف الأغراض والمقاصد بحسب المصاديق والأفراد، كما لا يخفى.

الأمر الثاني: أنَّ دلالة الإخبار بالغيب على الإعجاز تظهر مما ذكرناه في معنى الغيب؛ فإنه بعدما لم يكن للإنسان سبيل إلى الاطلاع على المغيبات من قبل نفسه؛ لعدم الملاءمة بينه بقواه الظاهرة والباطنة، وبين الاطلاع عليها بدون الاستعانة والاستمداد، فإذا فرضنا إنساناً أتى بكتاب مشتمل على الإخبار بالغيب، وعلمنا عدم اطلاعه عليها من قبل نفسه، والجماعة التي هو فيهم ومعهم؛ نعلم جزمًا بانحصار طريق الوصول إليه في مبدأ الوحي، ومخزن الغيب، ومن عنده مفاتيحه ولا يعلمها إلا هو، وبه يتحقق التحدي الموجب للإعجاز.

إذا عرفت ما ذكرنا من الأمرين، فنقول:

من القسم الأول من الآيات: قوله - تعالى - في قصة مريم -: ﴿ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَقُولُونَ أَفَلَسْتُمْ أَنْتُمْ بَمَرْيَمَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾<sup>(٣)</sup>، وقوله - تعالى -: ﴿تِلْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهَا إِلَيْكَ مَا

(١) سورة البقرة ٢: ٣.

(٢) سورة الأنعام ٦: ٥٩.

(٣) سورة آل عمران ٣: ٤٤.

كُنْتَ تَعْلَمُهَا أَنْتَ وَلَا قَوْمُكَ مِنْ قَبْلِ هَذَا»<sup>(١)</sup>، وقوله - تعالى - بعد ذكر قصة يوسف: ﴿ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ وَ مَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ أَجْمَعُوا أَمْرَهُمْ وَهُمْ يَمْكُرُونَ﴾<sup>(٢)</sup>.

ومن القسم الثاني: آيات كثيرة متعددة واقعة في موارد مختلفة:

منها: قوله - تعالى -: ﴿فَاصْذَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ \* إِنَّا كَفَيْنَاكَ الْمُسْتَهْزِئِينَ \* الَّذِينَ يَجْعَلُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾<sup>(٣)</sup>.

فإن هذه الآيات نزلت بمكة في ابتداء ظهور الإسلام، وبدء دعوة النبي ﷺ، والسبب في نزولها - على ما حكى - أنه مر النبي ﷺ على أناس بمكة فجعلوا يغمزون في فقهه ويقولون: هذا الذي يزعم أنه نبي، ومعه جبرئيل...<sup>(٤)</sup>، فأخبرت الآية عن نصرة النبي ﷺ في دعوته، وكفاية الله المستهزئين والمشركين في زمان كان من الممتنع بحسب العادة انحطاط شوكة قريش، وانكسار سلطانهم، وغلبة النبي ﷺ والمسلمين وعلوهم، وقد كفاه الله أشرف كفاية، وبأن للمستهزئين، وعلموا ما في قوله - تعالى في آخر الآية -: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾.

ومن هذا القبيل قوله - تعالى - في سورة الصف المكية - الواردة في مثل الحال المذكور، والشأن الذي وصفناه من طغيان الشرك، وسلطان المشركين في بدء الدعوة الإسلامية -: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ، وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾<sup>(٥)</sup>.

(١) سورة هود ١١: ٤٩.

(٢) سورة يوسف ١٢: ١٠٢.

(٣) سورة الحجر ١٥: ٩٤-٩٦.

(٤) جامع البيان في تفسير القرآن: ٨٨/١٤ - ٩٢ ح ٢١٤١٨ - ٢١٤٣١، الكشف: ٥٩١/٢، مجمع البيان في تفسير القرآن: ١٢٤/٦ - ١٢٥، أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٥٤٧/١.

(٥) سورة التوبة ٩: ٣٣، وسورة الصف ٦١: ٩.

ومنها: قوله - تعالى -: ﴿أَمْ يَقُولُونَ نَحْنُ جَمِيعٌ مُنْتَصِرُونَ﴾ \* سَيُهْزَمُ الْجَنْعُ وَيُقْلَوْنَ الذُّيُورُ ﴿١﴾.

وقد نزل في يوم بدر حين ضرب أبو جهل فرسه وتقدم نحو الصف الأول قائلاً: «نحن نتصر اليوم من محمد وأصحابه»<sup>(١)</sup> فأخبر الله بانهمام جمع الكفار وتفترقهم، مع أنه لم يكن يتوهم أحد نصرة المسلمين وانهمام الكافرين مع قلة عدد الأولين، بحيث لم يتجاوز عن ثلاثمائة وثلاثة عشر رجلاً<sup>(٢)</sup>، وضعف عدتهم؛ لأن الفارس فيهم كان واحداً أو اثنين، وكثرة عدد الآخرين، وشدة قوتهم بحيث وصفهم الله - تعالى - بأنهم ذات شوكة<sup>(٣)</sup>، وكيف يحتمل انهزامهم، وقع شوكتهم وانكسار سلطانهم؛ وقد أخبر الله - تعالى - بذلك، ولم يمض إلا زمان قليل بأن صدق النبي ﷺ فيما حكاه وأخبره؟!

ومنها: ما ورد في رجوع النبي، ودخول المسلمين إلى معاده والمسجد الحرام من قوله - تعالى -: ﴿إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لَرَادُّكَ إِلَيْنَا مَعَادٍ﴾<sup>(٤)</sup>، وقوله - تعالى -: ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ءَامِينَ مَخْلِقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ﴾<sup>(٥)</sup>.

ومنها: قوله - تعالى -: ﴿آلَمْ غَلَبَتِ الرُّومُ﴾ \* فَيَأْذَنِي الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ

(١) سورة القمر ٥٤: ٤٤-٤٥.

(٢) الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي: ١٧/ ١٤٦.

(٣) السيرة النبوية لابن هشام: ٣٦٣/٢-٣٦٤، فقد أحصاهم جميعاً تحت عنوان من حضر بدرأ من المسلمين، فمن المهاجرين: ٨٣ ومن الأنصار - (الأوس: ٦١) (الخرزج: ١٧٠) فالمجموع ٣١٤ بما فيهم رسول الله ﷺ، وغيرها من كتب التاريخ والتفسير.

(٤) سورة الأنفال: ٧.

(٥) سورة القصص: ٢٨: ٨٥.

(٦) سورة الفتح: ٤٨: ٢٧.

بَعْدَ عَلَيْهِمْ سَيِّغِلْيُونُ \* فِي بَضْعِ سِنِينَ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَ مِنْ بَعْدُ وَ يُؤَمِّدُ بِفَرْحِ  
 الْمُؤْمِنُونَ \* يَنْصُرِ اللَّهُ يَنْصُرُ مَنْ يَشَاءُ<sup>(١)</sup>؛ فَإِنْ فِيهِ خَبْرًا عَنْ الْغَيْبِ ظَهَرَ صَدَقَهُ  
 بعد بضع سنين من نزول الآية، فغلبت الروم فارس، ودخلت مملكتها قبل مضي  
 عشر سنين، وفرح المؤمنون بنصر الله.

ومنها: قوله - تعالى -: ﴿وَاللَّهُ يَغْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾<sup>(٢)</sup>.

ومنها: قوله - تعالى في شأن القرآن -: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ  
 لَحَافِظُونَ﴾<sup>(٣)</sup> فَإِنَّ الْقَدْرَ الْمُتَيَقَّنَ مِنْ مَدْلُولِهِ هُوَ حِفْظُ الْقُرْآنِ وَبِقَاوِهِ، وَعَدَمُ  
 عُرُوضِ الزَّوَالِ وَالنِّسْيَانِ لَهُ، وَإِنْ كَانَ مَقَادِيرُ الْآيَةِ أَوْسَعَ مِنْ ذَلِكَ، وَسَيَأْتِي فِي بَحْثِ  
 عَدَمِ تَحْرِيفِ الْكِتَابِ، الْاسْتِدْلَالُ بِهَذِهِ الْآيَةِ عَلَيْهِ بِنَحْوِ لَا يَرُدُّ عَلَيْهِ إِشْكَالًا، فَانْتَظِرْ.  
 ومنها: قوله - تعالى في شأن أبي لهب وامراته -: ﴿سَيُضْلَىٰ نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ \*  
 وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ \* فِي جِيدِهَا حَبْلٌ مِّن مَّسَدٍ﴾<sup>(٤)</sup>.

وهو إخبار بأنهما يموتان على الكفر، ويدخلان النار، ولا نصيب لهما من سعادة  
 الإسلام الذي يكفر آثام الشرك، ويوجب حظَّ آثاره، ويَجِبُ ما قبله، وقد وقع  
 ذلك في الخارج، حيث بقيا على الكفر إلى أن عرض لهما الموت.

ومنها: قوله - تعالى -: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ  
 لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي  
 ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِّنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا﴾<sup>(٥)</sup>.

(١) سورة الروم ٣٠: ٢-٥.

(٢) سورة المائدة ٥: ٦٧.

(٣) سورة الحجر ٩: ١٥.

(٤) سورة المسد ٣: ٥-١١١.

(٥) سورة النور ٢٤: ٥٥.



وقد تنجّز بعض هذا الوعد، ولا بدّ من إتمامه بسيادة الإسلام في العالم كلّهُ، وذلك عند ظهور المهدي وقيام القائم - عجل الله تعالى فرجه - الذي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً<sup>(١)</sup>، وبه تتحقّق الخلافة الإلهيّة العالميّة، والسلطنة الحقّة العامّة في جميع أصقاع الأرض، ونواحي العالم.

ومنها: غير ذلك من الآيات الواردة في هذا الشأن، الدالّة على نبأ غيبي؛ كقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَىٰ أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّنْ فَوْقِكُمْ أَوْ مِّنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ أَوْ يَلْبَسَكُمْ لُتُفًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُمْ بَأْسَ بَعْضٍ﴾<sup>(٢)</sup>.

فإن المروي عن عبدالله بن مسعود أنّه قال: «إِنَّ الْآيَةَ نَبَأٌ غَيْبِي عَمَّنْ يَأْتِي بَعْدُ»<sup>(٣)</sup>.

وغير ذلك؛ كآيات الدالّة على أسرار الخليقة ممّا لا يكاد يمكن الاطلاع عليها في ذلك الزمان، وسيأتي التعرّض لشطر منها إن شاء الله تعالى.

نعم، يبقى في المقام إشكال؛ وهو: أنّ الإخبار بالغيب كثيراً ما يقع من الكهّان والعرفّان والمنجمين، وكذب هؤلاء وإن كان أكثر من صدقهم، إلّا أنّه يكتفي في مقام المعارضة وتحقّق الإشكال ثبوت الصدق ولو في مورد واحد، فضلاً عمّا إذا كانت الموارد متعدّدة؛ فإنّه حينئذ ينسدّ باب المصادفة أيضاً؛ لأنّه مع وحدة المورد أو قلّة الموارد، باب احتمال المصادفة مفتوح بكلا مصراعيه. وأمّا مع التعدّد والكثرة لا يبقى مجال لجريان هذا الاحتمال. وعليه: فكيف يصير الإخبار بالغيب من دلائل الإعجاز ومسوّغاً للتحدي؟

والجواب عن هذا الإشكال يظهر ممّا ذكرناه في تعريف الغيب المقصود

(١) النبية للطوسي: ٤٦-٥٢ ح ٣٠، ٣٣، ٣٧ و ٤٠، بحار الأنوار: ٦٥/٥١-٦٥/١٠٩ ب ١.

(٢) سورة الأنعام: ٦٠.

(٣) لم نعر عليه عاجلاً.

بالبحث هنا؛ فإنه - كما عرفت <sup>(١)</sup> - عبارة عما لا يكاد يدركه الإنسان بسبب قواه الظاهرة والباطنة مع عدم الاستعداد من الغير والخارج. وعليه: فالله سبيل إليه وطريق إلى وصوله بسبب القواعد التي بأيديهم - التي تلقوها ممن علمهم - لا يعد من الغيب هنا؛ فإن الإخبار بالغيب الذي يكون من دلائل الإعجاز وموجباً لتسويق التحدي؛ هو الذي لم يكن لمخبره واسطة إلى استكشافه، وطريق إلى الوصول إليه غير طريق الوحي والاتصال بمركز الغيب.

وأما أخبار هؤلاء، فستندة إلى القواعد التي بأيديهم، والأوضاع والخصوصيات التي يتخيلون كونها علائم وإفادات للحوادث الآتية، مع أن التخلف كثير، وأدعاء العلم منهم قليل.

### التحدي بالبلاغة

من جملة ما وقع به التحدي في الكتاب العزيز: البلاغة، وهي وإن لم يصرح بها فيه، إلا أنه يمكن استفادة التحدي بها من بعض الآيات. مثل قوله - تعالى -: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَيْنَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ <sup>(٢)</sup>.

وقوله - تعالى -: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَيْنَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُورٍ مِثْلِهِ مُسْتَعْتَبِينَ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ <sup>(٣)</sup>، ودلالتهما على التحدي بالبلاغة إنما تظهر بعد ملاحظة أمرين: الأول: أن العرب في ذلك العصر - أي عصر طلوع القرآن وبدء الدعوة

(١) في ص ٥١-٥٢.

(٢) سورة يونس: ٣٨.

(٣) سورة هود: ١١-١٣-١٤.

الإسلامية - قد كانت بعيدة عن الفضائل العلمية بمراحل، وعن الكمالات العلمية الإنسانية بفراخ، بل كما يشهد به التاريخ كانت لهم أعمال وأفعال لا يكاد يصدر من الحيوانات، فضلاً عن المرتبة الدنيا في نوع الإنسان، والطبقة البعيدة عن التمدن من هذا النوع.

نعم، قد انحصرت فضيلتهم في البلاغة، وامتازوا بالفصاحة، بحيث لم يروا غيرها قدراً ولا رتبوا عليه أجراً، وبلغ تقديرهم للشعر أن عمدوا السبع قصائد من خيرة الشعر القديم، وكتبوها بماء الذهب، وعلقوها على الكعبة، واشتهرت بالمعلقات السبع<sup>(١)</sup>، وكان هذا الأمر رائجاً بينهم، مورداً لاهتمام رجالهم ونسائهم، وكان النابغة الذبياني هو الحكم في الشعر، يأتي سوق عكاظ في الموسم فتضرب له قبة، فتأتيه الشعراء من كل ناحية، وتعرض عليه الأشعار؛ ليحكم فيها، ويرجح بعضها على بعض<sup>(٢)</sup>.

الثاني: أن مثل هذا التعبير؛ وهو الإتيان بالمثل في مقام المعارضة والاحتجاج، إنما يحسن توجيهه إلى المخاطب الذي كان له نصيب وافر من سنيخ مورد الدعوى، وخلاق كامل مناسب لما وقع فيه النزاع، فلا يقال مثلاً لمن

(١) العقد الفريد، لابن عبد ربه ٦: ١٠٣. خزائن الأدب ١: ٦١، مقدمة ابن خلدون: ٥٨١، الفصل التاسع والأربعون، تاريخ آداب اللغة العربية، جرجي زيدان ١: ١٤١-١٤٢، تاريخ آداب العرب لمصطفى صادق الرافعي ٣: ١٦٥.

(٢) النابغة الذبياني، وهو: زياد بن معاوية بن ضباب العطفاني، ويكنى أبا أسامة، وإنما سمي بالنابغة، إما لقوله:

وحلّث في بني القين بن جسر  
فقد نبغت لنا منهم شؤون

وإنما لأنه أكثر من قول الشعر، وكان شعره نظيفاً من العيوب على كثرتة، وحتى ورد فيه: أنه أشعر العرب، وأنه الحكم الفصل حينما تحكم إليه الشعراء، حيث كان تضرب له قبة من آدم بسوق عكاظ، فتقصده الشعراء، فتعرض عليه أشعارها، وتخضع لحكمه. الأغاني ١١: ٣-٤١، الأنساب للسمعاني ٢: ٢٧٠، شعراء النصرانية قبل الإسلام، القسم الأول: ٦٤٠-٧٣٣، الأعلام للزركلي ٣/ ٥٤-٥٥.

يعترض على كتاب فقهي - ككتاب التذكرة للعلامة الحلي -: انت بمنثله، إلا إذا كان له حظٌ وافر من الفقه، وسهم كامل من ذلك العلم، فتوجيه هذا النحو من الخطاب إنما ينحصر حسنه في مورد خاص. وعليه: فدعوة الناس إلى الإتيان «بسورة مثل القرآن»، أو «بعشر سور مثله» مع انحصار فضيلتهم في البلاغة، إنما يكون الغرض منها الدعوة إلى الإتيان بمنثله في البلاغة التي كانت العرب تمتاز بها، فوجه الشبه في الآيتين وإن لم يصريح به فيها، ولم يقع التعرّض له، إلا أنه بملاحظة ما ذكرنا ينحصر بالبلاغة ليحسن توجيه مثل هذا الخطاب، كما عرفت.

بل قد مرّ سابقاً<sup>(١)</sup> أنه يمكن أن يقال: إن توصيف عشر سور بوصف كونها مفتريات، لا يكاد ينطبق ظاهراً إلا على المزايا الراجعة إلى الألفاظ، من دون ملاحظة المعاني وعلوّها، وعلى الخصوصيات التي تشتمل عليها العبارات، من دون النظر إلى المطالب وسموّها، وبهذا الوجه قد تفصّينا عن إشكال مخالفة الترتيب الطبيعي الواقعة في آيات التحديّ بمقتضى النظر البدوي، كما عرفته مفصلاً.

وبالجملة: لا ينبغي الارتياح في أن العناية في الآيتين إنما هي بموضوع البلاغة فقط، مع أن كون البلاغة من أعظم وجوه الإعجاز لا يحتاج إلى التصريح به في الكتاب، بل يحصل العلم به بالتدبر في كون الكتاب معجزة عظيمة للنبي الأكرم ﷺ، وأنه لماذا بعث الله موسى بن عمران بالعصا ويده البيضاء<sup>(٢)</sup>، وعيسى بن مريم بآلة الطب<sup>(٣)</sup>، ومحمداً ﷺ بالكلام والخطب<sup>(٤)</sup>، مع أن المعتبر في حقيقة الإعجاز هو كون المعجز أمراً خارقاً للعادة البشرية، والنواميس الطبيعية، كما عرفت تفصيل الكلام فيه.

(١) في ص ٣٤-٣٥.

(٢) سورة الأعراف ٧: ١٠٧-١٠٨، ١١٥-١١٧، سورة طه ٢٠: ١٧-٢٢، ٦٥-٦٩، سورة الشعراء ٢٦: ٤٣-٤٥.

(٣) سورة آل عمران ٣: ٤٩، سورة المائدة ٥: ١١٠.

(٤) كما في الرواية الآتية في هامش ص ٦١-٦٢.

وعليه: فتخصيص كل واحد منهم بقسم خاص ونوع مخصوص إنما هو لأجل نكتة؛ وهي رعاية الإعجاز الكامل، والمعجزة الفاضلة ذات المزية الزائدة على ما يكون معتبراً في الحقيقة والماهية؛ فإن المعجزة إذا كانت مشابهة للكمال الراجح في عصرها، ومسانحة للفضيلة الراقية في زمانها، تصير بذلك خير المعجزات، وتلبس لأجله بلباس الكمال والفضيلة الزائدة على ما يعتبر في الحقيقة.

والسر في ذلك: أن المعجزة المشابهة توجب سرعة تسليم المعارضين العالمين بالصنعة، التي تشابه ذلك المعجز؛ لأن العالم بكل صنعة أعرف بخصائصها، وأعلم بمزاياها وشؤونها؛ فإنه هو الذي يعرف أن الوصول إلى المرتبة الدانية منها لا يكاد يتحقق إلا بتهيئة مقدمات كثيرة، وصرف زمان طويل، فضلاً عن المراتب المتوسطة والعالية، وهو الذي يعرف الحد الذي لا يكاد يمكن أن يتعدى عنه بحسب نوااميس الطبيعة والقواعد الجارية.

وأما الجاهل، فبسبب جهله بمراتب تلك الصنعة، وبالحد الذي يتمتع التجاوز عنه، لا يكاد يخضع في قبال المعجز إلا بعد خضوع العالم بتلك الصنعة المشابهة، وبدونه يحتمل أن المدعي قد أتى بما هو مقدور للعالم، ويتخيل أنه اعتمد على مبادئ معلومة عند أهلها. وعليه: فإذا كانت المعجزة مشابهة للصنعة الرائجة والفضيلة الشائعة، يوجب ذلك أي التشابه والمسانحة سرعة تسليم العالمين بتلك الصنعة، وبتبهم الجاهلون، فيتحقق الغرض من الإعجاز بوجه أكمل، وتحصل النتيجة المطلوبة بطريق أحسن.

إذا ظهر لك ذلك يظهر الوجه في اختصاص كل نبي بمعجزة خاصة، وقسم مخصوص، وأنه حيث كان الشائع في زمان موسى - على نبينا وآله وعليه السلام - السحر، وكان القدر والفضيلة إنما هو للعالم العارف بذلك العلم، وبلغ ارتقاؤهم في

هذا العلم إلى مرتبة وصف الله تعالى سحرهم بالعظمة<sup>(١)</sup>؛ لأنه كاشف عن بلوغهم إلى المراتب العالية، والدرجات الكاملة، بعث الله - تبارك وتعالى - رسوله بمعجزة مسانخة للعلم الشائع الرائج، وعبر الكتاب العزيز عن تأثير تلك المعجزة بمجرد الرؤية والمشاهدة، بأنه «وَأَلْقَى السَّحَرَةُ سَجْدِينَ»<sup>(٢)</sup>، فخضعوا قبلها لما رأوها، ورأوا أن ذلك فائق على القدرة البشرية، وخارق للقواعد والنواميس الجارية.

وحيث كان الشائع في زمان عيسى - على نبينا وآله وعليه السلام - ومحمل دعوته الطب، ومعالجة المرضى، وتوجه الناس إلى هذا العلم توجهاً كاملاً وصار هذا ملاكاً للقدر والفضيلة، ومناطقاً للكمال والمزية؛ بعث الله نبيه بمعجزة مشابهة فائقة، وهو إبراء الأكهم والأبرص، وإحياء الموتي<sup>(٣)</sup>.

وحيث كان الرائج في محيط الدعوة الإسلامية علم البلاغة - على ما عرفت - في الأمر الأول<sup>(٤)</sup>، بعث الله نبيه الخاتم ﷺ بكتاب جامع كامل، مسانخ للعلم الرائج، فائق على جميع المراتب التي في إمكانهم، وتقام المدارج المقدورة لهم؛ ليخضعوا دونه بعد ملاحظة تفوقه على المستوي المقدور، وخروجه عن دائرة الإحاطة البشرية والعلم الإنساني<sup>(٥)</sup>.

(١) سورة الأعراف: ١١٦.

(٢) سورة الأعراف: ١٢٠.

(٣) سورة آل عمران: ٤٩، سورة المائدة: ١١٠.

(٤) في ص ٥٧-٥٨.

(٥) روي عن ابن السكيت أنه قال لأبي الحسن الرضا عليه السلام: «لماذا بعث الله موسى بن عمران عليه السلام بالعصا، وبيده البيضاء، وآلة السحر، وبعث عيسى بألة الطب، وبعث محمداً - صلى الله عليه وآله وعلى جميع الأنبياء - بالكلام والخطب؟ فقال أبو الحسن عليه السلام: إن الله لما بعث موسى عليه السلام كان الغالب على أهل عصره السحر، فأتاهم من عند الله بما لم يكن في وسعهم مثله، وما أبطل به سحرهم، وأثبت به الحجّة عليهم.

وإن الله بعث عيسى عليه السلام في وقت قد ظهرت فيه الزمانات، واحتاج الناس إلى الطب، فأتاهم من عند الله

فانقذ من جميع ذلك: أَنَّ العناية بخصوص البلاغة لا تحتاج في الاستدلال عليها إلى وقوع التحدي بها في نفس الكتاب العزيز، كسائر المزايا التي وقع التحدي بها فيه، بل تظهر بالتأمل في تخصيص النبي ﷺ بهذه المعجزة، مع ملاحظة معجزات سائر الأنبياء المتقدمين.

نعم، لا ينحصر وجه التخصيص فيما ذكر؛ لأنَّ له وجهاً آخر يعرف مما تقدّم؛ وهو: أَنَّ معجزة الخاتم لا بدّ وأن تكون باقية إلى يوم القيامة؛ لأنّه كما أَنَّ الحدوث يحتاج إلى الإثبات من طريق الإعجاز كذلك البقاء يفترق إليه أيضاً، لا بمعنى أَنَّ الحدوث والبقاء أمران يحتاجان إلى المعجزة، ولا بدّ من الإتيان بها لكلّ منهما، بل بمعنى أَنَّ النبوة الباقية لا بدّ وأن تكون في بقائها غير خالية عن الإعجاز؛ ليصدقها من لم يدرك النبي ولم يشاهده.

ومن الواضح: أَنَّ ما يمكن أن يكون باقياً إنما هو من سنخ الكتاب؛ ضرورة أَنَّ مثل انشقاق القمر، وتسبيح الحصى، وما يشابههما من المعجزات<sup>(١)</sup> - مما لا يتّصف بالبقاء، بل يوجد وينعدم - لا يمكن أن يكون معجزة بالإضافة إلى البقاء، إلّا إذا بلغ إلى حدّ التواتر القطعي بالنسبة إلى كلّ طبقة وكلّ فرد، ومع ذلك لا يكاد يترتّب عليه الغرض المهمّ، فالكتاب المستظهر بقوله - تعالى -: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾<sup>(٢)</sup> معجزة وحيدة بالإضافة إلى البقاء والخلود، كما

→ بما لم يكن عندهم مثله، وبما أحياى لهم الموتى، وأبرأ الأكمه والأبرص بإذن الله، وأثبت به الحجّة عليهم. وإنّ الله بعث محمداً ﷺ في وقت كان الغالب على أهل عصره الخطب والكلام - وأظنه قال: الشعر - فأتانهم من عند الله من مواضع وحكمه ما أبطل به قولهم، وأثبت به الحجّة عليهم...، الكافي ١: ٢٤ كتاب العقل والجهل ح ٢٠، وعنه بحار الأنوار: ١٧/ ٢١٠ ح ١٥.

(١) أنظر حول معجزاته ﷺ كتاب إعلام الورى بأعلام الهدى: ١/ ٥٥ - ٥٩ ب ٢ في ذكر آياته ومعجزاته، والسيرة النبوية لابن هشام ١: ٢٥٠، وج ١٦/ ٢ - ١٧، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٧: ١٢٦، وبحار الأنوار: ١٧/ ٢٢٥ - ٢٢١، الميزان في تفسير القرآن ١٩: ٥٥. في تفسير سورة القمر، ويراجع ص ٨٩ - ٩١.

(٢) سورة الحجر ١٥: ٩.

مر<sup>(١)</sup> البحث في ذلك في توصيف القرآن بخلود الإعجاز.

ثم إنَّها هنا إشكالاً؛ وهو: أنَّ البلاغة لا يمكن أن تكون من وجوه الإعجاز، ولا ينطبق عليها المعجز بما اعتبر في معناه الاصطلاحي المتقدم في أوائل البحث؛ لأنَّه كما عرفت يتقوّم بكونه خارقاً للعادة، فائقاً على ناموس الطبيعة، والبلاغة ليس فيها هذه الخصوصية التي بها قوام الإعجاز.

وتوضيح ذلك يتوقّف على أمرين:

أحدهما: أنَّ دلالة الألفاظ على المعاني وأمازيتها لها وكشفها عنها ليس لأمر يرجع إلى الذات، بحيث يكون الاختصاص والدلالة ناشئاً عن ذات الألفاظ بلا مدخلية جاعل وواضع، بل هذه الخاصّة اعتباريّة جعليّة، منشؤها جعل الواضع واعتبار المعبر، والغرض منه سهولة تفهيم الإنسان ما في ضميره، والاستفادة منه في مقام الإفادة، فالاختصاص إنّما ينشأ من قبل وضع الواضع، وبدونه لامساختة بين الألفاظ والمعاني ولا دلالة لها عليها، وتحقيق هذا الأمر في محله.

ثانيهما: أنَّ الواضع - على ما هو التحقيق - هو الإنسان لا خالقه وبارؤه؛ فإنَّه هو الذي جعل اللفظ علامة دالة على المعنى؛ لضرورة الحاجة الاجتماعيّة، وسهولة الإفادة والاستفادة، والتفهم والتفهيم.

إذا ظهر لك هذان الأمران، ينقدح الإشكال في كون البلاغة من وجوه الإعجاز؛ فإنَّه إذا كان الواضع راجعاً إلى الإنسان، مجعولاً له، مترشحاً من قريحته، فكيف يمكن أن يكون التأليف الكلامي بالغاً إلى مرتبة معجزة للإنسان، مع أنَّ الدلالة وضعيّة اعتباريّة جعليّة، ولا يمكن أن يتحقّق في اللفظ نوع من الكشف لا تحيط به القريحة؟! لا

مضافاً إلى أنَّه على تقدير ثبوته وتحقّقه، كيف يمكن تعقّل التعدّد والتنوع للنوع



البالغ مرتبة الإعجاز، والرتبة الفائقة على قدرة البشر، مع أن القرآن كثيراً ما يورد في المعنى الواحد والمقصود الفارد عبارات مختلفة، وبيانات متعددة، وتراكيب متفرقة، سيما في باب القصص والحكايات الماضية ؟

والجواب عن هذا الإشكال: أن حديث الوضع، ودلالة الألفاظ على معانيها وإن كان كما ذكر، إلا أن استلزام ذلك لعدم كون البلاغة من وجوه الإعجاز بمنوع؛ فإن الموضوع في باب الألفاظ ووضعها للمعاني إنما هو المفردات. وأما البلاغة، فهي لا تتحقق بمجرد ذلك؛ فإنه من أوصاف الجملة والكلام، والاتصاف بها إنما هو فيما إذا كانت الجملة التي يركبها المتكلم، والكلمات التي يوردها، حاكية عن الصورة الذهنية المتشكلة في الذهن، المطابقة للواقع.

ومن الواضح: أن تنظيم تلك الصورة، وإيراد الألفاظ الحاكية لها من الأمور التي لا ترجع إلى باب الوضع ودلالة مفردات الجمل وألفاظ الكلمات، بل يحتاج إلى مهارة في صناعة البيان، وفن البلاغة، ونوع لطف في الذهن يقتدر به على تصوير الواقع وخصائصه، وإيجاد الصورة المطابقة له في الذهن.

فانقدح أن اتصاف الكلام بالبلاغة يتوقف على جهات ثلاث يمكن الانفكاك بينها، ومسألة الوضع والدلالة إحدى تلك الجهات، ولا ملازمة بينها وبين الجهتين الأخرين.

نعم، لو قلنا بثبوت وضع للمركبات زائداً على وضع المفردات التي منها الهيئة التركيبية - بأن كان في مثل «زيد قائم» وضع آخر زائداً على وضع «زيد»، ووضع «قائم» بمادته وهيئته، ووضع هيئة الجملة الإسمية، وكان الموضوع في الوضع الزائد مجموع هذه الجملة بما هو مجموعها، ولا محالة يصير الوضع حينئذٍ شخصياً لا نوعياً، كما هو ظاهر - لكان لهذا الإشكال مجال؛ إذ كل جملة مؤلفة لأبد وأن تنتهي إلى وضع الواضع.

إلا أن يقال بثبوت الإعجاز على هذا القول أيضاً، إتماً بالإضافة إلى تركيب الجملات وتأليفها؛ لأن انتهاء كل جملة إلى وضع الواضع لا يستلزم الاستناد إلى الوضع في مجموع الجملات المؤلفة، خصوصاً بعد ملاحظة ما ذكرنا سابقاً<sup>(١)</sup> من عدم كون الإعجاز وصفاً لكل آية من الآيات، بل غاية ما تحدّى به في الكتاب هو السورة المؤلفة من الجملات المتعددة، فالالتزام بالوضع في كل جملة لا ينافي الاتّصاف بالإعجاز في المجموع المركّب من الجملات، كما هو ظاهر، وإتماً بالإضافة إلى الاستعمالات المجازية التي لا يلزم الانتهاء فيها إلى الوضع بشخصها، كما لا يخفى.

لكن الذي يسهّل الخطب: أنّه لا مجال لأصل هذا القول؛ لعدم كون المركّب أمراً زائداً على مفرداته التي منها الهيئة التركيبية، حتّى يتعلّق فيه الوضع، وليس هنا من سنخ المعاني معنى أيضاً، حتّى يفتقر إلى وضع لفظ بإزائه، وإن نسب هذا القول ابن مالك في بعض كتبه إلى بعض، ولكنه أجاب عنه بنفسه وأجاد في مقام الجواب<sup>(٢)</sup>. والتحقيق الزائد في محله<sup>(٣)</sup>.

ثم إنّ قد ظهر من جميع ما ذكرنا: أنّه قد وقع التحدي في الكتاب العزيز ببعض وجوه الإعجاز، وقد مرّ تفصيله<sup>(٤)</sup>، وهاهنا وجوه أخرى كثيرة صالحة لأن تكون من وجوه الإعجاز وإن لم يقع التحدي بها فيه، ولكنه لا مجال للنقاش في اتّصافها بذلك، ولا بأس بالتعرّض لبعضها:

(١) في ص ٣٦-٣٨.

(٢) نهاية الدراية: ٧٦/١، محاضرات في أصول الفقه: ١٢٥/١، وضع المركّبات، تهذيب الأصول: ٧٤/١. حاكباً عن «شرح المفصل».

(٣) سيرى كامل در اصول فقه: ٥٨٢/١-٥٩٢.

(٤) في ص ٤٣ وما بعدها.

## القرآن ومعارفه الاعتقادية

من جملة وجوه الإعجاز اشتغال القرآن على الأصول الاعتقادية، والمعارف القلبية الراجعة إلى وجود البارئ وصفاته الجمالية والجلالية، وإلى ما يرجع إلى الأنبياء وأوصافهم الكمالية، وفضائلهم الاختصاصية، بنحو ينطبق على ما هو مقتضى حكم العقل السليم، والذوق المستقيم، مع أن المحيط الذي نزل فيه الكتاب لم يكن له سنجية مع هذه المعارف والأصول، ووجه شبهة مع هذه الحقائق والمطالب؛ فإن هؤلاء الذين نشأ النبي بينهم وفيهم على طائفتين:

طائفة كثيرة كانت وثنية معتقدة بالخرافات والأوهام.

وطائفة من أهل الكتاب كانت معتقدة بما في كتب العهدين المحرفة المنسوبة

إلى الوحي.

ولو فرضنا أن النبي ﷺ لم يكن أُمياً - مع أنه من الواضح بمكان، وقد ادّعاه لنفسه مكرراً ولم يقع في قبالة إنكار، وإلا لنقل كما هو ظاهر - وقد أخذ تعاليمه ومعارفه من تلك الكتب، وكانت هي المصدر لكتابه والمأخذ لقرآنه؛ لكان اللازم أن ينعكس على أقواله ومعارفه ظلال هذه العقائد الموجودة في المصادر المذكورة، مع أننا نرى مخالفة القرآن لتلك الكتب في جميع النواحي، واشتغال على المعارف والأصول الحقيقية المغايرة لما في تلك الكتب؛ من الخرافات التي لا ينبغي أن يشتمل عليها كتاب البشر، فضلاً عن الكتاب المنسوب إلى الوحي والنبي ﷺ، وهذا الذي ذكرناه له مجال واسع، وعليه شواهد كثيرة وأمارات متعددة، ولكننا تقتصر على البعض خوفاً من التطويل.

فنقول: غير خفي على من لاحظ القرآن، أنه وصف الله - تبارك وتعالى - بما ينطبق على العقل السليم ويتمشى مع البرهان الصريح، فأثبت له - تعالى - ما يليق بشأنه من الصفات الجمالية، ونزّهه عما لا يليق به من لوازم النقص والحدوث،

فوصفه بأنه تعالى خالق كل شيء<sup>(١)</sup>، وأنه لا يخفى عليه شيء في الأرض ولا في السماء<sup>(٢)</sup>، وأنه الذي يصوركم في الأرحام كيف يشاء<sup>(٣)</sup>، وأنه لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار وهو اللطيف الخبير<sup>(٤)</sup>، وأنه الذي رفع السماوات بغير عمد ترونها<sup>(٥)</sup>، وأنه سخر الشمس والقمر<sup>(٦)</sup>، وأنه عالم الغيب والشهادة وهو العزيز الحكيم<sup>(٧)</sup>، وأنه هو الذي ينزل الغيث ويعلم ما في الأرحام<sup>(٨)</sup>، وغير ذلك من الصفات الكمالية اللاتقة بشأنه تبارك وتعالى، وكذا نزهه عن أن يكون له ولد<sup>(٩)</sup>، وعن أخذ السنة والنوم له<sup>(١٠)</sup>، وغير ذلك مما يلزم النقص والإمكان.

وكذلك وصف الأنبياء بما ينبغي أن يوصفوا به - وما يناسب ويلتئم مقام النبوة وقُدس السفارة - في آيات كثيرة<sup>(١١)</sup>، وإن وقع من بعض المعاندين جمع ما يشعر بصدور ما لا يلتئم مقام النبوة وقُدس السفارة من الآيات الظاهرة بدوياً في ذلك، ولكنّه قد أُجيب عنه بأجوبة شافية، ونزه الأنبياء من طريق نفس الكتاب، وبين أن التأويل في تلك الآيات وضمّ البعض يرشد إلى خلافه.

(١) سورة الأنعام ٦: ١٠١، سورة الفرقان ٢٥: ٢.

(٢، ٣) سورة آل عمران ٣: ٥-٦.

(٤) سورة الأنعام ٦: ١٠٣.

(٥، ٦) سورة الرعد ١٣: ٢.

(٧) سورة التغابن ٦٤: ١٨.

(٨) سورة لقمان ٣١: ٣٤.

(٩) سورة الإسراء ١٧: ١١١.

(١٠) سورة البقرة ٢: ٢٥٥.

(١١) سورة القلم ٦٨: ٣-٤، سورة الأحزاب ٣٣: ٣٩-٤٠، سورة الفتح ٤٨: ٢٨-٢٩، سورة التوبة ٩: ٣٣، سورة النساء ٤: ١٦٣-١٦٦، سورة النمل ٢٧: ١٥، سورة الأعراف ٧: ١٥٧، سورة الجمعة ٦٢: ٢، سورة آل عمران ٣: ٣٣، سورة الزخرف ٤٣: ٢٦-٢٧، سورة الأنعام ٦: ٧٥، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، وهناك كثير من الآيات التي تشيد بالأنبياء والرسول وصفاتهم ودورهم ووظائفهم في تبليغ رسائل السماء وهداية مجتمعاتهم.

وبالجملة: لا مجال للارتياب في أن الكتاب قد وصف الأنبياء بكل جميل، ونزّهمهم عن كل ما لا يليق مع قداسة النبوة.

وأما كتب العهدين: فتراها في مقام توصيف الله - تبارك وتعالى - وتوصيف الأنبياء السفراء، مشتملة على ما لا يرضى به العقل أصلاً، وما لا ينطبق على البرهان قطعاً، وقد تعرّض لكثير من هذه الموارد الشيخ العلامة البلاغي<sup>(١)</sup> في كتابيه «الهدى إلى دين المصطفى»، و«الرحلة المدرسية».

ومن جملة ذلك ما وقع في محكيّ الإصحاح الثاني والثالث من سفر التكوين من «كتاب التوراة» في قصّة آدم وحواء، وخروجهما من الجنة، حيث ذكرت: «أنّ الله أجاز لآدم أن يأكل من جميع الأنهار إلّا ثمرة شجرة معرفة الخير والشرّ، وقال له: «لأنّك يوم تأكل منها موتاً تموت»، ثم خلق الله من آدم زوجته حواء، وكانا عاريين في الجنة؛ لأنهما لا يدركان الخير والشرّ، وجاءت الحيّة ودلّتهما على الشجرة، وحرّضتهما على الأكل من ثمرها، وقالت: إنكما لاثموتان، بل إنّ الله عالم أنكما يوم تأكلان منه تفتتح أعينكما، وتعرفان الخير والشرّ، فلمّا أكلا منها انفتحت أعينهما وعرفا أنّهما عاريان، فصنعا لأنفسهما منيراً<sup>(٢)</sup>، فرأهما الرب وهو يتمشّى في الجنة، فاختبأ آدم وحواء منه، فنادى الله آدم أين أنت؟

(١) الإمام المجاهد الشيخ محمد جواد البلاغي، ولد سنة ١٢٨٢ هـ في أسرة هي من أرقى الأسر العراقية، عرفت بالدين والعلم والأدب، درس على كبار علماء حوزة النجف الأنرف يومذاك، منهم: الشيخ محمد كاظم الخراساني، والميرزا محمد تقى الشيرازي والشيخ محمد طه نجف، ترك مؤلفات كثيرة فاربت الخمسين مؤلفاً في الفقه والأصول والتفسير ومقارنة الأديان وغيرها، نوّفي سنة ١٣٥٢ هـ عن سبعين عاماً قضاهها عالماً مجاهداً واعياً. الكنى والألقاب: ٩٤/٢ - ٩٥، ربحانة الأدب: ١/ ٢٧٨ - ٢٧٩، طبقات أعلام الشيعة، نقباء البشر في القرن الرابع عشر: ٣٢٣/١ - ٣٢٦، معجم المؤلفين: ٢٠١/٣، الرقم ١٢٦٦١.

(٢) مدرسة سبار، ترجمة الرحلة المدرسية أو المدرسة السيّارة: ٩ - ١٠. الهدى إلى دين المصطفى للبلاغي:

فقال آدم: سمعت صوتك فاخْتَبأت؛ لأنِّي عريان، فقال الله: من أعلمك بأنك عريان؟ هل أكلتَ من الشجرة؟

ثمَّ إنَّ الله بعدما ظهر له أكل آدم من الشجرة قال: هو ذا آدم صار كواحد منّا، عارف بالخير والشرِّ، والآن يَدَّ يده فيأكل من شجرة الحياة، ويعيش إلى الأبد، فأخرجه الله من الجنَّة، وجعل على شَرْقيها ما يحرس طريق الشجرة»<sup>(١)</sup>.

وذكر في العدد التاسع من الإصحاح الثاني عشر: أنَّ الحَيَّة القديمة هو المدعوُّ بـإبليس، والشيطان الذي يضلُّ العالم كلَّه.

وفي محكِّي الإصحاح الثاني عشر من التكوين:

«إنَّ إبراهيم ادَّعى أمام فرعون: أنَّ سارة أخته، وكتم أنَّها زوجته، فأخذها فرعون لجمهاها، وصنع إلى إبراهيم خيراً بسببها، وصار له غنم وبقر وحمير وعبيد وإماء وأتن وجمال، وحين علم فرعون أنَّ سارة كانت زوجة إبراهيم ﷺ وليست أخته قال له: لماذا لم تخبرني أنَّها امرأتك؟! لماذا قلت: هي أختي حتَّى أخذتها لي لتكون زوجتي؟! ثمَّ ردَّ فرعون سارة إلى إبراهيم ﷺ»<sup>(٢)</sup>.

أنظر إلى القِصَّة الأولى المشتملة على نسبة الكذب إلى الله جلَّ وعلا، ومخادعته لآدم في أمر الشجرة التي كانت ثمرة الأكل منها حصول المعرفة بالخير والشرِّ وإدراكها، وفي مقابله نصيح الحَيَّة والشيطان لآدم، وهدايته إلى طريق المعرفة والإدراك والخروج من الظلمة إلى النور، مضافاً إلى نسبة الخوف إليه - تعالى - من أكل آدم شجرة الحياة، ومعارضته إِيَّاه في سلطانه ومملكته، وإلى نسبة الجهل

(١) ترجمة الكتاب المقدس، أي كتب العهد القديم والعهد الجديد، ترجم من اللغات الأصلية وهي اللغة

العبرانية واللغة الكلدانية واللغة اليونانية، الهدى إلى دين المصطفى، للشيخ محمد جواد البلاغي: ٥-٣

ب ٢ و ٣.

(٢) ترجمة الكتاب المقدس: ١٥-١٦ ب ١٢.

بمكانها إليه تعالى حين اختبأ، وإلى إثبات الجسمية له تعالى بحيث يمكن له أن يتمشى في الجنة، ويرى على نحوها ما يرى الجسم، وبعد ذلك فهو صريح في عدم ثبوت الوحدةانية له تعالى؛ فإنّ قوله: «صار كواحد منّا» صريح في عدم انحصار الإلهية في فرد، وعدم اختصاص مفهوم الواجب بوجود واحد، مع أنّ نفس هذه القصة - مع قطع النظر عن هذه الإشكالات - لا يقبل العقل والذوق مطابقتها للواقع، فهي بالوضع أشبه.

وانظر إلى القصة الثانية الدالة على أنّ إبراهيم - وهو من أكرم الأنبياء وأعظمهم - صار سبباً لأخذ فرعون زوجته، ولعلّ الوجه فيه هو الخوف، مع أنّه لا يتصور فيه خوف؛ لأنّ اتّصافها بزوجة إبراهيم لا يكاد يترتب عليه أثر سوء حتّى يخاف منه، ويسوغ لأجله الكذب في دعوى الأختية، مع أنّه على تقديره كيف يرضى الفرد العادي في هذه الحال؛ وهي شدة الخوف بذلك، فضلاً عن مثل إبراهيم الذي هو الأساس، والركن العظيم في باب التوحيد والشرعية؛ وقصته في المعارضة مع عبدة الأصنام مشهورة؟

فانقدح من ذلك: أنّ ملاحظة القرآن من جهة المعارف الاعتقادية، والأصول الراجعة إلى المبدأ وأوصافه، والأنبياء وخصائصهم، ممّا يرشد إلى اتّصافه بالإعجاز، مع قطع النظر عن الجهات الكثيرة الأخر، الهادية إلى هذا الغرض المهم والمقصد العظيم.

### القرآن وقوانينه التشريعية

من جملة وجوه الإعجاز الكثيرة رعاية القرآن في نظامه وتشريعه، ولا سيما في المقايسة مع المقرّرات الرائجة في عصر نزول القرآن، وورود قوانينه وشرائعه، وتلك المقرّرات أعمّ من القوانين الشائعة بين الطائفة الوثنية التي تكون العمدة فيها

عبادة الآلهة المصنوعة ، وأتخاذها شفعاء إلى الله تعالى <sup>(١)</sup> ، وبعد ذلك شيوع النهب والغارة بينهم ، وابتهاجهم بإقامة الحروب والمعارك ، وقتل الأنفس واغتنام الأموال <sup>(٢)</sup> ، وشيوع الاستقسام بالأنصاب والأزلام ، واعتيادهم شرب الخمر ، واللعب بالميسر ، وافتخارهم بذلك <sup>(٣)</sup> ، والتزويج بنساء الآباء <sup>(٤)</sup> ، ودس البنات في التراب <sup>(٥)</sup> ، كما حكاها القرآن بقوله - تعالى - :

﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنْثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ \* يَتَوَارَىٰ مِنَ الْقَوْمِ مِنْ سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ أَيُعْطِيكَهُ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ ۗ﴾ <sup>(٦)</sup> .

ولكن البناء العملي غالباً إنما كان على الدس والدفن في حال الحياة .

ومن القوانين الشائعة بين أهل الكتاب التابعين لكتب العهدين المحرفة: أن التوراة - مع كبر حجمها - لا يكون فيها مورد تعرضت فيه لوجود القيامة ، وعالم الجزاء على الأعمال أصلاً ، مع أنه من الواضح أن الغرض الأقصى والمطلوب الأولي في باب الأديان هو تأمين عالم الآخرة ، والدعوة إلى الأعمال الحسنة التي يترتب عليها الثواب والراحة ، ودخول الجنة .

وعليه: فكيف يمكن أن يكون كتاب الوحي خالياً عن التعرض لمثل ذلك العالم ، الذي لا تدركه الحواس ، ويحتاج إلى التعرض والهداية ، وإراءة الطريق إليه ، فضلاً عن الدعوة إلى الأعمال النافعة في ذلك العالم ، الراجعة في سوقه؟!

نعم ، حرّضت التوراة الناس إلى الطاعة والتجنب عن المعصية من جهة تأثير

(١) انظر بلوغ الأرب في معرفة أحوال العرب: ١٩٧/٢ - ٢٢١ .

(٢) المصدر نفسه: ٥٦٢/٢ .

(٣) المصدر نفسه: ٤٢/٣ - ٧٠ .

(٤) المصدر نفسه: ٥٢/٢ - ٥٤ .

(٥) المصدر نفسه: ٤٢/٣ - ٤٤ .

(٦) سورة النحل: ١٦ - ٥٨ - ٥٩ .



الطاعة في حصول الغنى في الدنيا، والتسلط على الناس باستعبادهم، وتأثير المعصية في تحقق السقوط من عين الرب، وسلب الأموال والشؤون المادية، ولأجل عدم دلالة التوراة على وجود عالم الآخرة والدعوة إلى ما يؤثر فيه؛ نرى التابعين لها في مثل هذه الأزمنة غير متوجهين إلا إلى الجهات الراجعة إلى عالم المادة والغنى والمكنة، ولا نظر لهم أصلاً إلى عالم الآخرة، ولهم في هذا المجال قصص مضحكة مشهورة.

وفي مقابلها: شريعة الإنجيل ناظرة إلى الآخرة فقط، ولا تعرض فيها لصلاح حال الدنيا وشؤونها بوجه من الوجوه.

أما القرآن الكريم: فقد نزل في عصر كان الحاكم عليه القوانين الراجعة بين الوثنية من ناحية، وقوانين التوراة والإنجيل المحرفة من ناحية أخرى، وملاحظة نظامه وتشريعه من حيث هو - ولا سيما مع المقايضة لتلك القوانين الحاكمة في ذلك العصر - ترشد الباحث إرشاداً قطعياً إلى كونه نازلاً من عند الله تبارك وتعالى.

أما من جهة اشتماله على نظام الدنيا ونظام الآخرة، وتضمنه لما يصلح في كلا العالمين، وتكفله لما يؤثر في السعادتين؛ فلا موقع للارتباب في البين، ويكفي في الدعوة إلى عالم الآخرة، الذي قد عرفت أنه الغرض الأقصى والمطلوب الأهم في الأديان والشرائع الإلهية، مثل:

قوله - تعالى -: ﴿وَأَبْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا﴾<sup>(١)</sup>.

بل أن هذه الآية تدل على كلا النظامين، وعلى أهمية النظام الأخروي ورجحانه على النظام الدنيوي.

وقوله - تعالى -: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ \* وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴿١﴾.

خصوصاً مع ملاحظة ما حكي في شأن هذه الآية عن الإمام زين العابدين عليه السلام من أنها أحكم آية في القرآن <sup>(٢)</sup>، ومع ظهورها في أن المرئي في عالم الآخرة نفس عمل الخير والشر، الظاهر في تصوّرهما بأنفسهما بالصور الخاصة المرئية في ذلك العالم، كما يدل عليه بعض الآيات الأخر <sup>(٣)</sup>، وكثير من الروايات <sup>(٤)</sup>، وذلك لرجوع الضمير إلى نفس العمل كما هو ظاهر، فتدبر!

وأما من جهة انطباق قوانينه وشرائعه مع البراهين الواضحة، والفطرة السليمة، والأخلاق الفاضلة، بحيث لا تبقى مع رعايتها بأجمعها وتطبيق العمل عليها، والالتزام بعدم التخطي عنها في الأعمال القلبية والخارجية، والأفعال الجانحية والجارحية، مجالاً لشائبة النقص والقصور، وموقع لاحتلال عروض الضعف والفتور، وبها يمكن التوصل إلى السعادة المطلوبة، والوصول إلى الراحة المقصودة في النشأة المادية والمعنوية.

فتراه في مواضع متعدّدة يأمر الناس بسلوك العدل، الذي هي الجادة الوسطى التي لا انحراف عنها يميناً وشمالاً؛ كما في قوله - تعالى -: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ

(١) سورة الزلزلة ٩٩: ٧-٨.

(٢) ذكر في مجمع البيان ١٠: ٣٧٥ في تفسير الآية، أن عبد الله بن مسعود قال: أحكم آية في القرآن: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾... إلى آخر السورة. ولم أجد فيما تبسّر أن هذا القول للإمام زين العابدين عليه السلام.

(٣) مثل الآية ٣٠ من سورة آل عمران: ٣، والآية ١٦٠ من سورة الأنعام: ٦، والآية ١٧ من سورة غافر: ٤.

(٤) توحيد المفصل بن عمر: ٩٢، أول المجلس الثاني، الكافي ٨: ٧٢ ح ٢٩، تفسير القمي ٢: ٤٣٣-٤٣٤، وعنهما تفسير كنز الدقائق ١١: ٤٧٩-٤٨٠.

وفي بحار الأنوار: ٩٠/٣ عن توحيد المفصل، وفي ج ٦/٢٢٣ ح ٢٤ عن أمالي الصدوق: ٥٩٣ ح ٨٢٢، وفي ج ٧٨/١٤٣-١٤٦ ح ٦ عن أمالي الصدوق وتحف العقول: ٢٤٩-٢٥٩.

وَالْإِحْسَنِ وَإِيتَايَ ذِي الْقُرْبَىٰ ﴿١١﴾.

وكذا يأمرهم بأن يطلبوا منه الهداية إلى الصراط المستقيم؛ كما في قوله - تعالى -: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ (١٢).

وكذا ملاحظة سائر قوانينه المؤثرة في تحصيل السعادة الدنيوية أو الآخروية، والمخالية عن وصفي الكلفة والمخرج، بحيث أخبر الله - تعالى - بأن ما يكون حرجياً لم يكن مجعولاً في الدين والشرعية، وأنه تعلقت إرادته باليسر ولم تتعلّق بالعسر. وبالجملة: ملاحظة نظام القرآن وتشريعه ترشد الباحث غير المتعصّب إلى عدم كونه مصنوعاً للبشر، وأنه كيف يمكن له الإحاطة بجميع الخصوصيات الدخيلة في سعادة الدارين، حتى يضع قانوناً منطبقاً عليها، فضلاً عن القوانين الكثيرة الثابتة في جميع الوقائع والحوادث المبثلى بها؟

ومن باب المثال: أنظر إلى قانوني الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، اللذين هما من الواجبات المسلمة في الشريعة، الدالّ عليها الكتاب العزيز والسنة الشريفة، وقايس هذا القانون مع التشكيلات العصرية الكاملة تدريجاً، التي يكون الغرض من تأسيسها، والغاية الباعثة على جعلها حفظ القوانين البشرية ولزوم تطبيق العمل عليها؛ فإنّها - مع سعتها المحيرة، وعظمتها المعجبة، واستلزامها لصرف مؤنة كثيرة - لا تقدر على تحصيل هذا الغرض كما نراه بالوجدان، فلا تكاد تقدر على الردع عن مخالفتها، وسدّ باب نقضها مع جعل عقوبات عجيبة، وتعذيبات شديدة، لفرض صورة المخالفة، والفرار عن الموافقة.

وأما قانون القرآن، فمضافاً إلى عدم افتقاره إلى تشكيلات مخصوصة ومؤنة زائدة، وما يتضمّن لحفظ القوانين من طريق لزوم مراقبة كلّ فرد بالإضافة إلى

(١) سورة النحل ١٦: ٩٠.

(٢) سورة الفاتحة ١: ٦.

آخر، وكونه عيناً عليه، ناظراً له، فهو - أي كل واحد من المسلمين - يتصف بأنه مراقب - بالكسر - ومراقب - بالفتح - ولا يتصور فوق هذا المعنى شيء؛ ضرورة أن أعضاء تلك التشكيلات محدودة لا محالة، وهي لا تتصف إلا بعنوان المراقبة - بالكسر - بخلاف قانون القرآن.

والإنصاف أن التدبر في كل واحد من القوانين الثابتة في القرآن - فضلاً عن جميعها - لا يبق للمرتاب شك ولا للمريب وهم، ويقضي إلى الحكم الجازم، والتصديق القطعي، الذي لا ريب فيه بأنه كتاب نازل من عند الله العالم الخبير، والحكيم البصير؛ كما قال الله - تعالى -: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾<sup>(١)</sup>.

ولكن الاهتداء بهدايته والاستضاءة بنوره يحتاج إلى تقوى القلب، وسلامته عن مرض العناد والتعصب واللجاج، وبقائه على الفطرة الأصلية السليمة القابلة لنور الهداية، غير المنحرفة عن الجادة المستقيمة، التي يكون السالك فيها مطيعاً للفعول، ومجتنباً عن الضلالة والجهل.

### القرآن وأسرار الخلقة

من جملة وجوه الإعجاز الهادية إلى أن القرآن قد نزل من عند الله تبارك وتعالى؛ اشتغاله على التعرض لبعض أسرار الخلقة، ورموز عالم الكون، مما لا يكاد يمتدي إليه عقل البشر في ذلك العصر، ولا سيما من كان في جزيرة العرب، البعيدة عن التمدن العصري بمراحل كثيرة، وهذه الأنبياء في القرآن كثيرة، ولعل مجموعها يتجاوز عن كتاب واحد، وكما أن جملة مما أخبر به القرآن لم تتضح إلا بعد توفر

العلوم والاكتشافات، وتكثر الفنون والاختراعات، كذلك يمكن أن يكون وضوح البعض الآخر متوقفاً على ارتقاء العلم، وتكامل البشر في هذا المجال الحاصل بالتدريج ومرور الأزمنة.

ومن المناسب إيراد بعض الآيات الواردة في هذا الشأن، فنقول:

١- ما ورد في شأن النبات، وثبوت سنة الزواج بينها كما في الحيوانات، وأن اللقاح الذي يفتقر إليه في انتاج الزوجين إنما يحصل بسبب الرياح؛ وهو قوله - تعالى -: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي خَلَقَ الْأَزْوَاجَ كُلَّهَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ وَمِنْ أَنْفُسِهِمْ وَمِمَّا لَا يَعْلَمُونَ﴾<sup>(١)</sup>.

وقوله - تعالى -: ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوْفٍ﴾<sup>(٢)</sup>.

فإن الكريمة الأولى دلّت على عدم اختصاص سنة الزواج بالحيوانات، بل تعم النباتات وما لا يعلمه الإنسان من غيرها أيضاً، بل قدّم ذكر النبات على الإنسان في هذه السنة، ولعله إشعار بكون هذه السنة في النباتات قهرية بخلاف الإنسان الذي يكون الأمر فيه على طبق الاختيار والإرادة.

والآية الثانية تدلّ على أن اللقاح الذي يتوقف عليه إنتاج الشجر والنبات إنما يتحقّق بسبب الرياح، وهذا هو الذي اكتشفه علماء معرفة النبات، ولم يكن يدرك هذا الأمر غير المحسوس من قبل أفكار السابقين، ولذا التجأوا إلى حمل اللقاح في الآية على معنى الحمل الذي هو أحد معانيه، وفسّروا الآية الشريفة بأنّ الرياح تحمل السحاب الممطرة إلى المواضع التي تعلّقت المشيئة بالإمطار فيها<sup>(٣)</sup>.

(١) سورة يس ٣٦: ٣٦.

(٢) سورة الحجر ٢٢: ١٥.

(٣) التفسير الكبير للفتوح الرازي: ١٣٤/٧ - ١٣٥، مجمع البيان: ١٠١/٦ - ١٠٢ و ١٠٤، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ١٠ - ١٥ - ١٦. حيث ذكروا أقوالاً في معنى (الواقع)، منها: قول ابن عباس: «الرياح لواقع للشجر وللحساب».

وأنت خير؛ بأنه لا وجه للحمل على ذلك، مضافاً إلى عدم صحته؛ لعدم كون الرياح حاملة للسحاب، بل دافعة لها من مكان إلى آخر، مع أن هذا المعنى ليس فيه اهتمام كبير وعناية خاصة، وهذا بخلاف الحمل على ما هو الظاهر فيه.

وحكي أنه لما اهتدي علماء أوروبا إلى هذا، وزعموا أنه مما لم يسبقوا إليه من العلم؛ صرح بعض المطلعين على القرآن منهم بسبق العرب إليه، فقد قال بعض المستشرقين<sup>(١)</sup>: «إن أصحاب الإبل قد عرفوا أن الریح تلقح الأشجار والثمار قبل أن يعلمها أهل أوروبا بثلاثة عشر قرناً».

نعم، إن أهل النخيل من العرب كانوا يعرفون التلقيح؛ إذ كانوا ينقلون بأيديهم اللقاح من طلع ذكور النخل إلى إناثها، ولكنهم لم يعلموا أن الرياح تفعل ذلك، وأنه لا تختص الحاجة إلى اللقاح بخصوص النخيل فقط.

٢- وما ورد في شأن النبات من جهة أن لها وزناً خاصاً؛ وهو قوله - تعالى -:  
﴿وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْزُونٍ﴾<sup>(٢)</sup>.

فإن علماء معرفة النبات قد أثبتوا أن العناصر التي يتكوّن منها النبات مؤلفة من مقادير معينة في كل نوع من أنواعه بدقة غريبة لا يمكن ضبطها إلا بأدق الموازين المقدرة، ولو زيد في بعض أجزائها أو نقص لا يمكن حصول ذلك النبات، بل يتحقق مركّب آخر غير هذا النبات.

٣- وما ورد في شأن الأرض، وأنها متصفة بوصف الحركة، غاية الأمر أنه حيث كان سكّون الأرض من الأمور المسلّمة في ذلك العصر، بل وبعده إلى حدود

(١) وهو المستشرق المستر «أجنيري» الأستاذ في مدرسة أكسفورد في القرن الماضي. ذكر هذا الشيخ

محمد علي الصابوني الأستاذ بجامعة أمّ القرى بمكة المكرمة، ونسب له القول المذكور في هامش كتابه

«التبيان في علوم القرآن»: ١٨٨.

(٢) سورة الحجر ١٥: ١٩.

القرن العاشر من الهجرة؛ ولذا صار الحكيم المعروف بـ «غاليله» الكاشف لحركة الأرض والمثبت لها، مورداً للإهانة والتعذيب والتحقير، مع جلالته العلمية، ومقامه الشايع<sup>(١)</sup>.

لم يصرح القرآن بذلك حذراً من ترتب النتيجة المعكوسة عليه، وحصول نقض الغرض بسببه، بل أشار إلى ذلك بإشارات لطيفة، وإيماءات بليغة ليهتدي إليها البشر في عصر توفر العلم والاكتشاف، فيعتقد بأن هذا الكتاب نازل من عند الله المحييط بمقائق الأشياء، والعالم بأسرار الكون ورموز الخليقة، وقد تحققت هذه الإشارة في ضمن آيات كثيرة:

كقوله - تعالى -: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ مَهْدًا﴾<sup>(٢)</sup>.

فإنه - تعالى - قد استعار لفظ «المهد» للأرض، ومن البين أن الخصوصية المترتبة من المهد، المعد للرضيع، والمصنوع لأجله، والجهة الملحوظة التي بها يتقوم عنوان المهدية ليست هي الوضع الخاص، والشكل المخصوص الحاصل من تركيب مواد مختلفة، وضُم بعضها إلى بعض، بل الخصوصية هي حركة المهد وانتقاله من حال إلى حال.

ففي الآية الشريفة إشارة لطيفة إلى حركة الأرض، من جهة استعارة لفظ المهد لها، وأنه كما أن حركة المهد لغاية تربية الطفل واستراحته، كذلك حركة الأرض تكون الغاية لها تربية الموجودات من الإنسان وغيره.

وقوله - تعالى -: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَاسْجُدُوا فِي

مَنَاجِبِهَا﴾<sup>(٣)</sup>.

(١) الهيئة والإسلام: ٧٩.

(٢) سورة طه ٢٠: ٥٣، سورة الزخرف ٤٣: ١٠.

(٣) سورة الملك ٦٧: ١٥.

فإنه تعالى قد استعار لفظ «الذلول» للأرض، مع أنه عبارة عن نوع خاص من الإبل، ويكون امتياز به بسهولة انقياده، ففيه إشارة إلى أن الخصوصية الموجودة، والذلول التي ليست لغيره، ثابتة في الأرض، فهي أيضاً متحركة بحركة ملائمة للراكب عليها، الماشي في مناكبها. ومن البين أنه مع قطع النظر عن هذه الخصوصية - وهي خصوصية الحركة - يكون إطلاق لفظ الذلول على الأرض واستعارته لها ليس له وجه ظاهر حسن، خصوصاً مع تفرع الأمر بالمشي عليه، وإطلاق لفظ المنكب كما هو غير خفي.

وقوله - تعالى -: ﴿وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتَقَنَ كُلَّ شَيْءٍ﴾<sup>(١)</sup>.

فإنه بقرينة وقوعها في سياق الآيات الواردة في القيامة وأهوالها، ربما يقال كما قيل بأن هذه الآية أيضاً ناظرة إلى أحوال القيامة وأهوالها، مع أنه لا وجه للحمل على ذلك المقام، خصوصاً مع قوله - تعالى - في الذيل: ﴿صُنْعَ اللَّهِ...﴾ الظاهر في ارتباط الآية بشؤون الخلق وابتدائها، وحسنها وجمالها، مع أنها في نفسها أيضاً ظاهرة في أن المرور والحركة ثابت للجبال فعلاً، كما أن حسابان كونها جامدة أيضاً كذلك، فالآية تدل على ثبوت المرور والحركة للأرض من بدو خلقها ومصنوعيتها، وأن الحركة دليل بارز على إتقانها.

وفيها إشارات لطيفة ودقائق ظريفة:

من جهة أنه تعالى جعل الدليل والأمانة على حركة الأرض حركة الجبال التي هي أوتادها، ولم يثبت الحركة في هذه الآية لنفس الأرض من دون واسطة، ولعلّه للإشارة إلى أن حركة الجسم الكروي بالحركة الوضعية دون الانتقالية.



حيث لا تكون محسوسة إلا بسبب النقوش والألوان، أو الارتفاعات الثابتة عليه وفي سطحه؛ فلذا يكون الدليل على حركته حركة ذلك النقش واللون أو الارتفاع. ومن جهة التعبير عن حركتها بالمرور الذي فيه إشارة إلى بقاء حركة الأرض وملائمتها، حسب القانون الطبيعي الذي أودعه الله فيها.

ومن جهة أن التشبيه بالسحاب - مع كون حركتها مختلفة، فإنها قد تمر إلى جانب المشرق، وقد تتحرك إلى سائر الجوانب من الجوانب الأربعة - يدل على عدم اختصاص حركة الأرض بحركة خاصة، بل لها حركات مختلفة ربما تتجاوز عشرة أنواع. ومن غير تلك الجهات.

٤ - ما ورد في شأن كروية الأرض؛ مثل قوله - تعالى -: ﴿يُكَوِّرُ اللَّيْلَ عَلَى النَّهَارِ وَيُكَوِّرُ النَّهَارَ عَلَى اللَّيْلِ﴾<sup>(١)</sup>.

تقول العرب: «كار الرجل العمامة على رأسه إذا أدارها ولقها، وكورها بالتشديد صيغة مبالغة وتكثير»<sup>(٢)</sup> فالتكوير في اللغة إدارة الشيء على الجسم المستدير كالرأس بالإضافة إلى العمامة، فتكوير الليل على النهار ظاهر في كروية الأرض، وفي بيان حقيقة الليل والنهار على الوجه المعروف في الجغرافية الطبيعية. وقوله - تعالى -: ﴿رَبُّ الْمَشْرِقَيْنِ وَرَبُّ الْمَغْرِبَيْنِ﴾<sup>(٣)</sup>.

وتوضيح المراد من هذه الآية الشريفة: أن الكتاب العزيز قد استعمل فيه لفظ المشرق والمغرب:

تارة بصيغة الإفراد؛ كقوله - تعالى -: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ﴾<sup>(٤)</sup>.

(١) سورة الزمر ٣٩: ٥.

(٢) المصباح المنير: ٥٤٣/٢ كور. لسان العرب: ٤٤٩/٥. كور.

(٣) سورة الرحمن ٥٥: ١٧.

(٤) سورة البقرة ٢: ١١٥.

وأخرى بصيغة التثنية؛ كهذه الآية التي نحن بصدد التوضيح للمراد منها.  
وقوله - تعالى -: ﴿يَسْلَيْتَ يَتَّى وَ يَتْنَكْ بُعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ فَيَشْسُ الْقَرَيْنِ﴾<sup>(١)</sup>.

وثالثة بصيغة الجمع؛ كقوله - تعالى -: ﴿وَأَوْزَنَّا الْقَوْمَ الَّذِينَ كَانُوا يُسْتَضَفُّونَ مَشْرِقَ الْأَرْضِ وَمَغْرِبَهَا﴾<sup>(٢)</sup>.

وقوله - تعالى -: ﴿فَلَا أَقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ إِنَّا لَقَادِرُونَ﴾<sup>(٣)</sup>.  
أما ما ورد فيه هذان اللفظان بصيغة الإفراد؛ فهو مع قطع النظر عن الآيات الظاهرة في التعدد يلائم مع وحدتها، وأما بعد ملاحظتها فلا يحصى عن أن يكون المراد منه هو النوع المنطبق على المتعدد من أفرادها.

وأما ما ورد فيه هذان اللفظان بصيغة المثنى؛ فقد اختلف المفسرون في معناه، فقال بعضهم: المراد مشرق الشمس ومشرق القمر ومغربهما<sup>(٤)</sup>، وحمله بعضهم على أن المراد منه مشرقا الصيف والشتاء ومغربهما<sup>(٥)</sup>، ولكن بعد اهداء البشر إلى كروية الأرض وأنها فلك مستدير كروي، واستكشافهم لوجود قارة أخرى على السطح الآخر للأرض، يكون شروق الشمس عليها غروبها عن قارتنا؛ ظهر أن المراد بالآية هو تعدد المشرق بالإضافة إلى الشمس في كل يوم وليلة، لا أن التعدد بلحاظ الشمس والقمر، ولا بالنظر إلى اختلاف الفصول، بل لها في كل أربع وعشرين ساعة مشرقان: مشرق بالإضافة إلى قارتنا، ومشرق بلحاظ القارة الأخرى المكتشفة<sup>(٦)</sup>. وباليتمها لم تُكتشف!

(١) سورة الزخرف ٤٣: ٣٨.

(٢) سورة الأعراف ٧: ١٣٧.

(٣) سورة المعارج ٧٠: ٤٠.

(٤، ٥) جامع البيان عن تأويل آي القرآن: ١٥٧/٢٧ - ١٥٨ وج ١٠٧/٢٩، البيان في تفسير القرآن: ٤٦٧/٩.

التفسير الكبير للفيخر الرازي: ٣٥٠/١٠، تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان: ٢٢٩/٨، مجمع البيان: ٢٩٩/٩.

(٦) البيان في تفسير القرآن: ٧٤-٧٧، القرآن وأسرار الخليفة.

وربما يؤيد ذلك بالآية الشريفة المتقدمة المختصر فيها على تثنية المشرق فقط؛ نظراً إلى أن الظاهر منها أن البعد بين المشرقين هو أطول مسافة محسوسة، فلا يمكن حملها على مشرق الشمس والقمر، ولا على مشرق الصيف والشتاء؛ لأن المسافة بين ذلك ليست أطول مسافة محسوسة، فلا يمكن حملها على مشرق الشمس والقمر، ولا على مشرق الصيف والشتاء؛ لأن المسافة بين ذلك ليست أطول مسافة محسوسة، فلا بد من أن يراد بها المسافة التي ما بين المشرق والمغرب، ومعنى ذلك أن يكون المغرب مشرقاً لجزء آخر من الكرة الأرضية ليصح هذا التعبير.

ولكن في التأيد نظر؛ لاحتمال أن يكون لفظ «المشرقين» في هذه الآية تثنية للمشرق والمغرب، لا تثنية للمشرق فقط؛ ليدل على تعدد المشرق، مع قطع النظر عن المغرب، ولعل هذا الاحتمال أقوى؛ من جهة أن البعد والفصل إنما يناسب مع الشروق والغروب، لا مع تعدد المشرق كما هو غير خفي.

هذا، ولكن ذلك لا يضرب بدلالة الآية المتقدمة المشتملة على تثنية المشرق والمغرب معاً؛ فإن ظهورها فيما ذكرنا من تعدد المشرق والمغرب لخصوص الشمس في كل يوم وليلة مما لا ينبغي أن ينكر، فدلالته على كروية الأرض ووجود قارة أخرى واضحة لا ريب فيها.

وأما ما ورد فيه ذلك بصيغة الجمع؛ فدلالته على كروية الأرض واضحة؛ فإن طلوع الشمس على أي جزء من أجزاء كرة الأرض يلزم غروبها عن جزء آخر، فيكون تعدد المشارق والمغارب واضحاً لا تكلف فيه ولا تعسف.

والمحكي عن بعض المفسرين<sup>(١)</sup> حمل ما ورد فيه ذلك على مطالع الشمس

(١) جامع البيان عن تأويل آي القرآن: ٢٧/١٥٨، الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي: ٢٧/٢٨ و٦٤، تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان: ٣٦٠/٦، مجمع البيان في تفسير القرآن: ١١٥/١٠.

ومغارها باختلاف أيام السنة وتعدد الفصول، ولكنه - مع أنه تكلف لا ينبغي أن يصار إليه - لا يتلاءم مع التأمل في الآيات الدالة على ذلك؛ فإن الظاهر من الآية الأولى أن مشارق الأرض ومغارها كناية عن مجموع الأرض وأجزائها؛ فبأنه الذي ينبغي أن يكون القوم المستضعفون وارثين له<sup>(١)</sup>، وأما مجرد المشارق والمغارب المختلفة باختلاف الفصول وأيام السنة، فلا يتلاءم مع الوراثة أصلاً، كما أنها لا تتلاءم مع الحلف والقسم، فتدبر. ويؤيد ذلك ما ورد في أخبار الأنسمة المعصومين صلوات الله عليهم أجمعين.

ومما يدل على كروية الأرض مثل ما رواه في الوسائل، عن الإمام الصادق عليه السلام قال: «صحبني رجل كان يسمي بالمغرب ويفلس بالفجر، وكنت أنا أصلي المغرب إذا غربت الشمس، وأصلي الفجر إذا استبان لي الفجر. فقال لي الرجل: ما يمنعك أن تصنع مثل ما أصنع؛ فإن الشمس تطلع على قوم قبلنا، وتغرب عنا وهي طالعة على قوم آخرين بعد؟ قال: فقلت: إنما علينا أن نُصلي إذا وجبت الشمس عنا، وإذا طلع الفجر عندنا، ليس علينا إلا ذلك، وعلى أولئك أن يصلوا إذا غربت عنهم»<sup>(٢)</sup>. ومثله قول أبي عبد الله عليه السلام في رواية أخرى: «إنما عليك مشرقك ومغربك»<sup>(٣)</sup>. فإنها ظاهراً في أن اختلاف المشرق والمغرب إنما هو باختلاف أجزاء الأرض الناشئ عن استدارتها وكرويتها. غاية الأمر أنه يجب على كل قوم رعاية

(١) إشارة إلى الآية ١٣٧ من سورة الأعراف، الميزان في تفسير القرآن: ٢٢٨/٨ - ٢٢٩.

(٢) الأمالي للصدوق: ١٤٠ ح ١٤٢، وعنه وسائل الشيعة: ١٧٩/٤، كتاب الصلاة، أبواب المواقيت ب ١٦ ح ٢٢، وبحار الأنوار: ٥٨/٨٣ ح ١٧.

(٣) تهذيب الأحكام: ٢/٢٦٤ ح ١٠٥٣، الاستبصار: ١/٢٦٦ ح ٩٦١، الفقيه: ١/١٤٢ ح ٦٦١، الأمالي للصدوق: ١٣٩ ح ١٣٩، وعنها وسائل الشيعة: ١٩٨/٤، كتاب الصلاة، أبواب المواقيت ب ٢٠ ح ٢. وفي بحار الأنوار: ٥٧/٨٣ ح ١٤ عن الأمالي، وفي ملاذ الأخيار: ٤/٣٣٣ ح ٩٠ عن التهذيب. وفي روضة المتقين: ٦٩/٢ - ٧٠ عن الفقيه.

مشرق أرضه ومغربها .

٥ - من الأسرار التي دلّ عليها الكتاب العزيز تعدّد السماوات والأرضين ، مع أنّ الحسّ الذي كان هو الطريق المنحصر للبشر في ذلك العصر لا يكاد يهدي إلا إلى وحدتهما ؛ ولذا كان جمهور المتقدمين متفقين على وحدة الأرض ، وأنّه ليس غير هذه الأرض التي نحن نعيش فيها ونغشي في مناكبها أرض أخرى <sup>(١)</sup> .

لكنّه قد استقرّ رأي الفلاسفة - بعد القرن العاشر من الهجرة - على تعدّد الأرضين وعدم اختصاص الأرض بهذه الكرة المحسوسة لنا <sup>(٢)</sup> . نعم ، المحكي عن الشيخ الرئيس أبي علي <sup>(٣)</sup> أنّه حكى القول بكثرة الأرضين ، وتعدّدها عن حكماء قديم الفرس <sup>(٤)</sup> ، <sup>(٥)</sup> . وأشار إلى ذلك الشاعر المعروف الفارسي المشهور بـ «نظامي» <sup>(٦)</sup> في قوله :

شنیدستم که هر کوکب جهانست

جدا گانه زمين و آسمانیست <sup>(٧)</sup>

وكيف كان ، فالثابت عند المتأخرين أنّ كلّ كوكب سيار أرض مستقلّ ، مشتمل على ما في أرضنا من الجبال والبحار والسحاب والحوانات وغيرها ، وقد

(١) أنظر الهيئة والإسلام لهبة الدين الشهرستاني : ٨٤ - ٨٥ .

(٢) المصدر نفسه : ٧٩ - ٨٠ و ١٠٥ ، وهم الفلاسفة الغربيون بعد اختراع الميكروسكوب والتليسكوب ...

(٣) أبو علي الحسين بن سينا ، الفيلسوف الحكيم الشاعر الملقّب بالشيخ الرئيس ، له مؤلفات مشهورة : منها : القانون والشفاء والإشارات ، توفي بهمدان سنة ٤٢٨ أو ٤٢٧ هـ . (الكنى والألقاب للشيخ عباس القمي ١ : ٣٢٠ - ٣٢٣) .

(٤) الشفاء للشيخ الرئيس ، الطبيعيات : ٥٤ / ٢ ، الفن الثاني ، الفصل السابع .

(٥) الهيئة والإسلام : ١٠٤ .

(٦) وهو الشيخ أبو محمد الشاعر الحكيم المشهور بالنظامي ، له كتاب مخزن الأسرار ، خسرو وشيرين ، ليلي ومجنون ، هفت پیکر ، اسکندرنامه ، وله شعر في معراج النبي ﷺ . ويحانة الأدب : ٢١١ / ٦ - ٢١٥ .

(٧) كليات خمسة حكيم نظامي ، أواخر خسرو وشيرين : ٣٧٩ ، إجماع كواكب ، الهيئة والإسلام : ١٠٤ - ١٠٥ .

دَلَّ الْكِتَابُ عَلَى تَعَدُّدِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِينَ بِقَوْلِهِ - تَعَالَى -: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾<sup>(١)</sup>.

فَإِنَّ ظَاهِرَهَا تَعَدُّدُ الْأَرْضِينَ كَالسَّمَاوَاتِ، وَبِلَوْغِهَا سَبْعاً مِثْلَهَا، وَقَدْ وَقَعَ التَّصْرِيحُ بِالْأَرْضِينَ السَّبْعِ فِي الدُّعَاءِ الْمَعْرُوفِ: «سُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَرَبِّ الْأَرْضِينَ السَّبْعِ، وَمَا فَعِنِّ وَمَا بَيْنَهُنَّ، وَرَبِّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ»<sup>(٢)</sup>.

وَيُؤَيِّدُهُ مَا رَوَاهُ جَمَاعَةٌ عَنِ الرِّضَا - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَعَلَى آبَائِهِ الطَّاهِرِينَ وَأَبْنَائِهِ الْمُنْتَجِبِينَ - فِي جَوَابِ السُّؤَالِ عَنِ تَرْتِيبِ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَالْأَرْضِينَ السَّبْعِ، مِمَّا مَرَّجَعَهُ إِلَى أَنَّ الْأَرْضَ الَّتِي نَحْنُ فِيهَا أَرْضُ الدُّنْيَا، وَسَمَاءُهَا سَمَاءُ الدُّنْيَا، وَالْأَرْضُ الثَّانِيَّةُ فَوْقَ سَمَاءِ الدُّنْيَا، وَالسَّمَاءُ الثَّانِيَّةُ فَوْقَهَا، وَهَكَذَا<sup>(٣)</sup>.

وَبِالْجُمْلَةِ: دَلَالَةُ الْكِتَابِ عَلَى مِثْلِ هَذَا الْأَمْرِ غَيْرِ الْمَحْسُوسِ - الَّذِي كَانَ مُخَالَفًا لَأَرَاءِ الْبَشَرِ فِي عَصْرِ النُّزُولِ - تَهْدِي الْبَاحِثَ هِدَايَةً وَاضِحَةً، وَتُرْشِدُ الطَّالِبَ إِرْشَادًا بَيِّنًا إِلَى نَزُولِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ الْخَالِقِ لِلْسَّمَاوَاتِ السَّبْعِ، وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ.

٦- وَمِنْ تِلْكَ الْأَسْرَارِ مَا بَيَّنَّتْهُ الْآيَاتُ الدَّالَّةُ عَلَى حَرَكَةِ الشَّمْسِ أَوَّلًا، وَكُونِهَا أَصْلًا فِي الْحَرَكَةِ ثَانِيًا، وَعَلَى تَعَدُّدِهَا ثَالِثًا، وَأَنَّهَا بِمَرُورِ الدَّهْوَرِ يَعْضُضُ لَهَا التَّكْوِيرُ، وَيَبْلُغُ إِلَى حَدٍّ يَصْدُقُ قَوْلُهُ - تَعَالَى -: ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾<sup>(٤)</sup> الْمُوَافِقُ لِلرَّأْيِ

(١) سورة الطلاق ٦٥: ١٢.

(٢) الكافي: ١٢٢/٣ ح ٣ وص ١٢٤ ح ٧ و ٩، الفقيه: ١/٧٧ ح ٣٤٦، تهذيب الأحكام ١: ٢٨٨ ح ٨٣٩ و ٨٤٠، وعنهما وسائل الشيعة: ٢/٤٥٩ - ٤٦٠، كتاب الطهارة، أبواب الاحتضار ب ٣٨ ح ١ - ٣، وفي بحار الأنوار: ٨١/٢٣٣ ح ٩ عن الفقه المنسوب للإمام الرضا: ١٦٥، وفي ص ٢٣٩ ح ٢٥ عن الهداية للصدوق: ١٠٤، وفي ص ٢٤٠ قطعة من ح ٢٦ عن الدعوات للراوندي: ٢٤٥، الرقم ٦٩٣، وفي ج ٢٠٦/٨٤ ح ٢٣ عن فلاح السائل: ١٣٤، وفي ص ٢٦٠ ح ٤ عن مصباح المتهجد: ٢٠٠، الرقم ٢٨٧.

(٣) مجمع البيان: ١٠/٤٤، الهيئة والإسلام: ٩٠.

(٤) سورة التكويد ٨١: ١.

الجديد في باب الشمس ونقصان نورها وحرارتها تدريجاً.

وغير ذلك من الأسرار التي دلّ عليها الكتاب تصريحاً أو تلويحاً، التي ينبغي أن تؤلف في كتاب واحد، مع أن العلم بتوقّره، والاكتشاف بتكثّره لم يبلغ إلى مرتبة يحيط لأجلها بجميع الأسرار الكونية، والرموز الخلقية المذكورة في الكتاب العزيز. نسأل الله - تبارك وتعالى - لأن يهدينا سبيل الرشاد، وهو الهادي إلى ما يتعلّق بالمبدأ والمعاد.

ثم إن هنا وجوهاً آخر في باب إعجاز القرآن، ولكن ما ذكرنا من النواحي التي كانت أعمّ ممّا أشار إليها الكتاب وما لم يشر إليه، يكون فيه غنى وكفاية للطالب غير المتعصّب، والباحث غير العنود، ولا يبقى بعد ملاحظة ما ذكرنا شكّ وارتياب في أن القرآن وحي إلهي، وكلام الله الخارج عن حدود القدرة البشرية.

ولكن هنا أوهام وشبهات حول إعجاز القرآن لا بأس بالإشارة إليها بأجوبتها، وإن كان بعضها - بل كلّها - من السخافة والبطلان بمكان لا ينبغي إضاعة الوقت، وإعمال القوة العاقلة في دركها وإبطالها، إلّا أنّه لأجل إمكان إيراثها الارتياب في بعض العقول الناقصة، والنفوس غير الكاملة لا مانع من التعرّض لمهمّاتها.

# شبهات حول إعجاز القرآن

- شبهة غموض الإعجاز.
- شبهة التناقض والاختلاف.
- شبهة وجود العجز عن الإتيان بغير القرآن أيضاً.
- شبهة العجز عن المعارضة بسبب الخوف والتطبع على القرآن.
- شبهة الخلط والتداخل بين الموضوعات القرآنية.
- شبهة احتقار المعارضة وعدم الإعلان عنها.
- شبهة وقوع المعارضة ، وتعداد من عارض بلاغة القرآن ، والجواب عن كل ذلك بالتفصيل.





### شبهة غموض الإعجاز

إنَّ المعجز لابدّ وأن يعرف إعجازه جميع من يراد بالإعجاز إقناعه، وكلّ من كان المهمّ اعتقاده بصدق مدّعي النبوة؛ ليخضع في مقابل التكاليف التي يأتي بها، والوظائف التي هو الواسطة في تبليغها وإعلامها؛ ضرورة أن كلّ فرد منهم مكلف بتصديق مدّعي النبوة، فلا بدّ أن تتحقّق المعرفة - معرفة الإعجاز - بالإضافة إلى كلّ واحد منهم، مع أنّه من المعلوم أنّ معرفة بلاغة القرآن تختصّ ببعض البشر ولا تعمّ الجميع، من دون فرق في ذلك بين زمان النزول وسائر الأزمنة إلى يوم القيامة، فكيف يكون القرآن معجزاً بالإضافة إلى جميع البشر، ويكون الغرض منه هداية الناس من الظلمات إلى النور كما بيّنه نفسه؟

والجواب عن ذلك: أنّه لا يشترط في المعجز أن يدرك إعجازه الجميع، بل المعتبر فيه هو ثبوت المعجز عندهم، بحيث لا يبقى لهم ارتياب في ذلك، وأنّه قد أتى النبي ﷺ بما يعجز الناس عن الإتيان بمثله، وإن لم يكن حاضراً عن الإتيان به، أو لم يكن ممّن يحتمل في حقّه الإتيان بالمثل؛ لعدم اطلاعه على اللغة العربيّة، أو

لقصور معرفة بخصائصها، فإذا ثبت لنا بالنقل القطعي تحقق الانشقاق للقمر بيد النبي ﷺ<sup>(١)</sup> تتم الحجة علينا عقلاً، وإن لم تكن حاضرين عند تحققه، مشاهدين ذلك بأبصارنا، وكذا إذا ثبت إضرار الشجر بأمره، أو تكلم الحجر بإشارته<sup>(٢)</sup>.

وفي المقام نقول: بعدما لاحظنا أن القرآن نزل في محيط بلغت البلاغة فيه الغاية القصوى، والعناية بالفصاحة وشؤونها الدرجة العليا، بحيث لم يروا غيرها قدراً، ولا رتبوا عليه فضيلة وأجرأ، ولعل السر في ذلك واقعاً هو: أنه عند نزول القرآن لا يكاد يبقى مجال للارتياح في تفوقه واتصافه بأنه السلطان والحاكم في الدولة الأدبية، والحكومة العلمية، وبعد ملاحظة أن القرآن تحداهم إلى الإتيان بمثله<sup>(٣)</sup>، أو بعشر سور مثله<sup>(٤)</sup>، أو بسورة مثله<sup>(٥)</sup>، ولم يقع في جواب ذلك النداء إلا إظهار العجز، والاعتراف بالقصور.

ولذا اختاروا المبارزة باللسان على المعارضة بالبيان، ورجحوا المقابلة بالسيوف على المقاومة بالحروف، وآثروا بذل الأبدان على القلم واللسان، مع أنه كان من الجدير للعرب إذا كان ذلك في مقدرتهم أن يجيبوه، ويقطعوا حجته، ويأتوا ولو بسورة واحدة مثل القرآن في البلاغة، فيستريحوا بذلك عن تحمل مشاق كثيرة، وإقامة حروب مهلكة، وبذل أموال خطيرة، وتقضية نفوس محرمة.

(١) تفسير القمي: ٣٤١/٢، إعلام الوري: ٨٤/١، مناقب ابن شهر آشوب: ١٢٢/١، مجمع البيان: ٢٧٧/٩-٢٧٨، وعن بحار الأنوار: ٣٤٧/١٧-٣٥٨ ح ١١ و ١٣، ورواه البخاري في صحيحه: ٦٢/٦ ب ١ ح ٤٨٦٤-٤٨٦٨، والترمذي في سننه: ٣٩٧/٥-٣٩٨ ب ٥٤ ح ٣٢٩٦-٣٣٠٠، ويراجع ص ٦٢.

(٢) الخرائج والجرائح: ٩٨/١ ح ١٥٩، مناقب آل أبي طالب: ٣٧/١-٣٨، العدد القوية: ١٢٢، الرقم ٢٤، التفسير المنسوب إلى الإمام أبي محمد العسكري: ٥٩٩، وعن بحار الأنوار: ٣٣٦/١٥ قطعة من ح ٥ وص ٣٤٠، ج ١٢، و ج ٢٢٦/١٦ ح ٣٢، و ج ٣٧٩/١٧ ح ٤٧ وص ٣٨٣ ح ٥١.

(٣) سورة البقرة: ٢٣، وسورة الإسراء: ٨٨.

(٤) سورة هود: ١١: ١٣.

(٥) سورة يونس: ١٠: ٢٨.

ولكنهم - مع أنه كان فيهم الفصحاء النابغون والبلغاء المتبحرون - خضعوا عند بلاغة القرآن، وأذعنوا بقصورهم، بل قصور من لم يكن له ارتباط إلى مبدأ الوحي، ومنبع الكمال من جميع أفراد البشر، فعند ملاحظتنا ذلك تتم الحجة علينا عقلاً وإن لم نكن من تلك الطبقة النابغة في الفصاحة، والجماعة الممتازة في الفصاحة، بل وإن لم نكن عارفين باللغة العربية أصلاً، كما هو واضح من أن يخفى.

### شبهة التناقض والاختلاف

إن القرآن مع أنه قد وصف نفسه بعدم وجود الاختلاف فيه<sup>(١)</sup>، وعدم اشتماله على المناقضة بوجه - ولا بد من أن يكون كذلك - فإن الاختلاف لا يتناسب مع كونه من عند الله الذي لا يغيب عنه شيء، والمناقضة لا تتلاءم مع كونه من عند من هو عالم بكل شيء، قد وقعت فيه المناقضة في موردين:

أحدهما: قوله - تعالى -: ﴿قَالَ آيَتُكَ إِلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزًا﴾<sup>(٢)</sup>؛ فإنه يتناقض مع قوله - تعالى -: ﴿قَالَ رَبِّ اجْعَلْ لِي آيَةً قَالَ آيَتُكَ إِلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَ لَيَالٍ سَوِيًّا﴾<sup>(٣)</sup>.

والجواب عن هذه الشبهة واضح؛ فإن لفظ «اليوم» قد يستعمل ويراد منه النهار، وهو ما يقابل الليل، وقد يطلق ويراد به المجموع منها، وكذلك لفظ «الليل»؛ فإنه أيضاً قد يطلق ويراد به ما يقابل النهار، وقد يستعمل ويراد منه المجموع من النهار والليل، ولا يختص هذا الإطلاق والاستعمال بالكتاب العزيز،

(١) سورة النساء ٤: ٨٢.

(٢) سورة آل عمران ٣: ٤١.

(٣) سورة مريم ١٩: ١٠.

بل هو استعمال شائع في لغة العرب <sup>(١)</sup>، بل لا ينحصر بتلك اللغة؛ فإنّ ما يرادف اليوم في الفارسيّة مثلاً قد يطلق ويراد به بياض النهار، وقد يطلق ويراد به المجموع منه ومن مدة مغيب الشمس وإشراقها على القارة الأخرى، وكذلك ما يرادف الليل.

ومن الموارد التي استعمل فيها لفظ «اليوم». وكذا «الليل» وأريد بكلّ واحد ما يقابل الآخر ما جمع فيه بين اللفظين، كما في قوله - تعالى -: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَتَمَنِيَةً أَيَّامٍ حُسُومًا﴾ <sup>(٢)</sup>.

ومما استعمل فيه لفظ اليوم وأريد به المجموع قوله - تعالى -: ﴿تَسْتَعْتُوا فَيْسَ ذَارِكُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ﴾ <sup>(٣)</sup>.

وكذا الآية المبحوث عنها في المقام، المشتملة على لفظ «اليوم».

ومما استعمل فيه لفظ الليل وأريد به المجموع قوله - تعالى -: ﴿وَإِذْ وَعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ <sup>(٤)</sup>، وكذا الآية المبحوث عنها في المقام المشتملة على كلمة «الليل».

فانقدح أنّه لا منافاة بين الآيتين، ولا مناقضة بين الكريميتين، فلا موقع للشبهة في البين.

ثانيهما: أنّ الكتاب كثيراً ما يسند الفعل إلى العبد واختياره، فيدلّ ذلك على عدم كونه مجبوراً في أفعاله، وقد يسنده إلى الله تبارك وتعالى، وهذا ظاهر في أنّ العبد مجبور في أفعاله، وأنّه ليس له اختيار إلاّ اختياره تعالى.

(١) لسان العرب: ٥٢٥/٦.

(٢) سورة الحاقة: ٦٩: ٧.

(٣) سورة هود: ١١: ٦٥.

(٤) سورة البقرة: ٢: ٥١.

فمن الأول: قوله - تعالى -: ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾<sup>(١)</sup>.  
 وقوله - تعالى -: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِنَّمَا شَاكَرًا وَإِنَّمَا كُفُورًا﴾<sup>(٢)</sup>.  
 ومن الثاني: قوله - تعالى -: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾<sup>(٣)</sup> قالوا: وهذا تناقض صريح وتهاافت محض.

والجواب: أما كون الإنسان مختاراً في أفعاله الاختيارية، غير مجبور بالإضافة إليها، قادراً على الفعل والترك، فمما يدركه الإنسان بالفطرة السليمة، ولا يشك فيه عند استقامتها، وعدم الانحراف عنها، وهذا الأمر - أي كون العبد مختاراً غير مجبور - مما أطبق عليه العقلاء كافة، وينبوا عليه أموراً كثيرة؛ فإن القوانين الوضعية عندهم لغرض التنفيذ والموافقة لا يكاد يمكن فرض صحتها، وواجديتها للشرائط المعتمدة في التقنين إلا مع مفرغية اختيار الإنسان في أفعاله وأعماله؛ ضرورة أنه لا معنى لسن القانون بالإضافة إلى غير المختار؛ فإن القانون إنما يكون الغرض منه الانبعاث والموافقة، وهو لا يعقل تحققه بدون الإرادة والاختيار.

وكذا الأوامر والنواهي الصادرة من الموالى العرفية بالنسبة إلى عبيدهم، إنما تنفّرع على كون أنصاف العبيد بالقدرة والاختيار أمراً ضرورياً عند العقلاء، ولا ارتياب فيه عندهم أصلاً.

وكذا التحسين والتقييح العقلانيان اللذان هما من الموضوعات المسلمة عند العقلاء، والأحكام الضرورية لديهم، إنما يتفرعان على هذا الأمر الذي ذكرناه، بداهة أنه لا وجه لأنصاف العمل غير الاختياري بالحسن أو القبح، ومن عدم الاتصاف لا يبق موقع للمدح أو الذم.

(١) سورة الكهف: ١٨: ٢٩.

(٢) سورة الإنسان: ٧٦: ٣.

(٣) سورة الإنسان: ٧٦: ٣٠.

وبالجملة: لا ينبغي الارتياح في أن اتّصاف الإنسان بالاختيار في أفعاله الإرادية وصحة إسنادها إليه - لأنه فاعل مختار - من الأمور البديهية عند العقلاء الذين هم الحكماء في باب التقنين، وجعل الأحكام، وما يتفرع عليه من الإطاعة والعصيان، واستحقاق المدح أو الذمّ، والجنان أو النيران، وما هو بمنزلتها من المشويات والعقوبات الدنيوية.

ومع قطع النظر عن جميع ما ذكرنا أن العاقل يرى الفرق الواضح بين حركة يد المرتعش، والحركة الاختيارية الصادرة من غيره، ولا يرتاب في المغايرة البيّنة بين سقوط الإنسان من شاهق إلى الأرض قهراً، وبين إسقاطه نفسه منه إليها اختياراً، فيرى أنه مختار في الثانية دون الأولى، ويستحقّ الذمّ فيها دونها.

فانقدح أن اتّصاف الإنسان بالاختيار - الذي هو المصحّح لإسناد الأفعال الاختيارية الصادرة منه إليه - بما لا ريب فيه عند العقل والعقلاء، ولا شكّ فيه عند الوجدان أصلاً.

وأما صحة إسناد هذه الأفعال - التي تسند إلى الإنسان حقيقة - إلى الله - تبارك وتعالى - بالإسناد الخالي عن العناية والمساعدة، فلأن واجب الوجود لم ينعزل عن خلقه بعد الإيجاد، لما ثبت في محله - من العلم الأعلى - من أن الممكن كما يفتقر في حدوث وجوده وتلبّسه بلباس الوجود إلى العلّة، كذلك يحتاج في البقاء والاستمرار إليها؛ لأن الافتقار والحاجة من لوازم ذات الممكن وماهيته، قال الله تبارك وتعالى:

﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ أَنْتُمْ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾<sup>(١)</sup>.

وقال الشاعر الفارسي:

سبه روئی زممكن در دو عالم جدا هرگز نشد والله أعلم<sup>(١)</sup>

فصل الموجودات الممكنة إلى خالقها وبارئها ليس كمثل البناء والكتاب إلى البناء والكاتب، حيث لا حاجة في بقاءها إلى بقاء صانعهما، أو مثل الولد إلى والده، حيث يستغني الولد في بقائه عن بقاء والده، بل مثلها إليه - تبارك وتعالى - مثل شعاع الشمس ونورها إليها؛ فإنه يحتاج إليها حدوثاً وبقاءً، كما أن نور الوجود لا يعقل بقاءه بدون علته الواجبة، وكذا مثل الضوء بالإضافة إلى القوة الكهربائية المؤثرة في إيجاده؛ فإنه لا يزال يفتقر في بقائه إلى الاستمداد من تلك القوة، كما أنه كان في حدوثه محتاجاً إلى اتصال سلكه بمصدر تلك القوة.

وبالجملة: من البديهيات الواضحة الثابتة في العلم الأعلى، أن الممكن كما أنه يحتاج حدوثاً إلى إفاضة الوجود عليه من المبدع الأول، كذلك يفتقر في بقائه إلى الاستمداد منه واتصاله بالمبدأ الأعلى، بل قد ثبت في ذلك العلم أن الممكن ليس شيئاً له الارتباط الذي مرجعه إلى وصف زائد على حقيقته، بل ذاته عين الربط، وحقيقته محض الاتصال، فكيف يعقل حينئذٍ غناؤه وخلوه عن الربط الذي هو ذاته وحقيقته؟!.

إذا عرفت ذلك؛ يظهر لك صحة إسناد الأفعال الاختيارية الصادرة من الممكنات إلى خالقها أيضاً؛ ضرورة أنه من جملة مبادئ الفعل الاختياري الذي هو الركن العظيم في صدوره وتحققه، هو نفس وجود الفاعل، بداهة أنه مع عدمه لا يعقل صدور فعل اختياري منه، فوجوده أول المبادئ وأساس المقدمات.

ومن المعلوم أن هذه المقدمة خارجة عن دائرة قدرة الفاعل واختيار الإنسان؛ ضرورة أنه يكون باختيار العلة المؤثرة التي يحتاج إليها الإنسان حدوثاً وبقاءً،

(١) الحكمة المتعالية في الأسفار الأربعة، الجزء الأول من السفر الأول: ٦٩.



فالفاعل الاختياري الصادر من الإنسان بما أنَّ بعض مبادئه خارج عن تحت قدرته واختياره، بل يكون باختيار العلة الموجدة يصح إسناده إليها.

وبما أنَّ بعض مبادئه - كالإرادة الحاصلة بخلافة النفس وإفاضتها التي هي أيضاً عناية من العلة صاحبة المشيئة والإرادة، وإفاضة حاصلة من ناحيتها، وعطية واصله من جانبها، ومظهر للخلافة الموجودة فيها - باختياره وإرادته يصح إسناده إلى نفسه؛ ضرورة أنَّ صحة الإسناد لا تلازم الاستقلال؛ فإنَّ مرجع وصف الاستقلال - بمعناه الحقيقي - إلى أن يكون سدَّ جميع الأعدام الممكنة، حتَّى العدم الجائي من قبل عدم الفاعل باختياره وإرادته، مع أنَّنا فرضنا عدم ثبوت الاستقلال بهذا المعنى؛ لأنَّ وجود الفاعل - الذي قد عرفت أنَّه الركن العظيم في صدور الفعل الاختياري - خارج عن حريم اختياره، لكن هذا الأمر ينافي الاستقلال، لا صحة الإسناد إلى الفاعل المختار.

والظاهر وقوع الخلط بين هذين العنوانين بحيث توهم أنَّ صحة الإسناد إلى الفاعل ملازمة لاختصاص الإسناد به، الذي مرجعه إلى استقلاله في صدور الفعل، مع أنَّ الغرض مجرد صحة الإسناد بنحو الحقيقة.

وبعبارة أخرى: المقصود إثبات الإسناد إليه فقط، لا نفي إسناده إلى غيره أيضاً.

فانقدح ممَّا ذكرنا أنَّ الفعل الاختياري الصادر عن الإنسان، كما أنَّه منسوب إلى فاعله ومريده، كذلك منسوب إلى الواجب الذي هو العلة الموجدة للفاعل، وهو يحتاج إليها حدوثاً وبقاءً، وهذا هو الأمر بين الأمرين<sup>(١)</sup>، والطريقة الوسطى

(١) الكافي: ١٥٥/١ - ١٦٠، كتاب التوحيد، باب الجبر والقدر والأمر بين الأمرين، بحار الأنوار: ١٩٧/٤

المأخوذة من إرشادات أهل البيت صلوات الله عليهم أجمعين، والأمران هما: التفويض الذي مرجعه إلى استقلال الممكن في أفعاله، والقائل به أخرج الممكن عن حده إلى حدّ الواجب بالذات فهو مشرك، والجبر الذي مرجعه إلى سلب التأثير عن الممكن، ومزاولته - تعالى - للأفعال والآثار مباشرة من دون واسطة، والقائل به حطّ الواجب عن علوّ مقامه إلى حدود الممكن، فهو كافر، ولقد سمى مولانا الرضا - عليه آلاف التحيّة والثناء - على رواية الصدوق في العيون - القائل بالجبر كافراً، والقائل بالتفويض مشركاً<sup>(١)</sup>.

إذن فلا يحيص عن القول بالأمرين الأمرين، الذي هو الطريقة الوسطى لمن كان على دين الإسلام الحنيف، وإليه يرشد قول الله - تبارك وتعالى - في بعض المواضع من كتابه العزيز: ﴿وَمَا زَمَيْتُ إِذْ زَمَيْتُ وَلَكِنَّ اللَّهَ زَمَنِي﴾<sup>(٢)</sup>. فأثبت الرمي من حيث نفاه، ومرجعه إلى صدور الرمي اختياراً من النبي ﷺ وعدم استقلاله في ذلك.

وكقوله - تعالى - في الآية التي هي محلّ البحث: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾<sup>(٣)</sup>؛ فإنّ مفادها ثبوت المشيئة لله من حيث كونها لهم، فشيئة الممكن ظهور مشيئة الله، وعين الارتباط والتعلّق بها، وبذلك ظهر الجواب عن إشكال المناقضة المتقدم، ولكن لتوضيح ما ذكرنا ينبغي إيراد أمثلة.

فنقول: منها: أنّ الأفعال الصادرة من الإنسان بسبب اليد والرجل والسمع والبصر وغيرها من الأعضاء تصحّ نسبتها إلى نفس تلك الأعضاء، فيقال: رأيت العين وسمعت الأذن، وضربت اليد، وتحركت الرجل مثلاً، وأيضاً تصحّ نسبتها إلى النفس الإنسانية التي هي المنشأ لصدور كلّ فعل، وهي التي يعبر عنها بـ «أنا»

(١) عبون أخبار الرضا عليه السلام: ١، ١٢٤؛ ب ١١ ح ١٧، وعنه بحار الأنوار: ٣٢٨/٢٥ ح ٣.

(٢) سورة الأنفال: ٨، ١٧.

(٣) سورة الإنسان: ٧٦، ٣٠.

فيقال: رأيت وسمعت، وضربت، وتحركت ونحوها، ومثل الموجودات الممكنة إلى بارئها وخالقها - والمثال يقرب من وجه - مثل تلك الأعضاء إلى النفس.

ومنها: النور الحاصل في الجدار، المنعكس من المرآة الواقعة في محاذة الشمس وإشراقها؛ فإنّ هذا النور كما أنّه يرتبط بالشمس؛ لأنّ المرآة ليس لها بذاتها نور؛ لعدم نور لها، كذلك ليس من الشمس المطلق؛ أي من دون وسط وقيد، بل هو نور شمس المرآة، فيصحّ انتسابه إلى كلّ واحد منهما؛ لدخاله في تحقّقه، وارتباطه بكلّ واحد.

ومنها: ما فرضه بعض الأعلام من أنّه لو كان إنسان يده شلّاء لا يستطيع تحريكها بنفسه، وقد استطاع الطبيب أن يوجد فيها حركة إرادية وقتية بواسطة قوّة الكهرباء، فإذا وصل الطبيب هذه اليد المريضة بالسلك المشتمل على تلك القوّة، وابتدأ ذلك الرجل المريض بتحريك يده ومباشرة الأعمال بها، فلا شبهة في أنّ هذا التحريك من الأمرين؛ لأنّه لا يكون مستنداً إلى الرجل مستقلاً؛ لعدم القدرة عليه بدون إيصال القوّة إلى يده، ولا يكون مستنداً إلى الطبيب مستقلاً؛ لأنّ صدوره كان من الرجل بإرادته واختياره، فالفاعل لم يجبر على فعله؛ لأنّه مريد له، ولم يفوّض إليه الفعل بجميع مبادئه؛ لأنّ المدد من غيره، والأفعال الصادرة من الفاعلين المختارين كلّها من هذا القبيل<sup>(١)</sup>.

وقد انقذ - بحمد الله - ممّا ذكرنا مع إجماله واختصاره بطلان مسلّكي الجبر والتفويض، وأنّ غاية ما يقتضيه التحقيق الفلسفي هو ما أرشدنا إليه الأئمة المعصومون - صلوات الله عليهم أجمعين - من ثبوت الأمر بين الأمرين، وصحة إسناد الأفعال الاختيارية إلى الإنسان وإلى موجدّه، والملاك في صحة

(١) البيان في تفسير القرآن: ٨٩، أو هام حول إعجاز القرآن.

توجّه التكليف، وترتب المثوبة والعقوبة على الإطاعة والمعصية هو هذا المقدار، وهو صحة الإسناد حقيقة من دون أن يكون الاستقلال أيضاً معتبراً فيه؛ ضرورة أن المناط هو صدور الفعل اختياريًا، ووجوده مسبوقاً بالإرادة بمبادئها، وهو موجود.

ويرشد إلى ما ذكرنا الجملة المعروفة: «لا حول ولا قوة إلا بالله»؛ فإنها تفيد أن الحول والقوة على إيجاد الأفعال إنما ينتهي إلى الله، ويستمد منه، ولا يمكن أن يتحقق مع قطع النظر عن الله والارتباط إليه، فالحول والقوة المصحح لإيجاد الفعل والاقتران عليه موجود، ولكن الأساس هو الاتصال به تعالى.

وهذا كما إذا كان إنسان عاجزاً عن إيجاد فعل وأقدره الآخر عليه، فأوجده بإرادته واختياره، كما إذا كان الفعل متوقفاً على صرف مال، وهو لا يكون متمكناً منه بوجه، فبذل الآخر إياه ذلك المال، فقدّر على إيجاد فـأوجده؛ فإنه مع كون الفعل صادراً بإرادة الفاعل واختياره، لا مجال لإنكار كون القدرة على إيجاد ناشئة من صاحب المال البازل له إياه، ومع ذلك لا يكون التحسين والتقبيح متوجّهاً إليه أصلاً؛ لأنّ الملاك فيها هو صدور العمل الحسن أو القبيح بالمباشرة، ولا يتعدّى عن الفاعل بالإرادة إلى غيره ممّن كان دخيلاً في صدور الفعل وتحقّق القدرة عليه، إلا إذا انطبق عليه عنوان مباشري، كالإعانة على الإثم، أو على البرّ والتقوى، فيصير ذلك العنوان لأجل كونه مباشرياً موجباً لتوجّه التحسين أو التقبيح إليه، فتأمل جيّداً.

### شبهة وجود العجز عن الإتيان بغير القرآن أيضاً

من الشبهات المتعلقة بإعجاز القرآن: أنّ عجز البشر عن الإتيان بمثل القرآن لا دلالة فيه على كونه معجزاً مرتبطاً بمبدأ الوحي، خارقاً للعادة البشرية

والنواميس الطبيعية؛ فإنّ مثل كتاب «أقليدس»<sup>(١)</sup> وكتاب الشاعر والأديب الفارسي المعروف: «سعدي» يكون البشر عاجزاً عن الإتيان بمثله، فلا محيص حينئذٍ عن اتّصافه بكونه معجزاً؛ لعدم الفرق بينه وبين القرآن، فلا وجه لاتّصافه بكونه كذلك، كما هو ظاهر.

والجواب: أنّا قد ذكرنا<sup>(٢)</sup> في بحث حقيقة المعجزة أنّ للمعجز الاصطلاحي شروطاً متعدّدة، وكثير منها مفقود في مثل الكتابين المذكورين، فإنّا قد حقّقنا فيما تقدّم<sup>(٣)</sup> أنّه يعتبر في المعجز أن يكون مقروناً بدعوى منصب إلهي، وأن يكون الإتيان به في مقام التحديّ الراجع إلى دعوة الناس إلى الإتيان بالمثل؛ نظراً إلى أنّ توصيف البشر بالمعجز الذي هو من النقائص التي يتنفّر عن الاتّصاف بها، وينزجر عن الاقتران به، يوجب صرف جميع ما باختيارهم من القوى والإمكانات في الإتيان بالمثل لرفع هذه النقيصة وإبطال هذه التهمة، مضافاً إلى أنّ البشر يأبى بالطبع عن أن يلقي طوق إطاعة الغير - الذي هو من جنسه - على عنقه، وأن يعتقد بتفوّقه عليه، ولزوم إطاعته له، فيسعى في إبطال دعوى المدّعي لذلك إذا كان الإبطال في قدرته وإمكانه.

وكذا ذكرنا فيما تقدّم<sup>(٤)</sup> أنّه يعتبر في المعجز أن يكون خارجاً عن نواميس الطبيعة، وخارقاً للعادة البشرية، ومن المعلوم عدم ثبوت هذه الأمور في الكتابين وأمثالها. أمّا عدم ثبوت الأمرين الأوّلين فواضح؛ ضرورة عدم ثبوت دعوى

(١) أقليدس، عالم يوناني ورياضي ومنجم وفيلسوف مشهور ومتبحّر في علم الهندسة، زندگینامه علمی دانشوران: ۱/۲-۴۷، دائرة المعارف، دانشمندان علم و صنعت: ۶۴/۱-۶۷، دائرة المعارف فارسی: ۱/۱۸۴.

(٢) في ص ۱۳-۲۲.

(٣) في ص ۱۳.

(٤) في ص ۱۵.

منصب إلهي، وعدم وقوع التحدي بالإضافة إلى الكتابين. وأما عدم ثبوت الأمر الأخير؛ فلأنّ الإتيان بمثل الكتابين لا يكون بمتع عادة أصلاً، خصوصاً لو أُريد الامتناع ولو اجتمع أزيد من واحد، كما هو ظاهر.

### شبهة العجز عن المعارضة بسبب الخوف والتطبيع على القرآن

إنّ ما نراه ونقطع به هو: أنّ العرب لم تعارض القرآن، ولم تأت بما هو مثله ولو سورة منه، إلّا أنّه لم يعلم أنّ عدم الإتيان كان مسبباً عن عدم القدرة، وعدم الاستطاعة على الإتيان بمثله حتّى يتّصف القرآن معه بالإعجاز، فلعلّ عدم الإتيان كان معلولاً لجهات أخرى لا تعود إلى الإعجاز، ولا ترتبط به، بل الاعتبار والتاريخ يساعدان على ذلك؛ نظراً إلى أنّ العرب الذين كانوا معاصرين للدعوة، أو متأخرين عنها بقليل، كان يمنعهم عن التصديّ لذلك والورود في هذا المجال، الخوف الناشئ من سيطرة المسلمين واقتدارهم، المانع عن تحريّ العرب على القيام بمعارضة القرآن الذي هو الأساس في الإسلام، وصدق النبوة، وبعد انقراض الخلفاء الأربعة، وتصديّ الأمويّين للزعامة الإسلامية صار القرآن مأنوساً لجميع الأذهان، راسخاً في القلوب، ولم يبقَ معه للقيام بالمعارضة مجال.

والجواب: أنّ عدم الإتيان بمثل القرآن في زمن النبي ﷺ وحياته لا يتصوّر له وجه، ولا يعقل له سبب غير العجز وفقدان القدرة؛ من دون فرق بين الزمان الذي عاشه ﷺ في مكّة المكرمة، والزمان الذي عاشه ﷺ في المدينة المشرفة:

أما البرهة الأولى مع وقوع التحدي فيها، فواضح من أنّه لم يظهر للإسلام في تلك البرهة شوكة، ولا للمسلمين مع قلة عددهم اقتدار وسيطرة، بل كان الخوف ثابتاً لهم كما يشهد به التاريخ ويساعده الاعتبار، فما الذي منع الكفّار من العرب في هذه البرهة من الزمن عن الإتيان بمثل القرآن، مع أنّهم تشبّثوا بكلّ طريق إلى

إطفاء نور النبوة، وإرضاء النبي ﷺ برفع اليد عن الدعوة، والإغماض عن الكلمة، ولو بتفويضهم إليه الزعامة والحكومة، وتمكينه من الأموال والثروة، والأبكار من النساء الجميلات؟

ومن المعلوم أنه لو كان فيهم من يقدر على الإتيان بسورة مثل القرآن لما احتاجوا إلى الخضوع في مقابلة بمثل ذلك الخضوع، الكاشف عن الاضطرار والعجز الذي يتفكر كل إنسان بطبعه عن الاتصاف به.

ويدل على ما ذكرنا ما قاله الوليد بن المغيرة حينما سأله أبو جهل، وأصرَّ عليه أن يقول في القرآن قولاً مما هذا لفظه المحكي: «وماذا أقول! فوالله ما فيكم رجل أعلم بالأشعار مني، ولا أعلم برجزه ولا بقصيدة، ولا بأشعار الجن، والله ما يشبه الذي يقول شيئاً من هذا، والله إن لقوله الذي يقول حلاوة، وإنَّ عليه لطلاوة، وإنَّه لمثمر أعلاه، مغدق أسفله، وإنَّه ليعلو ولا يُعلى عليه، وإنَّه ليحطم ما تحته».

قال<sup>(١)</sup>: لا يرضى عنك قومك حتى تقول فيه، قال: دعني حتى أفكر، فلما فكر قال: هذا «سحر يؤثر» بأثره عن غيره<sup>(٢)</sup>.

أنظر إلى هذا الاعتراف الصادر عن يدعي الأعلمية في الجهات الأدبية، الراجعة إلى الفصاحة والبلاغة، ويصدق فيه المخاطب، ولأجله تشبَّث به، ورجع إليه، وأصرَّ عليه أن يقول في القرآن قولاً، فع مثل هذا الاعتراف، هل يتوهم عاقل أن تكون العلة لعدم الإتيان بمثل القرآن غير العجز، وعدم القدرة، خصوصاً مع تصريحه بأنه يحطم ما تحته، وأنه يعلو ولا يُعلى عليه؟

وأما البرهة الثانية التي كان الرسول ﷺ فيها مقياً بالمدينة المشرفة، فالدليل

(١) أي قال أبو جهل لوليد بن المغيرة.

(٢) المستدرک علی الصحیحین ٢: ٥٥٠ ح ٣٧٨٢، الإتيان في علوم القرآن، للسيوطي ٤: ٥، أسباب النزول:

٢٥٢-٢٥٣، باختلاف.

على عجزهم عن الإتيان بما يماثل القرآن في تلك البرهة، ما أشرنا إليه من اختيارهم المبارزة بالسنان، والمقابلة بالسيوف على المعارضة بالبيان، والمقابلة بالحروف، مع أنه ليس من شأن العاقل - مع القدرة والاستطاعة - على إسقاط دعوى المدعي والتحفّظ على عقيدته ومراه، وصون جاهه ومقامه، من طريق البيان، وتلفيق الحروف، وتأليف الكلمات أن يدخل من باب المحاربة، ويعدّ نفسه للمنازعة المستلزمة للخطر والمهلكة، وصرف أموال كثيرة، وتحمل مشاق غير عديدة.

وإذن فالدليل الظاهر على عجزهم في تلك المدة وقوع الغزوات الكثيرة بينهم، وبين المسلمين!

وأما بعد وفاة النبي ﷺ وزمن الخلفاء، وسيطرة المسلمين، فقد كان أهل الكتاب يعيشون بين المسلمين في جزيرة العرب وغيرها، وكانوا لا يخافون من إظهار مراههم، وإنكارهم لدين الإسلام، وعدم اعتقادهم به، فكيف يحتمل خوفهم من الإتيان بما يعارض القرآن ويمائله، لو كانوا قادرين على ذلك؟

وأما ما ذكره المتوهم أخيراً من أنه بعد انقراض عهد الخلفاء الأربعة، ووصول النوبة إلى الأمويين صار القرآن مأنوساً لجميع أذهان المسلمين، بحيث لم يبق مجال لمعارضته بعد رسوخه وتكرّره.

فالجواب عنه: أن مقتضى الطباع البشرية أن يكون التكرار للكلام - وإن بلغ ما بلغ من البلاغة وارتفع مقامه من الفصاحة - موجباً لنزوله وهبوطه عن ذلك المقام المرتفع، بحيث ربما يبلغ إلى حد التنفّر والاشمئزاز، هذا لا يختصّ بالكلام، بل يجري في جميع ما يوجب التذاذ الإنسان من المحسوسات؛ فإن اللذة الحاصلة منها في الإدراك الأوّل لا ينبغي أن تقاس مع ما يحصل منها في الثاني والثالث وهكذا، بل تنقص في كلّ مرّة إلى حدّ تبلغ العدم، بل تتبدّل إلى الضدّ.

وأما القرآن، فلو لم يكن معجزاً صادراً من مبدأ الوحي ومعدن العلم،



لكان اللازم جريان ما لسانر الكلبات فيه أيضاً، مع أننا نرى بالوجدان أن القرآن على كثرة تكراره وترديده لا يزداد إلا حسناً وبهجةً، ويحصل للإنسان من العرفان واليقين والإيمان والتصديق واللذة الروحانية ما لم يكن يحصل له من قبل.

قال النبي ﷺ في وصف القرآن وشأنه: «إذا التبست عليكم الفتن كقطع الليل المظلم، فعليكم بالقرآن؛ فإنه شافع مشفع، وما حل<sup>(١)</sup> مصدق، ومن جعله أمامه قاده إلى الجنة، ومن جعله خلفه ساقه إلى النار، وهو الدليل يدل على خير سبيل، وهو كتاب فيه تفصيل وبيان وتحصيل، وهو الفصل ليس بالهزل، وله ظهر وبطن، فظاهره حكم، وباطنه علم، ظاهره أنيق، وباطنه عميق، له نجوم وعلى نجومه نجوم، لا تحصى عجائبه، ولا تبلى غرائب.

فيه مصابيح الهدى، ومنار الحكمة، ودليل على المعرفة لمن عرف الصفة، فليجل جال بصره، وليبلغ الصفة نظره، ينبج من عطف، ويتخلص من نشب؛ فإن التفكر حياة قلب البصير، كما يمشي المستنير في الظلمات بالنور، فعليكم بحسن التخلص وقلة التريص<sup>(٢)</sup>.

ولعمري، أن هذا لا يفتقر إلى توصيف من النبي والأنبياء المعصومين - صلوات الله عليه وعليهم أجمعين - بل نفس الملاحظة الخالية عن التعصب والعناد تهدي الباحث المنصف إلى ذلك، من دون حاجة إلى بيان وتوضيح وتبيان.

كما أن الإنصاف أن هذا وجه مستقل من وجوه إعجاز القرآن؛ فإن الكلام

(١) ما حل بما حل أي يدافع ويُجادل، وما حل مصدق أي خصم مجادل مصدق، وقيل: ساع مصدق. النهاية في غريب الحديث والأثر: ٣٠٣/٤.

(٢) الكافي: ٥٩٩/٢، كتاب فضل القرآن ذح ٢، وعنه وسائل الشيعة ٦: ١٧١، أبواب قراءة القرآن ب ح ٣.

الآدمي ولو وصل إلى مراتب الفصاحة والبلاغة، يكون تكررّه موجباً لنزوله وسقوطه وهبوطه عن تلك المرتبة. وأمّا القرآن، فكما يشهد به الوجدان لا يؤثر فيه التكرار إلا التذاذاً، ولا يوجب ترديده إلا بهجةً وحسناً، وليس ذلك إلا لأجل كونه كلام الله النازل لهداية البشر إلى يوم القيامة، وإخراج الناس من الظلمات إلى النور، فنفس هذه الجهة ينبغي أن تعدّ من وجوه الإعجاز، كما لا يخفى.

### شبهة الخلط والتداخل بين الموضوعات القرآنية

إنّ أسلوب القرآن يغيّر أسلوب الكتب البليغة المعروفة؛ لأنّه قد وقع فيه الخلط بين المواضيع المتعدّدة، والمطالب المتنوّعة، فبينما هو يتكلّم في أصول العقائد والمعارف الحقّة إذا به ينتقل إلى الوعد والوعيد، أو إلى الحكيم والأمثال، أو إلى بيان بعض الأحكام الفرعيّة، وهكذا، كما أنّه في أثناء نقل التاريخ مثلاً ينتقل إلى المعارف، ولو كان القرآن مشتملاً على أبواب وفصول، وكان كلّ باب متعرّضاً لجهة خاصّة وناحية معيّنة؛ لكانت الفائدة أعظم والاستفادة أسهل؛ ضرورة أنّ المراجع إليه لغرض المعارف فقط يلاحظ الباب المخصوص به، والفصل المفقود له، والناظر فيه لغرض الأحكام لم يكن متحيّراً، بل كان يرجع إلى خصوص ما عقد له من الفصل أو الباب، وهكذا.

ففي الحقيقة أنّ القرآن مع أسلوبه الموجود المغاير لأسلوب الكتب المنظّمة المشتملة على فصول متعدّدة حسب تعدّد مطالبها، وأبواب متنوّعة حسب تنوّع أغراضها، وإن لم يكن البشر العادي قادراً على الإتيان بمثله والقيام بمعارضته، إلا أنّه مع ذلك لا يكون حائزاً للمرتبة العليا من البلاغة، والدرجة القصوى من المتانة والتنسيق؛ لعدم كونه موبّأً كما عرفت.

والجواب: أنّه لا بدّ من ملاحظة أنّ الغرض الأصلي من القرآن ونزوله ماذا؟

فنقول: مما لا يرتاب فيه كل باحث وناظر أن القرآن أنزل لهداية البشر، وسوقهم إلى السعادة في الدارين، وإخراجهم من الظلمات إلى النور، قال الله - تبارك وتعالى -: ﴿ كَتَبَ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ ﴾<sup>(١)</sup>.

وليس هو كتاب فقه، أو تاريخ، أو أخلاق، أو كلام، أو فلسفة، أو نحوها، ومن المعلوم أن الأسلوب الموجود أقرب إلى حصول ذلك الغرض من التبويب، وجعل كل من تلك المطالب في باب مستقل؛ فإن الناظر في القرآن - مع الوصف الفعلي - يطلع على كثير من أغراضه، ويحيط بمجل من مطالبه الدخيلة في حصول الغرض المقصود في زمان قصير، فبينما يتوجه إلى المبدأ والمعاد مثلاً يطلع على أحوال الماضين المذكورة للتأييد والاستشهاد، ويستفيد من أخلاقه، وتقع عينه على جانب من أحكامه، كل ذلك في وقت قليل.

ففي الحقيقة يقرب قدماً بل أقداماً إلى ذلك الهدف، ويرتقي درجة إلى تلك الغاية، فهو - أي القرآن - كالخطيب الذي يكون الغرض من خطابه دعوة المستمعين وهدايتهم، وسوقهم إلى السعادة المطلوبة في الدنيا والآخرة؛ فإنه يفتقر في الوصول لغرضه إلى الخلط بين المطالب المتنوعة، وإيراد فنون متعددة؛ لتلايل المستمع أولاً، ويقع في طريق السعادة من جهة تأييد المطلب بقصة تاريخية، أو حكيم أخلاقية، أو مثلها ثانياً.

فانقدح أن الأسلوب الموجود إحدى الجهات المحسنة، والفضائل المختصة بالقرآن الكريم، ولا يوجد مثله في كتاب، والسر فيه ما عرفت من امتياز من حيث الغرض، وخصوصيته من جهة المقصود الذي يكون أسلوبه هذا أقرب إلى الوصول إليه.

### شبهة احتقار المعارضة وعدم الإعلان عنها

إنه قد مرَّ<sup>(١)</sup> في بيان حقيقة المعجزة والأمور المعتبرة في تحققها: أن من جملتها السلامة من المعارضة، وهذا الأمر لم يحرز في القرآن؛ فإنه من الممكن أنه كان مبتلى بالمعارضة، وأنه قد أتى بما يماثل القرآن، وقد اختفى علينا ذلك المائل، ولعلَّ سيطرة المسلمين واقتدارهم اقتضت خفاءه وفناءه، ولولا ذلك لكان إلى الآن ظاهراً.

والجواب عنه أمّا أولاً: فقد أثبتنا في مقام الجواب عن بعض الشبهات السابقة<sup>(٢)</sup> عجزهم وعدم اقتدارهم على الإتيان بمثل القرآن، ومعلوم أنه مع ثبوت عجزهم لا يبقى موقع لهذا الوهم؛ لأنه يتفرّع على عدم الثبوت، كما هو واضح.

وأما ثانياً: فالدليل على عدم الإتيان بالمعارض، أن المعارضة لو كانت حاصلة، لكانت واضحة ظاهرة، غير قابلة للاختفاء ولو طال الزمان كثيراً؛ ضرورة أن المخالفين لهذا الدين القويم، والمعاندين لهذه الشريعة المستقيمة، كانوا من أول اليوم كثيرين - كثرة عظيمة - وكانوا مترصّدين لما يوجب ضعف الدين، وسلب القوة عن المسلمين، فلو كانت المعارضة ولو بسورة واحدة مثل القرآن موجودة، لكانت تلك لهم حجةً قويّةً ليس فوقها حجة، وسلاحاً مؤثراً ليس فوقه سلاح، وسيفاً قاطعاً لا يتصوّر أقطع منه، فكيف يمكن أن يرفعوا أيديهم عن مثل ذلك؟ بل المناسبة تقتضي شهرتها وظهورها بحيث لا يخفى على أحد.

مع أنه لم يكن حينئذٍ وجه لبقاء المسلمين على إسلامهم؛ فإنهم لم يكونوا ليتديّنوا بالدين الحنيف تعبداً، ولم يخضعوا دون النبي الصادع للشرع تعصباً، بل كان ذلك لاجتماع شروط المعجزة في القرآن الكريم، وعدم اقتدار أحد على

(١) في ص ١٨.

(٢) في ص ١٠١-١٠٥.

معارضة الكتاب المجيد، كما هو ظاهر.

فانقدح أن المعارض لو كان لبان، ولم يبقَ تحت سترة الخفاء والكهون، فاحتمال وجود المانع عن تحقق الإعجاز مما لا يتحقق من الباحث غير المتعصب، والطالب غير العنود أصلاً.

### شبهة وقوع المعارضة وتعداد من عارض بلاغة القرآن

إن التاريخ قد ضبط جماعة تصدّوا إلى الإتيان بما يماثل القرآن، وأتوا بسورة أو أزيد، بل بكتاب يزعمون أنه لا فرق بينه وبين الفرقان، ولعلّ ملاحظة ظاهره تقضي بصحة ما يقولون. إذن فلا يبقى موقع لتّصاف القرآن بالإعجاز؛ لوجود المعارض، بل المعارضات المتعدّدة. وقد مرّ<sup>(١)</sup> أن من شروط الإعجاز سلامة المعجزة عن المعارضة.

والجواب: أنه لا بدّ من ملاحظة حالات تلك الجماعة، وخصوصيات حياتهم، والنظر فيما أتوا به - بعنوان المماثلة - ليظهر الحال، وأنّ ما أتى به هل كان لائقاً بأن يتّصف بهذا العنوان، وصالحاً لأن تنطبق عليه المعارضة للقرآن، أو أنّ ذلك مجرد تخيل وحسبان؟

فنقول: - وعلى الله التكلان - إن هذه الجماعة القليلة، والطائفة اليسيرة بين من كانت له داعية النبوة والسفارة، وكان كتابه الذي جاء به بعنوان المعجزة، وبين من لم يكن له تلك الداعية، بل كان يزعم أنه يقدر على الإتيان بالمعارض من جهة اطلاعه على الجهات الراجعة إلى البلاغة، والمميّزات الأدبية. وبين من لم يكن له هذه العقيدة أيضاً، بل كان له كتاب قد استفاد منه المعاندون، زعماً منهم أنه في رتبة

القرآن من حيث البلاغة والفصاحة، أو إغراء وإضلالاً من دون زعم واعتقاد. ولا بدّ من النظر في حالاتهم وإن كانت نفس مخالفة مثل هؤلاء، وقيامهم في مقام المعارضة ممّا يؤيد إعجاز القرآن، ويثبت تفوّقه ووقوعه في المرتبة التي لا تكاد تصل إليها أيدي البشر، بداهة أنّ الكتاب الذي اعترف بالعجز في مقابله البلغاء المشهورون، والفصحاء المعروفون، والأدباء الممتازون، وخضع دونه المحققون والمتبحرون، تكون مخالفة أمثال تلك الجماعة له دليلاً على قصور باعهم، أو انحرافهم وضلالهم، وهذا شأن كلّ حقيقة وآية كلّ واقعيّة؛ فإنّ عدم خضوع أفراد قليلة غير ممتازة في مقابلها، وعدم تسليمهم لها يؤيد صدقها، ويدلّ على النقص فيهم، ولكن مع ذلك لا بأس بالنظر في حالات تلك الجماعة، وفيما أتوا به بعنوان المعارضة. فنقول:

### ١- مسيلمة بن حبيب، المعروف بالكذاب

كان من أهل اليمامة، وقد ادّعى النبوة في عصر النبي ﷺ في اليمامة في طائفة بني حنيفة، وكان ذلك بعد تشرفه بمحضر النبي ﷺ وقبوله للإسلام<sup>(١)</sup>، وكان يصانع كلّ أحد ويتألفه، ولا يبالي أن يطلّع الناس منه على قبيح؛ لأنّه لم يكن له غرض إلّا الزعامة والرئاسة، وكان يرى أنّ ادّعاء النبوة طريق إلى الوصول إليها، وإلّا فليس لها حقيقة وواقعيّة، بل هي نوع من الكهانة الرائجة في تلك الأعصار؛ ولذا طلب من النبي ﷺ أن يشركه في النبوة، أو يجعله خليفة له بعده، وقد كتب إليه ﷺ في العام العاشر من الهجرة: «من مسيلمة رسول الله إلى محمد رسول الله، سلام عليك، أمّا بعد؛ فإنّي قد أشركت في الأمر معك، وإنّ لنا نصف الأرض، ولقريش

(١) السيرة النبوية لابن هشام ٤: ٢٢٢-٢٢٣، تاريخ الأمم والملوك للطبري: ٣/ ١٣٧-١٣٨، السنة ١٠، الكامل في التاريخ لابن الأثير ٢: ١٦٢.

نصف الأرض، ولكن قريشاً قوم يعتدون».

فقدم عليه رسولان له بهذا الكتاب، فقال لهما حين قرأ كتاب مسيلمة: فما تقولان أنما؟

قالا: نقول كما قال. فقال: أما والله لولا أن الرسل لا تُقتل لضربت أعناقكما. ثم كتب إلى مسيلمة: «بسم الله الرحمن الرحيم؛ من محمد رسول الله إلى مسيلمة الكذاب، السلام على من اتبع الهدى. أما بعد؛ فإن الأرض لله يورثها من يشاء من عباده والعاقبة للمتقين»<sup>(١)</sup>.

وكان معه نهار الرِّجَال بن عُنْفُوَة، وكان قد هاجر إلى النبي ﷺ وقرأ القرآن وفقه في الدين، فبعثه معلماً لأهل اليمامة، وليشغب على مسيلمة، وليشدد من أمر المسلمين، فكان أعظم فتنة على بني حنيفة من مسيلمة، شهد له أنه سمع محمداً ﷺ يقول: إنه قد أشرك معه، فصدّقه واستجابوا له، وأمروه بكتابة النبي ﷺ ووعدوه إن هو لم يقبل أن يعينوه عليه، فكان نهار الرِّجَال بن عُنْفُوَة لا يقول شيئاً إلا تابعه عليه، وكان ينتهي إلى أمره، وكان يؤذن للنبي ﷺ ويشهد في الأذان أن محمداً رسول الله، وكان الذي يؤذن له عبدالله بن التَّوَّاحَة، وكان الذي يقيم له حُجَيْر بن عمير ويشهد له، وكان مسيلمة إذا دنا حجير من الشهادة قال: صرّح حجير، فيزيد في صوته، ويبالغ لتصديق نفسه وتصديق نهار، وتضليل من كان قد أسلم، فعظم وقاره في أنفسهم<sup>(٢)</sup>.

وكان له باعتقاده معجزات وخوارق عادات شبيهة بمعجزات النبي ﷺ وكراماته.

ومن جملة ذلك أنه أتته امرأة من بني حنيفة تكنى بأُم الهيثم، فقالت: إن نخلنا

(١) السيرة النبوية لابن هشام: ٢٤٧/٤، تاريخ الأمم والملوك للطبري: ١٤٦/٣، أحداث سنة ١٠هـ.

(٢) تاريخ الأمم والملوك للطبري: ٢٨٢/٣-٢٨٣، أحداث سنة ١١هـ.

لَسُحْقُ، وَإِنَّ آبَارَنَا لَجُزْرٌ<sup>(١)</sup>، فادع الله لما نأنا ولنخلنا، كما دعا محمد لأهل هزمان، فقال: يَا نَهَارَ مَا تَقُولُ هَذِهِ؟ فَقَالَ: إِنَّ أَهْلَ هَزْمَانَ أَتَوْا مُحَمَّدًا ﷺ فَشَكُوا بَعْدَ مَا نَهَمَ، وَكَانَتْ آبَارُهُمْ جُزْرًا<sup>(٢)</sup>، وَنَحْلُهُمْ أَتْنَهَا سُحْقُ، فَدَعَا لَهُمْ فَجَاشَتْ آبَارُهُمْ، وَانْحَنَّتْ كُلُّ نَخْلَةٍ قَدْ انْتَهَتْ حَتَّى وَضَعَتْ جَرَانَهَا لَانْتِهَانِهَا، فَحَكَّتْ بِهِ الْأَرْضَ حَتَّى أَنْشَبَتْ عُرُوقًا، ثُمَّ قَطَعَتْ مِنْ دُونِ ذَلِكَ، فَعَادَتْ فَسِيلًا مَكْمَلًا يَنْمِي صَاعِدًا.

قال: وكيف صنع بالآبار؟ قال: دعا بسجل، فدعا لهم فيه، ثم تَضمضَ بفمه منه، ثم بَجَّه فيه، فانطلقوا به حَتَّى فَرَّغُوهُ فِي تِلْكَ الْآبَارِ، ثُمَّ سَقَوْهُ نَحْلَهُمْ، ففعل النبي ﷺ ما حَدَّثْتُكَ، وَبَقِيَ الْآخَرُ إِلَى انْتِهَائِهِ.

فدعا مسيلمة بدلو من ماء، فدعا لهم فيه، ثم تَضمضَ منه، ثم بَجَّ فيه، فنقلوه فأفرغوه في آبارهم، فغارت مياه تلك الآبار، وخوى نخلهم، وإنما استبان ذلك بعد مهلكة<sup>(٣)</sup>.

ومن جملة ذلك أَنَّهُ قَالَ لَهُ نَهَارُ: بَرِّكَ عَلَى مَوْلُودِي بَنِي حَنِيفَةَ، فَقَالَ لَهُ: وَمَا التَّبْرِيكُ؟ قَالَ: كَانَ أَهْلُ الْحِجَازِ إِذَا وَلَدَ فِيهِمُ الْمَوْلُودَ أَتَوْا بِهِ مُحَمَّدًا ﷺ فَحَنَكَهُ، وَمَسَحَ رَأْسَهُ، فَلَمْ يَوْتَ مَسِيلَمَةُ بِصَبِيِّ فَحَنَكَهُ وَمَسَحَ رَأْسَهُ إِلَّا قَرَعَ وَلَشِغَ، وَاسْتَبَانَ ذَلِكَ بَعْدَ مَهْلَكَةٍ<sup>(٤)</sup>.

ومنها: أَنَّهُ دَخَلَ يَوْمًا حَانِطًا مِنْ حَوَائِطِ الْيَمَامَةِ فَتَوَضَّأَ، فَقَالَ نَهَارُ لِصَاحِبِ الْحَانِطِ: مَا يَمْنَعُكَ مِنْ وَضْءِ الرَّحْمَنِ فَتَسْقِي بِهِ حَانِطَكَ حَتَّى يَرُودَ وَيَبْتَلِ، كَمَا صَنَعَ بَنُو الْمُهَرِّيَّةِ: أَهْلُ بَيْتِ مِنْ بَنِي حَنِيفَةَ - وَكَانَ رَجُلٌ مِنَ الْمُهَرِّيَّةِ قَدِمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَخَذَ وَضْءَهُ، فَنَقَلَهُ مَعَهُ إِلَى الْيَمَامَةِ، فَأَفْرَغَهُ فِي بَثْرِهِ، ثُمَّ نَزَعَ وَسْقَى، وَكَانَتْ أَرْضُهُ تَهْوِمُ، فَرُوِيَتْ وَجَزَّاتُ، فَلَمْ تُلَفْ إِلَّا خَضِرَاءَ مَهْتَرَةً - ففعل فعادت

(١، ٢) كذا في الأصل، وفي تاريخ الطبري والكامل: لَجُزْرٌ، وَجُزْرًا.

(٣ و ٤) تاريخ الأمم والملوك للطبري: ٢٨٤/٣ - ٢٨٥، الكامل في التاريخ ٢/٢١٥ - ٢١٦.



يباباً لا ينبت مرعاها<sup>(١)</sup>.

ومنها: ما في كتاب «آثار البلاد وأخبار العباد» من أنهم طلبوا منه المعجزة، فأخرج قارورة ضيقة الرأس فيها بيضة، فأمن به بعضهم، وهم بنو حنيفة أقل الناس عقلاً، فاستخف قومه فأطاعوه! وبنو حنيفة اتخذوا في الجاهلية صنماً من العسل والسمن يعبدونه، فأصابتهم في بعض السنين مجاعة فأكلوه، فضحك على عقولهم الناس وقالوا فيهم:

أكلت حنيفة ربها      زمن التقمّ والمجاعة  
لم يحذروا من ربهم      سوء العواقب والتباعد<sup>(٢)</sup>

وحكي أنه رأى حمامة مقصوصة الجناح، فقال: لم تُعذبون خلق الله؟ لو أراد الله من الطير غير الطيران ما خلق لها جناحاً، وإني حرمت عليكم قصّ جناح الطائر، فقال بعضهم: سئل الله الذي أعطاك آية البيض أن ينبت له جناحاً، فقال: إن سألت فأنبت له جناحاً فطار تؤمنون بي؟ قالوا: نعم، فقال: إني أريد أن أناجي ربي، فأدخلوه معي هذا البيت حتى أخرجته وافي الجناح حتى يطير، فلما خلا بالطائر أخرج ريشاً كان معه، وأدخل في قصبة كل ريشة مقطوعة ريشة مما كان معه، فأخرجته وأرسله فطار وآمن به جمع كثير<sup>(٣)</sup>.

وحكي أنه قال في ليلة منكرة الرياح مظلمة: إن الملك ينزل إلي الليلة، ولأجنحة الملائكة صلصلة وخشخشة، فلا يخرجن أحدكم؛ فإن من تأملهم اختطف بصره، ثم اتخذ صورة من الكاغذ لها جناحان وذنّب، وشدّ فيها الجلاجل والخيوط الطوال، فأرسل تلك الصورة وحملتها الريح، والناس بالليل يرون

(١) تاريخ الأمم والملوك للطبري: ٢٨٥/٣، أحداث سنة ١١هـ.

(٢) (٣، ٢) آثار البلاد وأخبار العباد: ١٣٤ - ١٣٥.

الصورة ويستمعون صوت الجلال ولا يرون الخيط، فلما رأوا ذلك دخلوا منازلهم خوفاً من أن تختطف أبصارهم، فصاح بهم صائح: من دخل منزله فهو آمن! فأصبحوا مطبقين على تصديقه<sup>(١)</sup>.

ومنها: غير ذلك مما هو مذكور في كتب التواريخ كالطبري وغيره.

وقد ورد في شأن الرجال بن عَنفُوَة عن النبي ﷺ ما رواه أبو هريرة: أنه قال: جلست مع النبي ﷺ يوماً في رهط معنا الرَّجَال بن عَنفُوَة، فقال: «إِنَّ فيكم لرجالاً ضرسه في النار أعظم من أحد» فهلك القوم، وبقيت أنا والرجال. فكنت متخوفاً لها حتى خرج الرجال مع مسيلمة، فشهد له بالنبوة، فكانت فتنة الرجال أعظم من فتنة مسيلمة<sup>(٢)</sup>.

وبالجملة: كان مسيلمة يزعم أن له قرآناً ينزل عليه بسبب ملك اسمه «الرحمن» وكان كتابه مشتملاً على فصول وجماليات، بعضها مرتّب، وبعضها مشتمل على الحوادث الواقعة له، والقضايا المتضمنة لأحواله وأوضاعه، وبعضها جواب عن الأسئلة، ولكن الجميع مشترك في أمر واحد؛ وهو الدلالة على قصور عقل صاحبه، وضعف مرتبته العلمية، وجهله بحقيقة النبوة، وعدم اعتقاده بعالم الآخرة وما وراء الطبيعة. ولذا ورد في حقّه: أنه قيل للأحنف - وكان من زفّ سجاح بنت الحارث إلى مسيلمة الكذاب -: كيف وجدته؟ قال: ما هو بنبي صادق ولا بمجنّي حاذق<sup>(٣)</sup>.

وحكي عن عمير بن طلحة النخعي، عن أبيه، أنه جاء اليمامة، فقال: أين مسيلمة؟ فقالوا: مه رسول الله! فقال: لا، حتى أراه، فلما جاءه قال: أنت مسيلمة؟

(١) آثار البلاد وأخبار العباد: ١٣٥ - ١٣٦.

(٢) تاريخ الأمم والملوك للطبري: ٢٨٧/٣، أحداث سنة ١١، البداية والنهاية: ٣١٧/٦.

(٣) محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء: ١٦٢/٤.

قال: نعم، قال: من يأتيك؟ قال: رحمن، قال: أفي نور أو في ظلمة؟ فقال: في ظلمة، فقال: أشهد أنك كذاب، وأن محمداً صادق، ولكن كذاب ربعة أحب إلي من صادق مُضَر، فقتل معه يوم عقرباء<sup>(١)</sup>.

ومن جملة قرآنه: «المبذرات زرعاً، والحاصدات حصداً، والذاريات قمحاً، والطاحنات طحناً، والخابزات خبزاً، والشاردات ثرداً، واللاقيات لقياً، إهالةً وسمناً، لقد فضلتكم على أهل الوبر، وما سبقكم أهل المدر، ريفكم فامنعوه، والمعتز فآووه، والباغي فناووه»<sup>(٢)</sup>.

وكان يقول: يا ضفدع ابنة ضفدع، نُقِّي ما تُنْقِين، أعلاك في الماء، وأسفلك في الطين، لا الشارب تمنعين، ولا الماء تكذرين<sup>(٣)</sup>.

وحكي عن كتاب «الحيوان» للجاحظ أنه قال: ولا أدري ما هيّج مسيلمة على ذكرها (أي الضفدع) ولم ساء رأيها فيها، حيث جعل بزعمه في أنزل عليه من قرآنه...<sup>(٤)</sup>. وكان يقول: «والشاء وألوانها، وأعجبها السود وألبانها، والشاة السوداء، واللبن الأبيض، إنه لعجب محض، وقد حرّم المذق<sup>(٥)</sup> فما لكم لا تمجعون»<sup>(٦)</sup>.

وكان يقول: «الفيل وما الفيل، وما أدريك ما الفيل، له ذنبٌ وبيل، وخرطومٌ طويل»<sup>(٧)</sup>.

وأيضاً يقول: «لقد أنعم الله على الحبل، أخرج منها نسمة تسعى، من بين

(١) تاريخ الأمم والملوك للطبري: ٢٨٦/٣، البداية والنهاية ٦: ٣٢٠.

(٢، ٣) تاريخ الأمم والملوك للطبري: ٢٨٤/٣، الكامل في التاريخ لابن الأثير: ٢١٥/٢، البداية والنهاية ٦: ٣١٩، آثار البلاد وأخبار العباد: ١٣٦.

(٤) كتاب الحيوان، لأبي عثمان الجاحظ: ٥/٥٣٠، إعجاز القرآن والبلاغة النبوية: ١٢٢.

(٥) المذق: مزج اللبن بالماء. والتنجيع: اللبن يشرب على التمر. هامش إعجاز القرآن والبلاغة النبوية للرافعي: ١٢٢.

(٦) تاريخ الأمم والملوك للطبري: ٢٨٤/٣، أحداث سنة ١١.

(٧) البداية والنهاية ٦: ٣٢٠، آثار البلاد وأخبار العباد: ١٣٦.

صفاق وحشى» (١)، (٣).

وغير ذلك من الكلمات التي دلالتها على قصور صاحبها أقوى من دلالتها على معنى مقصود، وحكايتها عن صدورها عن المبتلى بمرض حبّ الجاه والرئاسة أوضح من حكايتها عن صدورها عن يريد كشف الحقيقة، وبيان الواقعية، كما هو ظاهر لمن يطلب الهداية، ويجتنب طريق الضلالة.

وبالجملة: فقد حكى عن ابن عباس أنه قال: «كان النبي ﷺ قد ضرب بعث أسامة، فلم يستتب لوجه رسول الله ﷺ ولخلع مسيلمة والأسود، وقد أكثر المنافقون في تأمير أسامة حتى بلغه، فخرج النبي ﷺ على الناس عاصباً رأسه من الصُّداع لذلك الشأن وانتشاره، لرؤيا رآها في بيت عائشة، فقال: إني رأيت البارحة - فيما يرى النائم - أني في عضدي سوارين من ذهب، فكرهتهما فنفختهما فطارا، فأولتهما هذين الكذابين: صاحب اليمامة، وصاحب الين، وقد بلغني أن أقواماً يقولون في إمارة أسامة، ولعمري لئن قالوا في إمارته، لقد قالوا في إمارة أبيه من قبله! وإن كان أبوه لخليقاً للإمارة، وإنه لخليق لها، فأنفذوا بعث أسامة» (٣) إلى آخر الحكاية.

وفي تاريخ الطبري نقلاً عن أبي هريرة: «أنه بعد وفاة النبي ﷺ بعث إلى أهل اليمامة أبو بكر خالداً، فسار حتى إذا بلغ ثنية اليمامة، استقبل بجُعاة بن مرارة - وكان سيّد بني حنيفة - في جبل من قومه، يريد الغارة على بني عامر،

(١) الصفاق: جلد البطن الأسفل الذي إذا شلخت الشاة فنزع منها نسكها أعلن بقي منه ما يمسك البطن، فإذا انشق الصفاق كان منه الفتق.

الحشى: ما دون الحجاب ممّا في البطن من كبد وطحال وكرش وما تبعه. الإفصاح في فقه اللغة، حسين

يوسف موسى وعبد الفتاح الصعيدي ١: ٨٥، ٨٦.

(٢) تاريخ الأمم والملوك للطبري: ١٣٨/٣، أحداث سنة ١٠.

(٣) تاريخ الأمم والملوك للطبري: ١٨٦/٣، أحداث سنة ١١.

ويطلب دماً، وهم ثلاثة وعشرون فارساً ركبناً قد عرسوا، فبيتهم خالد في معرّسهم، فقال: متى سمعتم بنا؟ فقالوا: ما سمعنا بكم، إنما خرجنا لننّثر بدم لنا في بني عامر، فأمر بهم خالد فضربت أعناقهم، واستحيا مجاعة، ثم سار إلى اليمامة، فخرج مسيلمة وبنو حنيفة حين سمعوا بخالد، فنزلوا بعقرباء، فحلّ بها عليهم - وهي طرف اليمامة دون الأموال - وريف اليمامة وراء ظهورهم.

وقال شرحبيل بن مسيلمة: يا بني حنيفة، اليوم يوم الغيرة، اليوم إن هزمت تستردف النساء سيئات، ويُنكحن غير خطيبات، فقاتلوا عن أحسابكم، وامنعوا نساءكم، فاقتتلوا بعقرباء، وكانت راية المهاجرين مع سالم مولى أبي حذيفة، فقالوا: تخشى علينا من نفسك شيئاً! فقال: بش حامل القرآن أنا إذاً، وكانت راية الأنصار مع ثابت بن قيس بن شماس، وكانت العرب على راياتها، ومجاعة أسير مع أمّ تميم - امرأة خالد - في فسطاطها، فجال المسلمون جولة، ودخل أناس من بني حنيفة على أمّ تميم، فأرادوا قتلها، فمنعها مجاعة. قال: أنا لها جارٌّ، فنعمت الحرّة هي! فدفعهم عنها، وترادّ المسلمون، فكروا عليهم، فانهزمت بنو حنيفة.

فقال المحكم بن الطفيل: يا بني حنيفة ادخلوا الحديقة؛ فإنّي سأمنع أدباركم، فقاتل دونهم ساعة ثمّ قتله الله، قتله عبد الرحمن بن أبي بكر، ودخل الكفار الحديقة، وقتل وحشّ مسيلمة، وضربه رجل من الأنصار فشاركه فيه<sup>(١)</sup>.

إذا عرفت ما حكيناه من قصّة مسيلمة، وما جاء به مضاهياً للقرآن بزعمه، يظهر لك أنّ النكات الواردة في تلك القصّة، الماسّة بما نحن بصدد من إبطال ما يدّعيه، وعدم لياقة ما أتى به بذلك العنوان؛ بأن يتّصف بالمعارضة والمخاللة للقرآن، وإن كان وضوح ذلك بمكان لا يفتقر معه إلى التوضيح والبيان لأمر تالية:

(١) تاريخ الأمم والملوك للطبري: ٣/ ٢٨٧-٢٨٨، أحداث سنة ١١ هـ.

أحدها: أنه كان يزعم أن النبوة متقومة بالادعاء، وأنه ليس لها حقيقة وواقعية، راجعة إلى الارتباط الخاص بمبدأ الوحي والبعث من قبله، وذلك لاستدعاء مسيلمة التشريك من النبي ﷺ، وجعله دخيلاً في نبوته سهياً فيها، ويدل عليه أيضاً خلق كتابه عن التحدي الذي هو الركن في باب تحقق المعجزة.

ثانيها: اعترافه في مكتوبه الذي أرسله إلى النبي ﷺ في العام العاشر من الهجرة؛ بأنه أيضاً مثله نبي ورسول، حيث يقول فيه: «من مسيلمة رسول الله إلى محمد رسول الله، أما بعد؛ فإني قد أشركت الخ»<sup>(١)</sup> مع أن من الواضح أن رسالة النبي ﷺ لم تكن محدودة من حيث الزمان والمكان، بل كانت رسالة مطلقة عامة ثابتة إلى يوم القيامة؛ ولذا أخبر بأنه مع اجتماع الإنس والجن على الإتيان بمثل القرآن لا يكاد يتحقق ذلك، ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً<sup>(٢)</sup>.

وحينئذٍ فيما أن يكون مسيلمة مصداقاً لهذه الداعية ومعتقداً لها، فلازمه التصديق بعدم وجود رسول آخر، وبعجزه عن الإتيان بما يماثل القرآن، وأن ما أتى به لا ينطبق عليه هذا العنوان، فكيف يدعي النبوة لنفسه أيضاً مع اعترافه بالقصور والعجز؟

وإما أن يكون مكذباً لتلك الداعية، ومعتقداً بجواز الإتيان بمثله وأنه قد أتى به، فلم صدق النبي ﷺ بالرسالة، ووصفه بأنه أيضاً نبي مثله في مكتوبه الذي أرسل إليه؟

ولعمري، أن هذا أيضاً دليل واضح على أنه كان يزعم أن النبوة نوع من السلطنة الظاهرية، والزعامة الدنيوية، وليس لها حقيقة وواقعية.

ثالثها: أن ما أتى به بعنوان الوحي - الذي قد أوحى به إليه بزعمه من الله

(١) تقدم في ص ١٠٩.

(٢) اقتباس من سورة الإسراء ١٧: ٨٨.

السبحان، بواسطة ملك اسمه الرحمن، وقد تقدّم نقل جملة منه - إن كان الباحث الناظر قادراً على مقايسته مع القرآن، وتشخيص عدم كونه في مرتبته بوجه، كما هو الظاهر لمن له أدنى اطلاع من فنون الأدب واللغة العربية، وإلا فالدليل على عدم اتّصافه بوصف المهائلة والمعارضة ما يستفاد مما ذكرنا سابقاً؛ وهو أنّه لو كانت تلك الجملات المضحكة والكلمات السخيفة قابلةً لمعارضة القرآن؛ لاستند بها المعاندون - على كثرتهم - وفيهم البلغاء، والمخالفون - مع عدم قلّتهم -، وفيهم الفصحاء، ولما كان وجه لبقاء المسلمين على عقيدتهم؛ لوضوح عدم كونها ناشئة عن التعصّب القومي، بل كانت مستندة إلى الدليل والبرهان، ومن المعلوم أنّ قوام الدليل بعدم وجود المعارض، فمع وجوده لا يبقى له مجال.

فإذن: الدليل الواضح على نقصان مرتبة تلك الكلمات عدم اعتناء المخالف والمؤلف بها، مع أنّ المعاندين كانوا يتشبهون بكلّ حشيش لإطفاء نور النبوة، وسلب وصف الإعجاز عن المعجزة الباقية الوحيدة، وتضعيف الأمة الإسلامية بكلّ حيلة، وترويج الملة الباطلة بكلّ طريقة، كما هو غير خفيّ على من له أدنى بصيرة.

## ٢- سجّاح بنت الحارث بن سويد

تنبأت بعد موت رسول الله ﷺ بالجزيرة في بني تغلب، فاستجاب لها الهذيل، وترك التنصّر، وهؤلاء الرؤساء الذين أقبلوا معها لتغزوهم أبا بكر، فلمّا انتهت إلى الحزن راسلت مالك بن نويرة ودعته إلى المواعدة، فأجابها، وفشأها عن غزوها، وحملها على أحياء من بني تميم. قالت: نعم، فشأنك بمن رأيت؛ فإنّي إنّما أنا امرأة من بني يربوع، وإن كان ملك فالملك ملككم<sup>(١)</sup>.

(١) تاريخ الأمم والملوك للطبري: ٣/٢٦٩، أحداث سنة ١١ هـ، الكامل في التاريخ لابن الأثير: ٢/٢١٠.

وكانت راسخة في النصرانية، قد علمت من علم نصارى تغلب، وأمرت متابعيها بالتوجه إلى اليمامة، والمنازعة مع مسيلمة، فقالوا: إن شوكة أهل اليمامة شديدة، وقد غلظ أمر مسيلمة، فقالت: «عليكم باليمامة ودقوا دفيف الحمامة؛ فإنها غزوة صرامة، لا يلحقكم بعدها ملامة»، فنهدت لبني حنيفة، وبلغ ذلك مسيلمة فهابها، وخاف إن هو شغل بها أن يغلبه مخالفوه، فأهدى لها، ثم أرسل إليها يستأمنها على نفسه حتى يأتيها، فنزلت الجنود على الأمواه، وأذنت له وأمنته، فجاءها وافداً في أربعين من بني حنيفة<sup>(١)</sup>.

وفي رواية أخرى: أن مسيلمة لما نزلت به سجاح أغلق الحصن دونها، فقالت له سجاح: انزل، قال: فنحني عنك أصحابك، ففعلت، فقال مسيلمة: إضربوا لها قبة، وجمروها لعلها تذكر الباء، ففعلوا، فلما دخلت القبة نزل مسيلمة فقال: ليقف هاهنا عشرة، وهاهنا عشرة، ثم دارسها، فقال: ما أوحى إليك؟ فقالت: هل تكون النساء يبتدنن، ولكن أنت قل ما أوحى إليك؟ قال: «ألم تر إلى ربك كيف فعل بالحبل أخرج منها نسمة تسعى من بين صفاق وحشي؟».

قالت: وماذا أيضاً؟ قال: «أوحى إلي: أن الله خلق النساء أفرجاً، وجعل الرجال لمن أزواجاً، فنولج فيها قعساً إيلجاً، ثم نخرجها إذا نشاء إخراجاً، فينتجن لنا سخالاً إنتاجاً»، قالت: أشهد أنك نبي، قال: هل لك أن أتزوجك فأكل بقومي وقومك العرب؟ قالت: نعم، - إلى أن قال: - بذلك أوحى إلي، فأقامت عنده ثلاثاً ثم انصرفت إلى قومها، فقالوا: ما عندك؟ قالت: كان على الحق فاتبعته فتروجته، قالوا: فهل أصدقك شيئاً؟ قالت: لا، قالوا: ارجعي إليه فقيب بمثلك أن ترجع بغير صداق، فرجعت، فلما رآها مسيلمة أغلق الحصن، وقال: ما لك؟ قالت: اصدقني صداقاً، قال: من مؤذنك؟ قالت: شيث بن ربيعي الرياحي، قال: علي به، فجاء

(١) تاريخ الأمم والملوك للطبري: ٣/ ٢٧١-٢٧٢، أحداث سنة ١١ هـ، الكامل في التاريخ: ٢/ ٢١٠.



فقال: ناد في أصحابك أن مسيلمة بن حبيب رسول الله، قد وضع عنكم صلاتين مما أتاكم به محمد: صلاة العشاء الآخرة، وصلاة الفجر.

وعن الكلبي أن مشيخة بني تميم حدثوه: أن عامة بني تميم بالرمل لا يصلونها فانصرفت ومعها أصحابها<sup>(١)</sup>.

وفي رواية: صالحها على أن يحمل إليها النصف من غلات اليمامة، وأبت إلا السنة المقبلة يسلمها، فباح لها بذلك، وقال: خلني على السلف من يجمعه لك، وانصرت في أنت بنصف العام، فرجع فحمل إليها النصف، فاحتلمته وانصرفت به إلى الجزيرة، وخلفت الهذيل وعقّة وزباد لينجز النصف الباقي<sup>(٢)</sup>.

وكان من جملة ما تدّعي أنه الوحي، قولها: «يا أيها المؤمنون المتقون لنا نصف الأرض ولقريش نصفها، ولكن قریشاً قوم يعتدون»<sup>(٣)</sup>. ولكنها أسلمت آخر الأمر<sup>(٤)</sup>، وارتدت عن دعواها النبوة، وأثبتت أن دعواها كانت لغرض الزواج من مسيلمة الكذاب<sup>(٥)</sup>.

والإنصاف: أن اجتماع الكذابين، وازدواج المنحرفين فيه من الكفاءة في البين ما لا يخفى، وحال الثمرة المحاصلة أوضح.

### ٣- عبهلة بن كعب، المعروف بالأسود، كذاب العنسي ذو الخمار

لأنه كان يدّعي الوحي إليه بسبب ملك له خمار<sup>(٦)</sup>، كان كاهناً شعباداً، وكان

(١) تاريخ الأمم والملوك للطبري: ٢٧٣/٣ - ٢٧٤، الكامل في التاريخ لابن الأثير: ٢١١/٢.

(٢) تاريخ الأمم والملوك للطبري: ٢٧٥/٣، الكامل في التاريخ لابن الأثير: ٢١٢/٢.

(٣) وهي كلمة مسيلمة، تاريخ الطبري: ١٤٦/٣.

(٤) تاريخ الأمم والملوك للطبري: ٢٧٥/٣، الكامل في التاريخ لابن الأثير: ٢١٢/٢.

(٥) أنظر في ترجمتها إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، مصطفى صادق الرافعي: ١٢٣ - ١٢٤.

(٦) كان يلقب ذا الخمار؛ لأنه كان معتمداً متخمراً أبداً، هذا ما ذكره ابن الأثير في الكامل: ١٩٦/٢. وفيما قال

يريم الأعاجيب، ويسبي قلوب من سمع منطقته، وهو الذي عبّر عنه النبي ﷺ في قصة الرؤيا المتقدمة بصاحب اليمين<sup>(١)</sup>.

كان رسول الله ﷺ جمع لبازام - حين أسلم وأسلمت اليمين - عمل اليمين كلها، وأمره على جميع مخالفيها، فلم يزل عامل رسول الله ﷺ أيام حياته، فلم يعزله عنها ولا عن شيء منها، ولا أشرك معه فيها شريكاً حتى مات بازام، فلما مات فرّق عملها بين جماعة من أصحابه، وكان من تلك الجماعة ابن بازام المسّمى بـ «شهر» إلى أن توجه الأسود نحو صنعاء اليمين، وكان معه سبعمائة فارس يوم لقي شهراً سوى الركبان... وقد خرج إليه شهر بن بازام الذي كان عاملاً على صنعاء، وقاتله وقتل ابن بازام، وغلب الأسود على صنعاء، وتزوج امرأة شهر، وهي ابنة عمّ فيروز الذي أسند الأسود أمر الأبناء إليه وإلى دادويه.

وفي هذا الزمان كتب إليهم النبي ﷺ بكتاب يأمرهم فيه بالقيام على دينهم، والنهوض في الحرب، والعمل في الأسود، إمّا غيلة وإمّا مصادمة. فعزموا على قتله... وأخبروا بعزيمتهم امرأته، ووافقتهم على ذلك، وهدتهم على كيفية الوصول إليه بقولها: هو متحرّز متحرّس، وليس من القصر شيء إلا والحرس يحيطون به غير هذا البيت... فإذا أمسيت فانتقبوا عليه، فإنكم من دون الحرس، وليس دون قتله شيء، وقالت: إنكم ستجدون فيه سراجاً وسلاحاً...

قالوا: ففعلنا مثل ما قالت... فتقينا البيت من خارج، ثم دخلنا وفيه سراج تحت جفنة... وإذا المرأة جالسة... فعاجله [فيروز] فخالطه وهو مثل الجمل، فأخذ برأسه فقتله فدقّ عنقه، ووضع ركبته في ظهره فدقّه، ثم قام ليخرج،

→ مصطفى صادق الرافعي في إعجاز القرآن والبلاغة النبوية ص ١٢٢: «يلقب ذا الخمار؛ لأنه كان يقول: بأنيني ذو خمار».

(١) في ص ١١٥.

فأخذت المرأة بثوبه ، وهي ترى أنه لم يقتله .

فقلت: أين تدعني؟ قال: أخبر أصحابي بمقتله ، فأتانا فقمنا معه ، فأردنا حَزَّ رأسه ، فحرَّكه الشيطان فاضطرب ، فلم يضبطه ، فقلت: اجلسوا على صدره ، فجلس اثنان على صدره ، وأخذت المرأة بشعره وسمعنا بريرة ، فألجمته بمثلاة ، وأمرَّ الشفرة على حلقة ، فخار كأشدَّ خوار ثور سمعته قطً ، فابتدر الحرس الباب وهم حول المقصورة ، فقالوا: ما هذا ما هذا؟! فقالت المرأة: النبيُّ يوحى إليه فحمد ، ثم سمرنا ليلتنا ونحن نأتمر كيف نخبر أشياعنا... فاجتمعنا على النداء بشعارنا الذي بيننا وبين أشياعنا ، ثم يُنادى بالأذان ، فلما طلع الفجر نادى داذويه بالشعار ، ففرع المسلمون والكافرون ، وتجمع الحرس فأحاطوا بنا ، ثم ناديت بالأذان ، وتوافت خيولهم إلى الحرس فناديتهم: أشهد أن محمداً رسول الله وأنَّ عهله كذاب وألقينا إليهم رأسه<sup>(١)</sup>.

#### ٤ - طليحة بن خويلد الأسدي

وقد نزل على النبي ﷺ في السنة التاسعة مع وفد أسد بن خزيمه ، وأسلم ثم رجع وارتدَّ ، فادعى النبوة ، فوجه النبي ﷺ ضرار بن الأزور إلى عماله على بني أسد في ذلك ، وأمرهم بالقيام في ذلك على كلِّ من ارتدَّ ، فأشجوا طليحة وأخافوه ، ونزل المسلمون بواردات<sup>(٢)</sup> ، ونزل المشركون بسُميراء<sup>(٣)</sup> ، فما زال المسلمون في نماء ، والمشركون في نقصان ، حتَّى همَّ ضرار بالمسير إلى طليحة ، فلم يبقَ أحدٌ إلَّا أخذه سلباً ، إلَّا ضربة كان ضربها بالجُرَّاز<sup>(٤)</sup> ، فنبأ عنه ، فشاعت في الناس ، فأتى

(١) تاريخ الأمم والملوك للطبري: ٢٢٧/٣ - ٢٣٥ ، حوادث سنة ١١ هـ .

(٢) واردة: موضع من يسار طريق مكة ، وأنت قاصدها . معجم البلدان: ٣٩٩/٥ ، الرقم ١٢٣٥٧ .

(٣) سميراء ، بالمذم: منزل بطريق مكة . معجم البلدان: ٢٩٠/٣ ، الرقم ٦٦٢٥ .

(٤) الجُرَّاز من السيوف: الماضي النافذ . لسان العرب: ٤٠٧/١ (جرز) .

المسلمون - وهم على ذلك - بخبر موت نبيهم ﷺ، وقال ناس من الناس لتلك الضربة: إن السلاح لا يحيك<sup>(١)</sup> في طليحة، فما أسى المسلمون من ذلك اليوم حتى عرفوا النقصان، وارفض الناس إلى طليحة واستطار أمره.

فلما مات رسول الله ﷺ قام عيينة بن حصن في غطفان، فقال: ما أعرف حدود غطفان منذ انقطع ما بيننا وبين بني أسد، وإني لمجدد الحلف الذي كان بيننا في القديم، ومتابع طليحة، والله لأن تتبع نبياً من الحليفين أحب إلينا من أن نتبع نبياً من قريش، وقد مات محمد وبقي طليحة، فطابقوه على رأيه، ففعل وفعلوا<sup>(٢)</sup>.

ثم إن أبا بكر لما رجع إليه أسامة ومن كان معه من الجيش، أمر خالداً أن يصمد لطليحة وعيينة بن حصن، وهما على بُزاحة ماء من مياه بني أسد<sup>(٣)</sup>، وخرج إليه عيينة مع طليحة في سبعائة من بني فزارة، ووقع بينهم قتال شديد، وطليحة متلفف في كساء له بفناء بيت له من شعر، يتنبأ لهم والناس يقتتلون، فلما هزّت عيينة الحرب، وخرس القتال، كرّ على طليحة فقال: أجاءك جبريل بعد؟ قال: لا، فرجع فقاتل حتى إذا خرّس القتال وهزّت الحرب، كرّ عليه فقال: لا أباك ! أجاءك جبريل بعد؟ قال: لا والله، ثم رجع فقاتل حتى إذا بلغ كرّ عليه، فقال: هل جاءك جبريل بعد؟ قال: نعم، قال: فإذا قال لك؟ قال: قال لي: إن لك راحكراح، وحديثاً لا تنساه.

قال: يقول عيينة: أظن أن قد علم الله أنه سيكون حديث لا تنساه، يابني فزارة هكذا فانصرفوا، فهذا والله كذاب، فانصرفوا وانهمز الناس، فغشوا طليحة يقولون: ماذا تأمرنا؟ وقد كان أعدّ فرسه عنده، فلما أن غشوه يقولون: ماذا

(١) يقال: ضربه بالسيف فما حاك فيه وما أحاك إذا لم يعمل فيه، أساس البلاغة: ١٥٠ (حيك).

(٢) تاريخ الأمم والملوك للطبري: ٢٥٦/٣ - ٢٥٧.

(٣) تاريخ الأمم والملوك للطبري: ٢٥٤/٣.

تأمرنا؟ قام فوثب على فرسه وحمل امرأته ثم نجا بها، وقال: من استطاع منكم أن يفعل مثل ما فعلت، وينجو بأهله فليفعل، فلما أوقع الله بطليحة وفزارة ما أوقع، أقبل أولئك يقولون: ندخل فيما خرجنا منه، ونؤمن بالله ورسوله، ونسلم لحكمه في أموالنا وأنفسنا<sup>(١)</sup>.

وقد أسلم طليحة بعد ذلك حين بلغه أن أسداً وغطفان وعامراً قد أسلموا، ثم خرج نحو مكة معتمراً في إمارة أبي بكر، ومرَّ بمجنبات المدينة، فقيل لأبي بكر: هذا طليحة، فقال: ما أصنع به؟ خلّوا عنه، فقد هداه الله للإسلام، ومضى طليحة نحو مكة ف قضى عمرته، ثم أتى عمر إلى البيعة حين استخلف، فقال له عمر: أنت قاتل عكاشة وثابت، والله لا أحبك أبداً، فقال: ما همّ من رجلين أكرمهما الله بيدي، ولم يهنّ بأيديهما، فبايعه عمر ثم قال له: يا خدع ما بقي من كهانتك؟ قال: نفخة أو نفختان بالكبير، ثم رجع إلى دار قومه، فأقام بها حتى خرج إلى العراق<sup>(٢)</sup>.

وبالجملة: فيزعم في زمان ادّعائه للنبوّة أن ملكاً ينزل الوحي عليه واسمه «ذوالنون» أو «جبرائيل» ولكنّه لم يدع كتاباً لنفسه، وكان من جملة ما يدّعي الوحي عليه ما حكاه عنه في معجم البلدان من قوله: «إنّ الله لا يصنع بتعفير وجوهكم وقبح أديباركم شيئاً، فاذكروا الله قِيّاماً، فإنّ الرغوة فوق الصريح»<sup>(٣)</sup>. وما حكاه الطبري عن رجل من بني أسد حين أتى به خالداً، وسأله عما يقول

(١) تاريخ الأمم والملوك للطبري: ٢٥٦/٣.

(٢) تاريخ الأمم والملوك للطبري: ٢٦١/٣، حوادث سنة ١١ هـ، ويلاحظ شرح حاله مختصر تاريخ دمشق: ٢١٤/١١ - ٢١٩، ترجمة ١٢٢ وغيره.

(٣) معجم البلدان: ٤٨٥/١، الرقم ١٨٥١، إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، مصطفى صادق الرافعي: ١٢٢، عن معجم البلدان.

الرغوة (مثلثة الراء): زبد اللبن، رغا اللبن يرغو رغواً وأرغى: صارت له رغوّة. وارتغى فلان: أخذ الرغوّة بيده، فأهوى بها إلى فمه. الإفصاح في قفه اللغة، حسين يوسف موسى وعبد الفتاح الصعيدي: ٤٥٧.

طليحة لهم: «والحمام واليام، والصرد الصّوام، قد صُنَّ قبلكم بأعوام، ليلفنَّ ملكنا العراق والشام»<sup>(١)</sup> واليام الحمام البرّي.

### ٥- النضر بن الحارث بن كلدة

هو، وعقبه بن أبي معيط، وعاص بن وائل السهمي؛ هم الذين بعثهم قريش إلى نجران؛ ليتعلّموا مسائل يسألونها رسول الله ﷺ.

وعن المناقب، عن الكلبي: كان النضر بن الحارث يتجّر فيخرج إلى فارس، ويشترى أخبار الأعاجم، فيرويهما ويحدّث بها قريشاً، ويقول لهم: «إنَّ محمداً عليه الصلاة والسلام محدّثكم بحديث عاد وثمود، وأنا أحدّثكم بحديث رستم واسفنديار وأخبار الأكاسرة» فيستملحون حديثه ويتركون استماع القرآن، فزلت فيه هذه الآية ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيتَّخِذَهَا هُزُوًا أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾<sup>(٢)</sup>.

ونقل أن في أيام الشعب كان من دخل من العرب مكّة لا يجسر أن يبيع من بني هاشم شيئاً، ومن ابتاع منهم شيئاً انتهبوا ماله، وكان النضر ورفيقاه وأبو جهل يخرجون من مكّة إلى الطرقات التي تدخل مكّة، فن رأوه معه ميرة نهوه أن يبيع من بني هاشم شيئاً، ويحدّثوه إن باع شيئاً منهم أن ينهبوا ماله<sup>(٣)</sup>.

هذا، ولكن الرجل لم يكن له داعية النبوة، ولكنّه يزعم إمكان معارضته للقرآن، ويسبب حماقته لم يعتن به المؤرّخون والأدباء، ولم يقع شيء مما أتى به بهذا العنوان مورداً لتوجّه من له أدنى خبرة بالبلاغة والفصاحة، فضلاً عن غيرها

(١) تاريخ الأمم والملوك للطبري: ٢٦٠/٣، حوادث سنة ١١هـ، الكامل في التاريخ: ٢٠٥/٢-٢٠٦.

(٢) أسباب النزول: ٢٠٠، مناقب آل أبي طالب ﷺ لابن شهر آشوب: ٥٢/١. والآية في سورة لقمان ٦٠: ٣١.

(٣) إعلام الوري: ١٢٥/١.

من الشؤون المختلفة الموجودة في القرآن المثبتة لإعجازه، كما عرفت شطراً منها فيما تقدّم<sup>(١)</sup>.

## ٦- أبو الحسن عبدالله بن المقفع الفارسي

الفاضل المشهور الماهر في صنعة الإنشاء والأدب، كان مجوسياً أسلم على يد عيسى بن عليّ عمّ المنصور بحسب الظاهر، وكان كابن أبي العوجاء، وابن طالوت، وابن الأعمى على طريق الزندقة، وهو الذي عرّب كتاب «كليلة ودمنة» وصنّف الدرّة اليتيمة، وكان كاتباً لعيسى المذكور<sup>(٢)</sup>.

وقد زعم بعض أنّه عارض القرآن مدّة، ثمّ ندم على ذلك ومزّق ما كتبه في هذه الجهة، ونقل أنّ السبب في ندامته، ورجوعه عن عزيمته أنّه حيناً كان يعارض القرآن وصل إلى هذه الآية الشريفة: ﴿وَقِيلَ يَتَّزُضْ أَبْلَعِي مَاءَكَ وَنَسَمَاءُ أَقْلَعِي﴾<sup>(٣)</sup> إلخ فقال: إنّ المعارضة مع هذه الآية خارجة عن الاستطاعة البشرية، فرفع اليد عنها ومزّق ما كتبه في ذلك<sup>(٤)</sup>.

قال الرافعي صاحب كتاب «إعجاز القرآن» في تعريف الرجل: «زعموا أنّه اشتغل بمعارضة القرآن مدّة، ثمّ مزّق ما جمع واستحيا لنفسه من إظهاره» ثمّ قال: «وهذا عندنا إنّما هو تصحيح من بعض العلماء، ولما تزعمه الملحدة من أنّ كتاب «الدرّة اليتيمة»<sup>(٥)</sup> لابن المقفع، هو في معارضة القرآن، فكأنّ الكذب لا يدفع إلّا

(١) في ص ٢٧-٨٦.

(٢) الأعلام للزركلي: ١٤٠/٤.

(٣) سورة هود: ١١، ٤٤.

(٤) راجع البرهان في علوم القرآن: ٩٥/٢، وإعجاز القرآن والبلاغة النبوية: ١٢٤ والاحتجاج: ٣٠٧/٢.

(٥) كتب في هامش إعجاز القرآن والبلاغة النبوية: ١٢٤ في شأن الكتاب: «طبع هذا الكتاب مراراً، وهو من الرسائل الممتعة، يعدّ طبقة من طبقات البلاغة العربية، ولكنه في المعارضة ليس هناك لا فصيلاً

بالكذب، وإذا قال هؤلاء: إن الرجل قد عارض وأظهر كلامه ثقة منه بقوته وفصاحته، وإنه في ذلك من وزن القرآن وطبقته، وابن المقفع هو من هو في هذا الأمر، قال أولئك: بل عارض ومزق واستحيا لنفسه...!

أما نحن فنقول: إن الروایتين مكذوبتان جميعاً، وإن ابن المقفع من أبصر الناس باستحالة المعارضة؛ لا لشيء من الأشياء، إلا لأنه من أبلغ الناس، وإذا قيل لك: إن فلاناً يزعم إمكان المعارضة، ويحتج لذلك، وينازع فيه، فاعلم أن فلاناً هذا في الصناعة أحد رجلين اثنين: إما جاهل يصدق في نفسه، وإما عالم يكذب على الناس، ولن يكون (فلان) ثالث ثلاثة!

وإنما نسبت المعارضة لابن المقفع دون غيره من بلغاء الناس؛ لأن فتنة الفرق الملحدة إنما كانت بعده، وكان البلغاء كافة لا يمترون في إعجاز القرآن وإن اختلفوا في وجه إعجازه، ثم كان ابن المقفع متبهاً عند الناس في دينه، فدفع بعض ذلك إلى بعض، وتبيأت النسبة من الجملة.

ولو كانت الزنادقة فاشية أيام عبد الحميد الكاتب<sup>(١)</sup>، وكان متبهاً بها، أو كان له عرق في المجوسية، لما أخلته إحدى الروايات من زعم المعارضة، لا لأنه زنديق، ولكن لأنه بليغ يصلح دليلاً للزنادقة.

→ ولا مقاربة، ونحن لا نرى فيه شيئاً لا يمكن أن يؤتى بأحسن منه، وما كل متع متع.

وقال الباقلاني: إنه منسوخ من كتاب يزرجمهر في الحكمة، وهذا هو الرأي؛ فإن ابن المقفع لم يكن إلا مترجماً، وكان ينحط إذا كتب، ويعلو إذا ترجم؛ لأن له في الأولى عقله، وفي الثانية كل العقول، وفي «البيضة» عبارات وأساليب مسروقة من كلام الإمام علي عليه السلام.

(١) عبد الحميد بن يحيى بن سعد العامري، المعروف بالكاتب، توفي سنة ١٣٢ هـ عالم كاتب أدب بليغ، له رسائل تقع في نحو ألف ورقة، فهو أول من أطال الرسائل، واستعمل التحميدات في فصول الكتب، كان كاتباً في ديوان مروان بن محمد آخر ملوك بني أمية في المشرق، وأبى مفارقتها حتى قتل معه بمصر من قبل العباسيين (الأعلام للزركلي ٣: ٢٨٩ - ٢٩٠).



وزعم هؤلاء الملحدة أيضاً أنَّ حكم قابوس بن وشمكير<sup>(١)</sup> وقصصه هي من بعض المعارضة للقرآن، فكأنهم يحسبون أنَّ كلَّ ما فيه أدب وحكمة وتاريخ وأخبار، فتلك سبيله، وما ندرى لمن كانوا يزعمون مثل هذا؟ ومثل قولهم: إنَّ القصائد السبع المسماة بالمعلقات هي عندهم معارضة للقرآن بفصاحتها؟<sup>(٢)</sup>. انتهى كلامه، وحديث قتله معروف مذكور في التواريخ والسير<sup>(٣)</sup>.

#### ٧- أبو الحسين أحمد بن يحيى، المعروف بابن الراوندي

وقد وقع الخلاف في ترجمة الرجل بين العامة والخاصة، بحيث إذا قصرنا النظر على خصوص الطائفة الأولى وما ترجموا به الرجل، لكان اللازم الحكم عليه بأنه من الملاحدة، والطاعنين على الإسلام، بل على جميع الأديان، وإذا لاحظنا ما قاله الخاصة في شأنه - ولا سيما بعض الأعلام الأقدمين - لكان اللازم الرجوع عن ذلك، والحكم بخلافه، بل بأنه من خواصَّ الشيعة وأعلامهم، ولا بأس بإيراد كلام الفريقين، ونقتصر ممَّا قاله العامة على ما أورده الرافعي في كتابه «إعجاز القرآن» متناً وهامشاً بعين ألفاظه، قال بعد العنوان المذكور:

«كان رجلاً غلبت عليه شقوة الكلام، فبسط لسانه في مناقضة الشريعة، وذهب يزعم ويفتري، وليس أدلَّ على جهله، وفساد قياسه، وأنَّه يمضي في قضية لا برهان له بها من قوله في كتاب «الفريد»: إنَّ المسلمين احتجَّوا لنبوَّة نبيِّهم بالقرآن الذي تحدَّى به النبي ﷺ، فلم تقدر على معارضته، فيقال لهم: أخبرونا:

(١) قابوس بن وشمكير، توفي سنة ٤٠٣ هـ، كنيته أبو الحسن ولقبه شمس المعالي، كان نابغة في الأدب والإنشاء، جمعت رسائله في كتاب واحد سني (كمال البلاغة) وله شعر جيّد بالعربية والفارسية (الأعلام للزركلي ٥: ١٧٠).

(٢) إعجاز القرآن والبلاغة النبوية: ١٢٤-١٢٥.

(٣) مثل وفيات الأعيان ٢: ١٥٢-١٥٣، وسير أعلام النبلاء ٦: ٤٠٦، الرقم ٩٣٥.

لو ادعى مدّع لمن تقدّم من الفلاسفة... مثل دعواكم في القرآن، فقال: الدليل على صدق بظليموس أو إقليدس، إن إقليدس ادعى أن الخلق يعجزون عن أن يأتوا بمثل كتابه، أكانت نبوته تثبت؟»<sup>(١)</sup>.

ثم أجاب الرافي عنه بما ليس بجواب، بل الجواب عنه ما ذكرناه في ردّ بعض الأوهام السابقة<sup>(٢)</sup>. ثم قال: «وقد قيل: إن هذا الرجل عارض القرآن بكتاب سمّاه «التاج» ولم نقف على شيء منه في كتاب من الكتب، مع أن أبا الفداء نقل في تاريخه أن العلماء قد أجابوا عن كلّ ما قاله من معارضة القرآن وغيرها من كفرياته، ويبتنوا وجه فساد ذلك بالحجج البالغة، والذي نظّنه أن كتاب «ابن الراوندي» إنما هو في الاعتراض على القرآن، ومعارضته على هذا الوجه من المناقضة، كما صنع في سائر كتبه كـ «الفريد»، و«الزمرّة»، و«قضيّب الذهب»، و«المرجان»<sup>(٣)</sup>؛ فإنّها فيما وصفت به ظلمات بعضها فوق بعض، وكلّها اعتراض على الشريعة والنبوة بمثل تلك السخافة التي لا يبعث عليها عقل صحيح، ولا يقيم وزنها علم راجح»<sup>(٤)</sup>.

(١) إعجاز القرآن والبلاغة النبوية: ١٢٥-١٢٦.

(٢) في ص ٩٩-١٠١.

(٣) في هامش الإعجاز: «يخيل إلينا أن ابن الراوندي كان ذا خيال، وكان فاسد التخيل، وإلا فما هذه الأسماء؟ وأين هي مما وضعت له؟ والخيال الفاسد أشدّ خطراً على صاحبه من الجنون؛ لأنه فساد في الدماغ، ولأنّه حديث متروك، فما يملك معه الدين ولا العقل شيئاً، وأظهر الصفات في صاحبه الغرور».

(٤) فيه أيضاً: «كتبنا هذا للطبعة الأولى، ثم وقفنا بعد ذلك على أن كتاب «التاج» يحتجّ فيه صاحبه لقدم العالم، وأنه ليس للعالم صانع ولا مدبّر ولا محدث ولا خالق».

أما كتابه الذي يطعن فيه على القرآن فاسمه «الدماغ»، قالوا: إنّه وضعه لابن لاوي اليهودي، وطعن فيه على نظم القرآن، وقد نقضه عليه أبو الحسين الخياط وأبو علي الجبائي، قالوا: ونقضه على نفسه، والسبب في ذلك أنّه كان يؤثّر لليهود والنصارى الثنوية وأهل التعطيل، بأثمان يعبش منها، فيضع لهم الكتاب بثمن يتهدّدهم بنقضه وإفساده إذا لم يدفعوا له ثمن سكوته.

وقد ذكر المعري هذه الكتب في رسالة الغفران، ووفي الرجل حسابه عليها،  
وبصق على كتبه مقدار دلو من السجع! وناهيك من سجع المعري الذي يلعن  
باللفظ قبل أن يلعن بالمعنى!

ومما قاله في «التاج»: «وأما تاجه فلا يصلح أن يكون نعلًا.. وهل تاجه إلا  
كما قالت الكاهنة: «أف وتَفَّ»<sup>(١)</sup>، وجورب وخف؟ قيل: وما جورب وخف؟  
قالت: واديان بجهنم»<sup>(٢)</sup>.

وهذا يشير إلى أن الكتاب كذب واختلاق، وصرف لحقائق الكلام كما فعلت  
الكاهنة، وإلا فلو كانت معارضته لنقض التحدي - وقد زعم أنه جاء بمثله - لما  
خلت كتب التاريخ والأدب والكلام من الإشارة إلى بعض كلامه في المعارضة، كما  
أصبنا من ذلك لغيره<sup>(٣)</sup> (انتهى ما في كتاب الإعجاز)<sup>(٤)</sup>.

ونقل أن الكتب التي صنفها هي:

→ قال أبو عباس الطبري: إنه صنف لليهود كتاب «البصرة» ردًا على الإسلام، لأربعمائة درهم أخذها من  
يهود سامراء، فلما قبض المال رام نقضه حتى أعطوه مائة درهم أخرى، فأمسك عن النقض!  
أما ما قيل من معارضته للقرآن فلم يعلم منها إلا ما نقله صاحب «معاهد التخصيص» قال: اجتمع ابن  
الراوندي هو، وأبو علي الجبائي يوماً على جسر بغداد، فقال له: يا أبا علي، ألا نسمع شيئاً من معارضي  
للقرآن ونفسي له؟ قال الجبائي: أنا أعلم بمخازي علومك، وعلوم أهل دهرك، ولكن أحاكمك إلى  
نفسك، فهل تجد في معارضتك له عذوبة وهشاشة، ونشاكلاً وتلاؤماً، ونظماً كنظمه، وحلاوة  
كحلاوته؟ قال: لا والله. قال: قد كفيته، فانصرف حيث شئت.  
ويقال: إن ابن الراوندي كان أبوه يهودياً وأسلم، والخلاف في أمره كثير، وبلغت مصنفاته مائة كتاب  
وأربعة عشر كتاباً.

(١) الأف: وسخ الأذن، والتف: وسخ الأنف. هامش إعجاز القرآن والبلاغة النبوية: ١٢٧.

(٢) رسالة الغفران، لأبي العلاء المعري: ٣٢٤-٣٢٥.

(٣) في هامش إعجاز القرآن والبلاغة النبوية: في ص ١١١ ج ٢ من هامش الكامل: أسماء الذين كانوا يطمنون  
على القرآن، ويصنعون الأخبار ويثبتونها في الأمصار، ويضعون الكتب على أهله.

(٤) إعجاز القرآن والبلاغة النبوية: ١٢٦-١٢٧.

١- التاج في قدم العالم.

٢- الزمردة في إبطال الرسالة.

٣- نعت الحكمة في الاعتراض بالبارئ - تبارك وتعالى - من جهة تكليفه للعباد.

٤- الدامغ في الطعن على نظم القرآن.

٥- قضيب الذهب في حدوث علم البارئ.

٦- الفريد في الطعن على النبي.

٧- المرجان في اختلاف أهل الإسلام<sup>(١)</sup>.

وحكي أنه قد نقض على أكثر كتبه، وردّه أبو الحسين الخياط وأبو علي الجبائي، هذا حال الرجل في محيط العامة<sup>(٢)</sup>.

وأما أصحابنا، فقد ذكر المحدث القمي<sup>(٣)</sup> في كتاب «الكنى والألقاب» الرجل، ووصفه بالعالم المقدم المشهور، له مقالة في علم الكلام، وله مجالس ومناظرات مع جماعة من علماء الكلام، وله من الكتب المصنفة نحو من مائة وأربعة عشر كتاباً. قال: «وكان عند الجمهور يرمى بالزندقة والإلحاد»، وحكى عن الروضات أنه قال: وعن ابن شهر آشوب في كتابه «المعالم»: أن ابن الراوندي هذا مطعون عليه جداً، ولكنه ذكر السيد الأجل المرتضى في كتابه «الشافى في الإمامة» أنه إنما عمل الكتب التي قد شنع بها عليه مغالطة للمعتزلة؛ لبيّن لهم عن استقصاء نقصانها، وكان يتبرأ منها تبرأ ظاهراً، وينتحي من علمها وتصنيفها إلى غيره، وله كتب سداد، مثل كتاب الإمامة، والعروس، ثم قال: ساق صاحب الروضات الكلام في ترجمته، وفي آخره أن صاحب رياض العلماء قال: ظنّي أن السيد المرتضى نصّ

(١، ٢) رسالة الغفران: ٢٣٢، المتنظم: ١٣/ ١٠٨، الوافي بالوفيات: ٢٣٤/ ٨.

على تشييعه وحسن عقيدته في مطاوي الشافي أو غيره»<sup>(١)</sup> انتهى .

ومن ذلك يظهر أن رمي الجمهور له بالزندقة والإلحاد إنما كان لأجل استبصاره واتباعه لمذهب الحق ، واختياره التشيع والعقيدة الصحيحة ؛ ولذا طعنوا عليه بأن اختياره لذلك إنما هو لأجل أنه لم يجد فرقة من فرق الأمة تقبله ، تلويحاً بأنه ليست الشيعة من فرق الأمة الإسلامية ، والحكم هو العقل والوجدان ، والحاكم هو الدليل والبرهان .

#### ٨- كاتب رسالة «حسن الإيجاز»<sup>(٢)</sup>

وهو كُتَيْب صدر من المطبعة الانجليزية الأمريكية ببولاك مصر سنة ١٩١٢ الميلادية ؛ فإنه ذكر في رسالته أنه يمكن معارضة القرآن بمثله ، وأتى بهذا العنوان جملاً اقتبسها من القرآن ، مع تغيير بعض ألفاظه ، وحذف بعض آخر ، مثل ما ذكر في معارضة سورة الكوثر من قوله : «إنا أعطيناك الجواهر ، فصلّ لرَبِّك وجاهر ، ولا تعتمد قول ساحر» ، وما ذكر في معارضة سورة الفاتحة من قوله : «الحمد للرحمن ، ربّ الأكوان ، الملك الديان ، لك العبادة وبك المستعان ، إهدنا صراط الإيمان» وزعم أن هذا القول وافٍ لجميع مقاصد سورة الفاتحة ، ويمتاز عنها بكونه أخصر منها .

أقول : لا بدّ قبل المقايسة بين جملة - التي أتعب بها نفسه ، مع كونها مقتبسة من الكتاب - وبين السورتين من بيان معنى المعارضة ، وتعليم هذا الكاتب الجاهل وهدايته إلى حقيقة هذه اللفظة ، وتوضيح مفهومها ، وأنّ المؤلف في معارضة كلام

(١) الكنى والألقاب : ٢٨٧/١ - ٢٨٨ ، وروضات الجنات : ١٩٣/١ - ١٩٥ ، معالم العلماء : ١٤٤ ، الرقم ١٠٠٧ ،

الشافي : ٨٧/١ .

(٢) لم نعرّض عليها . نعم ، ذكر بعض ما جاء فيها في البيان في تفسير القرآن : ٩٥ - ١٠١ وأجاب عنه .

من نثر أو نظم ماذا؟ أفيصدق معنى معارضة الشعر مثلاً، بأن يأتي المعارض بذلك الشعر، مع تغيير في بعض ألفاظه بوضع لفظ آخر يتحد معناه معه مكانه، فإذا كانت حقيقة المعارضة متحققة بذلك، فلا يكون من له أدنى اطلاع من لغة ذلك الشعر عاجزاً عن الشعر والإتيان بالمعارض، وإن لم يكن له القرينة الخاصة الشعرية الباعثة له على ذلك بوجه أصلاً، بحيث لا يكاد يقدر على الإتيان ببيت من عند نفسه.

وهل تكون المعارضة مع الكاتب بتبديل بعض الألفاظ، وحذف البعض الآخر؟! فإذا ن تكون معارضة كل كلام بهذه المثابة ممكنة جداً، أكانت المعارضة بهذا النحو غير مقدورة لمعاصري نزول الكتاب من الفصحاء البارعين، والبلغاء المتبحرين؟!

وكان مضي أكثر من ثلاثة عشر قرناً من حين النزول لازماً لأن يعلو مستوى العلم ويدرج البشر مراتب الكمال؛ ليظهر كاتب هذه الرسالة، ويقدر على الإتيان بالمعارض بمثل ما ذكر، بعدما لم يكن في تلك القرون من كان قادراً على الإتيان بمثله، وإذا كان الأمر كذلك فكان ينبغي له ادعاء النبوة والتحدي بما أتى به من الكلمات؛ لأن المفروض عدم قدرة غيره على الإتيان بمثله، وإلا لأتى به.

فتى ينزل البشر عن مركب الهوى والعصبية المهلكة؟! ومتى يلقي زمام أمور عقائده وأفعاله على العقل السليم؟! ومتى ينكشف له أن إضلال الناس بما لا يعتقد به من أشد المعاصي وأعظم الجرائم؟! ومما لا يعنى عنه، ويفض منه، ولكن الأسف - كماله - من جهل الناس، وبعدهم عن الحقائق، وتخيلهم أن مثل كاتب الرسالة ممن له حظ وافر من العلم، ولا يقصد من نشر رسالته إلا نشر العلم، وكشف الحقيقة، مع أنه من الواضح كون مثله أجيراً لعمال الاستعمار، ناشراً لأفكارهم السخيفة، ونواياهم السيئة التي لا تنتهي إلا إلى خذلان المسلمين،

وتضعيف عقائدهم، ونهب أموالهم، والتسلط عليهم، كما هو ظاهر.  
ولعمري، أن مثل ذلك مما يوجب الطمأنينة للنفس بأن البشر مع ادعائه  
السير الكمال والرقى العلمي، لا يكون إلا في القوس النزولي، والسير الانحطاطي،  
فإن العرب في الجاهلية - مع شدة تعصبهم، وبعدهم عن الحقائق والمدنية - قد  
عرفوا حقيقة المعارضة، واعترفوا بعجزهم عن الإتيان بما يماثل القرآن، مع كون  
امتنازهم في ذلك العصر من حيث البلاغة والفصاحة فقط؛ فلذا آمن به بعض،  
وقال غيره: «إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ يُؤْتَرُ»<sup>(١)</sup>.

وأما في هذا العصر، فلا معرفة لمثل الكاتب بهذه الحقيقة، فتراه يأتي بمثل  
ما ذكر بعنوان المعارضة، ويفتخر بهذا المبلغ العلمي، وهذه الدرجة من الإدراك.  
وبالجملة: ففنى المعارضة الراجعة إلى الإتيان بما في عرض الكلام الأول، وفي  
رتبته ودرجته عبارة عن الإتيان بكلام مستقل في جهاته الراجعة إلى ألفاظه  
وتركيبه وأسلوبه، ومع ذلك كان متحداً مع الكلام الأول في جهة من الجهات،  
أو غرض من الأغراض، وهذا المعنى لا يكون موجوداً في الجمل المذكورة.  
مع أنه سرق قوله في معارضة سورة الكوثر من مسيلمة الكذاب الذي يقول:  
«إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْجَوَاهِرَ، فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَهَاجِرَ، إِنَّ شَانِكَ هُوَ الْكَافِرُ»<sup>(٢)</sup> وكم من  
المماثلة والسنخية بين السارق والمسروق منه، من جهة اعتقاد كليهما ببطلان  
مدعاهما، ووقوعهما مغلوبين لهوى النفس وحبّ الجاه، والطمع في مطامع الدنيا  
الزائلة غير الباقية، والغفلة عن عالم الآخرة، والعقوبات المعدة لمضلي الناس.  
وأما المقايسة بين ما ذكره، وبين الكتاب الذي لا يقايس عليه شيء، وليس  
كمثله كتاب.

(١) سورة المذثر ٧٤: ٢٤.

(٢) البرهان في علوم القرآن: ٩٣/٢.

فنقول: إنَّ تبديل كلمة «الكوثر» بلفظ «الجواهر» ممَّا لا مسوِّغ له؛ فإنَّ إعطاء الجواهر التي هي من شؤون هذه الدنيا الدنيَّة وزخرفها، ومن الأمور المادِّيَّة المحضة لا يتناسب مع التأكيد والإتيان بكلمة «إنَّ» ثمَّ الإسناد إلى ضمير الجمع؛ فإنَّ العطية الإلهيَّة والعناية الربانيَّة لا تلائم هذا النحو من الذكر، والتعبير الكاشف عن العظمة والأهميَّة إذا كانت من الأمور المادِّيَّة الفانيَّة غير الباقية، وهذا بخلاف لفظ «الكوثر» الذي معناه هو الخير الكثير العامَّ الشامل للجهات الدنيويَّة والأخرويَّة معاً، أمَّا في الدنيا، فشرف الرسالة والهداية والزعامة وكثرة الذرِّيَّة من البضعة الطاهرة ﷺ إلى يوم القيامة، الموجبة لبقاء الاسم، وعدم النسيان ما دامت الدنيا باقية. وأمَّا في الآخرة، فلا تعدّ ولا تحصى من الشفاعة والجنان وحوض الكوثر، وغيرها من نعم الله تعالى.

ثمَّ ما المناسبة بين إعطاء الجواهر وبين إيجاب الصلاة المستقرَّع عليه؟ فإنَّ الصلاة - التي هي معراج المؤمن، وعمود الدين إنَّ قبلت قبل ما سواها وإن ردت ردّاً ما سواها، وهي التي أثرها النهي عن الفحشاء والمنكر، وهي التي تناسب مقام التقوى، وتكون قربان كلِّ تقى، وهي التي خير موضوع من شاء استقلَّ، ومن شاء استكثر<sup>(١)</sup> - لا ملاءمة بينها وبين إعطاء الجواهر التي هي من النعم الدنيَّة الفانيَّة، وهذا بخلاف ترتب الصلاة على الكوثر بالمعنى الذي عرفت؛ فإنَّ شدَّة الملاءمة بين الأمرين، وكمال المناسبة بين المعنيين غير خفيٍّ، كما أنَّ ترتب النحر بناءً على أن يكون المراد به هو النحر بمعى، أو نحر الأضحى في الأضحى واضحة.

ضرورة أنَّ ذلك إمَّا هو لأجل كون الكمال النفساني كما يتوقَّف على الخضوع في مقابل الرب، والخشوع دونه، كذلك يتوقَّف على صرف المال الذي هو الغاية

(١) أنظر وسائل الشيعه: ٣٣/٤، كتاب الصلاة، أبواب أعداد الفرائض، ب ٨ ح ٦ و ص ٤٣ - ٤٤ ب ١٢ ح ١ و ٢، وج ٢٤٧/٥، أبواب أحكام المساجد ب ٤٢ ح ١ وغيرها.



المهمة، والغرض المقصود، ورفع اليد عنه، والبذل للناس، كما أنه على تقدير كون المراد به هو رفع اليدين إلى النحر في تكبير الصلاة، أو استقبال القبلة بالنحر تكون المناسبة وصحة التفرع واضحة أيضاً.

وأما قوله: «لا تعتمد قول ساحر» فيرد عليه - مضافاً إلى عدم ارتباط معناه بالجملة الأولى، بخلاف قوله - تعالى - في الكتاب العزيز: «إِنَّ شَأْنَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ»<sup>(١)</sup>؛ فإن ارتباطه مع الخير الكثير الذي من أعظم مصاديقه الصديقة الكبرى سلام الله عليها، التي منها تكثر ذرية النبي ﷺ وتبقى ما بقي الدهر. وأما هذا القول السخيف، فعدم ارتباطه واضح: أن المراد من «قول ساحر» ومن لفظ «ساحر» هل هو قول مخصوص من أقواله، أو ساحر معين من السحرة، أو جميع أقوال كل ساحر مع تقييده بما يرجع إلى جهة سحره لا كل أقواله حتى في الأمور العادية غير المرتبطة بوصفه العنواني الذي هو السحر؟

فلا سبيل إلى الأول؛ لعدم قرينة على التعيين، لا في ناحية القول، ولا من جهة القائل.

وأما الثاني الذي يساعده وقوع النكرة في سياق النهي - وهو يدل على العموم كوقوعها في سياق النفي<sup>(٢)</sup> - فلا مجال له أيضاً؛ لأن الساحر من حيث هو ساحر لا قول له ولا كلام، وإنما يسحر بأعماله وأفعاله، فلا معنى للنهي عن الاعتماد على قوله، كما هو غير خفي.

وأما معارضة سورة الفاتحة بمثل ما ذكر، فيرد عليها - مضافاً إلى ما عرفت من بعدها عن حقيقة المعارضة ومعناها بمراحل غير عديدة -: أنه لا بد من ملاحظة كل جملة منها مع آيات الفاتحة وجملة الشريفة.

(١) سورة الكوثر ١٠٨: ٣.

(٢) أنظر كتب علم الأصول، منها كفاية الأصول: ٢١٧.

فنقول: أما تبديل قوله - تعالى -: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ بقوله: «الحمد للرحمن» فمن الواضح أنه يوجب تفويت المعنى المقصود؛ فإن لفظ الجلالة علم للذات المقدسة الجامعة لجميع الصفات الكمالية؛ من دون فرق بين القول بكونه موضوعاً لمعنى عام ينحصر مصداقه في فرد خاص، وبين القول بكونه علماً لشخص الباري جلّ جلاله؛ ضرورة أنه على القول الأوّل يكون ذلك المعنى العام عبارة عن الذات المستجمعة لجميع تلك الصفات، كما أنه على القول الثاني تكون تسميته بهذه اللفظة الجميلة إنما هي باعتبار وصف الاستجماع، وأين هذا من «الرحمن» الذي هي صفة واحدة من الصفات الكمالية غير العديدة؟ فالغرض من هذه الجملة الكريمة من القرآن اختصاص الحمد بمن كان جامعاً لجميع الصفات الكمالية، فكيف يصحّ التبديل بكلمة «الرحمن» مدّعياً كونه وافياً بذلك الغرض، ومفيداً فائدته كما هو غير خفي؟

وأما تبديل قوله - تعالى -: ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ بِالرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ بقوله: «ربّ الأكوان» فيرد عليه - مضافاً إلى عدم صحّة إضافة كلمة «الربّ» إلى الأكوان التي هي جمع الكون بالمعنى المصدرى؛ من دون فرق بين أن يكون معناه الحدوث، أو الوقوع، أو الصيرورة، أو الكفالة، كما حكى عن بعض كتب اللغة المفصلة<sup>(١)</sup>؛ فإن معنى الربّ هو المالك المربّي، ولا معنى لإضافته إلى المعنى المصدرى -: أن هذا التبديل صار موجباً لتفويت الغرض؛ فإنّ توصيف الله - تعالى - بكونه ربّ العالمين الرحمن الرحيم يدلّ على أنه المالك المربّي لجميع العوالم، وأنّ رحمته الواسعة شاملة لها بأكملها، رحمة مستمرة غير منقطعة، وأين هذا من توصيفه بأنّه ربّ الأكوان؟! وكذلك تبديل قوله - تعالى -: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ بقول هذا القائل الذي

أغواه الشيطان: «الملك الديان».

فالجواب عنه: أَنَّ قوله - تعالى - يكون المعنى المقصود منه أَنَّ هنا يوماً يسمى يوم الجزاء، وعالمًا استعدَّ لمكافأة الأعمال، إن خيراً فخير، وإن شراً فشر، وَأَنَّ مالك ذلك اليوم والمتصرّف النافذ فيه هو الله - تبارك وتعالى - وأين هذا من قول هذا القائل؛ لعدم دلالة على وجود ذلك اليوم المعدّ للجزاء والمكافأة؟!

وكذلك تغيير قوله - تعالى -: «إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ» بقوله: «لك العباد» وبك المستعان» يوجب فوات المعنى المقصود منه الراجع إلى إظهار المؤمن التوحيد في العبادة، والافتقار إلى الاستعانة بالله فقط، وَأَنَّهُ لا يخضع لغير الله، ولا يعبد إلا إياه، ولا يستعين إلا به، ففي الحقيقة مرجعه إلى بيان وصف المؤمن، وَأَنَّهُ في مقام العبادة والاستعانة لا يرى ما سوى الله مستأهلاً لذلك، صالحاً لأن يعبد أو يستعان به، وأين هذا المعنى اللطيف الراجع إلى التوحيد في مقام العبادة والاستعانة - سيما مع ملاحظة ابتلاء عرب الجاهلية في ذلك العصر بالشرك في مقام العبادة والاستعانة، وخضوعهم في مقابل الأوثان وطلب الإعانة منهم، واعتقادهم أَنَّهُم يقربونهم إلى الله زلفى، وَأَنَّهُم الشفعاء عند الله - من قول هذا القائل الراجع إلى انحصار العبادة والاستعانة به تعالى؛ من دون نظر إلى حال المؤمن، وإظهاره التوحيد، وامتنازه عن العرب في ذلك العصر، كما لا يخفى.

وكذلك إبدال قوله - تعالى -: «أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ» بقول هذا القائل الجاهل «اهدنا صراط الإيمان» - مضافاً إلى عدم كونه موجباً للاختصار إلا من ناحية الألف واللام فقط، ومن المعلوم عدم دخالتهما في معنى الكلمة - يستلزم تضيق معنى وسيع؛ فَإِنَّ الصراط المستقيم الذي هو أقرب الطرق المستورة إلى المعنى المقصود لا ينحصر بوجه خاص، ولا يختص بجانب مخصوص، بل يعم جميع الوجوه والمجوانب من العقائد الصحيحة، والملكات الفاضلة، والأعمال الحسنة

المطلوبة، وأين هذا من التخصيص بصراط الإيمان الذي هو أمر قلبي اعتقادي، ولا يشمل غيره أصلاً، كما لا يخفى.

وقد زعم الكاتب الجاهل، والأجير العامل، حيث اقتصر في مقام المعارضة مع سورة الفاتحة على هذه الجملة، ولم يعقبها بشيء: أن بقية السورة المباركة مستغن عنها لا حاجة إلى إضافتها أصلاً؛ لعدم إفادتها شيئاً زائداً على ما هو مفاد الجملات التي ذكرها، مع أنها تدلّ على مطلب أساسي؛ وهو انقسام الناس من جهة الوصول إلى السعادة المطلوبة، وسلوك الطريق إلى الكمال المعنوي، إلى أقسام ثلاثة:

قسم: هم الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقاً<sup>(١)</sup>؛ وهم الذين هداهم الله إلى الصراط المستقيم، ووصلوا إلى الغرض الأعلى والغاية القصوى، وينبغي أن يطلب من الله الهداية إليه، والدخول في زمرة، وسلوك طريقهم، والكون معهم.

وقسم: وقع غضب الله عليهم، وهم الذين أنكروا الحق بعد وضوحه، وعاندوه بعد ظهوره، ونهضوا لإطفاء نوره، وقاموا في مقابلته، وجاهدوا في طريق الباطل.

والقسم الثالث: هم الضالّون الذين ضلّوا عن طريق الهدى، وانحرفوا عن الصراط المستقيم بجهلهم وتشبههم بما لا يتشبه به العاقل من تقليد الآباء والأجداد، وغيره من الطرق المنحرفة غير المستقيمة.

ولعلّ اقتصار الكاتب على الجملات التي ذكرها، وعدم تعرّضه لمعارضة بقية السورة كان لأجل وضوح كونه غير القسم الأول، بل من القسم الثاني نعوذ

بإلله من متابعة الشيطان ، والقيام في مقابل الرحمن ، مع وضوح الحق ،  
وهداية البرهان .

وهنا نغتم البحث في إعجاز القرآن ، ونستمدّ منه الخروج من الظلمات إلى  
النور .

# حول القُرَّاء والقراءات

● دعوى تواتر القراءات.

● حجّية القراءات.

● جواز القراءة بها في الصلاة.



والكلام يقع في مقامات :

### المقام الأول : دعوى تواتر القراءات

نسب إلى المشهور بين علماء أهل السنة أن القراءات السبع المعروفة بين الناس متواترة<sup>(١)</sup>، ومقصودهم ظاهراً هو التواتر عن النبي الأكرم ﷺ ؛ بمعنى أنه قد ثبت بالتواتر عنه ﷺ أنه قرأ على وفق هذه القراءات، وحكي عن بعضهم القول بتواتر القراءات العشر<sup>(٢)</sup>، بل عن بعضهم أن من قال : إن القراءات السبع لا يلزم فيها التواتر ، فقلوه كفر<sup>(٣)</sup>.

والمعروف بين الشيعة الإمامية أنها غير متواترة ، بل هي بين ما هو اجتهاد من

---

(١) يقول السيوطي: وبالجملة، فالقراءات السبع متواترة عند الجمهور، وقيل: بل مشهورة فيما قال الزركشي: والتحقيق أنها متواترة عن الأئمة السبعة، أمّا تواترها عن النبي ﷺ ففيه نظر؛ فإن إسناده الأئمة السبعة بهذه القراءات السبعة موجود في كتب القراءات، وهي نقل الواحد عن الواحد...

معترك الأقران في إعجاز القرآن للسيوطي ١: ١٢١-١٢٢، البرهان في علوم القرآن للزركشي ١: ٣١٨-٣١٩.

(٢) وهو ما نقل عن السبكي وابن الجزري، والنويري، في مناهل العرفان للزرقاني ١: ٣٥٧.

(٣) وقد نسب هذا إلى مفتي البلاد الأندلسية أبي سعيد فرج بن لب، مناهل العرفان للزرقاني ١: ٣٥٣.



القارئ، وبين ما هو منقول بخبر الواحد، واختار هذا القول جماعة من المحققين من العامة، ولا يبعد دعوى كونه هو المشهور بينهم<sup>(١)</sup>، وسيأتي<sup>(٢)</sup> نقل بعض كلماتهم في هذا المقام.

وقبل الخوض في المقصود لابد من تقديم مقدّمة تنفع لغير المقام أيضاً؛ وهي: أن ثبوت القرآن واتّصاف كلامه بكونه كذلك - أي قرآناً - ينحصر طريقه بالتواتر، كما أطبق عليه المسلمون بجميع نحلهم المختلفة ومذاهبهم المتفرقة<sup>(٣)</sup>.

بيان ذلك: أنه ربما يمكن أن يتوهم في بادئ النظر أنه ما الفرق بين كلام الله الذي ادّعي عدم ثبوته إلا بالتواتر، وبين كلام المعصوم عليه السلام نبيّاً كان أو إماماً، حيث لا ينحصر طريق ثبوته به، بل يثبت بخبر الواحد الجامع لشرائط الاعتبار والحجّة، فكما أن خبر زرارة وحكايته يثبت صدور القول الدالّ على وجوب صلاة الجمعة مثلاً من الإمام عليه السلام، فما المانع من أن يكون خبر الواحد مثبتاً أيضاً لكلام الله تبارك وتعالى؟ بل ربما يمكن أن يزاد بأن ثبوت القرآنيّة لا طريق له إلا قول النبي صلى الله عليه وآله، وإخباره بأنه قرآن وكلام إلهي.

وعليه يتوجّه سؤال الفرق بين كلام النبي المتضمّن لثبوت حكم من الأحكام الشرعيّة، وبين إخباره بأن الآية الفلانية من القرآن، فكما أنه يثبت الأوّل بخبر الواحد، كذلك لا مجال للمناقشة في ثبوت الثاني به أيضاً، وعدم اغحصاره بالتواتر، هذا غاية ما يمكن أن يتوهم في المقام.

ويدفعه ما عرفت من إطباق المسلمين بأجمعهم على ذلك، حتّى ذكر السيوطي أن القاضي أبا بكر قال في الانتصار: «ذهب قوم من الفقهاء والمتكلّمين إلى إثبات

(١) البيان في تفسير القرآن. أضواء على القراء: ١٢٣.

(٢) في ص ١٥٥-١٥٦.

(٣) البيان في تفسير القرآن، أضواء على القراء: ١٢٣.

القرآن حكماً لا علماً بخبر الواحد دون الاستفاضة، وكره ذلك أهل الحق وامتنعوا منه»<sup>(١)</sup>.

وهذا الأصل الذي مرجعه إلى عدم ثبوت وصف القرآنية إلا بالتواتر كان مسلماً عندهم، بحيث «بني المالكية وغيرهم ممن قال بإنكار البسمة قولهم على هذا الأصل، وقرووه بأنها لم تتواتر في أوائل السور، وما لم يتواتر فليس بقرآن. وأجيب من قبلنا بمنع كونها لم تتواتر... ويكفي في تواترها إثباتها في مصاحف الصحابة، فمن بعدهم بخط المصحف، مع منعهم أن يكتب في المصحف ما ليس منه، كأسماء السور، وآمين، والأعشار، فلو لم تكن قرآناً لما استجازوا إثباتها بخطه من غير تمييز؛ لأن ذلك يُحمل على اعتقادها، فيكونون مغررين بالمسلمين، حاملين لهم على اعتقاد ما ليس بقرآن قرآناً، وهذا مما لا يجوز اعتقاده في الصحابة»<sup>(٢)</sup>.

ونقلوا في إثبات كون البسمة قرآناً روايات كثيرة: أخرجها أحمد وأبو داود والحاكم وغيرهم، كلها تدل على كونها من الآيات القرآنية، بل في بعضها: «أعظم آية من القرآن بسم الله الرحمن الرحيم»<sup>(٣)</sup>. وفي بعضها عن ابن عباس قال: «أغفل الناس آية من كتاب الله وما أنزلت على أحد سوى النبي ﷺ إلا أن يكون سليمان بن داود: بسم الله الرحمن الرحيم»<sup>(٤)</sup>. وفي بعضها: «إن النبي ﷺ والمسلمين لا يعلمون فصل السورة وانقضاءها حتى تنزل بسم الله الرحمن الرحيم، فإذا نزلت علموا أن السورة قد انقضت»<sup>(٥)</sup>،<sup>(٦)</sup>.

(١) (٢، ١) الإتيان في علوم القرآن: ٢٦٧/١، النوع ٢٢-٢٧، التنبيه الأول.

(٢) السنن الكبرى للبيهقي: ٣٤٨/٢ ح ٢٤٦٥ عن ابن عباس.

(٣) شعب الإيمان: ٢٠/٤ ح ٢١٢٤.

(٤) سنن أبي داود: ١٢٨ ب ١٢٥ ح ٧٨٨، المستدرك على الصحيحين: ٣٥٥/١ ح ٣٥٦-٨٤٤، شعب

الإيمان: ٢١/٤ ح ٢٣ ح ٢١٢٩-٢١٢٥ عن ابن عباس.

(٦) الإتيان في علوم القرآن: ٢٦٧-٢٦٩.

ولأجل أن يسلم هذا الأصل قال السيوطي في الإتيان: «ومن المشكل على هذا الأصل ما ذكره الإمام فخر الدين، قال: نُقل في بعض الكتب القديمة: أن ابن مسعود كان ينكر كون سورة الفاتحة والمعوذتين من القرآن. وهو في غاية الصعوبة؛ لأننا إن قلنا: إن النقل المتواتر كان حاصلًا في عصر الصحابة بكون سورة الفاتحة من القرآن، فإنكاره يوجب الكفر، وإن قلنا: لم يكن حاصلًا في ذلك الزمان، فيلزم أن القرآن ليس بمتواتر في الأصل. قال: وإلا غلب على الظن أن نقل هذا المذهب عن ابن مسعود نقل باطل، وبه يحصل الخلاص عن هذه العقدة»<sup>(١)</sup>. ثم نقل السيوطي أقوالاً مختلفة في هذه الحكاية راجعة إلى تكذيبها، وأنه موضوع على ابن مسعود، أو إلى بطلان ما ذكره وعدم صحته بوجه، أو إلى تأويله بحيث لا ينافي كونها من القرآن بنحو التواتر<sup>(٢)</sup>.

وبالجملة: ثبوت هذا الأصل بينهم مما لا ينبغي الارتياح فيه، وهو يكفي في مقام الجواب عن ذلك التوهم، والفرق بين القرآن وغيره، مضافاً إلى أنه لا محيص عن انحصار ثبوت القرآن بالتواتر؛ وذلك لتوفر الدواعي على نقله؛ ضرورة أنه من أول نزوله لم ينزل بعنوان بيان الأحكام فقط، بل بعنوان المعجزة الخالدة، الذي يعجز الإنس والجن إلى يوم القيامة عن الإتيان بمثل سورة منه، وقد مر<sup>(٣)</sup> في بحث الإعجاز دلالة القرآن بنفسه على كونه معجزة خالدة، وفي مثل ذلك تتوفر الدواعي على نقله وضبطه؛ ليحفظ ويبقى ببقائه الدين الحنيف الذي هو أكمل الأديان، وأتم الشرائع.

وعليه: فما نقل بطريق الآحاد لا يكون قرآناً قطعاً، وإلا لكانت الدواعي على

(١) التفسير الكبير للفخر الرازي: ١٩٠/١.

(٢) الإتيان في علوم القرآن: ٢٧٠/١ - ٢٧٢.

(٣) في ص ٣٨ - ٤٠.

نقله متوفرة، وبذلك يخرج عن الآحاد، فالمشكوك كونه قرآناً يقطع بعدم كونه منه، وخروجه عن هذا الوصف الشريف، نظير ما ذكره في الأصول من أن الشك في حجية أمانة مساوق للقطع بعدم الحجية، وعدم ترتب شيء من آثار الحجية عليه<sup>(١)</sup>.

والمقام نظير ما إذا أخبر واحد بدخول ملك عظيم في البلد، مع كون دخوله فيه ممكناً لا يخفى على أكثر أهلها؛ لاستلزامه عادة اطلاعهم وتهيتهم للاستقبال ونحوه من سائر الأمور الملزمة لدخوله كذلك، ففي مثل ذلك يكون إخبار واحد فقط موجباً للقطع بكذبه أو اشتباهه؛ لاستحالة اطلاعه فقط عادةً، فكيف يكون الكتاب الذي هو الأساس للدين الإسلامي، ولا بد من أن يرجع إليه إلى يوم القيامة كل من يريد الأخذ بالعقائد الصحيحة، والملكات الفاضلة، والأعمال الصالحة، والدساتير العالية، والاطلاع على القصص الماضية، وحالات الأمم السالفة، وغير ذلك من الشؤون والجهات التي يشتمل عليها الكتاب العزيز، ممّا لا يمكن في ثبوته النقل بخبر الواحد؟

وليس ذلك لأجل مجرد كونه كلام الله تبارك وتعالى، بل لأجل كونه كلام الله المتضمن للتحدّي والإعجاز، والهداية والإرشاد، وإخراج جميع الناس من الظلمات إلى النور إلى يوم القيامة، وإلا فجرد كلام الله تعالى إذا لم يكن متضمناً لما ذكر، كالحديث القدسي لا يلزم أن يكون متواتراً.

فقد ظهر الفرق بين مثل الكتاب الذي ليس كمثله كتاب، وبين كلام المعصوم عليه السلام - نبياً كان أو إماماً - الذي لا ينحصر طريق ثبوته بالتواتر؛ فإن دليل حجية خبر الواحد الحاكي لكلام المعصوم عليه السلام إنما هو ناظر إلى لزوم ترتيب الآثار

(١) كفاية الأصول: ٢٧٩ - ٢٨٠، مجمع الأفكار: ١٦٩ / ٢ و ٤٤٣ / ٤، محاضرات في أصول الفقه: ٢٦٦٣.

٢٧٦، مباحث الأصول: ٥٦٨ / ١ و ٧٨، ٧١ / ٢، سيرى كامل در اصول فقه: ١٨٧ / ١٠ - ١٩٢.

عليه ، والأخذ به في مقام العمل ، ولا يلزم فيه الاعتقاد بصدوره عنه ، وأنه كلامه ؛ لأنَّ الغرض مجرد تطبيق العمل في الخارج عليه ، لا صدوره وإسناده إليه ، وهذا بخلاف كلام الله المنزل المقرون بالتحدي والإعجاز ، ويكون هو الأساس للمدين والأصل للهداية ، والميزان للخروج من ظلمات الجهل والانحراف إلى عالم نور العلم والمعرفة ؛ فإنه لا بدَّ في مثل ذلك من وضوح كونه كلام الله ، وظهور صدوره عنه تبارك وتعالى .

أضف إلى ذلك أنَّ القرآن - كما مرَّ<sup>(١)</sup> في بحث الإعجاز مفصلاً - نزل في محيط البلاغة والفصاحة ، وكان واقعاً في المرتبة التي عجز البلغاء عن النيل إليها ، والفصحاء عن الوصول إلى مثلها ، ولأجله خضع دونه البعض ، ونسب البعض الآخر إليه السحر ، ومن هذه الجهة كان موضعاً لعناية المتخصصين في هذا الفن ، الذي كان هو السبب الوحيد عندهم للفضيلة والشرف ، وبه يقع التفاخر بينهم . ومن الواضح أنه مع هذه الموقعية يكون كلَّ جزء من أجزائه ملحوظاً لهم ، منظوراً عندهم ، من دون فرق في ذلك بين من آمن به ، ومن لم يؤمن ، فكيف يمكن أن ينحصر نقل مثل ذلك بخبر الواحد ، كما هو غير خفيٍّ على من كان بعيداً عن التعصّب والعناد ، متبعاً لحكم العقل والنظر السداد ؟!

ثمَّ إنَّه ظهر ممَّا ذكرنا : أنَّ اتِّصاف نقل القرآن بالتواتر ، وانحصاره به إنما هو على سبيل الوجوب واللزوم ، بمعنى أنَّ تواتره لا يكون مجرد أمر واقع في الخارج ، من دون أن يكون وقوعه لازماً ، والاتِّصاف بذلك واجباً ، بل الظاهر لزوم اتِّصافه به ، وكون وقوعه في الخارج إنما هو لأجل لزوم وقوعه فيه كذلك ؛ لعين ما تقدّم من أصل الدليل على تواتره .

ومناقشة المحقق القمي رحمته الله في هذه الجهة، حيث قال: «إنه - يعني وجوب التواتر - إنما يتم لو انحصر طريق المعجزة وإثبات النبوة لمن سلف وغير فيه، ألا ترى أن بعض المعجزات مما لم يثبت تواتره؟ وأيضاً يتم لو لم يمنع المكلفون على أنفسهم اللطف، كما صنعوه في شهود الإمام عليه السلام»<sup>(١)</sup> ليس في محلها، فإنك عرفت<sup>(٢)</sup> أن الكتاب هي المعجزة الخالدة الوحيدة، وأن نفسه يدل على اتصافه بهذا الوصف، وأنه الذي لو اجتمع الإنس والجن إلى يوم القيامة على الإتيان بمثله لا يأتون به ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً<sup>(٣)</sup>، وهو الذي يخرج به جميع الناس إلى ذلك اليوم من الظلمات إلى النور<sup>(٤)</sup>، وأنه الذي يكون نذيراً للعالمين<sup>(٥)</sup>.

فمثل ذلك لو لم يلزم تواتره يلزم عدم حصول الغرض المقصود، وهو السر في عدم ثبوت بعض المعجزات بالتواتر؛ لأن تواتر القرآن ولزومه كذلك يغني عن اتصاف غيره من المعجزات بالتواتر، ومقايسة الكتاب الذي يتصف بما وصف بمثل شهود الإمام عليه السلام، الذي منع المكلفون على أنفسهم اللطف فيه غير صحيحة جداً، فهل يمكن أن يصير منع اللطف سبباً لأن تخلو الأمة من الإمام رأساً؟ فكيف يمكن أن يصير سبباً لعدم لزوم اتصاف القرآن بالتواتر، مع إيجابه نقض الغرض، واستلزامه عدم تحقق المعنى المقصود من إنزاله؟

ومما ذكرنا نقد أنه كما لا تثبت القرآنية واتصاف كلام بكونه كلام الله المنزل على الرسول الخاتم عليه السلام بعنوان الإعجاز إلّا بالتواتر، كذلك اتصافه بكونه آية لسورة فلانية دون السور الأخرى، فمثل اتصاف قوله - تعالى -: ﴿فَبِأَيِّ آلَاءِ

(١) فوائين الأصول: ٤٠٣/١، الباب السادس في الكتاب.

(٢) في ص ٣٨ - ٤٠.

(٣) اقتباس من سورة الإسراء: ٨٨.

(٤) اقتباس من سورة إبراهيم: ١: ١٤، وسورة الحديد: ٩: ٥٧، وسورة الطلاق: ٦٥: ١١.

(٥) اقتباس من سورة الفرقان: ٢٥: ١.

رَبِّكُمْ تَكْذِبَانِ ﴿١﴾ بكونه جزءاً لسورة «الرحمن» دون غيرها من السور القرآنية، لا طريق له إلا التواتر؛ لعين ما ذكر في أصل الاتصاف بالقرآنية.

وكذا اتصاف الآية الفلانية بكونها في محلها، وفي موضعها من السورة التي هي جزء لها، لا يثبت إلا بالتواتر أيضاً، فاتصاف قوله - تعالى - : ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ بوقوعه بعد قوله - تعالى - : ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ وقبل قوله - تعالى - : ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ لا يثبت إلا بالتواتر لما ذكر، وكذا من جهة الإعراب، فقوله - تعالى - : ﴿الْأَرْحَامِ﴾ في آية ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ <sup>(٢)</sup> لا بد وأن تثبت مفتوحيته أو مجروريته بالتواتر؛ لاختلاف المعنى بمثل ذلك.

نعم، ربما يقال: إن مثل الإمالة والمد واللين لا يلزم فيه التواتر؛ لأن القرآن هو الكلام، وصفات الألفاظ ليس كلاماً، ولأنه لا يوجب ذلك اختلافاً في المعنى، فلا تتعلق فائدة مهمة بتواتره، ولكنه محل نظر بل منع، فتأمل.

إذا تمهدت لك هذه المقدمة الشريفة النافعة؛ فإنه يقع الكلام في دعوى تواتر القراءات السبع، كما عليه جماعة من علماء أهل السنة، بل نسب إلى المشهور بينهم <sup>(٣)</sup>، بل قيل: إنه الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن <sup>(٤)</sup>.

ونذكر أولاً ترجمة هؤلاء القراء بنحو الإجمال <sup>(٥)</sup>، فنقول:

(١) سورة الرحمن ١٩: ٥٥ و... .

(٢) سورة النساء ١: ٤.

(٣) البرهان في علوم القرآن: ٣١٨/١.

(٤) صحيح البخاري: ١٢٢/٦ باب أنزل القرآن على سبعة أحرف، سنن الترمذي ١٩٣: ٥ ب ح ٢٩٤٨.

(٥) أنظر تراجعهم تفصيلاً ومصادرها في طبقات القراء للذهبي، والبرهان في علوم القرآن للزركشي ١:

٣٢٧ - ٣٣٠، النوع الثاني والعشرون، وتعبير التفسير في قراءات الأئمة العشرة لابن الجزري ١٣ - ١٧،

والبيان في تفسير القرآن: ١٢٥ - ١٤٦.

- ١- عبدالله بن عامر الدمشقي<sup>(١)</sup>، ولد سنة ثمان من الهجرة وتوفي سنة ١١٨، وله راويان روى قراءته بوسائط، وهما: هشام، وابن ذكوان.
- ٢- عبدالله بن كثير المكي<sup>(٢)</sup>، ولد بمكة سنة ٤٥، وتوفي سنة ١٢٠، وله راويان بوسائط أيضاً، هما: البرقي، وقبل.
- ٣- عاصم بن مهدي الكوفي<sup>(٣)</sup>، مات سنة ١٢٧ أو ١٢٨، وله راويان بغير واسطة، هما: حفص، وأبو بكر.
- ٤- أبو عمرو البصري<sup>(٤)</sup>، ولد سنة ٦٨، وقال غير واحد: مات سنة ١٥٤، وله راويان بواسطة يحيى بن المبارك اليزيدي، هما: الدوري، والسوسي.
- ٥- حمزة الكوفي<sup>(٥)</sup>، ولد سنة ٨٠، وتوفي سنة ١٥٦، وله راويان بواسطة، هما: خلف بن هشام، وخالد بن خالد.
- ٦- نافع المدني<sup>(٦)</sup>، مات سنة ١٦٩، وله راويان بلا واسطة، هما: قالون، وورش.

- 
- (١) هو: أبو عمران عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة البصري الدمشقي، طبقات القراء: ٥٩/١، الرقم ٣٤.
  - (٢) هو: أبو معبد عبدالله بن كثير بن عمرو بن عبدالله بن زاذان بن فيروز بن هرمز الكناني الداري المكي المقرئ، طبقات القراء: ٦٩/١، الرقم ٣٥.
  - (٣) هو: عاصم بن أبي النجود أبو بكر الأسدي الكوفي القارئ، واسم أبيه بهديلة، طبقات القراء: ٧٥/١، الرقم ٣٦.
  - (٤) هو: أبو عمرو بن العلاء المازني البصري المقرئ النحوي، اسمه زبآن، وقيل: العريان، طبقات القراء: ١/١، الرقم ٤٢.
  - (٥) هو: أبو غمرة حمزة بن حبيب بن غمرة بن إسماعيل الكوفي النخعي القارئ، طبقات القراء: ١١٢/١، الرقم ٤٩.
  - (٦) هو: أبو رويم نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي المقرئ المدني، طبقات القراء: ١٠٤/١، الرقم ٤٥.



٧- الكسائي الكوفي<sup>(١)</sup>، واختلف في تاريخ موته، وأرخه غير واحد من العلماء والحفاظ سنة ١٨٩، وله راويان بغير واسطة، هما: الليث بن خالد، وحفص بن عمر.

وأما الثلاثة المتممة للعشرة:

- ١- خلف بن هشام البزار<sup>(٢)</sup>، الذي هو أحد الراويين عن حمزة الكوفي، ولد سنة ١٥٠، ومات سنة ٢٢٩، وله راويان، هما: إسحاق، وإدريس.
- ٢- يعقوب بن إسحاق<sup>(٣)</sup>، مات في ذي الحجة سنة ٢٠٥، وله ثمان وثمانون سنة، وله راويان، هما: رويس، وروح.
- ٣- أبو جعفر يزيد بن القعقاع<sup>(٤)</sup>، مات بالمدينة سنة ١٣٠، وله راويان، هما: عيسى، وابن جمار.

إذا عرفت ما ذكرنا نقول: إن المراد بتواتر القراءات السبع أو العشر، إن كان هو التواتر عن مشايخها وقرائها، بحيث كان إسناد كل قراءة إلى شيخها وقارئها ثابتاً بنحو اليقين الحاصل من إخبار جماعة يتمتع عادةً بواطئهم على الكذب، وتوافقهم على خلاف الواقع، وكان هذا الوصف موجوداً في جميع الطبقات؛ لوجود الوسائط المتعددة، على ما عرفت من تاريخ حياتهم ومماتهم، ومن الواضح أن التواتر في مثل هذا الخبر لابد وأن تكون رواته في جميع الطبقات كذلك، أي كانوا جماعة يستحيل

(١) هو: أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله بن بهمن بن فيروز الأسدي الكوفي المقرئ النحوي، المشهور به الكسائي، طبقات القراء: ١٤٩/١-١٥٧، الرقم ٦٥.

(٢) هو: أبو محمد خلف بن هشام بن ثعلب - وقيل: ابن طالب بن غراب - البغدادي، البزار المقرئ، طبقات القراء: ٢٤٥/١-٢٤٨، الرقم ١٣٩.

(٣) هو: أبو محمد يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله بن أبي إسحاق مولى الحضرميين، مقرئ البصرة في عصره، طبقات القراء: ١٧٥/١-١٧٨، الرقم ٧٩.

(٤) هو: أبو جعفر يزيد بن قعقاع القارئ المدني. طبقات القراء: ٤٩/١-٥٣، الرقم ٢٩.

عادة اتفاقهم على الكذب ، فالجواب عنه أمران :

**الأول :** أنك عرفت في تراجعهم أن لكل من القراء السبع أو العشر راويين رويًا قراءته من دون واسطة أو معها ، ومن المعلوم أنه لا يتحقق التواتر بمثل ذلك ، ولو ثبتت وثاقتهما ، فضلاً عما إذا لم تثبت الوثاقة كما في بعض الرواة عنهم .

**الثاني :** أنه على تقدير ثبوت قراءة كل منهم بنحو التواتر عنهم ، فهذا لا يترتب عليه أثر ، ولا فائدة فيه بالإضافة إلينا ؛ ضرورة أنهم ليسوا بمن يكون قوله حجة علينا ، ولا دليل على اعتبار قولهم أصلاً ، كما هو أوضح من أن يخفى .

وإن كان المراد بتواتر القراءات ، هو التواتر عن النبي ﷺ ، كما هو الظاهر من قولهم ؛ بحيث كان المراد أن النبي ﷺ بنفسه الشريفة قرأ على وفق تلك القراءات المختلفة ؛ بمعنى أنه قرأ على طبق قراءة عبدالله بن عامر مثلاً مرة ، وعلى وفق قراءة عبدالله بن كثير تارة أخرى ، وهكذا ، وكان ذلك ثابتاً بنحو التواتر عنه ﷺ ، فيرده أمور :

**الأول :** ما عرفت من عدم ثبوت تلك القراءات عن مشايخها وقرائها بنحو التواتر ، فضلاً عن ثبوتها عن النبي ﷺ كذلك .

**الثاني :** أنه على تقدير ثبوتها بنحو التواتر عنهم - أي عن المشايخ والقراء - فاتصال أسانيد القراءات بهم أنفسهم ، أو انقطاعها مع الوصول إليهم ، بداهة انتهاء السند إلى الشيخ والقارئ في كل قراءة اجتهدية ، وعدم التجاوز عنه إلى غيره يمنع عن تحقق التواتر ؛ إما لأجل انقطاع السند ، وعدم التجاوز عن الشيخ إلى من قبله ، وإما لأجل أنه يلزم في تحقق التواتر اتصاف الرواة في جميع الطبقات بكونهم ممن يمتنع عادةً تواطؤهم على الكذب ، وإخبارهم خلاف الواقع ، وفي رتبة القراء أنفسهم لا يكون هذا الشرط بمتحقق أصلاً ؛ لأنه في هذه الرتبة لا يكون الراوي إلا واحداً ، أو هو الشيخ والقارئ وحده ، فلا يبقى حينئذ مجال لاتصاف القراءات

بالتواتر عن النبي ﷺ، كما هو المفروض.

الثالث: استدلال كل واحد منهم واحتجاجه في مقام ترجيح قراءته على قراءة غيره وإعراضه عن قراءة غيره، مع أنه لو كانت بأجمعها متواترة عن النبي ﷺ لم يحتج إلى الاحتجاج، ولم يكن وجه للإعراض عن قراءة غيره، بل لم يكن وجه لترجيح قراءته على قراءة الغير ورجحانها عليها؛ فإنه بعد ثبوت أن النبي ﷺ قرأ على وفقها جميعاً، لا يكون مجال للمقايضة، ولا يبقى موقع لاحتمال رجحان بعضها على الآخر أصلاً، كما هو واضح لا يخفى.

الرابع: إضافة هذه القراءات إلى خصوص مشايخها وقرائها؛ فإنه على تقدير كونها ثابتة بنحو التواتر عن النبي ﷺ، الذي نزل عليه الوحي؛ لما كان وجه لإضافة هذه القراءات إلى هؤلاء الأشخاص، بل كان اللازم إضافة الجميع إلى الوساطة بين الخلق والمخلق، ومن نزل عليه كلام الله المجيد، بل اللازم الإضافة إلى الله تبارك وتعالى؛ لأن قراءة النبي ﷺ لم تكن من عند نفسه، بل حكاية لما هو في الواقع، ووحى يوحى إليه.

وبالتالي لا يكون لهؤلاء القراء على هذا التقدير المفروض امتياز، وجهة اختصاص موجبة للإضافة إليهم دون غيرهم، ومجرد وقوعهم في طريق النقل المتواتر لا يوجب لهم مزية وخصوصية، واختيار كل واحد منهم لقراءة خاصة - مع أنه لم يكن له وجه، كما عرفت في الأمر الثالث - لا يصحح الإسناد والإضافة أصلاً، فلا بد من أن يكون لهذه الإضافة وجه وسبب، وليس ذلك إلا مدخلية اجتهادهم واستنباطهم في قراءتهم.

وبالجملة: نفس إضافة القراءات إلى مشايخها، دون من نزل عليه الوحي، دليل قطعي على عدم ثبوتها بنحو التواتر عنه ﷺ، وإلا فلا مجال لهذا الإسناد وهذه الإضافة.

الخامس: شهادة غير واحد من المحققين من أعلام أهل السنة على عدم تواتر القراءات، وإنكار بعضهم على جملة من القراءات والإيراد عليها، وعلى فرض صدق التواتر وتحققه مع شرائطه، لا يرى وجه للاعتراض والإيراد على شيء من القراءات، وهل هو حينئذٍ إلا إيراد على النبي ﷺ واعتراض عليه، نعوذ بالله منه؟! ولا بأس بنقل كلمات بعض الأعلام ممن صرح بعدم تواتر القراءات:

١- ابن الجزري - الذي وصفه السيوطي في «الإتقان» بأنه شيخ مشايخ القراء في زمانه، وأنه أحسن من تكلم في هذا المقام<sup>(١)</sup>، قال - على ما حكى عنه -: «كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصحّ سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردّها، ولا يحلّ إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووجب على الناس قبولها؛ سواء كانت عن الأئمة السبعة، أم عن العشرة، أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختلّ ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة، أو شاذّة، أو باطلة؛ سواء كانت عن السبعة، أم عن أكبر منهم.

هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف، صرح بذلك الداني، ومكي، والمهدوي، وأبو شامة، وهو مذهب السلف الذي لا يعرف عن أحد منهم خلافه»<sup>(٢)</sup> وقد نقل بقية كلامه الطويل أيضاً السيوطي في الإتقان، ثم وصفه بأنه «أتقن هذا الفصل جداً»<sup>(٣)</sup>.

٢ - أبو شامة في كتابه «المرشد الوجيز» قال - على ما حكاه عنه ابن الجزري في ذيل كلامه المتقدم -: «فلا ينبغي أن يُغترّ بكلّ قراءة تُعزى إلى أحد الأئمة

(١، ٢) النشر في القراءات العشر: ٩/١، الإتقان في علوم القرآن: ٢٥٨/١، النوع ٢٢-٢٧.

(٣) الإتقان في علوم القرآن: ٢٦٤/١، النوع ٢٢-٢٧.

السبعة، ويطلق عليها لفظ الصحة، وأنها هكذا أنزلت، إلا إذا دخلت في ذلك الضابط، وحينئذ لا ينفرد بنقلها مصنف عن غيره، ولا يختص ذلك بنقلها عنهم، بل إن نقلت عن غيرهم من القراء، فذلك لا يخرجها عن الصحة؛ فإن الاعتماد على استجماع تلك الأوصاف، لا عمن تنسب إليه؛ فإن القراءات المنسوبة إلى كل قارئ من السبعة وغيرهم منقسمة إلى المجمع عليه والشاذ، غير أن هؤلاء السبعة لشهرتهم وكثرة الصحيح المجمع عليه في قراءتهم، تركن النفس إلى ما نقل عنهم فوق ما ينقل عن غيرهم»<sup>(١)</sup>.

٣- الزركشي، حيث قال: «إن التحقيق أن القراءات السبع متواترة عن الأئمة السبعة، أما تواترها عن النبي ﷺ ففيه نظر؛ فإن إسناده الأئمة السبعة بهذه القراءات السبع موجود في كتب القراءات؛ وهي نقل الواحد عن الواحد»<sup>(٢)</sup>.

ومن الغريب بعد ذلك ما وقع من بعض الأصوليين<sup>(٣)</sup>، وكذا بعض من أعلام فقهاء الشيعة الإمامية كالشهيدين رحمهما الله في محكي «الذكرى»<sup>(٤)</sup> و«روض الجنان»<sup>(٥)</sup> من دعوى تواتر القراءات السبع.

قال في الثاني - بعد نقل الشهرة من المتأخرين وشهادة الشهيد على ذلك -: «ولا يقصر ذلك عن ثبوت الإجماع بخبر الواحد فتجوز القراءة بها، مع أن بعض محققي القراء من المتأخرين أفرد كتاباً في أسماء الرجال الذين نقلوها في كل طبقة،

(١) النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ٩/١، ١٠، الإبتقان في علوم القرآن: ٢٥٨/١، ٢٥٩. النوع ٢٢-٢٧.

(٢) البرهان في علوم القرآن للزركشي: ٣١٩:١، النوع الثاني عشر.

(٣) قوانين الأصول: ٤٠٦/١، مفاتيح الأصول: ٣٢٢، مناهج الأحكام والأصول: ١٥٣، المقصد الثالث في الأدلة الشرعية، الفصل الأول. فرائد الأصول (تراث الشيخ الأعظم): ١٥٧/١.

(٤) ذكرى الشيعة: ٣٠٤/٣-٣٠٥.

(٥) روض الجنان في شرح إرشاد الأذهان: ٧٠٠/٢.

وهم يزيدون عما يعتبر في التواتر، فيجوز القراءة بها إن شاء الله تعالى». ونقتصر في مقام الجواب على أمر واحد، وهو: أن أهل الفن أخبر بفنهم، والحكم في ذلك ليس من شأنهم، مع أنه يمكن أن يقال: إن مراده ﷺ هو ثبوت التواتر عنهم، لا عن النبي ﷺ، وهو وإن كان ممنوعاً أيضاً على ما عرفت<sup>(١)</sup> في الاحتمال الأول في معنى تواتر القراءات، إلا أن ادّعاءه أسهل من دعوى التواتر عن النبي ﷺ، مضافاً إلى أنه لا يترتب على ما ثبت تواتره عنهم أثر أصلاً، لما مر<sup>(٢)</sup> من عدم حجّية قولهم وفعلهم وتقريرهم.

كما أن الظاهر أن غرض الشهيد من إثبات التواتر، مجرد جواز القراءة بكل من تلك القراءات؛ لتفريع جواز القراءة على ذلك في موضعين من كلامه، ولو كان المراد ثبوت تواترها عن النبي ﷺ لكان الأثر الأهم والغرض الأعلى الاتّصاف بوصف القرآنية، وجواز الاستدلال بها، والاستناد إليها في مقام استنباط حكم من الأحكام الشرعية الإلهية، ومن الواضح أنه لا يقاس بذلك في مقام الأهمية مجرد جواز القراءة، كما هو ظاهر.

وهنا احتمال ثالث في معنى تواتر القراءات، ذكره المحقق القمي ﷺ في كتاب القوانين وأذعن به، حيث قال: «إن كان مرادهم تواترها عن الأئمة ﷺ؛ بمعنى تجويزهم قراءتها، والعمل على مقتضاها، فهذا هو الذي يمكن أن يدعى معلوميتها من الشارع؛ لأمرهم بقراءة القرآن كما يقرأ الناس، وتقريرهم لأصحابهم على ذلك، وهذا لا ينافي عدم علمية صدورها عن النبي ﷺ ووقوع الزيادة والنقصان فيه، والإذعان بذلك والسكوت عما سواه أوفق بطريقة الاحتياط»<sup>(٣)</sup>.

(١) في ص ١٥٢ - ١٥٤.

(٢) في ص ١٥٣.

(٣) قوانين الأصول: ٤٠٦/١، المقصد الثاني، قانون ٢، المبحث الثاني.

ومرجع هذا الاحتمال - وإن كان بعيداً في الغاية؛ لأنّ مسألة تواتر القراءات من المسائل المهمة المبحوث عنها عند العامة، ويبعد أن يكون مرادهم التواتر عن الأئمة التي يختص اعتقاد حجية أقوالهم بالفرقة المحقة - إلى تواتر مجرد جواز القراءة بتلك القراءات، والعمل على مقتضاها من الأئمة المعصومين صلوات الله عليهم أجمعين.

وسياتي البحث عن ذلك بعد ذكر أدلة القائلين بالتواتر في المقام الثالث - الممهّد للبحث عن جواز القراءة بتلك القراءات السبع المختلفة - بعد عدم ثبوت تواترها بوجه، وعدم جواز الاستدلال بها، والاستناد إليها في مقام الاستنباط، واستكشاف أحكام الله - تبارك وتعالى - إن شاء الله، فانتظر.

وأما القائلون بالتواتر، فمستندهم في ذلك وجوه:

الأول: دعوى قيام الإجماع عليه من السلف إلى الخلف.

والجواب: أنّ ملاك حجية الإجماع عند المستدلّ يتقوم باتّفاق كلّ من يتصف بأنّه من الأئمة المحمدية، وبدون ذلك لا يتحقّق الإجماع الواجد لوصف الحجية والاعتبار عنده.

وقد مرّ<sup>(١)</sup> عدم تحقّق هذا الاتفاق بوجه؛ فإنّه كما تحقّق إنكار تواتر القراءات من الطائفة المحقة الإمامية - وهم جماعة غير قليلة من الأئمة النبوية - كذلك أنكره كثير من المحققين من علماء أهل السنة، وقد تقدّم<sup>(٢)</sup> نقل بعض كلماتهم، فدعوى قيام الإجماع - والحال هذه - ممّا لا يصدر ادّعاؤها من العاقل غير المتعصّب.

الثاني: أنّ اهتمام الصحابة والتابعين بالقرآن يقضي بتواتر قراءاته، وهذا واضح لمن سلك سبيل الإنصاف، ومشى طريق العدالة.

(١) في ص ١٤٣ - ١٤٤.

(٢) في ص ١٥٥ - ١٥٦.

والجواب أولاً: أن هذا الدليل لا ينطبق على المدعى بوجه؛ فإن المدعى هو تواتر القراءات السبع أو العشر، والدليل يقتضي تواتر قراءة القرآن، ومن الواضح أن تواتر القراءة - على تقديره - لا يثبت تواتر القراءات السبع أو العشر. وثانياً: أن مقتضى هذا الدليل تواتر نفس القرآن، لا تواتر كيفية قراءته، خصوصاً مع ما نعلم من كون مستند بعض المشايخ والقراء هو الاجتهاد والنظر، أو السماع ولو من الواحد.

مع أن حصر القراءات في السبع إنما حدث في القرن الثالث من الهجرة، ولم يكن له قبل هذا الزمان عين ولا أثر.

وحكي أن مسيئها هو أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد، كان على رأس الثلاثمائة ببغداد، فجمع قراءات سبعة من مشهوري أئمة الحرمين والعراقين والشام... وحكي أنه قد لاه كثير من العلماء لما فيه من الإيهام، وإشكال الأمر على العامة بإيهامه كل من قل نظره أن هذه القراءات هي المذكورة في الخبر، يعني رواية نزول القرآن على سبعة أحرف<sup>(١)</sup>.

وحكي عن أبي محمد مكّي قوله: «قد ذكر الناس من الأئمة في كتبهم أكثر من سبعين ممن هو أعلى رتبة وأجل قدراً من هؤلاء السبعة... فكيف يجوز أن يظن ظان أن هؤلاء السبعة المتأخرين، قراءة كل واحد منهم أحد الحروف السبعة المنصوص عليها؟ هذا تخلف عظيم، أكان ذلك بنص من النبي ﷺ أم كيف ذلك؟! وكيف يكون ذلك؟! والكسائي إنما ألحق بالسبعة بالأمس في أيام المأمون وغيره، وكان السابع يعقوب الحضرمي، فأثبت ابن مجاهد في سنة ثلاثمائة ونحوها

(١) البرهان في علوم القرآن للزركشي: ١، ٣٢٧، النوع العشرون، وأنظر التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن: ١١٢.



الكسائي موضع يعقوب»<sup>(١)</sup>.

ومع هذا الشأن، فهل يكون اهتمام الصحابة والتابعين موجباً لتواتر هذه القراءات السبع خاصة؟! فاللزام إما القول بتواتر جميع القراءات من دون تبعض، وإما القول بعدم تواتر شيء منها في مورد الاختلاف، وحيث إنه لا سبيل إلى الأول فلا محيص عن الثاني، كما لا يخفى.

الثالث: دعوى الملازمة بين تواتر أصل القرآن، وبين تواتر القراءات المختلفة، نظراً إلى أن القرآن إنما وصل إلينا بتوسط حفاظه والقراء المعروفين، ولم تكن القراءة منفكة عن القرآن، بحيث كان أصل القرآن واصلاً مستقلاً، والقراءة واصلة مرة أخرى كذلك، بل كانتا اصلتين معاً بتوسط الحفاظ والقراء، وحينئذ فتواتر القرآن الذي لا ريب فيه ولا شبهة تعتريه ملازم لتواتر القراءات؛ لما عرفت.

والجواب أولاً: منع الملازمة بين تواتر أصل شيء، وبين تواتر خصوصياته وكيفياته؛ ضرورة أن الاختلاف فيها لا ينافي الاتفاق على أصله، وهذا واضح جداً؛ فإن غالبية الحوادث والوقائع والمسائل والأمر، أصلها مسلم متفق عليه، وخصوصياتها مشكوكة مختلف فيها، وذلك كواقعة الطف الكبرى؛ فإن حدوثها ووقوعها من الواضحات البديهية، وكيفيةها مختلف فيها، وكهجرة النبي الأكرم ﷺ؛ فإن تواتر أصلها لا يستلزم تواتر خصوصياتها.

وبالجملة: فدعوى الملازمة بين اتّصاف أصل الشيء بالتواتر، وبين اتّصاف خصوصياته به أيضاً ممنوعة جداً.

وثانياً: منع كون أصل القرآن واصلاً إلينا بتوسط خصوص أولئك الحفاظ والقراء، بحيث لو لم يكونوا لما كان القرآن واصلاً إلى الخلف؛ فإن ذلك مستلزم لعدم اتّصاف الأصل بالتواتر أيضاً، بل من الواضح أن وصول القرآن إلينا كان

(١) البيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن: ١١٣ - ١١٤.

بالتواتر بين المسلمين، ونقل الخلف عن السلف، والتحفظ على ذلك في صدورهم وكتاباتهم، وذكرها في أمورهم وشؤونهم، ولم يكن للقراء بأجمعهم - فضلاً عن السبعة أو العشرة - دخل في ذلك أصلاً، وحينئذ فتواتر القرآن الشابت بنقل المسلمين بهذا النحو كيف يكون ملازماً لتواتر القراءات السبع أو العشر؟ وكيف يقاس أصل القرآن بخصوصيات القراءات؟!.

ثم على تقدير كون مراد المستدلّ تواتر خصوص القراءات السبع أو العشر - كما هو الظاهر - يكون بطلان الدليل أوضح؛ لأنّ دعوى الملازمة بين تواتر أصل القرآن، وبين تواتر خصوص هذه القراءات - مع وضوح عدم كون القرآن واصلاً إلى الخلف، بتوسط خصوص هؤلاء القراء المعدودين والنفر المحصورين - ممّا لا يكاد يصدر ادّعاؤها ممّن له أدنى حظّ من العلم، وأقلّ نصيب من الإنصاف والعدالة، كما لا يخفى على أولي النهى والدراية.

الرابع: أنّ اختلاف القراءات قد يرجع إلى الاختلاف في أصل الكلمة كالاختلاف الواقع بينهم في قراءة «ملك» و«مالك»، وحينئذ لو لم تكن القراءات متواترة فيلزم أن يكون بعض القرآن غير متواتر؛ فإنّ الاختلاف في إعراب مثل كلمة «والأرحام» وإن لم يكن مستلزماً لعدم تواتر القرآن على فرض عدم تواتر القراءات، إلّا أنّ الاختلاف في مثل كلمة «مالك» و«ملك» يستلزم ذلك على التقدير المذكور وفرض عدم تواتر القراءات؛ ضرورة أنّ تخصيص أحدهما بالانصاف بوصف القرآنية تحكّم، فلا محيص عن الالتزام بتواتر كليهما، حذراً عن خروج بعض القرآن عن كونه غير متواتر.

وهذا الدليل محكي عن ابن الحاجب، وارتضاه جماعة ممّن تأخّر عنه<sup>(١)</sup>.

والجواب: أنه إن كان المدعى هو تواتر خصوص القراءات السبع كما هو الظاهر، فيرد عليه عدم اقتضاء الدليل ذلك؛ فإن مقتضاه - على فرض تماميته - تواتر جميع القراءات، خصوصاً مع ما عرفت<sup>(١)</sup> من تصريح بعض المحققين من علماء أهل السنة، بأن فيمن عدا القراء السبعة من هو أعلى رتبة وأجلّ قدراً من السبعة، بل قد عرفت في كلام أبي محمد مكّي المتقدم أنه قد ذكر الناس من الأئمة في كتبهم أكثر من سبعين، بمن هو أعلى رتبة وأجلّ قدراً من هؤلاء السبعة. ومن الواضح أنه لا دخل للأوثقية والأرجحية في ذلك.

وبالجملة: الدليل - على فرض صحته - يقتضي تواتر جميع القراءات؛ من دون رجحان ومزية لبعضها على البعض الآخر.

وإن كان المراد هو تواتر جميع القراءات، فيرد عليه - مضافاً إلى وضوح بطلان هذه الدعوى، بحيث لم يصرح بها أحد من القائلين بتواتر القراءات، بل ولم يظهر من أحد منهم -: منع الملازمة؛ فإن الاختلاف إن كان في الكلمة مطلقاً - مادة وهينة - لكان لها سبيل.

وأما في مثل المثال مما يكون الاختلاف راجعاً إلى الكيفية والهيئة فقط، فتواتر القرآن إنما تتصف به المادة فقط، والاختلاف لا ينافي تواترها. نعم، يكون موجباً لالتباس ما هو القرآن بغيره، وعدم تميزه من حيث الهيئة، كعدم التميز من حيث الإعراب في مثل كلمة «والأرحام».

وقد انقدح من جميع ما ذكرنا عدم اتّصاف شيء من القراءات السبع أو العشر بالتواتر، فضلاً عن غيرها، هذا تمام الكلام في المقام الأول.

**المقام الثاني: حجية القراءات وجواز الاستدلال بها على الحكم الشرعي وعدمها**

فنقول: حكى عن جماعة حجية هذه القراءات وجواز استناد الفقيه إليها في مقام الاستنباط، فيمكن الاستدلال على حرمة وطء الحائض بعد نقائها من الحيض وقبل أن تغتسل بقوله - تعالى -: ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾<sup>(١)</sup> على قراءة الكوفيين - غير حفص - بالتشديد<sup>(٢)</sup>، وظاهر تلك الجماعة حجيتها على فرض عدم التواتر أيضاً؛ بمعنى أن الحجية على فرض التواتر بما لا ريب فيه عندهم أصلاً، فيجوز الاستدلال بكل واحدة منها حسب اختيار الفقيه وإرادته، وعلى فرض عدم التواتر أيضاً يجوز الاستدلال بها، فلا فرق بين القولين من هذه الجهة. غاية الأمر أن الجواز على الفرض الأول أوضح.

والدليل على الحجية - على فرض التواتر - هو القطع بأن كلاً من القراءات قرآن منزل من عند الله، فهي بمنزلة الآيات المختلفة النازلة من عنده تعالى، وعلى فرض عدم التواتر يمكن أن يكون هو شمول الأدلة القطعية الدالة على حجية خبر الواحد الجامع للشرائط لهذه القراءات أيضاً؛ فإنها من مصاديق خبر الواحد على هذا التقدير، فتشملها أدلة حجيتها.

**والجواب:** أما على التقدير الأول: أن التواتر وإن كان موجباً للقطع بذلك - على فرض كون المراد به هو التواتر عن النبي ﷺ - إلا أنه إن كان المراد بالحجية هي الحجية في نفسها؛ بمعنى كون كل واحدة من القراءات صالحة للاستدلال بها، مع قطع النظر عن مقام المعارضة، فلا مانع من الالتزام بها على هذا

(١) سورة البقرة: ٢٢٢.

(٢) البيان في تفسير القرآن: ١٦٣.

الفرض، إلا أن الظاهر عدم كونها بهذا المعنى مراداً للمقاتل بالحجّة، وجواز الاستدلال.

وإن كان المراد بها هي الحجّة المطلقة الراجعة إلى جواز الاستدلال بها، ولو مع فرض المعارضة والاختلاف، فيرد عليه: عدم اقتضاء التواتر لذلك؛ فإن مقتضاء القطع بها من حيث السند والصدور، وأما من حيث الدلالة فيقع بينها التعارض، ولا مجال للرجوع إلى أدلة العلاج الدالة على الترجيح أو التخيير؛ فإن موردها الأخبار التي يكون سندها ظنياً، ولا تعمّ مثل الآيات والقراءات التي يكون صدورها قطعياً على ما هو المفروض، فالأزّم مع فرض التعارض للعلم الإجمالي بعدم كون الجميع مراداً في الواقع، الرجوع إلى الأظهر لو كان في البين، وكان قرينة عرفية على التصرف في غيره الظاهر، ومع عدمه يكون مقتضى القاعدة التساقط والرجوع إلى دليل آخر.

وأما على التقدير الثاني؛ أي تقدير عدم التواتر:

أولاً: أن شمول أدلة حجّة خبر الواحد للقراءات غير ظاهر؛ لعدم ثبوت كونها رواية، بل يحتمل أن تكون اجتهادات من القراء واستنباطات منهم، وقد صرح بعض الأعلام بذلك فيما تقدّم<sup>(١)</sup>، ولا يحيص عن الالتزام بذلك ولو بالإضافة إلى بعضها، والدليل عليه إقامة الدليل على تعيينها، ورجحانها على الأخرى، كما لا يخفى.

وثانياً: أنه على تقدير ثبوت كونها رواية لم تثبت وثاقتهما، ولم يحرز كونها واجدة لشرائط الحجّة، كما يظهر من التتبع في أحوالهم وملاحظة تراجمهم.

وثالثاً: أنه على تقدير كونها رواية جامعة لشرائط الحجّة، إلا أنه مع العلم الإجمالي بعدم صدور بعضها عن النبي ﷺ يقع بينها التعارض، ولا بدّ من إعمال

قواعد التعارض من الترجيح أو التخيير، فلا يبقى مجال لدعوى الحجية وجواز الاستدلال بكل واحد منها، كما هو ظاهر.

**المقام الثالث: جواز القراءة بكل واحد من القراءات وعدمه**  
 فنقول: المشهور بين علماء الفريقين جواز القراءة بكل واحد من القراءات السبع في الصلاة، فضلاً عن غيرها، وقد ادّعى الإجماع على ذلك جماعة منهم، وحكي عن بعضهم تجويز القراءة بكل واحد من العشر<sup>(١)</sup>، وقد عرفت تصريح ابن الجزري في عبارته المتقدمة: «بأن كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصحّ سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردّها، ولا يحل إنكارها»<sup>(٢)</sup> ومقتضى ذلك جواز القراءة بكل قراءة جامعة لهذه الأركان الثلاثة، ولو لم تكن من السبعة أو العشرة.  
 والدليل على الجواز في أصل المقام - على فرض تواتر القراءات - واضح لاختفاء فيه.

وأما على تقدير عدم كما هو المشهور والمنصور<sup>(٣)</sup>، فهو أنه لا ريب في أن هذه القراءات كانت معروفة في زمان الأئمة المعصومين صلوات الله عليهم أجمعين، ولم ينقل إلينا أنهم ردعوا القائلين بإمامتهم عن القراءة بها، أو عن بعضها، ولو ثبت لكان أصلاً إلينا بالتواتر؛ لتوفر الدواعي على نقله، مع أنه لم ينقل بالآحاد أيضاً، فتقريرهم عليهم السلام شيعتهم على ذلك - كما هو المقطوع - دليل على جواز القراءة بكل واحد منها.

(١) البيان في تفسير القرآن: ١٦٦.

(٢) تقدّم في ص ١٥٥.

(٣) في ص ١٤٣ - ١٤٤ و ١٥٢ - ١٦٢.

بل ورد عنهم عليهم السلام إمضاء هذه القراءات بقولهم: «اقرأ كما يقرأ الناس»<sup>(١)</sup> وبقولهم: «اقرأوا كما علمتم»<sup>(٢)</sup>، ومثلها من التعابير.

وقد تقدّم من المحقق القمي رحمته الله في كتاب القوانين تفسير تواتر القراءات بتجوز الأئمة عليهم السلام القراءة على طبقها، ودعوى القطع بذلك وثبوت ذلك منهم عليهم السلام بنحو التواتر والإذعان به<sup>(٣)</sup>.

نعم، مقتضى ذلك الاختصار على خصوص القراءات المعروفة في زمانهم عليهم السلام، من دون اختصاص بالسبع أو العشر، ومن دون عمومية لجميعها، بل خصوص ما هو المعروف منها، أو من غيرهما، كما لا يخفى.

ولولا الدليل على الجواز لكان مقتضى القاعدة عدم جواز الاختصار على قراءة واحدة في الصلاة؛ لأنّ الواجب فيها هي قراءة القرآن.

وقد عرفت<sup>(٤)</sup> عدم ثبوته إلّا بالتواتر، فلا تكفي قراءة ما لم يجرز كونه قرآناً، بل مقتضى قاعدة الاحتياط الثابتة بحكم العقل بأنّ الاشتغال اليقيني يقتضي الفراغ والبراءة اليقينية، تكرار الصلاة حسب اختلاف القراءات، أو تكرار مورد الاختلاف في الصلاة الواحدة، فيجمع بين قراءة «مالك» و«مالك»، أو يأتي بصلاتين. وهكذا الحال بالإضافة إلى السورة الواجبة بعد قراءة الفاتحة وحكايتها، إلّا أن يختار سورة لم يكن فيها الاختلاف في القراءة أصلاً.

هذا تمام الكلام فيما يتعلّق بالقراءات.

(١) الكافي: ٦٣٣/٢، ح ٢٣ عن أبي عبد الله عليه السلام، وعنه وسائل الشيعة: ٦/١٦٣، كتاب الصلاة، أبواب القراءة في

الصلاة ب ٧٤ ح ١، وفي بحار الأنوار: ٨٨١/٩٢ ح ٢٨ عن بصائر الدرجات: ١٩٣ ح ٣.

(٢) الكافي: ٦٣١/٢ ح ١٥ عن أبي عبد الله عليه السلام، وعنه وسائل الشيعة: ٦/١٦٣، كتاب الصلاة، أبواب القراءة في

الصلاة ب ٧٤ ح ٣.

(٣) تقدّم في ص ١٥٧.

(٤) في ص ١٤٤ - ١٥٠.

# أُصول التفسير

- :ظواهر الكتاب .
- :قول المعصوم عليه السلام .
- :حكم العقل .





### [تمهيد]

التفسير الذي مرادنا به هو : كشف مراد الله - تبارك وتعالى - من ألفاظ كتابه العزيز ، وقرآنه المجيد - كاستكشاف مراد سائر المتكلمين من البشر من كتبهم الموضوعية لإفهام مقاصدهم ، وبيان مراداتهم ؛ سواء أكان التفسير بمعناه اللغوي مساوياً لهذا المعنى المقصود ، أو أخصّ من ذلك باعتبار كونه عبارة عن كشف الغطاء ؛ إذ ليس البحث في معناه ، بل في إيضاح مراد الله من القرآن المجيد ، والتعبير بالتفسير للدلالة على ذلك لا لإراءة معناه اللغوي ، والخصوصية المأخوذة فيه ، بناءً على مدخليتها - لا يجوز أن يعتمد فيه إلا على ما ثبت اعتباره وحجّيته ، فلا يجوز الاعتماد فيه على الظنّ غير الحجّة ، ولا على الاستحسان ، ولا على غيرهما مما لم تثبت حجّيته .

كقول المفسّر ، قديماً كان أم حديثاً ، موافقاً كان أم مخالفاً ؛ وذلك للنهي عن متابعة الظنّ .

قال الله - تبارك وتعالى - : ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾<sup>(١)</sup> . ولحرمة الإسناد إلى الله - تعالى - بغير إذنه ؛ لأنّه افتراء عليه ، قال الله - تبارك وتعالى - :

﴿قُلْ ءَاللّٰهُ اُذِنَ لَكُمْ اَمْ عَلٰى اللّٰهِ تَفْتَرُوْنَ﴾<sup>(١)</sup>، وغيرهما من الآيات والروايات الدالة على النهي عن القول أو العمل بغير العلم، والناهية عن التفسير بالرأي، بناءً على عموم معنى التفسير، مضافاً إلى حكم العقل بذلك.

وبالجملة: لا يحيص عن الاتكاء في ذلك على ما ثبت اعتباره، وعلمت حجتيه من طريق الشرع، أو من حكم العقل. فإذن لابد للمفسر في استكشاف مراد الله - تبارك وتعالى - من اتباع ظواهر الكتاب، التي يفهمها العارف باللغة العربية الفصيحة الصحيحة؛ فإنّ ظواهر الكتاب حجة على ما سنبيّن، أو يتبع ما حكم به العقل الفطري الصحيح الذي هو المرجع لإثبات أساس التوحيد، واتّصاف الكتاب بالإعجاز المثبت للرسالة؛ فإنّه لا ريب في حجتيه، أو يستند إلى ما ثبت عن المعصوم عليه السلام من النبيّ أو الإمام في بيان مراد الله تبارك وتعالى.

ولابدّ لنا من التكلّم في هذه الأمور الثلاثة التي هي أصول التفسير ومداركه، فنقول:

### الأمر الأوّل: ظواهر الكتاب

والمراد من ظاهر القرآن الذي هو حجة على قولنا - في قبال جماعة من المحدثين المنكرين لاعتباره<sup>(٢)</sup> - هو الظاهر الذي يفهمه العارف باللغة العربية الصحيحة الفصيحة من اللفظ، ولم يقم على خلافه قرينة عقلية أو تقليدية معتبرة، فمثل قوله - تعالى -: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾<sup>(٣)</sup>، و﴿الرَّحْمٰنُ عَلٰى

(١) سورة يونس: ١٠: ٥٩.

(٢) الفوائد المدنية: ٥٩، ٢٥٤-٢٥٦، الحدائق الناضرة: ٢٧/١، ٣٥، فرائد الأصول: ١٣٩/١.

(٣) سورة الفجر: ٨٩: ٢٢.

أَلْعَزِيزُ أَسْتَوِيٌّ»<sup>(١)</sup>، و﴿وَسُئِلَ الْقُرَيْةُ أَلَمْ يَكُنَّا فِيهَا﴾<sup>(٢)</sup>، ممّا قامت القرينة العقلية القطعية على خلاف ظواهره خارج عن محلّ البحث.

وكذا الظواهر التي دلّت القرائن النقلية المعتمدة على خلافها، كالعمومات المخصّصة بالروايات بمقدار ورود التخصيص عليها، وإلا فهي حجة في غير مورد التخصيص، والمطلقات المقيدة بها كذلك؛ أي بذلك المقدار. وسائر الظواهر التي وقعت القرينة على خلافها في النقل المعتمد خارج عنه أيضاً، وحينئذ نقول: إنّ الدليل على حجّية هذه الظواهر التي هي مورد البحث أمور:

الأوّل: أنّه لا ينبغي الارتياح في أنّ القرآن إنّما أنزل، وأتى به النبي ﷺ ليفهم الناس معانيه، ويتدبروا آياته، ويجعلوا أعمالهم مطابقة لأوامره ونواهيه، وعقائدهم موافقة للعقائد الصحيحة التي يدلّ عليها.

ومن المعلوم أنّ الشارع لم يخترع لنفسه طريقة خاصّة لإفهام مقاصده، بل تكلم مع الناس بالطريقة المألوفة المتداولة في فهم المقاصد والأغراض من طريق الألفاظ والعبارات.

وحيث فلا محيص عن القول باعتبار ظواهر الكتاب، كظواهر سائر الكتب الموضوعية للفهم وإراءة المقاصد والأغراض، كيف، وقد حثّ الكتاب بنفسه الناس على التدبّر في آياته، واعتراض على عدم التدبّر بلسان التخصيص، فقال: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ أَلَمْ يَكُنَّا لَهُمْ آيَاتٍ أَنْ يَقُولُوا سِوَا مَا قَالُوا﴾<sup>(٣)</sup>، وقال: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ أَلَمْ يَكُنَّا لَهُمْ آيَاتٍ أَنْ يَقُولُوا سِوَا مَا قَالُوا﴾<sup>(٤)</sup>.

(١) سورة طه ٢٠: ٥.

(٢) سورة يوسف ١٢: ٨٢.

(٣) سورة النساء ٤: ٨٢.

(٤) سورة محمد ٤٧: ٢٤.

وقد وصف نفسه بما لا يحصى بملاحظته عن الالتزام بظواهره من الأوصاف والخصوصيات؛ كتوصيفه بأنه المخرج للناس من الظلمات إلى النور<sup>(١)</sup>، وأنه بيان للناس وأنه هدى وموعظة للمتقين<sup>(٢)</sup>، وأنه قد ضرب فيه للناس من كلّ مثل لعلمهم يتذكرون<sup>(٣)</sup>، وغير ذلك من الأوصاف والمزايا والخصوصيات الملازمة لاعتبار ظواهر الكتاب.

الثاني: أنه قد مرّ في بعض المباحث<sup>(٤)</sup> أنّ القرآن هي المعجزة الوحيدة الخالدة على النبوة والرسالة إلى يوم القيامة، وقد تحدّى البشر من الأولين والآخرين، بل والجنّ على أن يأتيوا بمثل القرآن<sup>(٥)</sup>، أو بعشر سور مثله<sup>(٦)</sup>، أو بسورة مثله<sup>(٧)</sup>، أو من مثله<sup>(٨)</sup>، ولو لم تكن العرب عارفة بمعاني القرآن، ولم تكن تفهم مقاصده من ألفاظه وآياته، بل لو كان القرآن من قبيل الألفاظ - وهو غير قابل للفهم والمعرفة - لم يكن وجهه لا تصافه بالإعجاز، ولا مجال لطلب المعارضة والتحدّي أصلاً.

الثالث: حديث الثقلين المعروف بين الفريقين<sup>(٩)</sup>، الدالّ على لزوم التمسك بهما، وأنه الطريق الوحيد للخروج عن الضلالة، والسبيل المنحصر لعدم الابتلاء بهما أبداً.

وجه الدلالة في المقام: أنه من الواضح أنّ معنى التمسك بالكتاب الذي هو

(١) سورة البقرة: ٢: ٢٥٧.

(٢) سورة آل عمران: ٣: ١٣٨.

(٣) سورة الزمر: ٣٩: ٢٧.

(٤) في ص ٣٨ - ٤٠.

(٥) سورة الإسراء: ١٧: ٨٨.

(٦) سورة هود: ١١: ١٣.

(٧) سورة يونس: ١٠: ٣٨.

(٨) سورة البقرة: ٢: ٢٣.

أحد الثقلين، ليس مجرد الاعتقاد بأنه قد نزل من عند الله حجةً على الرسالة، ودليلاً على النبوة، وبرهاناً على صدق النبي ﷺ، بل معنى التمسك به الموجب لعدم الاتصاف بالضلالة أصلاً هو الأخذ به، والعمل بما فيه من الأوامر والنواهي وسائر ما يشتمل عليه، والاستناد إليه في القصص الماضية والقضايا السالفة.

وبعبارة أخرى: التمسك به معناه يرجع إلى ما بينه النبي الأكرم ﷺ في كلامه الشريف المتقدم<sup>(١)</sup>؛ من جعل القرآن إماماً وقائداً ليسوقه إلى الجنة، وهذا لا يجتمع مع عدم حجة ظاهره، وافتقاره إلى البيان في جميع موارد، وكونه بنفسه غير قابل للدرك والمعرفة، كما هو غير خفي على أهله.

الرابع: الروايات الكثيرة المتواترة، الدالة على عرض الأخبار الواصلة على الكتاب، وطرح ما خالف منها بتعبيرات مختلفة وألفاظ متنوعة، مثل أنه يضرب - أي المخالف - على الحائط<sup>(٢)</sup>، أو أنه زخرف، أو أنه باطل، أو أنه ليس منهم ﷺ، ونظائره<sup>(٣)</sup>.

فإنه من الواضح أن تعيين «المخالف» عن غيره، وتمييزه عما سواه قد أوكل إلى الناس، فهم المرجع في التشخيص، ولازم ذلك حجة ظواهر الكتاب عليهم، وإلا فكيف يمكن لهم تشخيص «المخالف» عن غيره؟

ومن هذا القبيل الروايات الواردة في الشروط، وأن كل شرط جائز وماضٍ

(١) تقدم في ص ١٠٤.

(٢) البيان في تفسير القرآن: ٥/١، مقدمة المؤلف.

(٣) بصائر الدرجات: ٥١١ ح ٢١، الكافي: ٦٩/١ ح ٣ و ٤، المحاسن: ٣٤٧/١ ح ٧٢٦، مختصر البصائر: ١٦١ ح ١٨١، وغيرها وسائل الشيعة: ٧٥/٢٧، أبواب صفات القاضي ب ٧ ح ٣٤ و ص ١١٠-١٢٣ ب ٩ ح ١٠-١٢، ١٤، ١٥، ٢٩، ٣٥، ٣٧، ٤٧، و ص ١٣٠ ب ١٠ ح ١٨.

وفي بحار الأنوار: ٩٤/٢ ح ٣٢ وعوالم العلوم والمعارف والأحوال: ٣/٣٩٤ ح ١٤ عن البصائر.

إلا شرطاً خالف كتاب الله<sup>(١)</sup>؛ فإن المرجع في تعيين الشرط المخالف، وتمييزه عن غيره هو العرف، وهو لا يعرف ذلك إلا بعد المراجعة إلى الكتاب، وفهم مقاصده من ألفاظه، ودرك أغراضه من آياته.

ودعوى أن المراد به «المخالف» في الموردين، يمكن أن يكون هو المخالف لمصرّحات الكتاب، دون ظواهره التي يجري فيها احتمال الخلاف، وتكون محلّ البحث في المقام، فسادها غني عن البيان.

الخامس: الروايات الكثيرة الدالة على استدلال الأئمة عليهم السلام بالكتاب في موارد كثيرة:

١ - قوله عليه السلام - بعدما سأله زرارة بقوله: قلت لأبي جعفر عليه السلام: ألا تحبني من أين علمتَ وقلت: إن المسح ببعض الرأس ... -: «لمكان الباء»<sup>(٢)</sup>؛ فإنّ مرجعه إلى أنّه لو كان السائل توجه إلى هذه التكتة في آية الوضوء لما احتاج إلى السؤال أصلاً؛ لأنّ ظهور «الباء» في التبعض، وحجّة الظهور كلاهما ممّا لا يكاد ينكر. إن قلت: لعلّ السؤال إنّما هو لأجل عدم ظهور آية الوضوء في المسح ببعض الرأس؛ لعدم كون «الباء» ظاهرة في التبعض. وعليه: لا تكون الرواية دالة على حجّة الظاهر.

قلت: اقتصره عليه السلام في الجواب على قوله: «لمكان الباء» دليل على أنّ ظهور «الباء» في التبعض ممّا لا يكاد يخفى، وإلا لما تمّ الاقتصار كما هو ظاهر.

٢ - قوله عليه السلام لمن أطال الجلوس في بيت الخلاء لاستتاع الغناء، اعتذاراً بأنّه

(١) وسائل الشريعة: ١٨/١٦-١٧، كتاب التجارة، أبواب الخيار ب ٦.

(٢) الكافي: ٣/٣٠٤، النقيه: ١/٥٦ ح ٤١٢، علل الشرائع: ٢٧٩ ب ١٩٠ ح ١، تهذيب الأحكام: ١/٦١ ح ١٦٨، الاستبصار: ١/٦٢ ح ١٨٦، وعن وسائل الشريعة: ١/٤١٢، كتاب الطهارة، أبواب الوضوء ب ٢٣ ح ١.

لم يكن شيئاً أتاه برجله: أما سمعت قول الله - عز وجل -: ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولاً﴾<sup>(١)</sup>، وقول المخاطب: كأني ما سمعت هذه الآية أصلاً<sup>(٢)</sup>.

٣- قوله ﷺ في تحليل نكاح العبد للمطلقة ثلاثاً: قال الله - عز وجل -: ﴿حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ﴾<sup>(٣)</sup>، هو أحد الأزواج<sup>(٤)</sup>.

٤- قوله ﷺ في أن المطلقة ثلاثاً لا تحل بالعقد المنقطع: إن الله - تعالى - قال: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ فَإِنْ طَلَّقَهَا....﴾<sup>(٥)</sup>، والمتعة ليس فيها طلاق<sup>(٦)</sup>.

٥- قوله ﷺ فيمن عثر فوق ظفره، فجعل على إصبعه مرارة: يعرف هذا

(١) سورة الإسراء: ١٧، ٣٦.

(٢) الكافي: ٤٣٦/٦، الفقيه: ٤٥/١ ح ١٧٧، تهذيب الأحكام: ١١٦/١ ح ٣٠٤ عن أبي عبدالله ﷺ، وعنهما: وسائل الشيعة: ٣٣١/٣، كتاب الطهارة، أبواب الأغسال المسنونة ب ١٨ ح ١.

وفي مستدرک الوسائل: ٢٢١/١٣، كتاب التجارة، أبواب ما يكتسب به ب ٨٠ ح ١٥١٨٤، عن الفقيه المنسوب للإمام الرضا ﷺ: ٢٨١-٢٨٢ باختلاف يسير.

وفي وسائل الشيعة: ٣١١/١٧، كتاب التجارة، أبواب ما يكتسب به ب ٩٩ ح ٢٩، عن تفسير العياشي: ٢/ ٢٩٢ ح ٧٤ نحوه مختصراً.

(٣) سورة البقرة: ٢، ٢٣٠.

(٤) الكافي: ٤٢٥/٥ ح ٣، تفسير العياشي: ١١٩/١ ح ٣٧٥، نوادر ابن عيسى: ١١٢ ح ٢٧٧، وعنهما وسائل الشيعة: ١٣٣/٢٢، كتاب الطلاق، أبواب أقسام الطلاق ب ١٢ ح ١.

وفي البرهان في تفسير القرآن: ٤٧٩/١ ح ١٢٢٦ وص ٤٨١ ح ١٢٣٨ عن الكافي والعياشي.

وفي بحار الأنوار: ١٥٧/١٠٤ ح ٧٤ عن العياشي.

(٥) سورة البقرة: ٢، ٢٣٠.

(٦) تهذيب الأحكام: ٣٤/٨ ح ١٠٣، الاستبصار: ٢٧٥/٣ ح ٩٧٨ عن أبي عبدالله ﷺ، وعنهما وسائل الشيعة: ١٣٢/٢٢، كتاب الطلاق، أبواب أقسام الطلاق ب ٩ ح ٤.

وفي البرهان في تفسير القرآن: ٤٨٠/١ ح ٤٨١ ح ١٢٢٩ و ١٢٣٤ عن التهذيب وتفسير العياشي: ١١٨/١ ح ٣٧١.

وفي بحار الأنوار: ١٥٦/١٠٤ ح ٧٠ عن العياشي.



وأشباهه من كتاب الله عز وجل، قال الله - تعالى - : ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ <sup>(١)</sup> إمسح عليه <sup>(٢)</sup>.

٦- عن تفسير العياشي، عن ابن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام قال: قضى أمير المؤمنين عليه السلام في امرأة تزوجها رجل، وشرط عليها وعلى أهلها إن تزوج عليها امرأة، أو هجرها، أو أبق عليها سريته؛ فابتها طالق، فقال عليه السلام: شرط الله قبل شرطكم، إن شاء وفي بشرطه، وإن شاء أمسك امرأته ونكح عليها، وتسرى عليها وهجرها إن أتت بسبيل ذلك، قال الله - تعالى - في كتابه: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبْعَ﴾ <sup>(٣)</sup>. وقال: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ <sup>(٤)</sup>. وقال: ﴿وَالَّتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ﴾ <sup>(٥)</sup> الآية <sup>(٦)</sup>.

٧- وما عن الفقيه بسنده إلى زرارة، عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام قالوا: المملوك لا يجوز طلاقه ولا نكاحه إلا بإذن سيده، قلت: فإن السيد كان زوجه، بيد من الطلاق؟ قال: بيد السيد «ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ» <sup>(٧)</sup> أفشيء الطلاق <sup>(٨)</sup>!

(١) سورة الحج ٢٢: ٧٨.

(٢) الكافي: ٣/ ٣٣ ح ٤، تهذيب الأحكام: ١/ ٣٦٣ ح ١٠٩٧، الاستبصار: ١/ ٧٧ ح ٢٤٠، وعنها وسائل الشيعة: ١/ ٤٦٤، كتاب الطهارة، أبواب الوضوء ب ٣٩ ح ٥.

وفي تفسير كنز الدقائق: ٦/ ٥٧٠ وملاذ الأخيار: ١٣/ ٧٦ ح ٢١ عن التهذيب.

(٣) سورة النساء ٤: ٣.

(٤) سورة النساء ٤: ٣٤.

(٥) تفسير العياشي: ١/ ٢٤٠ ح ١٢١، وعنه وسائل الشيعة: ٢١/ ٢٧٧، كتاب النكاح، أبواب المهور ب ٢٠ ح ٦، وبحار الأنوار: ١٠٤/ ٦٨ ح ١.

(٦) سورة النحل ١٦: ٧٥.

(٨) الفقيه: ٣٥٠/ ٣ ح ١٦٧٣، تهذيب الأحكام: ٧/ ٣٤٧ ح ١٤١٩، الاستبصار: ٣/ ٢١٤ ح ٧٨٠، وعنها وسائل الشيعة: ٢٢/ ١٠١، كتاب الطلاق، أبواب مقدماته وشرائطه ب ٤٥ ح ١.

وفي الرافعي: ١٢/ ١٠٩٥ ح ٢٢٨٣٠ وروضة المتقين: ٩/ ١٩٣ عن التهذيب والفقيه.

٨- وغير ذلك من الموارد الكثيرة المتفرقة في أبواب الفقه، التي قد استدلّ فيها الإمام عليه السلام بالكتاب، سيما في قبال المخالفين المنكرين لإمامتهم؛ فإنه لو كان مذاقهم عدم حجّية ظاهر الكتاب لغيرهم لما كان للاستدلال به في مقابلهم وجه أصلاً. وأما المنكرون لحجّية ظواهر الكتاب الذين هم جماعة من المحدثين، فاستندوا في ذلك إلى أمور:

أحدها: أنه قد ورد في الروايات المتواترة بين الفريقين، النهي عن تفسير القرآن بالرأي، وفي بعضها: من فسر القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار<sup>(١)</sup>؛ أي فليتخذ مكاناً من النار لأجل القعود ولا محيص له عنها، والأخذ بظواهر القرآن من مصاديق التفسير بالرأي؛ فإنه وإن لم يكن مصداقه منحصراً بذلك؛ لشموله قطعاً لحمل التشابه والمجهّم على أحد معنييه أو معانيه مستنداً إلى الظنّ أو الاستحسان، إلا أن الظاهر شموله لحمل الظواهر على ظاهرها والعمل بما تقتضيه.

والجواب أولاً: أن التفسير بحسب اللغة والعرف بمعنى: كشف القناع وإظهار أمر مستور، ومن المعلوم أن الأخذ بظاهر اللفظ لا يكون من التفسير بهذا المعنى، فلا يقال لمن أخذ بظاهر كلام من يقول مثلاً: رأيت أسداً، وأخبر بأن فلاناً قد رأى الحيوان المفترس: أنه فسر كلامه، وقد شاع في العرف أن الواقعة أمر، وتفسير الواقعة أمر آخر.

وبالجملة: لا ينبغي الارتياح في أن «التفسير» لا يشمل حمل اللفظ على

(١) عوالي اللئالي: ١٠٤/٤ ح ١٥٤ عن رسول الله صلى الله عليه وآله، تفسير الصافي: ٣٢/١، المقدمة الخامسة.

وفي التوحيد: ٩١، والسند لأبن حنبل: ٥٠١/١ ح ٢٠٦٩، وسنن الترمذي: ١٩٩/٥ ح ٢٩٥٥، ومجمع البيان: ٧/١، وعنه وسائل الشيعة: ٢٧/٢٠٤ ح ٧٦ هكذا: من قال في القرآن بغير علم الخ، وفي سنن الترمذي: ١٩٩/٥ ح ٢٩٥٦: من قال في القرآن برأيه الخ.

ظاهرة، فالمقام خارج عن مورد تلك الروايات موضوعاً. وثانياً: أنه على فرض كون الأخذ بالظاهر تفسيراً، فلا يكون تفسيراً بالرأي حتى تشمل الروايات المتواترة الناهية عن التفسير بالرأي. وبعبارة أخرى: يستفاد من تلك الروايات أن التفسير يتنوع إلى نوعين وينقسم إلى قسمين: تفسير بالرأي، وتفسير بغيره، ولا بد للمستدل بها للمقام من إثبات أن الأخذ بظاهر اللفظ من مصاديق القسم الأول، ومع عدمه يكفي مجرد الشك؛ لعدم صلاحية الروايات الناهية للشمول للمقام؛ لعدم إحراز موضوعها، وعدم ثبوت عنوان «التفسير بالرأي».

مع أنه من الواضح عدم كونه من مصاديقه على فرض كونه تفسيراً؛ فإن من يترجم خطبة من خطب «نهج البلاغة» مثلاً بحسب ما يظهر من عباراتها، وعلى طبق ما يفهمه العرف العارف باللغة العربية، مع مراعاة القرائن الداخلية والخارجية، لا يعدّ عمله هذا تفسيراً بالرأي بوجه من الوجوه أصلاً.

فالتفسير بالرأي معناه الاستقلال في المراجعة إلى الكتاب، من دون السؤال من الأوصياء الذين هم قرناء الكتاب في وجوب التمسك ولزوم المراجعة إليهم؛ إما بحمل التشابه على التأويل الذي تقتضيه آراؤهم، كما يشير إلى ذلك قول الصادق عليه السلام: وإمّا هلك الناس في التشابه؛ لأنهم لم يقفوا على معناه، ولم يعرفوا حقيقته، فوضعوا له تأويلاً من عند أنفسهم بآرائهم، واستغنوا بذلك عن مسألة الأوصياء...<sup>(١)</sup>.

(١) رسالة المحكم والتشابه نقلاً من تفسير النعماني، المطبوع بتمامه في جامع الأخبار والأنوار: ٩٠/٣، وعنه وسائل الشيعة: ٢٧/٢٠١، كتاب القضاء، أبواب صفات القاضي ب ١٣ ذ ٦٢، وبحار الأنوار: ٩٣/١٢ ب ١٢٨.

وإما بحمل اللفظ على ظاهره من العموم أو الإطلاق أو غيرهما، من دون الأخذ بالتخصيص، أو التقييد، أو القرينة الواردة عن الأئمة عليهم السلام، وقد عرفت<sup>(١)</sup> أن محل النزاع في حجية ظواهر الكتاب غير ذلك.

وثالثاً: أنه على فرض كون الأخذ بظاهر القرآن من مصاديق التفسير بالرأي لتشمله الروايات الناهية عنه نقول:

لابد من الجمع بين هذه الطائفة والروايات المتقدمة الظاهرة بل الصريحة في حجية ظواهر الكتاب، بحمل التفسير بالرأي الوارد في الروايات الناهية على غير هذا المصادق من المصاديق الظاهرة الواضحة، كحمل المتشابه على التأويل الذي يقتضيه الرأي، أو حمل الظاهر عليه من دون المراجعة إلى القرينة على الخلاف، ولا مجال لغير هذا النحو من الجمع بعد ظهور الروايات المتقدمة، بل صراحتها في حجية ظواهر الكتاب كما هو غير خفي.

ثانيها: دعوى اختصاص فهم القرآن بأهل الكتاب الذين أنزل عليهم؛ وهم الأئمة المعصومون صلوات الله عليهم أجمعين، ومنشأ هذه الدعوى الروايات الظاهرة في ذلك، مثل:

مرسلة شبيب بن أنس، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال لأبي حنيفة: أنت فقيه أهل العراق؟ قال: نعم، قال عليه السلام: فبم تفقهم؟ قال: بكتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وآله، قال: يا أبا حنيفة! تعرف كتاب الله حق معرفته، وتعرف الناسخ والمنسوخ؟ قال: نعم، قال: يا أبا حنيفة! لقد ادّعت علماً، ويلك ما جعل الله ذلك إلا عند أهل الكتاب الذين أنزل عليهم؛ ويلك ولا هو إلا عند الخاص من ذرية نبيتنا محمد صلى الله عليه وآله.

وما ورّثك الله من كتابه حرفاً»<sup>(١)</sup>.

ورواية زيد الشحام قال: «دخل قتادة بن دعامة على أبي جعفر عليه السلام فقال: يا قتادة أنت فقيه أهل البصرة؟ فقال: هكذا يزعمون، فقال أبو جعفر عليه السلام: بلغني أنك تفسّر القرآن؟ فقال له قتادة: نعم، - إلى أن قال: - ويحك يا قتادة! إن كنت إنما فسّرت القرآن من تلقاء نفسك فقد هلكت وأهلك، وإن كنت قد فسّرتَه من الرجال فقد هلكت وأهلك، ويحك يا قتادة! إنما يعرف القرآن من خُوطِبَ به»<sup>(٢)</sup>.  
وغيرهما من الروايات الدالة على هذا النحو من المضامين.

والجواب: أنّه إن كان المدّعى اختصاص معرفة القرآن حقّ معرفته - الراجع إلى معرفة القرآن بجميع شؤونها وخصوصيّاتها من الناسخ والمنسوخ، والمحكم والمتشابه، والظاهر والباطن، وغير ذلك من الجهات - بالأئمّة الذين أنزل عليهم الكتاب، فهو حقّ، ولكن ذلك لا ينافي حجّية الظواهر بالنحو الذي عرفت<sup>(٣)</sup> أنّه محلّ البحث ومورد النزاع على سائر الناس.

وإن كان المدّعى عدم استفادة سائر الناس من القرآن ولو كلمة، حتّى يكون القرآن بالإضافة إلى من عدا الأئمّة المعصومين عليهم السلام من الأئماز، وغير قابل للفهم والمعرفة بوجه، فالدعوى ممنوعة، والروايتان قاصرتان عن إثبات ذلك.

(١) علل الشرائع: ٨٩-٩٠ ب ٨١ قطعة من ح ٥، وعنه وسائل الشيعة: ٤٧/٢٧، كتاب القضاء، أبواب صفات القاضي ب ٦ صدر ح ٢٧، وبحار الأنوار: ٢٩٣/٢ قطعة من ح ١١٣، وتفسير الصافي: ٢٢/١، المقدمة الثانية مع اختلاف يسير.

(٢) الكافي: ٣١١/٨ ح ٤٨٥، وعنه تفسير الصافي: ٢١/١، المقدمة الثانية، ووسائل الشيعة: ١٨٥/٢٧، كتاب القضاء، أبواب صفات القاضي ب ١٣ ح ٢٥، وبحار الأنوار: ٢٢٧/٢٤ ح ٦ وج ٢٣٤٩/٤٦ ح ٢، وحلية الأبرار: ٣٨٨/٣ ح ٥٦، والبرهان في تفسير القرآن: ٤٠/١ ح ١٢٣، وج ٥١٣-٥١٤ ح ٨٧٦٦، وعوالم العلوم والمعارف والأحوال: ٣١٠/١٩ ح ١. وفي تأويل الآيات: ٢٤٦/١ ح ٩ مختصراً.

(٣) في ص ١٧٠-١٧١.

أما الرواية الأولى : فظاهرة في أن اعتراض الإمام عليه السلام على أبي حنيفة إنما هو لأجل ادّعائه معرفة القرآن حق معرفته ، وتشخيص الناسخ من المنسوخ وغيره بما يتعلّق بالقرآن ، وليس معنى قوله عليه السلام : « وما ورثك الله من كتابه حرفاً » أنه لا تفهم شيئاً من القرآن ، ولا تعرف مثلاً معنى قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾<sup>(١)</sup> ؛ ضرورة أنه لو كان المراد ذلك ، لكان لأبي حنيفة - مضافاً إلى وضوح بطلانه - الاعتراض على الإمام عليه السلام ، وأن لا يخضع لدى هذا الكلام ، مع أن الظاهر من الرواية خضوعه لديه وتسليمه دونه .

فالمراد منه : أن الله - تعالى - قد خصّ أوصياء نبيه صلى الله عليه وآله بإرث الكتاب ، وعلم القرآن بجميع خصوصياته ، وليس لمثل أبي حنيفة حظ من ذلك ، ولو بالإضافة إلى حرف واحد ، فهذا القول مرجعه إلى قوله - تعالى - : ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ﴾<sup>(٢)</sup> .

فالرواية أجنبية عما نحن فيه من البحث والنزاع .

وأما الرواية الثانية : فالتوبيخ فيها إنما هو على تصدي قتادة لتفسير القرآن ، وقد عرفت أن الأخذ بظاهر القرآن لا يعدّ تفسيراً أصلاً ، ولا تشمله هذه الكلمة بوجه ، وعلى تقديره فمن الواضح أن قتادة إنما كان يفسر القرآن بالرأي أو الآراء غير المعتمدة ، والتوبيخ إنما هو على مثل ذلك . وقد مرّ<sup>(٣)</sup> أن حمل اللفظ على ظاهره لا يكون من مصاديق التفسير بالرأي قطعاً ، وعلى فرض احتماله لا بدّ للمستدلّ من الإثبات وإقامة الدليل على الشمول ، ويكفي في إبطاله مجرد احتمال العدم ، وقد شاع وثبت أنه إذا جاء الاحتمال بطل الاستدلال .

(١) سورة البقرة ٢ : ٢٠ .

(٢) سورة فاطر ٣٥ : ٣٢ .

(٣) في ص ١٧٧ - ١٧٨ .

ثالثها: أنَّ القرآن مشتمل على المعاني الشائعة، والمطالب الغامضة، والعلوم المتنوعة، والأغراض الكثيرة، التي تقصر أفهام البشر عن الوصول إليها ودركها، كيف؟ ولا يكاد تصل أفهامهم إلى درك جميع معاني «نهج البلاغة» الذي هو كلام البشر - ولكنه كيف بشر! - بل وبعض كتب العلماء الأقدمين إلا الشاذ من المطلعين، فكيف بالكتاب المبين الذي فيه علم الأولين والآخرين، وهو تنزيل من رب العالمين، نزل به الروح الأمين على من هو سيد المرسلين صلى الله عليه وآله الطيبين المعصومين، على مرور الأيام وكرور الدهور، وبقاء السماوات والأرضين؟!

والجواب: أنَّ اشتغال القرآن على مثل ذلك وإن كان ممّا لا ينكر، واختصاص المعرفة بذلك بأوصياء نبيّه تبعاً له وإن كان أيضاً كذلك، إلا أنه لا يمنع عن اعتبار خصوص الظواهر التي هي محلّ البحث على ما عرفت<sup>(١)</sup> بالإضافة إلى سائر الناس، فهذا الدليل أيضاً لا ينطبق على المدعى.

رابعها: أنَّنا نعلم إجمالاً بورود مخصّصات كثيرة ومقيّدات غير قليلة لعمومات الكتاب وإطلاقاته، وكذلك نعلم إجمالاً بأنّ الظواهر التي يفهمها العارف باللغة العربية الفصيحة بعضها غير مراد قطعاً، وحيث إنّه لا تكون العمومات والإطلاقات وهذه الظواهر معلومة بعينها لفرض العلم الإجمالي، فاللّازم عدم جواز العمل بشيء منها قضية للعلم الإجمالي، وحذراً عن الوقوع في مخالفة الواقع، كالعلم الإجمالي في سائر الموارد، بناءً على كونه منجزاً كما هو مقتضى التحقيق.

والجواب أمّا أولاً: فبالنقض بالروايات؛ ضرورة وجود هذا العلم الإجمالي بالإضافة إليها أيضاً؛ لأنّه يعلم بورود مخصّصات كثيرة لعموماتها، ومقيّدات

متعددة لمطلقاتها، فاللزام بناءً عليه خروج ظواهرها أيضاً عن الحجية، مع أن المستدل لا يقول به.

وأما ثانياً: فبالحل، بأن هذا العلم الإجمالي إن كان متعلقاً بورود مخصّصات كثيرة، ومقيّدات متعددة، وقرائن متكررة على إرادة خلاف بعض الظواهر ووقوعها في الروايات، بحيث لو فحصنا عنها لظفرنا بها، فوجود هذا العلم الإجمالي وإن كان ممّا لا ينبغي الارتياح فيه، إلا أنه لا يمنع عن حجية الظاهر الذي لم يظفر على دليل بخلافه بعد الفحص التام، والتتبع الكامل؛ لخروجه عن دائرة العلم الإجمالي حينئذٍ على ما هو المفروض، وقد عرفت<sup>(١)</sup> أن محل البحث في باب حجية الظواهر إنما هو هذا القسم منها.

وإن كان متعلقاً بورودها مطلقاً، بحيث كانت دائرة المعلوم أوسع من هذه الأمور الواقعة في الروايات، فمنع وجود هذا النحو من العلم الإجمالي؛ فإن المسلّم منه هو النحو الأول الذي لا ينافي حجية الظواهر بوجه أصلاً.

خامسها: أن الكتاب بنفسه قد منع عن العمل بالمتشابه، فقد قال الله - تعالى -: ﴿مِنْهُ ءَايَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾<sup>(٢)</sup>.

وحمل اللفظ على ظاهره من مصاديق اتباع المتشابه، ولا أقل من احتمال شموله للظاهر، فيسقط عن الحجية رأساً.

والجواب: أنه إن كان المدعى صراحة لفظ «المتشابه» في الشمول لحمل الظاهر على معناه الظاهر فيه؛ بمعنى كون الظواهر من مصاديق المتشابه قطعاً، فبطلان هذه الدعوى بمكان من الواضح، بداهة أنه كيف يمكن ادعاء كون أكثر

(١) في ص ١٧٠ - ١٧١.

(٢) سورة آل عمران ٣: ٧.



الاستعمالات المتداولة المتعارفة في مقام إفهام الأغراض وإفادة المقاصد من مصاديق التشابهات، نظراً إلى كون دلالتها على المرادات بنحو الظهور دون الصراحة؟ وإن كان المدعى ظهور لفظ «المتشابه» في الشمول للظواهر، فيرد عليه - مضافاً إلى منع ذلك لما ذكرنا من عدم كون الظواهر لدى العرف واللغة من مصاديق التشابه -: أنه كيف يجوز الاستناد إلى ظاهر القرآن لإثبات عدم حجّة ظاهره؟ فإنه يلزم من فرض وجوده العدم، ولا يلزم على القائل بحجّة الظواهر رفع اليد عن مدّعه؛ نظراً إلى ظهور الآية في المنع عن اتّباع التشابه الشامل للظواهر أيضاً، فإنّك عرفت عدم ظهوره عنده في الشمول لغةً ولا عرفاً بوجه أصلاً.

وإن كان المدعى احتمال شمول «المتشابه» للظواهر الموجب للشكّ في الحجّة، المساوق لعدم الحجّة رأساً؛ لما تقرّر في علم الأصول<sup>(١)</sup> من أنّ الشكّ في حجّة الظنّ يستلزم القطع بعدمها، وعدم ترتّب شيء من آثار الحجّة عليها. فيرد عليه - مضافاً إلى منع الاحتمال أيضاً -: أنه لو فرض تحقّق هذا الاحتمال لما كان موجباً لخروج الظواهر عن الحجّة، بداهة أنّه مع قيام السيرة القطعية العقلانيّة على العمل بالظواهر والتمسك بها، واحتجاج كلّ من الموالي والعبيد على الآخر بها، لا يكون مجرّد احتمال شمول لفظ «المتشابه» للظواهر موجباً لرفع اليد عن السيرة.

بل لو كان العمل بظواهر الكتاب غير جائز لدى الشارع، وكانت طريقته في المحاورة في الكتاب مخالفة لما عليه العقلاء في مقام المحاورات، وإبراز المقاصد والأغراض، لكان عليه الردع الصريح عن إعمال السيرة في مورد الكتاب، والبيان

(١) كفاية الأصول: ٢٧٩ - ٢٨٠، مجمع الأنكار: ١٦٩/٢ وج ٤٤٣/٤، محاضرات في أصول الفقه: ٢٦٦/٣.

٢٧٦، مباحث الأصول: ٥٦٨/١ وج ٧١/٢، ٧٨، سيرى كامل در اصول فقه: ١٠/١٧٨ - ١٩٢.

الواضح الموجب للفرق البين بين الكتاب، وبين الروايات، وأنه لا يجوز في الأول الاتكال على الظواهر دون الثاني، ومجرد احتمال شمول لفظ المتشابه لا يجدي في ذلك.

وبعبارة أخرى: لو كان للكتاب من هذه الجهة الراجعة إلى مقام الإفهام والإفادة خصوصية ومزية لدى الشارع، مخالفة لما استمرت عليه السيرة العقلانية في محاوراتهم، هل يكفي في بيانه مجرد احتمال شمول لفظ «المتشابه» الذي نهى عن اتباعه، أو أنه لابد من البيان الصريح؟ وحيث إن الثاني منتف، والأول غير كاف قطعاً، فلا يحصى عن الذهاب إلى نفي الخصوصية وعدم ثبوت المزية، كما هو واضح. سادسها: وقوع التحريف بالنقيصة في الكتاب العزيز المانع عن حجية الظواهر واتباعها؛ لاحتمال كونها مقرونة بما يدل من القرائن على إرادة خلافها، وقد سقطت من الكتاب، فالتحريف الموجب لتحقيق هذا الاحتمال يستلزم المنع عن الأخذ بظواهر الكتاب، كما هو ظاهر.

والجواب: منع وقوع التحريف المدعى في الكتاب وعدم تحقيقه بوجه. وسيأتي البحث عنه مفصلاً في حقل مستقل نختتم به أبحاث الكتاب بإذن الله تعالى بعنوان: عدم تحريف الكتاب وشبهات القائلين بالتحريف.

### الأمر الثاني: قول المعصوم عليه السلام

لا إشكال في أن قول المعصوم عليه السلام - نبياً كان أو إماماً - حجة في مقام كشف مراد الله - تبارك وتعالى - من ألفاظ كتابه العزيز، وآيات قرآنه المجيد؛ لما ثبت في محله من حجية قوله، أما النبي صلى الله عليه وآله فواضح، وأما الإمام؛ فلأنه أحد الثقلين<sup>(١)</sup>

(١) يلاحظ بحار الأنوار: ٢٣/ ١٠٤ - ١٦٦ ب ٧ وغيره، وقد تقدم في ص ١٧٢.

الذين أمرنا بالتمسك بهما، والاعتصام بحبلهما، فراراً عن الجهالة، واجتناباً عن الضلالة. فمع ثبوت قوله في مقام التفسير، ووضوح صدوره عنه ﷺ لا شبهة في لزوم الأخذ به، وإن كان مخالفاً لظاهر الكتاب؛ لأنّ قوله ﷺ - في الحقيقة - بمنزلة قرينة صارفة، ولكن ذلك مع ثبوت قوله ﷺ إمّا بالتواتر، أو بالخبر المحفوف بالقرينة القطعية.

وقد وقع الإشكال والخلاف في أنّه هل يثبت قوله ﷺ من طريق خبر الواحد، الجامع للشرائط المعتبر، فيما إذا أخبر عن المعصوم ﷺ بحكم شرعيّ عمليّ؛ لقيام الدليل القاطع على حجّيته واعتباره، أم لا؟

ربما يقال بعدم الثبوت في مقام التفسير، وإن كان يثبت به في مقام بيان الأحكام الفقهية والفروع العملية، في الحقيقة إذا كان قوله ﷺ المنقول بخبر الواحد في تفسير آية متعلّقة بالحكم يكون حجة معتبرة، وأمّا إذا كان مورد التفسير آية لا تتعلّق بحكم من الأحكام العملية، فلا يكون خبر الواحد الحاكّي له بحجة أصلاً؛ وذلك لأنّ معنى حجّية خبر الواحد، وكذا كلّ أمانة ظنيّة، يرجع إلى وجوب ترتيب الآثار عليه في مقام العمل.

وبعبارة أخرى: الحجّية عبارة عن المنجزية في صورة الموافقة، والمعدّرية في فرض المخالفة، وهما - أي المنجزية والمعدّرية - لا تثبتان إلّا في باب التكاليف المتعلّقة بالأعمال فعلاً أو تركاً، فإذا كان مفاد الخبر حكماً شرعيّاً أو موضوعاً لحكم شرعيّ يكون الخبر حجة؛ لا تصافه في هذه الصورة بوصف المنجزية والمعدّرية. وأمّا إذا لم يكن كذلك - كما في المقام - فهذا المعنى غير متحقّق؛ لعدم تعقّل هذا الوصف في غير باب الأحكام، إذن فلا يحصى عن الالتزام بعدم حجّية خبر الواحد في تفسير آية لا تتعلّق بحكم عمليّ أصلاً.

والتحقيق: أنّه لا فرق في الحجّية والاعتبار بين القسمين؛ لوجود الملاك في

كلتا صورتين.

توضيح ذلك: أنه تارة: يستند في باب حجّية خبر الواحد إلى بناء العقلاء واستمرار سيرتهم على ذلك، كما هو العمدّة من أدلّة الحجّية على ما حقّق وثبت في محله<sup>(١)</sup>، وأخرى: إلى الأدلّة الشرعيّة التعبدية من الكتاب والسنة والإجماع، لو فرض دلالتها على بيان حكم تعبدّي تأسيسيّ.

**فعلى الأول:** - أي بناء العقلاء - لابدّ من ملاحظة أن اعتماد العقلاء على خبر الواحد والاستناد إليه، هل يكون في خصوص مورد يترتب عليه أثر عمليّ، أو أنهم يتعاملون معه معاملة القطع في جميع ما يترتب عليه؟

الظاهر هو الثاني، فكما أنهم إذا قطعوا بمجيب زيد من السفر يصحّ الإخبار به عندهم، وإن لم يكن موضوعاً لأثر عمليّ ولم يترتب على مجيبه ما يتعلّق بهم في مقام العمل؛ لعدم الفرق من هذه الجهة بين ثبوت المجيب وعدمه، فكذلك إذا أخبرهم ثقة واحد بمجيب زيد يصحّ الإخبار به عندهم، استناداً إلى خبر الواحد، ويجري هذا الأمر في جميع الأمارات التي استمرت سيرة العقلاء عليها؛ فإن اليد مثلاً أمانة لديهم على ملكيّة صاحبها، فيحكمون معها بوجودها، كما إذا كانوا قاطعين بها، فكما أنهم يرتّبون آثار الملكيّة في مقام العمل فيشترون منه مثلاً، فكذلك يخبرون بالملكيّة استناداً إلى اليد.

وبالجملة: إذا كان المستند في باب حجّية خبر الواحد هو بناء العقلاء، لا يبيح فرق معه بين ما إذا أخبر عادل بأنّ المعصوم عليه السلام فسّر الآية الفلانية بما هو خلاف ظاهرها، وبين نفس ظواهر الكتاب التي لا دليل على اعتبارها إلاّ بناء العقلاء على العمل بظواهر الكلمات، وتشخيص المرادات من طريق الألفاظ والمكتوبات، فكما

أنه لا مجال لدعوى اختصاص حجّة الظواهر من باب بناء العقلاء، بما إذا كان الظاهر مشتملاً على إفادة حكم من الأحكام العملية، بل الظواهر مطلقاً حجة.

فكذلك لا ينبغي توهم اختصاص اعتبار الرواية الحاكية لقول المعصوم عليه السلام في باب التفسير، بما إذا كان في مقام بيان المراد من آية متعلّقة بحكم من الأحكام العملية، بل الظاهر أنه لا فرق من هذه الجهة بين هذه الصورة، وبين ما إذا كان في مقام بيان المراد من آية غير مرتبطة بالأحكام أصلاً. وعليه: فلا خفاء في حجّة الرواية المعتبرة في باب التفسير مطلقاً.

وعلى الثاني: الذي يكون المستند هي الأدلة الشرعية التعبدية، فالظاهر أيضاً عدم الاختصاص؛ فإنه ليس في شيء منها عنوان «الحجّة» وما يشابهه حتى يفسر بالمنجزية والمعدّرية الثابتين في باب التكاليف المتعلّقة بالعمل؛ فإنّ مثل مفهوم آية النبأ على تقدير ثبوته ودلالته على حجّة خبر الواحد إذا كان الخبر عادلاً، يكون مرجعه إلى جواز الاستناد إليه، وعدم لزوم التبيّن عن قوله، والتفحص عن صدقه، وليس فيه ما يختصّ بباب الأعمال.

نعم، لا يحيص عن الالتزام بالاختصاص بما إذا كان له ارتباط بالشارع، وإضافة إليه بما أنه شارع، ولكن ذلك لا يستلزم خروج المقام؛ فإنّ الإسناد إلى الله - تبارك وتعالى - وتشخيص مراده من الكتاب العزيز، ولو لم يكن متعلّقاً بآية الحكم، بل بالمواعظ والنصائح أو القصص والحكايات أو غيرهما من الشؤون التي يدلّ عليها الكتاب أمر يرتبط بالشارع لا محالة، فيجوز الإسناد إلى الله - تعالى - بأنّه أخبر بعدم كون عيسى عليه السلام مقتولاً، ولا مصلوباً وإن لم يكن لهذا الخبر ارتباط بباب التكاليف أصلاً.

وبالمجمل: لا مجال للإشكال في حجّة خبر الواحد في باب التفسير مطلقاً. نعم، قد وقع النزاع في جواز تخصيص عموم الكتاب بخبر الواحد - بعد

الاتفاق على عدم جواز نسخه به - على أقوال، وحيث إن المسألة محررة في الأصول<sup>(١)</sup> لا حاجة إلى التعرض لها هنا، مضافاً إلى أن القائل بالعدم فريق من علماء السنة على اختلاف بينهم أيضاً<sup>(٢)</sup>، وأدلتهم على ذلك واضحة البطلان، فراجع.

### الأمر الثالث: حكم العقل

لا إشكال في أن حكم العقل القطعي وإدراكه الجزمي من الأمور التي هي أصول التفسير، ويبتني هو عليها، فإذا حكم العقل كذلك، بخلاف ظاهر الكتاب في مورد لا يحيص عن الالتزام به، وعدم الأخذ بذلك الظاهر؛ ضرورة أن أساس حجّة الكتاب، وكونه معجزة كاشفة عن صدق الآتي به، إنما هو العقل الحاكم بكونه معجزة خارقة للعادة البشرية، ولم يؤت ولن يؤت بمثلها؛ فإنه الرسول الباطني الذي لا مجال لمخالفة حكمه ووجيه.

ففي الحقيقة يكون حكمه بخلاف الظاهر وإدراكه الجزمي لذلك، بمنزلة قرينة لفظية متصلة موجبة للصرف عن المعنى الحقيقي، وانعقاد الظهور في المعنى المجازي؛ فإنّ الظهور الذي هو حجة ليس المراد منه ما يختص بالمعنى الحقيقي؛ ضرورة أن أصالة الحقيقة قسم من أصالة الظهور، الجارية في جميع موارد انعقاد الظهور؛ سواء كان ظهوراً في المعنى الحقيقي، كما فيما إذا كان اللفظ الموضوع خالياً عن القرينة على الخلاف مطلقاً، أو ظهوراً في المعنى المجازي، كما فيما إذا كان مقروناً بقرينة على خلاف المعنى الحقيقي.

(١) ميرى كامل در اصول فقه: ٥٠٥/٨ وما بعدها.

(٢) أنظر الإحكام في أصول الأحكام للآمدي: ٣٤٧/٢، ٣٥٢، المسألة الخامسة.

فكما أن قوله: «رأيت أسداً» ظاهر في المعنى الحقيقي، فكذلك قوله: «رأيت أسداً يرمي» ظاهر في المعنى المجازي؛ ضرورة أن المتفاهم العربي منه هو الرجل الشجاع، من دون فرق بين أن نقول بأنه ليس له إلا ظهور واحد ينعد للجملة بعد تمامها؛ نظراً إلى أن ظهور «أسد» في معناه الحقيقي متوقف على تمامية الجملة، وخلوها عن القرينة على الخلاف، وفي صورة وجود تلك القرينة لا ظهور له أصلاً، بل الظهور ينعد ابتداءً في خصوص المعنى المجازي.

أو نقول بوجود ظهورين: ظهور لفظ «الأسد» في معناه الحقيقي، وظهور «يرمي» في المعنى المجازي، غاية الأمر كون الثاني أقوى، ولأجله يستقدم على الظهور الأول، وفي الحقيقة كل من اللفظين ظاهر في معناه الحقيقي، لكن يكون ظهور القرينة فيه، الذي يكون معنى مجازياً بالإضافة إلى المعنى الأول أقوى وأتم؛ فإنه على كلا القولين تكون الجملة ظاهرة في المعنى المجازي الذي هو عبارة عن الرجل الشجاع.

وبالجملة: أصالة الظهور الراجعة إلى أصالة تطابق الإرادة الجدّية، مع الإرادة الاستيعالية، وكون المقصود الواقعي من الكلام هو ما يدل عليه ظاهر اللفظ جارية في كلا صورتين؛ من دون أن يكون هناك تفاوت في البين، وحينئذٍ فإذا حكم العقل في مورد بخلاف ما هو ظاهر لفظ الكتاب، يكون حكمه بمنزلة قرينة قطعية متصلة موجبة لعدم انعقاد ظهور له واقعاً، إلا فيما حكم به العقل.

فقوله - تعالى -: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَأَمْلَكَ صَفًا صَفًا﴾<sup>(١)</sup> وإن كان ظهوره الابتدائي في كون الجائي هو الرب بنفسه، وهو يستلزم الجسميّة الممتنعة في حقه تعالى، إلا أن حكم العقل القطعي باستحالة ذلك - لاستلزامه التجسّم للافتقار

والاحتياج المنافي لوجوب الوجود؛ لأنَّ المتَّصف به غني بالذات - يوجب عدم انعقاد ظهور له في هذا المعنى، وهو اتِّصاف الرَّبِّ بالمجيء.

وهكذا قوله - تعالى -: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾<sup>(١)</sup> ومثله الآيات الظاهرة على خلاف حكم العقل.

فانقدح أنَّ حكم العقل - مع كونه من الأمور التي هي أصول التفسير، ولا مجال للإغماض عنه في استكشاف مراد الله - تعالى - من كتابه العزيز - يكون مقدماً على الأمرين الآخرين، ولا موقع لها معه. أمَّا تقدُّمه على الظهور فلها عرفت من عدم انعقاده مع حكم العقل على الخلاف؛ لأنَّه بمنزلة قرينة متَّصلة. وأمَّا تقدُّمه على الأمر الآخر؛ فلأنَّ حجية قوله إنما تنتهي إلى حكم العقل وتستند إليه، فكيف يمكن أن يكون مخالفاً له؟ فالمخالفة تكشف عن عدم صدوره عن المعصوم عليه السلام، أو عدم كون ظاهر كلامه مراداً له، فكما أنه يصير صارفاً لظاهر الكتاب، يوجب التصرُّف في ظاهر الرواية بطريق أولى، كما لا يخفى.

وقد تحصَّل من جميع ما ذكرنا أنَّ الذي يبتني عليه التفسير إنما هو خصوص الأمور الثلاثة المتقدمة: الظاهر، وقول المعصوم، وحكم العقل، ولا يسوغ الاستناد في باب التفسير إلى شيء آخر.

نعم، في باب الظواهر لابدَّ من إحراز الصغرى؛ وهي الظهور الذي مرجعه إلى الإرادة الاستعمالية؛ ضرورة أنَّ التطابق بين الإرادتين لا يتحقَّق بدون تشخيص الإرادة الاستعمالية، وإحراز مدلول اللفظ. ويقع الكلام حينئذٍ في طريق هذا التشخيص لمن لا يكون عارفاً بلغة العرب، ولا يكون من أهل اللسان، ولا يجوز الاتكال في ذلك على قول المفسِّر، أو اللغوي، مع عدم إفادة قولها اليقين،



أو الاطمئنان الذي هو علم عرفي؛ وذلك لعدم الدليل على حجّة قولها أصلاً، فالرجوع إلى التفسير لا يكاد يترتب عليه فائدة إلا إذا حصل منه اليقين، أو ما يقوم مقامه بظهور اللفظ في المعنى الفلاني، وكونه مراداً بالإرادة الاستعمالية، كما هو غير خفي.

# عدم تحريف الكتاب

- عرض لمعاني التحريف والردّ عليه .
- مذهب الإمامية في عدم التحريف المتسالم عليه .
- أدلة عدم التحريف ، ومناقشة القائلين به .



## تمهيد

حيث إنّ مسألة التحريف من المسائل المهمة المتعلقة بالكتاب ، لابدّ من التعرّض لها والورود فيها مفصلاً ليزول الشكّ والارتياب فيها إن شاء الله تعالى ، وتنقدح صيانة الكتاب في أنّه المعجزة الخالدة الوحيدة للنبوّة والرسالة ، والبرنامج الفدّ لهداية الناس إلى صلاح أمورهم الدنيويّة والدينيّة ، وخروجهم من الظلمات إلى النور إلى يوم القيامة ، وإرشادهم إلى الطريق المستقيم ، والشريعة السمحة السهلة ، وإراءتهم لما يتضمّن سعادة الدارين التي هي السعادة المطلوبة والغاية المنشودة لكلّ عاقل .

ويظهر بطلان ما زعمه القائل بالتحريف ، جهلاً منه بما يترتّب على هذا القول السخيف من التوالي الفاسدة ، والآثار السيئة ، ونقض الغرض ، وتطاول المخالفين المعاندين للإسلام والمسلمين من اليهود والنصارى ، وغيرهما من الذين لا يطبقون عظمة هذا الدين القويم ، وشوكة المسلمين ، ويتشبّهون بكلّ ما يمكن أن ينتهي إلى خذلانهم وضعف عقيدتهم .

ومن العجب إصرار بعض من ينتحل العلم ، ويظهر التعصّب في الدين ، ويرى لنفسه الفضيلة والمزّة على غيره ، على القول بالتحريف الذي يتبرأ منه من له أدنى

حظاً ونصيب من الشعور والعقل ، الذي هو الرسول الباطني والحجة الداخلية .  
والظاهر أن الأيادي الخفية المشبوهة والسياسات المعادية للإسلام هي التي  
تؤيد هذه العقيدة الباطلة لأمر غير خفية على أهلها ، فاللأزم على الواعي - ولا بد  
أن تكون له هذه المسؤولية - الواقف على هذه الخصوصيات أن لا يقع من حيث  
لا يشعر فيما يعود نفعه على المغرضين ، ويرجع إلى ضعف الدين ، ويستلزم خذلان  
المسلمين ، ويستوجب أن تكون الفرقة المحقة الإمامية الاثنا عشرية مورداً للتهمة  
والافتراء عليهم ؛ بأن من خصائص عقائدهم ومبتدعاتهم القول بتحريف الكتاب ،  
ووقوع النقص فيه ، حتى أن من كان منهم أشد إصراراً على هذا القول يكون  
تعظيمه أكثر من غيره ، وإكرامه أوجب .

وقد نشرت في هذه الأزمنة قبل سنين رسالة<sup>(١)</sup> - عذب الله كاتبها - في موسم  
الحج في الرد على الشيعة والنقض عليهم ، وكان عمدة ما اعتمد عليه كاتبها في  
إثبات غرضه الفاسد هو القول بالتحريف الذي ذهب إليه بعض العلماء منهم ،  
قائلاً : إنه قول جميعهم ، وإنه من امتيازاتهم ، وإن غرضهم من ذلك الفرار من  
التمسك بالكتاب الذي هو الثقل الأكبر ، ويجب التمسك به إلى يوم القيامة .

فهل مع مثل ذلك يسوغ للعاقل التفوه بهذا الأمر الباطل ، فضلاً عن أن يؤلف  
فيه الكتاب ، ويستند فيه إلى الآيات غير الدالة والروايات الموضوعية ؟ عصمنا الله  
من الزلل والعثرة .

وكيف كان ، فنقول - وبالله الاستعانة - : إنه لا بد قبل الورود في أدلة محل  
البحث وموضع النزاع من تقديم أمرين :

(١) (الشيعة والقرآن) ، إحسان إلهي ظهير من الهند ، إدارة ترجمان السنة ، لاهور ، باكستان ، الطبعة الأولى  
سنة ١٤٠٣ هـ . وقد توسع في ذكر هذه المسألة في كتابه هذا أكثر من الذي ذكره في كتابه الأول (الشيعة  
والسنة) . وعلى منواله «الشيعة وتحريف القرآن» المطبوع سنة ١٤٠٥ هـ ، محمد مال الله .

عرض لمعاني التحريف والرد عليه

الأمر الأول: فيما يستعمل فيه لفظ «التحريف» وبيان أن محل البحث ومورد النزاع ماذا؟

فنقول: قال بعض الأعلام ما لفظه:

«يطلق لفظ التحريف ويراد منه عدة معانٍ على سبيل الاشتراك، فبعض منها واقع في القرآن باتفاق من المسلمين، وبعض منها لم يقع فيه باتفاق منهم أيضاً، وبعض منها وقع فيه الخلاف بينهم. وإليك تفصيل ذلك:

الأول: نقل الشيء عن موضعه وتحويله إلى غيره، ومنه قوله - تعالى -: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾<sup>(١)</sup> ولا خلاف بين المسلمين في وقوع مثل هذا التحريف في كتاب الله؛ فإن كل من فسر القرآن بغير حقيقته، وحمله على غير معناه فقد حرّفه. وترى كثيراً من أهل البدع والمذاهب الفاسدة قد حرّفوا القرآن بتأويلهم آياته على [طبق] آرائهم وأهوائهم، وقد ورد المنع عن التحريف بهذا المعنى، وذمّ فاعله في عدة من الروايات:

منها: رواية الكافي بإسناده عن الباقر عليه السلام أنه كتب في رسالته إلى سعد الخير: «وكان من نبذهم الكتاب أن أقاموا حروفه، وحرّفوا حدوده، فهم يروونه ولا يراعونه، والجهال يعجبهم حفظهم للرواية، والعلماء يحزنهم تركهم للرعاية»<sup>(٢)</sup>.  
الثاني: النقص أو الزيادة في الحروف أو في الحركات، مع حفظ القرآن وعدم ضياعه، وإن لم يكن في الخارج متميّزاً عن غيره.

والتحريف بهذا المعنى واقع في القرآن قطعاً، فقد أثبتنا لك فيما تقدّم<sup>(٣)</sup> عدم

(١) سورة النساء ٤: ٤٦.

(٢) الكافي: ٥٣/٨ قطعة من ح ١٦، وعنه بحار الأنوار: ٣٥٩/٧٨ قطعة من ح ٢.

(٣) في ص ١٥٠-١٦٢.

تواتر القراءات، ومعنى هذا أنَّ القرآن المنزل إنما هو مطابق لإحدى القراءات، وأما غيرها، فهو إما زيادة في القرآن، وإما نقيصة فيه.

الثالث: النقص أو الزيادة بكلمة أو كلمتين مع التحفظ على نفس القرآن المنزل. والتحريف بهذا المعنى قد وقع في صدر الإسلام، وفي زمان الصحابة قطعاً، ويدلنا على ذلك إجماع المسلمين على أنَّ عثمان أحرق جملة من المصاحف، وأمر ولاته بحرق كلِّ مصحف غير ما جمعه، وهذا يدلُّ على أنَّ هذه المصاحف كانت مخالفة لما جمعه، وإلا لم يكن هناك سبب موجب لإحراقها، وقد ضبط جماعة من العلماء موارد الاختلاف بين المصاحف، منهم: عبدالله بن أبي داود السجستاني، وقد سَمَّى كتابه هذا بكتاب المصاحف، وعلى ذلك فالتحريف واقع لا محالة، إنما من عثمان، أو من كتاب تلك المصاحف، ولكننا سنبيِّن بعد هذا - إن شاء الله تعالى - أنَّ ما جمعه عثمان كان هو القرآن المعروف بين المسلمين، الذي تداولوه عن النبي ﷺ بدأً بيد، فالتحريف بالزيادة والنقيصة إنما وقع في تلك المصاحف التي انقطعت بعد عهد عثمان، وأما القرآن الموجود فليس فيه زيادة ولا نقيصة...

الرابع: التحريف بالزيادة والنقيصة في الآية والسورة مع التحفظ على القرآن المنزل، والتسالم على قراءة النبي ﷺ إياها.

والتحريف بهذا المعنى أيضاً واقع في القرآن قطعاً. فالبسمة مثلاً ممَّا تسالم المسلمون على أنَّ النبي ﷺ قرأها قبل كلِّ سورة غير سورة التوبة، وقد وقع الخلاف في كونها من القرآن بين علماء السنة، فاختار جمع منهم أنَّها ليست من القرآن، بل ذهبت المالكية إلى كراهة الإتيان بها قبل قراءة الفاتحة في الصلاة المفروضة، إلا إذا نوى به المصلي الخروج من الخلاف، وذهب جماعة أخرى إلى أنَّ البسمة من القرآن.

وأما الشيعة، فهم متسالمون على جزئية البسمة من كلِّ سورة غير سورة

التوبة، واختار هذا القول جماعة من علماء السنّة أيضاً<sup>(١)</sup>، وإذن فالقرآن المنزل من السماء قد وقع فيه التحريف يقيناً بالزيادة أو بالنقصان.

الخامس: التحريف بالزيادة؛ بمعنى أنّ بعض المصحف الذي بأيدينا ليس من الكلام المنزل.

والتحريف بهذا المعنى باطل بإجماع المسلمين، بل هو ممّا علم بطلانه بالضرورة.

السادس: التحريف بالنقصان؛ بمعنى أنّ المصحف الذي بأيدينا لا يشتمل على جميع القرآن الذي نزل من السماء، فقد ضاع بعضه على الناس. والتحريف بهذا المعنى هو الذي وقع فيه الخلاف، فاثبتته قوم ونفاه آخرون<sup>(٢)</sup>.

انتهى كلامه ﷺ.

ولكنّه سيجيء<sup>(٣)</sup> - إن شاء الله تعالى - في موضوع جمع القرآن وأنّه في أيّ زمان جمع، أنّ الجمع كان في عهد رسول الله ﷺ، وأنّ اختلاف مصحف عثمان مع سائر المصاحف كان في كيفة القراءة من دون اختلاف في الكلمات.

والعجب أنّه بنفسه يصرح فيما بعد بذلك، حيث يقول: «لا شك أنّ عثمان قد جمع القرآن في زمانه، لا بمعنى أنّه جمع الآيات والصور في مصحف، بل بمعنى أنّه جمع المسلمين على قراءة إمام واحد، وأحرق المصاحف الأخرى التي تخالف ذلك المصحف، وكتب إلى البلدان أن يحرقوا ما عندهم منها، ونهى المسلمين عن

(١) هنا تحقيق مفصل للسيد الخوئي رحمه الله في كتابه «البيان» حول آية البسطة تحت عنوان: هل البسطة من

القرآن؟ ٤٣٩-٤٥١، وانظر الإحكام في أصول الأحكام: ٢١٥/١-٢١٨.

(٢) البيان في تفسير القرآن: ١٩٧-٢٠٠.

(٣) في ص ٢٨٣-٢٩٧.



الاختلاف في القراءة...»<sup>(١)</sup>.

وحينئذٍ فالاختلاف إنما كان في القراءة لا في الكلمات، كما سيظهر<sup>(٢)</sup> إن شاء الله تعالى.

### مذهب الإمامية في عدم التحريف المتسالم عليه

الأمر الثاني: في عقيدة المسلمين في هذا الباب، فنقول: المعروف بينهم عدم وقوع التحريف في الكتاب، وأنه كما لم يقع التحريف بالزيادة إجماعاً كما عرفت، كذلك لم يقع التحريف بالنقص، وأن ما بأيدينا هو جميع القرآن المنزل على الرسول الأُمِّي ﷺ، وقد صرح بعدم وقوع التحريف في الكتاب أعظم علماء الشيعة الإمامية وأعلامهم من المتقدمين والمتأخرين، وإليك نقل بعض كلماتهم:

قال شيخ المحدثين صدوق الطائفة في محكي كتاب الاعتقادات: «اعتقدنا أن القرآن الذي أنزله الله - تعالى - على نبيه محمد ﷺ هو ما بين الدفتين؛ وهو ما في أيدي الناس، ليس بأكثر من ذلك... ومن نسب إلينا أننا نقول: إنه أكثر من ذلك فهو كاذب»<sup>(٣)</sup>.

وقال المفيد - رحمه الله تعالى - في أوائل المقالات: «وقد قال جماعة من أهل الإمامة: إنه لم ينقص من كلمة، ولا من آية، ولا من سورة، ولكن حُذِفَ ما كان مثبتاً في مصحف أمير المؤمنين ﷺ من تأويله وتفسير معانيه على حقيقة تنزيله، وذلك كان ثابتاً منزلاً وإن لم يكن من جملة كلام الله - تعالى - الذي هو القرآن المعجز، وقد يستوى تأويل القرآن قرآناً، قال الله - تعالى -: ﴿وَلَا تُعْجَلْ بِالْقُرْآنِ﴾

(١) البيان في تفسير القرآن: ٢٥٦.

(٢) في ص ٢٩٧.

(٣) الاعتقادات، المطبوع ضمن سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد: ٨٤/٥، باب الاعتقاد في مبلغ القرآن (٣٣).

مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَىٰ إِلَيْكَ وَخِيُّهُ، وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا»<sup>(١)</sup>. فسَمِيَ تأويل القرآن قرآنًا، وهذا ما ليس فيه بين أهل التفسير اختلاف.

وعندي أَنَّ هذا القول أشبه من مقال من ادَّعى نقصان كلم من نفس القرآن على الحقيقة دون التأويل، وإليه أميل، والله أسأل توفيقه للصواب»<sup>(٢)</sup>.

وقال السيّد المرتضى رحمته في المحكي عنه في جواب المسائل الطرابلسيات: إِنَّ العلم بصحّة نقل القرآن كالعلم بالبلدان والحوادث الكبار، والوقائع العظام والكتب المشهورة، وأشعار العرب المسطورة؛ فَإِنَّ العناية اشتدّت والدواعي توقّرت على نقله وحراسته، وبلغت إلى حدٍّ لم يبلغه ما ذكرناه؛ لأنّ القرآن معجزة النبوة، ومأخذ العلوم الشرعيّة والأحكام الدينيّة، وعلما المسلمين قد بلغوا في حفظه وحمايته الغاية، حتّى عرفوا كلّ شيء اختلف فيه من إعرابه وقراءته وحروفه وآياته، فكيف يجوز أن يكون مغيّراً أو منقوصاً مع العناية الصادقة، والضبط الشديد؟

وقال أيضاً قدّس الله روحه: إِنَّ العلم بتفسير القرآن وأبعاضه في صحّة نقله كالعلم بجملته، وجرى ذلك مجرى ما علم ضرورة من الكتب المصنّفة، ككتاب سيبويه والمزني، فَإِنَّ أهل العناية بهذا الشأن يعلمون من تفصيلها ما يعلمونه من جملتها، حتّى لو أنّ مدخلاً أدخل في كتاب سيبويه باباً في النحوليس من الكتاب، لُفِّرَ وميّر، وعلم أنّه ملحق وليس من أصل الكتاب، وكذلك القول في كتاب المزني. ومعلوم أنّ العناية بنقل القرآن وضبطه أصدق من العناية بضبط كتاب سيبويه ودواوين الشعراء.

وذكر أيضاً رحمته: أَنَّ القرآن كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله مجموعاً مؤلفاً على

(١) سورة طه ٢٠: ١١٤.

(٢) أوائل المقالات، المطبوع ضمن سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد: ٨١/٤.

ما هو عليه الآن. واستدلّ على ذلك بأنّ القرآن كان يدرس ويحفظ جميعه في ذلك الزمان، حتّى عيّن على جماعة من الصحابة في حفظهم له، وأنّه كان يعرض على النبي ﷺ ويتلى عليه، وأنّ جماعة من الصحابة مثل عبدالله بن مسعود وأبيّ بن كعب وغيرهما ختموا القرآن على النبي ﷺ عدّة ختمات، وكلّ ذلك يدلّ بأدنى تأمل على أنّه كان مجموعاً مرتّباً غير مبتور ولا مبثوث.

وذكر أنّ من خالف في ذلك من الإماميّة والحشويّة لا يعتدّ بخلافهم؛ فإنّ الخلاف في ذلك مضاف إلى قوم من أصحاب الحديث نقلوا أخباراً ضعيفة ظنّوا صحتها لا يرجع بثبوتها عن المعلوم المقطوع على صحتها<sup>(١)</sup>.

وقال الشيخ الطوسي - قدس سرّه القدوسي - في أوّل تفسيره المسمّى بالتبيان: أمّا الكلام في زيادته ونقصانه، فمما لا يليق به - يعني بالتفسير - أيضاً؛ لأنّ الزيادة فيه مجمع على بطلانها، والنقصان منه، فالظاهر أيضاً من مذهب المسلمين خلافه، وهو الأليق بالصحيح من مذهبنّا، وهو الذي نصره المرتضى ﷺ، وهو الظاهر في الروايات، غير أنّه رويت روايات كثيرة من جهة الخاصّة والعامة بنقصان كثير من آي القرآن، ونقل شيء منه من موضع إلى موضع، طريقها الآحاد التي لا توجب علماً ولا عملاً، والأولى الإعراض عنها...<sup>(٢)</sup>.

وتبعه على ذلك المحقّق الطبرسي في مقدّمة تفسيره «مجمع البيان»<sup>(٣)</sup>، الذي هو كالتلخيص لتفسير «التبيان».

وقال كاشف الغطاء في محكي كشفه: لا ريب في أنّه - يعني القرآن - محفوظ من النقصان بحفظ الملك الديّان، كما دلّ عليه صريح القرآن، وإجماع العلماء في جميع

(١) حكي عنه في مجمع البيان: ١٥/١ - ١٦ مقدّمة الكتاب، القرن الخامس.

(٢) التبيان في تفسير القرآن: ٣/١ مقدّمة الكتاب.

(٣) مجمع البيان في تفسير القرآن: ١٥/١ مقدمة الكتاب.

الأزمان، ولا عبرة بالنادر، وما ورد من أخبار النقيصة تمنع البديهة من العمل بظاهرها - إلى أن قال: - فلا بدّ من تأويلها بأحد وجوه...<sup>(١)</sup>.

وعن السيّد القاضي نور الله في مصائب النواصب: ما نسب إلى الشيعة الإمامية من قولهم بوقوع التغيير في القرآن ليس ممّا قال به جمهور الإمامية، وإنّما قال به شريحة قليلة منهم لا اعتداد بهم فيما بينهم<sup>(٢)</sup>.

وعن الشيخ البهائي رحمه الله بأنّه قال: وأيضاً اختلفوا في وقوع الزيادة والنقصان فيه، والصحيح أنّ القرآن العظيم محفوظ عن ذلك زيادةً كان أو نقصاناً، ويدلّ عليه قوله - تعالى -: ﴿وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾<sup>(٣)</sup>، وما اشتهر بين الناس من إسقاط اسم أمير المؤمنين عليه السلام منه في بعض المواضع، مثل قوله - تعالى -: ﴿يَتَأْتِيهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾<sup>(٤)</sup> - في عليّ - وغير ذلك، فهو غير معتبر عند العلماء<sup>(٥)</sup>.

وعن المقدس البغدادي في شرح الوافية: ... وإنّما وقع الخلاف في النقيصة، والمعروف بين أصحابنا حتّى حكى عليه الإجماع عدم النقيصة أيضاً.

وعنه أيضاً، عن الشيخ عليّ بن عبد العالي<sup>(٦)</sup>، أنّه صنّف في نفي النقيصة رسالة مستقلة، وذكر كلام الصدوق المتقدم، ثمّ اعترض بما يدلّ على النقيصة من الأحاديث، وأجاب بأنّ الحديث إذا جاء على خلاف الدليل من الكتاب والسنة المتواترة أو الإجماع، ولم يمكن تأويله ولا حمل على بعض الوجوه، وجب طرحه<sup>(٧)</sup>.

(١) كشف الغطاء: ٤٥٣/٣ - ٤٥٤، كتاب القرآن.

(٢) مصائب النواصب: ١٢١، الطائفة الثامنة، وعنه الشيخ البلاغي في آلاء الرحمن في تفسير القرآن: ٦٤-٦٥.

(٣) سورة الحجر: ٩.

(٤) سورة المائدة: ٥٧.

(٥) كما ذكره صاحب آلاء الرحمن في تفسير القرآن: ٦٥/١.

(٦) توفي سنة ٩٤٠.

(٧) حكى عنه أيضاً في آلاء الرحمن في تفسير القرآن: ٦٥/١.

وحكي هذا القول - أيضاً - عن العلامة الجليل الشهباني في بحث القرآن من كتابه «العروة الوثقى» ناسباً له إلى جمهور المجتهدين<sup>(١)</sup>.

وعن المحدث الشهير المولى الفيض الكاشاني في كتابي «الوافي»<sup>(٢)</sup> وعلم اليقين»<sup>(٣)</sup>.

وصرح به أيضاً فقيه العلم الكامل الجامع الشيخ محمد جواد البلاغي في مقدمة تفسيره، المسمى بـ «آلاء الرحمن»<sup>(٤)</sup>.

وبالجملة: لا مجال للارتياب في أن المشهور بين علماء الشيعة الإمامية بل المتسالم عليه بينهم، هو القول بعدم التحريف، وإنما ذهب إليه منهم طائفة قليلة من الأخباريين<sup>(٥)</sup>، اغتراراً بظاهر الروايات الدالة على ذلك، التي سيجيء الجواب عن الاستدلال بها، ومع ذلك فلا مساعٍ لنسبة هذا القول إلى الطائفة المحقة، وجعل ذلك من المطاعن في الفرقة الناجية، كما يظهر من بعض مفسري أهل السنة وغيرهم.

ولا بأس بنقل عبارة بعضهم ليظهر ركونهم مركب التعصب وهو عثور، وينقدح ابتلاء الطائفة المحقة بمثل هذه الافتراءات الكاذبة، والنسب الباطلة غير الصادقة، فنقول:

قال الألوسي في مقدمة تفسيره روح المعاني: وزعمت الشيعة أن عثمان، بل أبا بكر وعمر أيضاً حرّفوه، وأسقطوا كثيراً من آياته وسوره، فقد روى الكليني

(١) ذكر هذا السيد الخوئي في كتابه البيان: ٢٠٠.

(٢) الوافي: ١٧٧٨/٩ - ١٧٨٠.

(٣) علم اليقين في أصول الدين: ١/ ٥٦٢ - ٥٦٩، الفصل ٨ من الباب الثاني عشر من المقصد الثالث.

(٤) آلاء الرحمن في تفسير القرآن: ١/ ٦٣ - ٧١.

(٥) قال في قوانين الأصول ١/ ٤٠٣، المقصد الثاني من الباب السادس، قانون ٢: فمن أكثر الأخباريين: أنه وقع فيه - أي في القرآن - التحريف والزيادة والنقصان، ثم أجاب عنه.

منهم عن هشام بن سالم، عن أبي عبدالله عليه السلام أن القرآن الذي جاء به جبرئيل عليه السلام إلى محمد صلى الله عليه وآله سبعة عشر ألف آية <sup>(١)</sup>.

وروى محمد بن نصر، عنه أنه قال: كان في «لَمْ يَكُنْ» اسم <sup>(٢)</sup> سبعين رجلاً من قريش بأسمائهم وأسماء آبائهم <sup>(٣)</sup>.

وروى عن سالم بن سلمة قال: قرأ رجل على أبي عبدالله عليه السلام - وأنا أسمعه <sup>(٤)</sup> - حروفاً من القرآن ليس على ما يقرؤها الناس، فقال أبو عبدالله عليه السلام: كف عن هذه القراءة، اقرأ كما يقرأ الناس حتى يقوم القائم عليه السلام، فإذا قام القائم قرأ كتاب الله - عز وجل - على حده <sup>(٥)</sup>.

وروى عن محمد بن جهم الهلالي وغيره، عن أبي عبدالله عليه السلام: «أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ» <sup>(٦)</sup> ليس كلام الله، بل محرف عن موضعه، والمزل: «أُمَّةٌ هِيَ أَزْكَى مِنْ أُمَّتِكُمْ» <sup>(٧)</sup>.

وذكر ابن شهر آشوب المازندراني في كتاب «المثالب» له: أن سورة الولاية أسقطت بتمامها، وكذا أكثر سورة الأحزاب؛ فإنها كانت مثل سورة الأنعام، فأسقطوا منها فضائل أهل البيت عليهم السلام، وكذا أسقطوا لفظ «ويلك» من قبل «لَا تَخْزَنُ

(١) الكافي: ٢ / ٦٣٤، كتاب فضل القرآن، باب النوادر ح ٢٨.

(٢) في الكافي هكذا: عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، قال: دفع إلي أبو الحسن عليه السلام مصحفاً وقال: لا تنظر فيه، ففتحته وقرأت فيه: «لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا» [سورة البينة ٩٨: ١] فوجدت فيها اسم سبعين إلخ، فوقع سهو من آلوسي.

(٣) الكافي: ٢ / ٦٣١، كتاب فضل القرآن باب النوادر ح ١٦.

(٤) في الكافي: وأنا أسمع، وفيه: كف يدل «مه».

(٥) الكافي: ٢ / ٦٣٣، كتاب فضل القرآن، باب النوادر ح ٢٣.

(٦) سورة النحل ٩٦: ٩٢.

(٧) الكافي: ١ / ٢٩٢، كتاب الحجة ب ٦٥ ح ١، وفيه زيد بن الجهم الهلالي، والحديث هنا نقل بالمعنى.

إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا»<sup>(١)</sup>، و«عن ولاية عليٍّ» من بعد «وَقَفُّهُمْ إِنَّهُمْ مَسْئُولُونَ»<sup>(٢)</sup>.  
و«بعلي بن أبي طالب» من بعد «وَكَفَى اللَّهَ الضَّامِنِينَ الْقِتَالَ»<sup>(٣)</sup>، و«آل محمد» من بعد «وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا»<sup>(٤)</sup> إلى غير ذلك.  
فالقرآن الذي بأيدي المسلمين اليوم شرقاً وغرباً، وهو لكرة الإسلام ودائرة الأحكام مركزاً وقطباً أشدَّ تحريفاً عند هؤلاء من التوراة والإنجيل، وأضعف تأليفاً منها وأجمع للأباطيل، وأنت تعلم أن هذا القول أوهى من بيت العنكبوت، وأنه لأوهن البيوت، ولا أراك في مرية من حماقة مدعيه وسفاهة مفتريه، ولما تفتن بعض علمائهم لما به جعله قولاً لبعض أصحابه.

ثم نقل كلام الطبرسي في مقدمة مجمع البيان، المشتغل على نقل كلام السيد المرتضى المتقدم، ونسبة ذلك إلى قوم من حشوية<sup>(٥)</sup> العامة.  
ثم قال: وهو كلام دعاه إليه ظهور فساد مذهب أصحابه حتى للأطفال.  
ثم أنكر نسبة ذلك إلى قوم من الحشوية، نظراً إلى إجماع العامة على عدم وقوع

(١) سورة التوبة ٩: ٤٠.

(٢) سورة الصافات ٢٧: ٢٤.

(٣) سورة الأحزاب ٣٣: ٢٥.

(٤) سورة الشعراء ٢٦: ٢٢٧.

(٥) كتاب مثالب النواصب، مخطوط.

(٦) الحشوية: يسكون الشين وفتحها، قوم من أهل الحديث، همهم نقل الأحاديث والالتزام بها حتى وإن خالفت أصلاً من أصول الدين وعارضت مبنى من مبانيه، لم يأبهوا عمن يأخذون رواياتهم التي ينقلونها بلا دراية... ولا ممن يستفيدونها.  
يقول عنهم العلامة التهانوي في موسوعته:

وهم قوم تسكروا بالظواهر فذهبوا إلى التجسم وغيره، وهم من الفرق الضالة. وراح ينقل ما قاله فيهم الشيكبي: الحشوية طائفة ضلوا عن سواء السبيل، يجرون آيات الله على ظاهرها ويعتقدون أنه المراد...  
ثم ذكر أسباب تسميتهم بالحشوية... (موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ١: ٦٧٨-٦٧٩).

النقص فيما تواتر قرآنًا، كما هو موجود بين الدفتين اليوم.

ثم قال: «نعم، أسقط زمن الصديق ما لم تتواتر وما نسخت تلاوته، وكان يقرؤه من لم يبلغه النسخ، وما لم يكن في العرصة الأخيرة، ولم يأل جهداً في تحقيق ذلك، إلا أنه لم ينتشر نوره في الآفاق إلا زمن ذي النورين، فلهذا نسب إليه.

كما روي عن حميدة بنت يونس أن في مصحف عائشة: «إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا» - وعلى الذين يصلون الصفوف الأول» وأن ذلك قبل أن يغير عثمان المصاحف<sup>(١)</sup>.

فما أخرج أحمد، عن أبي قال: قال لي رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ - تبارك وتعالى - أمرني أن أقرأ عليك قال: فقرأ عليّ ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَ الْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾ \* رَسُولٌ مِنَ اللَّهِ يَتْلُو صُحُفًا مُطَهَّرَةً \* فِيهَا كُتُبٌ قَيِّمَةٌ \* وَ مَا تَفَرَّقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَةُ﴾<sup>(٢)</sup> إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْحَنِيفِيَّةُ غَيْرِ الْمَشْرُكَةِ، وَلَا الْيَهُودِيَّةِ، وَلَا النَّصْرَانِيَّةِ، وَمَنْ يَفْعَلْ خَيْرًا فَلَنْ يَكْفُرَ<sup>(٣)</sup>.

وفي رواية: ومن يعمل صالحاً فلن ي كفره، وما اختلف الذين أوتوا الكتاب إلا من بعدما جاءتهم البينة، إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدَّوْا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَفَارَقُوا الْكِتَابَ لَمَّا جَاءَهُمْ أُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ شَرُّ الْبَرِيَّةِ، مَا كَانَ النَّاسُ إِلَّا أُمَّةً وَاحِدَةً، ثُمَّ أَرْسَلَ اللَّهُ

(١) المصاحف لابن أبي داود السجستاني: ٢١١، الرقم ٢٣٦، وفيه: والذين يصلون الصفوف الأول، الإتيان في علوم القرآن: ٨٢ / ٣، الدر المثور في التفسير بالمأثور ٥: ٥٨٠، الآية ٥٦ من سورة الأحزاب، وفيه: والذين يصفون الصفوف الأول.

(٢) سورة البينة ٩٨: ١ - ٤.

(٣) المسند لابن حنبل: ٤٠ / ٨، ح ٢١٢٦١.



النبيين مبشرين ومنذرين يأمرون الناس، يقيمون الصلاة، ويؤتون الزكاة، ويعبدون الله وحده، أولئك عند الله خير البرية، جزاؤهم عند ربهم جنات عدن تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها أبداً رضي الله عنهم ورضوا عنه ذلك لمن خشي ربه<sup>(١)</sup>.

وفي رواية الحاكم: فقرأ فيها: «لو أن ابن آدم سأل وادياً من مال فأعطاه يسأل ثانياً، ولو سأل ثانياً فأعطاه يسأل ثالثاً، ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب، ويتوب الله على من تاب...»<sup>(٢)</sup>.

وما روي عنه أيضاً أنه كتب في مصحفه سورتي الخلع والحفد: «اللهم إنا نستعينك ونستغفرك، ونثني عليك، ولا نكفرك، ونخلع ونترك من يفجرك، اللهم إياك نعبد، ولك نصلي ونسجد، وإليك نسعى ونحفد، نرجو رحمتك، ونخشى عذابك، إن عذابك بالكفار ملحق»<sup>(٣)</sup> فهو من ذلك القبيل، ومثله كثير.

وعليه يحمل ما رواه أبو عبيد، عن ابن عمر، قال: لا يقولن أحدكم: قد أخذت القرآن كله، وما يدريه ما كله؟! قد ذهب منه قرآن كثير، ولكن ليقل: قد أخذت منه ما ظهر<sup>(٤)</sup>.

والروايات في هذا الباب أكثر من أن تحصى، إلا أنها محمولة على ما ذكرناه، وأين ذلك مما يقوله الشيعي الجسور: «وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ»<sup>(٥)</sup> (٦).

(١) الدر المنثور في التفسير بالمأثور: ٥٣٦/٨ - ٥٣٧ عن رسول الله ﷺ.

(٢) المستدرک علی الصحیحین: ٢٤٤/٢ ح ٢٨٨٩ عن رسول الله ﷺ.

(٣) كتاب الدعاء للطبراني: ٢٣٨ ح ٧٥٠، الإتيان في علوم القرآن: ٢٢٦/١، النوع التاسع عشر.

(٤) الإتيان في علوم القرآن: ٨١/٣ - ٨٢، النوع السابع والأربعون.

(٥) سورة النور ٢٤: ٤٠.

(٦) روح المعاني: ٣٢/١ - ٣٥.

انتهى ما أردنا نقله من كلامه حشره الله لا مع أجداده، بل مع من يحبّه ويتولّاه.

وأنت خير بما فيه:

أما أولاً: فلأنك عرفت<sup>(١)</sup> أن المشهور عند أصحابنا الإمامية، بل المتسالم عليه بينهم هو القول بعدم التحريف، بل قد عرفت<sup>(٢)</sup> أن الصدوق عليه السلام جعله من عقائد الإمامية، وأدعى كاشف الغطاء فيه الضرورة والبداهة، ومعه لا وجه للافتراء عليهم، ونسبة هذا القول السخيف إلى الطائفة المحقة - الظاهرة في الشهرة بينهم - وذهاب الكليني وبعض آخر من المحدثين؛ كشيخه علي بن إبراهيم القمي صاحب التفسير إلى القول بالتحريف - لا يسوغ النسبة إلى الجميع أو المشهور، مع أن منشأ النسبة إليه وإلى شيخه هو ذكر الأخبار الظاهرة فيه.

ومن الواضح أن نقل الخبر لا يدل على اختيار الناقل لما يفهم منه ظاهراً؛ لأنه فرع اعتباره أولاً، وظهوره عنده في ذلك ثانياً، وخلوّه عن المعارض ثالثاً، وحيثيته في مثل هذه المسألة رابعاً، وتحقيق ذلك عند الناقل غير واضح.

وأما ثانياً: فلأن إنكار ذهاب الحشوية من العامة إلى ذلك.

وهم الفرقة القائلة بحجية ظواهر القرآن واعتبارها، ولو كان على خلاف العقل الصريح؛ ولذا التزموا بالتجسيم نظراً إلى ذلك، ولعلّه لأجله سميت بالحشوية - في غير محلّه؛ لشيوع هذا القول منهم من الأزمنة المتقدمة<sup>(٣)</sup>.  
وأما ثالثاً: فلأنه أنكر التحريف غاية الإنكار، والتزم بما يرجع إليه من نسخ

(١، ٢) في ص ٢٠٠ - ٢٠٤.

(٣) موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: ١/ ٦٧٨.

التلاوة، الذي هو في الحقيقة تحريف، حيث قال في عبارته المتقدمة: «نعم، أسقط زمن الصديق ما لم تتواتر وما نسخت تلاوته، وكان يقرؤه من لم يبلغه النسخ». والعجب! أنه لا يختص هذا الإيراد بالرجل، بل هو شائع بين الجمهور، حيث إنهم قد صرحوا بنفي التحريف، وإثبات نسخ التلاوة، وعليه حملوا الروايات الكثيرة المروية بطرقهم، الدالة على اشتغال القرآن الأولي على أزيد من ذلك، وقد نسخت تلاوة الزائد، وقد نقل بعضها الآلوسي في عبارته المتقدمة، ولا بأس بذكر البعض الآخر أيضاً مثل:

ما روى المسور بن مخرمة قال: قال عمر لعبد الرحمن بن عوف: ألم تجد فيما أنزل علينا: «أنجاهدوا كما جاهدتم أول مرة»؟ فإننا لا نجدها! قال: أسقطت فيما أسقط من القرآن<sup>(١)</sup>.

وروى ابن أبي داود، عن ابن شهاب قال: بلغنا أنه كان أنزل قرآن كثير، فقتل علماء يوم اليمامة، الذين كانوا قد وعوه، ولم يعلم بعدهم، ولم يكتب، الحديث<sup>(٢)</sup>. وروى عروة بن الزبير، عن عائشة قالت: كانت سورة الأحزاب تُقرأ في زمن النبي ﷺ مائتي آية، فلما كتب عثمان المصاحف لم يقدر منها إلا ما هو الآن<sup>(٣)</sup>.

وروى ابن عباس، عن عمر أنه قال: إن الله - عز وجل - بعث محمداً ﷺ بالحق، وأنزل عليه الكتاب، فكان مما أنزل الله آية الرجم، فقرأناها وعقلناها ووعيناها، فلذا رجم رسول الله ﷺ ورجمنا بعده... ثم قال: إنا كنا نقرأ فيما نقرأ من

(١) الإنفاق في علوم القرآن: ٨٤/٣، الدر المنثور في التفسير بالماثور: ٢٣٢/١.

(٢) المصاحف لابن أبي داود السجستاني: ١٠٠ ح ٨١ كنز العمال: ٥٨٤/٢ ح ٤٧٧٨، وتأتي بنماها في ص ٢٧٦.

(٣) الإنفاق في علوم القرآن: ٨٢/٣، الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي: ١١٣/١٤، محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء: ١٦٩/٤.

كتاب الله أن لا ترغبوا عن آبائكم؛ فإنه كفر بكم... أو أن كفرأ بكم أن ترغبوا عن آبائكم<sup>(١)</sup>.

وآية الرّجم التي ادّعى عمر - على طبق الرواية - أنها من القرآن رويت بوجوه: منها: إذا زنى الشيخ والشيخة فارجمهما البتّة نكالا من الله والله عزيز حكيم<sup>(٢)</sup>.

ومنها: الشيخ والشيخة فارجمهما البتّة بما قضيا من اللّذة<sup>(٣)</sup>.

ومنها: الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجمهما البتّة<sup>(٤)</sup>.

وغير ذلك من الموارد التي التزموا فيها بنسخ التلاوة، مع أنّه لا يعلم مرادهم من نسخ التلاوة هل كان نسخها بأمر رسول الله ﷺ، أو بأيدي من تصدّى للزعامة والخلافة بعده؟

فإن كان الأوّل، فما الدليل على النسخ بعد ثبوت كون المنسوخ من القرآن بنحو التواتر على اعتقادهم؟ ولذا يقولون بأنّه «كان يقرؤه من لم يبلغه النسخ»، وصرّح بذلك الآلوسي في عبارته المتقدّمة، فإن كان المثبت له هو خبر الواحد، فقد قرّر في محلّه من علم الأصول<sup>(٥)</sup> وغيره أنّه لا يجوز نسخ الكتاب بخبر الواحد، والظاهر الاتّفاق عليه<sup>(٦)</sup>، وإن وقع الاختلاف في جواز تخصيص عموم الكتاب بخبر الواحد<sup>(٧)</sup>.

(١) صحيح البخاري: ٣٣/٨، باب رجم الحبلى ٣١، قطعة من ح ٦٣٣٠.

(٢) (٣، ٢) الإتيان في علوم القرآن: ٨٢/٣.

(٤) المسند لابن حنبل: ١٤٢/٨ ح ٢١٦٥٢، سنن الدارمي ٢: ١٢٤ ح ٢٣٢٠.

(٥) كفاية الأصول: ٢٧٦، حقائق الأصول: ٥٣٥/١.

(٦) البيان في تفسير القرآن: ٢٨٤، فقد جزم بإجماع المسلمين عليه.

(٧) الإحكام في أصول الأحكام: ٣٤٧/٢ المسألة الخامسة.

وإن كان هو السنّة المتواترة، فع عدم ثبوت التواتر - كما هو واضح - نقول: إنه حكي عن الشافعي، وأكثر أصحابه، وأكثر أهل الظاهر: القطع بعدم جواز نسخ الكتاب بالسنّة المتواترة، وحكي عن أحمد أيضاً في إحدى الروايتين عنه، بل أنكر جماعة من القائلين بالجواز وقوعه وتحققه<sup>(١)</sup>.

وإن كان الثاني: فهو عين القول بالتحريف، وكأنّ الآلوسي ومن يحدو حدوه توهموا أنّ النزاع في باب التحريف نزاع لفظي، وإلاّ فأبى فرق بينه وبين نسخ التلاوة بهذا المعنى؟ وعلى ذلك يصحّ أن يقال: إنّ جمهور علماء السنّة قائلون بالتحريف؛ لتصريحهم بنسخ التلاوة، الذي يرجع إليه، بل هو عينه، كما أنّه ينكشف أنّ من لم يجعل الله له نوراً قاله من نور.

وأما رابعاً: فلاّته كيف يصحّ الالتزام بأنّ سورتي الخلع والحفد - اللتين سمّاهما الراغب في المحاضرات سورتي القنوت<sup>(٢)</sup>، ونسبوهما إلى مصحف ابن عباس، ومصحف زيد وقراءة أبيّ وأبي موسى<sup>(٣)</sup> - أن يكونا من القرآن؟ فإنّه كيف يصحّ قوله: «يفجر» في السورة الأولى؟ وكيف تتعدّى كلمة «يفجر»؟ وأيضاً أنّ الخلع يناسب الأوثان، فماذا يكون المعنى؟ وبماذا يرتفع الغلط؟ أو ما هي النكتة في التعبير بقوله: «ملحق»؟ وما هو وجه المناسبة وصحة التعليل لخوف المؤمن من عذاب الله بأنّ عذاب الله بالكافرين ملحق؟ فإنّ هذه العبارة إنّما تناسب التعليل؛ لأنّ لا يخاف المؤمن من عذاب الله؛ لأنّ عذابه بالكافرين ملحق.

وكذا آية الرجم - التي ادّعى عمر أنّها من القرآن - يسأل من القائل بنسخ

(١) الإحكام في أصول الأحكام: ١٦٥/٣، المسألة العاشرة.

(٢) محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء: ١٦٨/٤.

(٣) الإتيان في علوم القرآن: ٢٢٦/١، ٢٢٧.

تلاوته على تقدير صحّة روايته، وأنّه ما وجه دخول «الفاء» في قوله: «الشيخ والشيخة فارجموها البتّة بما قضيا من اللّذة»، وليس هناك ما يصحّح دخولها من شرط أو نحوه، لا ظاهراً، ولا على وجه يصحّ تقديره، وإنّما دخلت «الفاء» على الخبر في قوله - تعالى -: «الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا...»<sup>(١)</sup>؛ لأنّ كلمة اجلدوا بمنزلة الجزاء لصفة الزنا في المبتدأ، والزنا بمنزلة الشرط، وليس الرجم جزاءً للشيخوخة، ولا هي سبباً.

فالظاهر أنّ الوجه في دخول «الفاء» هي الدلالة على كذب الرواية، كما هو غير خفيّ على أولى الدّراية.

ثمّ إنّ قضاء اللّذة أعمّ من الجماع، والجماع أعمّ من الزنا، والزنا أعمّ من سبب الرجم الذي هو الزنا مع الإحصان، فكيف يصحّ إطلاق القول بوجوب رجمها مع قضاء اللّذة والشهوة؟ كما هو واضح.

وإن قيل بكونه كناية عن الزنا نقول: على تقدير تسليمه بأنّ السبب كما عرفت ليس هو الزنا المطلق، وليست الشيخوخة ملازمة للإحصان، كما لا يخفى. إذا عرفت هذين الأمرين يقع الكلام بعدها في أدلّة الطرفين وتحقيق ما هو الحقّ في البين، فنقول:

### أدلة عدم التحريف ومناقشة القائلين به

الدليل الأول: قول الله - تبارك وتعالى -: «إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ»<sup>(٢)</sup>؛ فإنّ دلالته على أنّ القرآن مصون من التحريف والتغيير، وأنّه لا يتمكّن أحد من أن يتلاعب فيه، ظاهرة، ولكن الاستدلال به يتوقف على

(١) سورة النور ٢٤: ٢.

(٢) سورة الحجر ١٥: ٩.

إثبات كون المراد من «الذكر» فيه هو القرآن؛ لاحتمال أن يكون المراد به هو الرسول، لاستعمال الذكر فيه أيضاً في مثل قوله - تعالى -: ﴿قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا﴾ رُسُولًا يَتْلُوا عَلَيْكُمْ ءَايَاتِ اللَّهِ ﴿١﴾.

ولكن يدفع هذا الاحتمال:

أولاً: منع كون المراد بالذكر في الآية الثانية أيضاً هو الرسول، وذلك بقرينة التعبير بالإِنْزَال؛ ضرورة أنه لا يناسب الرسول؛ لكونه ساكناً في الأرض مخلوقاً كسائر الخلق، محشوراً معهم، والتنزيل والإِنْزَال وما يشابههما إنما يناسب الأمور السماوية، كالكتاب، والملائكة، وأمثالها، وذكر كلمة «الرسول» بعد ذلك لا يؤيد كونه المراد بالذكر؛ لأنه ابتداء آية مستقلة، وليس جزءاً لما قبله، واحتمل في مجمع البيان أن يكون انتصابه لأجل كونه مفعول فعل محذوف، تقديره: «أرسل رسولاً» لا بدلاً من «ذكراً»، كما أنه احتمل أن يكون مفعول قوله: «ذكراً»، ويكون تقديره «أنزل الله إليكم أن ذكر رسولاً» ﴿٢﴾.

وبالجملة: فلم يثبت كون المراد من «الذكر» في هذه الآية هو الرسول، ولم نقل بظهورها - بقرينة ذكر الإِنْزَال - في كونه هو الكتاب.

وثانياً: أنه على تقدير كون المراد بالذكر في تلك الآية هو الرسول، لكنّه لا يتم احتماله في المقام؛ وهي آية الحفظ؛ لكونها مسبوقه بما يدل على أن المراد به هو الكتاب؛ وهو قوله - تعالى -: ﴿وَقَالُوا يَتَّبِعُهَا الَّذِي نَزَلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾ لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَكَةِ إِن كُنْتَ مِنَ الصّٰدِقِينَ ﴿٣﴾ مَا نُنَزِّلُ الْمَلَكَةَ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَا كَانُوا إِذَا مُنْظَرِينَ ﴿٤﴾.

(١) سورة الطلاق ٦٥: ١٠-١١.

(٢) مجمع البيان في تفسير القرآن: ٤٤/١٠.

(٣) سورة الحجر ١٥: ٨.

فَكَأَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ وَقَعَتْ جَوَاباً عَنْ قَوْلِهِمُ السَّخِيفَ وَافْتِرَائِهِمُ الْعَنِيفَ؛ وَهُوَ: أَنَّ  
الْمَجْنُونِ لَا يُمْكِنُ لَهُ حِفْظُ الذِّكْرِ، وَلَا يَلِيقُ بِأَنْ يَنْزَلَ عَلَيْهِ، فَأُجَابِهِمُ اللَّهُ - تَبَارَكَ  
وَتَعَالَى - بِأَنَّ التَّنْزِيلَ إِنَّمَا هُوَ فِعْلُ اللَّهِ وَهُوَ الْحَافِظُ لَهُ عَنِ التَّحْرِيفِ وَالتَّغْيِيرِ:  
﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾<sup>(١)</sup>.

فانقدح مما ذكرنا وضوح كون المراد بالذكر في آية الحفظ هو الكتاب، ولا مجال  
للاحتمال المذكور بوجه أصلاً.

ومن الغريب - بعد ذلك - ما ذكره المحدث المعاصر<sup>(٢)</sup> في مقام المناقشة على  
الاستدلال بالآية من أنه: قد أجمع الأمة على عدم جواز التمسك بمتشابهات القرآن  
إلا بعد ورود النص الصريح في بيان المراد منها، ولا شك أن المشترك اللفظي إذا  
لم يكن معه قرينة تعين بعض أفرادها، والمعنوي إذا علم عدم إرادة القدر المشترك  
منها، بل أريد منه أحد أفرادها، ولم يقترن بما يعينه من أقسام المتشابهات،  
و«الذكر» قد أطلق في القرآن كثيراً على رسول الله ﷺ، ومن الجائز أن يكون هو  
المراد منه هنا أيضاً، ويكون سبيل تلك الآية سبيل قوله - تعالى -: ﴿وَأَلَّلَهُ  
يَعْصِيكَ مِنَ النَّاسِ﴾<sup>(٣)</sup>، وليس ذكر الإنزال قرينة على كون المراد منه القرآن؛  
لقوله تعالى -: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا رَسُولًا﴾<sup>(٤)</sup>.

(١) سورة الحجر ٩: ١٥.

(٢) وهو المحدث حسين بن محمد تقي النوري (١٢٥٤ - ١٣٢٠ هـ). وكتابه «فصل الخطاب في تحريف  
كتاب رب الأرباب» طبعة حجرية، يقع في ٣٩٨ صفحة، النسخة التي عثرت عليها أكثر صفحاتها غير  
مرقمة. انتهى من تأليف كتابه هذا سنة ١٢٩٨ هـ. سجلت على هذا الكتاب من قبل جمع من علماء  
الإمامية وغيرهم عدة ردود واعتراضات ومناقشات، أنسم بعضها بالسخرية مما كتبه، والاستخفاف بما  
توصل إليه واعتمد عليه.

(٣) سورة المائدة ٥: ٦٧.

(٤) فصل الخطاب: ٣٣٦ الباب الثاني في ذكر أدلة القائلين بعدم تطرق التغيير مطلقاً، وهي أمور عديدة:  
الأول قوله - تعالى -: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾.



وقد عرفت قيام القرينة الواضحة على كون المراد به في المقام هو الكتاب، وأنه ليست آية الحفظ من التشابهات بوجه، والعجب منه ﷺ مع كونه محدثاً مشهوراً وذا عناية بالروايات المأثورة عن العترة الطاهرة عليهم آلاف الثناء والتحية ولو كانت روايتها كذابين وضّاعين، كما سيأتي<sup>(١)</sup> في البحث عن الروايات الدالة على التحريف - كيف نقل آية الحفظ هكذا: «إنا أنزلنا الذكر...»<sup>(٢)</sup>.

وكيف حكى الآية التي استشهد بها على كون المراد بالذكر هو الرسول بالنحو الذي نقلنا عنه، مع أن الآية هكذا: «قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا» رُسُولًا<sup>(٣)</sup>.  
وحينئذ فيسأل عن الوجه في عدم الاعتناء بالكتاب، والتسامح في نقل ألفاظه المقدسة وآياته الكريمة، ولعمري أن هذا وأشباهه هو السبب في طعن المخالفين على الفرقة الناجية المحقة، وإفترانهم عليهم بأنهم لا يعتنون بالكتاب العزيز، ولا يراعون شأنه العظيم، وقولهم: إنهم مشتركون معنا في ترك العمل بمحدث الثقلين المتواتر بين الفريقين؛ فإن الطعن علينا والإيراد بنا بترك العترة الطاهرة - صلوات الله عليهم أجمعين - وعدم التمسك بهم، منقوض بعدم تمسكهم بالكتاب الذي هو أيضاً أحد الثقلين، بل هو الثقل الأكبر، والمعجزة الخالدة الوحيدة للنبوّة والرسالة.  
وكيف كان، فلا إشكال في المقام في أن المراد بالذكر في آية الحفظ هو الكتاب الذي نزل الله.

ولكنه أورد على الاستدلال بها على عدم التحريف، بوجوه أخر من الإشكال:

الإيراد الأول: أنه لا دليل على كون المراد من الحفظ فيها هو الحفظ عن

(١) في ص ٢٦٩ - ٢٩٥.

(٢) المصدر السابق.

(٣) سورة الطلاق ٦٥: ١٠ - ١١.

التلاعب والتغيير والتبديل ، بل يحتمل :

أولاً: أن يكون المراد من الحفظ هو العلم ، فعنى قوله - تعالى - : ﴿وَأَنَّا لَهُ لَنَحْفَظُونَهُ﴾ : إِنَّا لَهُ لَعَالَمُونَ ، فلا دلالة فيها حينئذٍ على عدم التحريف بوجه ، ولا تعرض لها من هذه الحيثية ، وقد ذكر هذا الاحتمال المحقق القمي في كتاب «القوانين»<sup>(١)</sup>.

وثانياً: أنه على تقدير كون المراد من الحفظ هو الصيانة ، لكن يحتمل أن يكون المراد هو صيانتها عن القدح فيه ، وعن إبطال ما يشتمل عليه من المعاني العالية ، والمطالب الشائخة ، والتعاليم الجليلة ، والأحكام المتينة .

والجواب : أما عن الاحتمال الذي ذكره المحقق القمي ، فهو وضوح عدم كون الحفظ - لغةً وعرفاً - بمعنى العلم ؛ فإن المراد منه هو الصيانة . وأين هو من العلم بمعنى الإدراك والاطلاع ؟! وبمجرد الاحتمال إنما يقدر في الاستدلال إذا كان احتمالاً عقلياً منافياً لاتعقاد الظهور للفظ ، ومن الواضح عدم ثبوت هذا النحو من الاحتمال في المقام .

وأما عن الاحتمال الثاني ، فهو أنه إن كان المراد من صيانتها عن القدح والإبطال هو الحفظ عن قدح الكفار والمعادين - بمعنى أنه لم يتحقق في الكتاب قدح من ناحيتهم بوجه ، والسبب فيه هو الله تبارك وتعالى ؛ فإنه منعهم عن ذلك - فلا ريب في بطلان ذلك ؛ لأن قدحهم في الكتاب فوق حد الإحصاء ، والكتب السخيفة المؤلفة لهذه الأغراض الشيطانية كثيرة .

وإن كان المراد أن القرآن لأجل اتصاف ما يشتمل عليه من المعاني بالقوة والاستحكام والمتانة ، لا يمكن أن يصل إليه قدح القادحين ، ولا يقع فيه تزلزل

(١) قوانين الأصول: ١/ ٤٠٥ ، المقصد الثاني من الباب السادس ، قانون ٢ .

واضطراب من قبل شبه المعاندين، فهذا المعنى وإن كان أمراً صحيحاً مطابقاً للواقع، إلا أنه لا يرتبط بما هو مفاد الآية الشريفة؛ ضرورة أن ما ذكر إنما هو شأن القرآن ووصف الكتاب، والآية إنما هي في مقام توصيف الله تبارك وتعالى، وأنه المنزل للكتاب العزيز، والحافظ له عن التغيير والتبديل.

وبعبارة أخرى: مرجع ما ذكر إلى أن القرآن حافظ لنفسه بنفسه؛ لاستحكام مطالبه، ومتانة معانيه، وعلو مقاصده، والآية تدل على افتقاره إلى حافظ غيره، وهو الله الذي نزله، فأين هذا من ذاك؟! فتدبر جيداً.

الإيراد الثاني: أن مرجع الضمير في قوله: «وَإِنَّا لَهُ لَنَحْفَظُونَهُ» إن كان المراد به هو كل فرد من أفراد القرآن من المكتوب والمطبوع وغيرهما، فلا ريب في بطلانه؛ لوقوع التغيير في بعض أفرادها قطعاً، بل ربما مَرَقَ أو فَرَقَ، كما صنع الوليد<sup>(١)</sup> وغيره.

وإن كان المراد به هو حفظه في الجملة، كفي في ذلك حفظه عند الإمام الغائب - عجل الله تعالى فرجه الشريف - فلا يدل على عدم التحريف في الأفراد التي بأيدينا من الكتاب العزيز، والقائل بالتحريف إنما يدعيه في خصوص هذه الأفراد، لا ما هو الموجود عند محمد وآله صلوات الله عليه وعليهم أجمعين<sup>(٢)</sup>.

والجواب: أن القرآن ليس أمراً كلياً قابلاً للصدق على كثيرين، بحيث تكون نسبته إلى النسخ المتكثرة كنسبة طبيعة الإنسان إلى أفرادها المختلفة، وكانت لها أفراد موجودة، وأفراد انعدمت بعد وجودها، أو يمكن أن توجد، بل القرآن هو الحقيقة النازلة على الرسول الأمين، التي قال الله في شأنها: «إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي

(١) الأغاني: ٤٩/٧، آداب الدنيا والدين: ٥٠٠-٥٠١، الكامل في التاريخ: ٣٠٧/٤، الجامع لأحكام القرآن:

٣٥٠/٩، فوات الوفيات: ٢٥٧/٤، خزنة الأدب: ١/٣٢٨-٣٢٩.

(٢) فصل الخطاب الباب الثاني في ذكر أدلة القائلين بعدم تطرق التغيير مطلقاً، الأول: ٣٣٦.

ثِيْلَةً أَقْدَرِ<sup>(١)</sup> والقرآن المكتوب أو الملفوظ إنما هو حاكٍ عن تلك الحقيقة، وكاشف عما أنزل في تلك الليلة المباركة، ومن المعلوم أنها ليست متكررة متنوعة، ومرجع حفظها إلى ثبوتها بتمامها من دون نقص وتغيير، وكون الحاكّي حاكياً عنها كذلك، وهذا مثل ما نقول: إن القصيدة الفلانية محفوظة؛ فإن معناها أن الكتب الحاكية عنها أو الصدور الحافظة لها حاكية عنها بأجمعها، وحافظة لها بتمامها، كما لا يخفى.

الإيراد الثالث: ما ذكره المحدث المعاصر من أن آية الحفظ مكّية، واللفظ بصورة الماضي، وقد نزل بعدها سور وآيات كثيرة، فلا تدلّ على حفظها لو سلّمنا الدلالة<sup>(٢)</sup>.

والجواب: واضح؛ فإن الناظر في الآية العارف بأساليب الكلام يقطع بأن الحفظ إنما يتعلّق بما هو الذكر الذي هو شأن القرآن بأجمعه، فكما أن صفة التنزيل صفة عامّة ثابتة لجميع الآيات والسور بملاحظة نفس هذه الآية الشريفة، ولا يكاد يتوهم عاقل دلالتها على اتّصاف الآيات الماضية بذلك، فكذلك وصف الحفظ والمصونيّة.

الإيراد الرابع: - وهو العمدة - أن القائل بالتحريف يحتمل وجود التحريف في نفس هذه الآية الشريفة؛ لأنها بعض آيات القرآن، فلاحتمال التحريف فيه مجال، ومع هذا الاحتمال لا يصح الاستدلال، فكيف يصح الاستدلال بما يحتمل فيه التحريف على نفسه؟ وهل هذا إلّا الدور الباطل؟!.

والجواب: أن الاستدلال إن كان في مقابل من يدّعي التحريف في موارد مخصوصة؛ وهي الموارد التي دلت عليها روايات التحريف، فلا مجال للمناقشة

(١) سورة القدر ٩٧: ١.

(٢) فصل الخطاب، الباب الثاني في ذكر أدلة القائلين بعدم تلزق التغيير مطلقاً، الأول: ٣٣٧.

فيه؛ لعدم كون آية الحفظ من تلك الموارد على اعترافه؛ ضرورة أنه لم ترد رواية تدل على وقوع التحريف في آية الحفظ أصلاً.

وإن كان في مقابل من يدعي التحريف في القرآن إجمالاً؛ بمعنى أن كل آية عنده محتملة لوقوع التحريف فيها، وسقوط القرينة الدالة على خلاف ظاهرها عنها.

فتارة: يقول القائل بهذا النحو من التحريف بحجّة ظواهر الكتاب، مع وصف التحريف.

وأخرى: لا يقول بذلك، بل يرى أن التحريف مانع عن بقاء ظواهر الكتاب على الحجّة، وجواز الأخذ والتمسك بها، ويعتقد أن الدليل على عدم الحجّة هو نفس وقوع التحريف.

فعلى الأول: لا مجال للمناقشة في الاستدلال بآية الحفظ على عدم التحريف؛ لأنّه بعدما كانت الظواهر باقية على الحجّة، ووقوع التحريف غير مانع عن اتّصاف الظواهر بهذا الوصف، كما هو المفروض، نأخذ بظاهر آية الحفظ، ونستدل به على عدم كما هو واضح.

وعلى الثاني: الذي هو عبارة عن مانعة التحريف عن العمل بالظواهر والأخذ بها، فإن كان القائل بالتحريف مدّعياً للعلم به، والقطع بوقوع التحريف في القرآن إجمالاً، وكون كل آية محتملة لوقوع التحريف فيها، فالاستدلال بآية الحفظ لا يضره، ولو كان ظاهرها باقياً على وصف الحجّة؛ لأنّ ظاهر الكتاب إنّما هو حجة بالإضافة إلى من لا يكون عالماً بخلافه؛ ضرورة أنه من جملة الأمارات الظنية المعتمدة، وشأن الأمانة اختصاص حجّيتها بخصوص الجاهل بمقتضاها.

وأما العالم بالخلاف المتيقّن له، فلا معنى لحجّة الأمانة بالإضافة إليه، فخير الواحد مثلاً الدال على وجوب صلاة الجمعة إنّما يعتبر بالنسبة إلى من لا يكون عالماً بعدم الوجوب. وأما بالإضافة إلى العالم، فلا مجال لاعتباره بوجه، فظاهر

آية الحفظ - على تقدير حجتيه أيضاً - إنما يجدي لمن لا يكون عالماً بالتحريف، والبحث في المقام إنما هو مع غير العالم.

وإن كان القائل به لا يتجاوز عن مجرد الاحتمال، ولا يكون عالماً بوقوع التحريف في الكتاب، بل شاكاً، فنقول:

مجرد احتمال وقوع التحريف - ولو في آية الحفظ أيضاً - لا يمنع عن الاستدلال بها لعدم التحريف، كيف، وكان الدليل على عدم حجبة الظواهر والمانع عنها هو التحريف، فمع عدم ثبوته واحتمال وجوده، وعدمه كيف يرفع اليد عن الظاهر، ويحكم بسقوطه عن الحجية؟ بل اللازم الأخذ به والحكم على طبق مقتضاه، الذي عرفت أن مرجعه إلى عدم تحقق التحريف بوجه، ولا يستلزم ذلك تحقق الدور الباطل؛ ضرورة أن سقوط الظاهر عن الحجية فرع تحقق التحريف وثبوته، وقد فرضنا أن الاستدلال إنما هو في مورد الشك وعدم العلم.

ومن الواضح: أن الشك فيه لا يوجب سقوط الظاهر عن الحجية ما دام لم يثبت وقوعه، فتدبر جيداً.

وقد انقذح مما ذكرنا تمامية الاستدلال بآية الحفظ، والجواب عن جميع الإشكالات، لا سيما الأخير الذي كان هو العمد في الباب.

الدليل الثاني: قوله - تعالى -: ﴿وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ ۖ لَا يَأْتِيهِ الْبُطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ، تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾<sup>(١)</sup>، ولا خفاء في ظهوره في أنه لا يأتي الكتاب العزيز الباطل بجميع أقسامه، ومن شيء من الطرق والجوانب؛ ضرورة أن النبي إذا ورد على الطبيعة المعرفة بلام الجنس، أفاد العموم بالإضافة إلى جميع أنواعها وأصنافها وأفرادها، فالباطل في ضمن أي نوع تحقق، وأي صنف

حصل ، وأني فرد وجد ، بعيد عن الكتاب بمراحل لا يمكن له إتيانه والاتصال إليه .  
ومن الواضح : أن «التحريف» من أوضح مصاديق الباطل ، وأظهر أصنافه ،  
فالآية تنفيه وتخبر عن عدم وقوعه ، ويُعبده عن الكتاب .

مضافاً إلى أن توصيف الكتاب بالعزّة يلائم مع حفظه عن التغير والتنقيص ،  
كما أن قوله - تعالى - في ذيل الآية : ﴿تَنْزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ الذي هو بمنزلة  
التعليل للحكم بعدم إتيان الباطل الكتاب يناسب مع بقائه ، وعدم تطرّق التحريف  
إليه ؛ فإن ما نزل من الحكيم لا يناسبه عروض التغير ، ويكون مصنوعاً من  
أن تتلاعب به الأيدي الجائرة ، ومحفوظاً من أن تمسه الأفراد غير المطهرة .  
وقد أورد على الاستدلال بوجوه من الإشكال <sup>(١)</sup> :

الإشكال الأول : أنه قد ورد في تفسير الآية روايات دالة على أن المراد منها  
غير ما ذكرنا ، مثل :

رواية علي بن إبراهيم القمي في تفسيره عن الإمام الباقر عليه السلام قال : «لا يأتيه  
الباطل من قبل التوراة ، ولا من قبل الإنجيل والزبور ، ولا من خلفه ، أي لا يأتيه  
من بعده كتاب يبطله» <sup>(٢)</sup> .

ورواية مجمع البيان عن الصادق عليه السلام : «أنه ليس في أخباره عمّا مضى باطل ،  
ولا في أخباره عمّا يكون في المستقبل باطل» <sup>(٣)</sup> .

والجواب : أن اختلاف الروایتين في تفسير الآية ، وبيان المراد منها - ضرورة

(١) ذكر هذه الاشكالات صاحب فصل الخطاب في الباب الثاني في ذكر أدلة الفاضلين بعدم تطرّق التفسير  
مطلقاً ، الثاني : ٣٣٨ .

(٢) تفسير القمي : ٢٦٦/٢ ، وعنه تفسير كنز الدقائق : ٢١٢/٩ ، والبرهان في تفسير القرآن : ٧٩٢/٤ ح ٩٤٥٠ ،  
وبihar الأنوار : ٢٠٩/١٧ ح ١٢ و ١٣/٩٢ ح ٤ .

(٣) مجمع البيان : ٢٤/٩ ، وعنه تفسير كنز الدقائق : ٢١٢/٩ ، والبرهان في تفسير القرآن : ٧٩٢/٤ ح ٩٤٤٩ .

أنه لا يكاد يمكن الجمع بينهما؛ فإن الإخبار عما مضى لا يرتبط بالتوراة والإنجيل والزبور، والإخبار عما يكون في المستقبل لا يلائم الكتاب الذي يأتي من بعده. دليل على عدم حصر الباطل في شيء من مفادهما، وأنها بصدد بيان المصدق، ولا دلالة لها على الحصر أصلاً. وعليه: فظهور الآية في العموم، وعدم تطرق شيء من أقسام الباطل وأفراده إليه واضح لا معارض له بوجه.

الإشكال الثاني: التأمل في صدق الباطل على ورود التحريف عليه، خصوصاً بعد ملاحظة وحدة المراد منه فيما سبق القرآن أو لحقه؛ إذ لا يتوهم في الباطل الذي بين يديه ذلك، فيكون ما في خلفه كذلك.

والجواب: من الواضح أن كون التحريف من أظهر مصاديق الباطل مما لا ينبغي الارتياح فيه، وتعلق النفي بالطبيعة المعرفة يفيد العموم على ما ذكرنا، ولا مجال لملاحظة وحدة المراد؛ فإن الحكم لم يتعلق بالأفراد حتى تلاحظ وحدة المراد، بل بنفس الطبيعة في السابق واللاحق، كما هو غير خفي.

الإشكال الثالث: أنه لا يظهر في شيء من الكتب الموضوعة في تفسير القرآن، تفسير الآية بما ذكر، ولا احتمله أحد من المفسرين، وإليك نقل بعض كلمات أعلامهم:

قال الشيخ الطوسي رحمته الله في محكي التبيان: قوله - تعالى -: «لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ...» قيل في معناه أقوال خمسة:

أحدها: أنه لا تعلق به الشبهة من طريق المشاكلة، ولا الحقيقة من جهة المناقضة؛ وهو الحق المخلص الذي لا يليق به الدنس.

ثانيها: قال قتادة والسدي: معناه لا يقدر الشيطان أن ينقص منه حقاً ولا يزيد فيه باطلاً.

ثالثها: أن معناه لا يأتي بشيء يوجب بطلانه مما وجد قبله ولا معه، ولا بما



يوجد بعده . وقال الضحاك : لا يأتيه كتاب من بين يديه يبطله ، ولا من خلفه ؛ أي ولا حديث من بعده يكذبه .

رابعها : قال ابن عباس : معناه لا يأتيه الباطل من أول تنزيله ، ولا من آخره .  
خامسها : أن معناه لا يأتيه الباطل في إخباره عما تقدم ، ولا من خلفه ولا عما تأخر<sup>(١)</sup> .

وقال السيّد الرضي في محكيّ الجزء الخامس من تفسيره المسمّى بـ «حقائق التأويل» في تفسير قوله - تعالى - : ﴿... بِكَلِمَةٍ مِنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ...﴾<sup>(٢)</sup> - بعد ذكر سرّ تذكير الضمير فيه ، وتأنيثه في قوله - تعالى - : ﴿إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَيْنَاهَا إِلَى مَرْيَمَ﴾<sup>(٣)</sup> - ما لفظه :

«وإذا نظرت بعين عقلك بأن لك ما بين الموضوعين من التمييز البين والفرق النير ، وعجبت من عمائق قعر هذا الكتاب الشريف الذي لا يدرك غورها ، ولا ينضب بحرها ؛ فإنه كما وصفه سبحانه بقوله : ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبُتْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾<sup>(٤)</sup> .

ومن أحسن ما قيل في تفسير ذلك : «إنه لا يشبه كلاماً تقدّمه ، ولا يشبهه كلام تأخر عنه ، ولا يتصل بما قبله ، ولا يتصل به ما بعده ، فهو الكلام القائم بنفسه ، البائن من جنسه ، العالي على كل كلام قرن إليه وقيس به»<sup>(٥)</sup> .  
وبالجملة : فتفسير الآية بما ذكر في الاستدلال مخالف لما يظهر من الفحول

(١) الثيان في تفسير القرآن : ١٢٩/٩ - ١٣٠ .

(٢) سورة آل عمران ٣ : ٤٥ .

(٣) سورة النساء ٤ : ١٧١ .

(٤) سورة فصلت ٤١ : ٤٢ .

(٥) حقائق التأويل في مشابه التنزيل : ١٠٢ ، المسألة ١٠ .

والرجال من مفسري العامة والخاصة. وعليه: فلا يبقى للتمسك بها مجال.  
والجواب: أننا قد حققنا في أول مبحث أصول التفسير<sup>(١)</sup>: أن الأصل الأولي في باب التفسير، وكشف مراد الله - تبارك وتعالى - من كتابه العزيز هو ظواهر الكتاب، وأن الاعتماد في باب التفسير عليها مما لا ينبغي الارتياح فيه. وقول المفسرين لم يقم دليل على اعتباره ما لم يكن مبتتياً على تلك الأصول، وقد عرفت<sup>(٢)</sup> أن ظاهر الآية تعلق النبي بطبيعة الباطل، وأن التحريف من أوضح مصاديقه، ولا يعارض ذلك قول المفسرين إلا إذا كان مستنداً إلى بيان المعصوم عليه السلام، الذي هو أيضاً من تلك الأصول، والظاهر عدم الاستناد في المقام، وعلى تقديره فالروايات المستند إليها هي الروايات المتقدمة، وقد عرفت عدم دلالتها على حصر الباطل في مفادها، والدليل عليه وجود الاختلاف بينها، كما لا يخفى.

الإشكال الرابع: نظيره من أنه إن أريد بالقرآن الذي لا يأتيه الباطل جميع أفراد الموجودات بين الناس، فهو خلاف الواقع؛ للإجماع على أن ابن عفاً أحرق مصاحف كثيرة، حتى قيل: إنه أحرق أربعين ألف مصحف، ويمكن ذلك لأحد أهل الإسلام والمنافقين، فليكن ما صدر من أولئك من التحريف في الصدر الأول من هذا القبيل، وإن أريد في الجملة، فيكفي في انتفاء الباطل عنه انتفاؤه عن ذلك الفرد المحفوظ عند أهل البيت عليه السلام.

والجواب عنه قد تقدم في الأمر الأول، والتكرار موجب للتطويل.  
الدليل الثالث: ما أفاده بعض الأعاضم في تفسيره المسمى بـ «الميزان في تفسير القرآن» وحاصله: أن من ضروريات التاريخ أن النبي ﷺ جاء قبل أربعة عشر قرناً تقريباً، وادعى النبوة، وأنه جاء بكتاب يسميه القرآن، وينسبه إلى ربه،

(١) في ص ١٧٠ - ١٨٥.

(٢) في ص ٢٢١ - ٢٢٢.

وكان يتحدّى به ويعدّه آيةً لنبوته، وأنّ القرآن الموجود اليوم بأيدينا هو القرآن الذي جاء به، وقرأه على الناس المعاصرين له في الجملة؛ بمعنى أنّه لم يضع من أصله بأن يفقد كلّهُ، ثمّ يوضع كتاب آخر يشابهه في نظمه أو لا يشابهه، ويشتهر بين الناس بأنّه القرآن النازل على النبي ﷺ.

فهذه أمور لا يرتاب في شيء منها إلا مصاب في فهمه، ولا احتمله أحد من الباحثين في مسألة التحريف، وإنّما المحتمل زيادة شيء يسير كالجملة أو الآية، أو النقص أو التغيير في جملة أو آية في كلماتها أو إعرابها.

ثمّ إنّنا نجد القرآن يتحدّى بأوصاف ترجع إلى عامّة آياته، ونجد ما بأيدينا من القرآن - أعني ما بين الدفتين، واجداً لما وصف به من أوصاف تحدّى بها.

فنجده يتحدّى بالبلاغة والفصاحة، ونجد ما بأيدينا مشتملاً على ذلك النظم العجيب البديع، لا يشابهه شيء من كلام البلغاء والفصحاء المحفوظ منهم، والمروي عنهم من شعر أو نثر أو مثاها.

ونجدّه يتحدّى بقوله: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾<sup>(١)</sup> بعدم وجود اختلاف فيه، ونجد ما بأيدينا من القرآن يفي بذلك أحسن الوفاء.

ونجدّه يتحدّى بغير ذلك ممّا لا يختصّ فهمه بأهل اللغة العربيّة، كما في قوله - تعالى -: ﴿قُلْ لِّسِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾<sup>(٢)</sup>.

ثمّ نجد ما بأيدينا من القرآن يستوفي البيان في صريح الحقّ الذي لا مرية فيه، ويهدي إلى آخر ما يهتدي إليه العقل من أصول المعارف الحقيقيّة، وكلّيات الشرائع

(١) سورة النساء: ٨٢.

(٢) سورة الإسراء: ٨٨.

الفطرية، وتفاصيل الفضائل الخلقية، من غير أن نعر فيها على شيء من النقيصة والخلل، أو نحصل على شيء من التناقض والزلل، بل نجد جميع المعارف على سعتها وكثرتها حيّة بحياة واحدة، مدبرة بروح واحد، هو مبدأ جميع المعارف القرآنية، والأصل الذي إليه ينتهي الجميع ويرجع، وهو التوحيد، فباله ينتهي الجميع بالتحليل، وهو يعود إلى كلّ منها بالتركيب.

ونجده يغوص في أخبار الماضين من الأنبياء وأممهم، ونجد ما عندنا من كلام الله يورد قصصهم، ويفضّل القول فيها على ما يليق بطهارة الدين، ويناسب نزاهة ساحة النبوة.

ونجده يورد آيات في الملاحم، ويخبر عن الحوادث الآتية في آيات كثيرة، ثمّ نجدها فيما هو بأيدينا من القرآن.

ونجده يصف نفسه بأوصاف زاكية جميلة، كما يصف نفسه بأنه نور، وأنه هادي يهدي إلى صراط مستقيم، وإلى الملة التي هي أقوم، ونجد ما بأيدينا من القرآن لا يفقد شيئاً من ذلك.

ومن أجمع الأوصاف التي يذكرها القرآن لنفسه أنّه ذكر الله؛ فإنه يذكر به تعالى بما أنّه آية دالة عليه حيّة خالدة، وبما أنّه يصفه بأسمائه الحسنی وصفاته العليا، ويصف سنّته في الصنع والإيجاد، ويصف ملائكته وكتبه ورسله وشرائعه وأحكامه وما ينتهي إليه أمر الخلق، وتفاصيل ما يؤول إليه أمر الناس من السعادة والشقاوة والجنة والنار.

ففي جميع ذلك ذكر الله؛ وهو الذي يرومه القرآن بإطلاق القول بأنه ذكر، ونجد ما بأيدينا من القرآن لا يفقد شيئاً من معنى الذكر.

ولكون الذكر من أجمع الصفات في الدلالة على شؤون القرآن عبّر عنه بالذكر في الآيات التي أخبر فيها عن حفظه القرآن عن البطلان والتغيير والتحريف

كقوله - تعالى -: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾<sup>(١)</sup>». انتهى ما أفاده ملخصاً.

وهو وإن كان غير خالٍ عن المناقشة؛ ضرورة أن ما أفاده إنما يجدي لنفي الزيادة الكثيرة، أو النقيصة المتعددة في مواضع متكررة، كما يدعيه القائل بالتحريف، المستند إلى الروايات الكثيرة الدالة عليه. وأما احتمال زيادة يسيرة أو نقيصة يسيرة كما فرضه في أول البحث، فالدليل لا يثبت نفيه، ولا يجدي لدفعه أصلاً.

أفيكفي هذا الدليل لإثبات أنه لم تسقط كلمة «في علي» بعد قوله: ﴿بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾<sup>(٢)</sup>؟ فإنه على كلا التقديرين - سواء كانت هذه الكلمة موجودة أم لم تكن - لا يخلّ شيء من أوصاف القرآن، ولا يوجب نقصاً في التحدي، ولا خللاً في الجهات المتعددة التي يدلّ عليها القرآن من أصول المعارف وكلّيات الشرائع، وتفاصيل الفضائل، ونقل القصص والإخبار بالملاحم، وبالتالي كونه ذكراً، الذي هو - كما اعترف به - أجمع الصفات في الدلالة على شؤون القرآن، إلا أن له مع ذلك صلاحية للتأييد مما لا ينبغي الارتباب فيه.

ثم إن هذه الأمور الثلاثة الدالة على عدم التحريف، مما يمكن التمسك بها من نفس الكتاب العزيز.

الدليل الرابع: الحديث المعروف المتواتر بين الفريقين، الدالّ على أن النبي ﷺ خلف الثقلين: كتاب الله والعترة، وأخبر أنها لن يفترقا حتى يردا عليه الحوض، وأن التمسك بهما موجب لعدم تحقق الضلالة أبداً إلى يوم القيامة<sup>(٤)</sup>.

(١) سورة الحجر ٩: ١٥.

(٢) الميزان في تفسير القرآن: ١٢ / ١٠٤ - ١٠٦.

(٣) سورة المائدة ٥: ٦٧.

(٤) نص الحديث كما في بعض المصادر هكذا: قال رسول الله ﷺ: «إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به

وتقريب الاستدلال بهذا الحديث الشريف على عدم تحريف القرآن المجيد من وجهين:

الوجه الأول: أن القول بالتحريف يستلزم عدم إمكان التمسك بالكتاب، مع أن الحديث يدل على ثبوت هذا الإمكان إلى يوم القيامة، فيكون القول بالتحريف الملازم لعدم الإمكان باطلاً؛ لمخالفته لما يدل عليه الحديث، وعدم إمكان الجمع بينه وبينه.

فها هنا دعويان لا بد من إثباتهما:

الدعوى الأولى: استلزام القول بالتحريف؛ لعدم إمكان التمسك بالكتاب العزيز، ولتوضيح الاستلزام وثبوت الملازمة نقول: إن الكتاب العزيز - كما تقدم<sup>(١)</sup> سابقاً في بعض مباحث الإعجاز - ليس الغرض من إنزاله، والغاية المترتبة على نزوله، ناحية خاصة وشأناً مخصوصاً، وليس التعرض فيه لخصوص فن من الفنون التي يختص كل منها بكتاب، وكل كتاب بواحد منها، بل هو جامع لفنون شتى، وجهات كثيرة، فتراه متعرضاً لما يرجع إلى المبدأ من وجوده وتوحيده، وصفاته العليا، وأسمائه الحسنى، وأفعاله وآثاره، ولما يرتبط بالمعاد من ثبوته

→ لن نضلوا بعدى، أحدهما أعظم من الآخر: كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي، ولن يتفرقا حتى يردا عليّ الحوض، فانظروا كيف تخلفوني فيهما؟ سنن الترمذي: ٦٦٣/٥ ح ٣٧٩٧، ورواه مسلم في صحيحه: ١٤٩٢/٤ ح ٢٤٠٨ والحاكم في المستدرک علی الصحیحین: ١٦٠/٣ ح ٤٧١١ وغيرهما، فليراجع كتاب الله وأهل البيت عليهم السلام في حديث الثقلين. وانظر بعض مصادر حديث الثقلين عند الإمامية:

كالكافي: ٢٩٤/١ قطعة من ح ٣، وإرشاد المفيد: ٢٣٣/١، وأمالی الصدوق: ٥٠٠ ح ٦٨٦، وأمالی المفید: ١٣٥ ح ٣، وأمالی الطوسي: ١٦٢ قطعة من ح ٣٦٨، ووسائل الشيعة: ٢٣/٢٧ - ٣٤ ح ٩، وبحار الأنوار: ٢٣/١٠٤ - ١٦٦ ب ٧، وغيرها من كتب العامة والخاصة، وقد تقدمت الإشارة إلى هذا الحديث في ص ١٧٢، ونأتي في ص ٢٤٨ و ٢٨٨.

(١) في ص ١٠٦.

وخصوصياته، والسعادة والشقاوة، والجنة والنار، وأوصافها، وأوصاف الداخلين فيها وخصوصياتهم، ولما يتعلق بالأنبياء، وعلو مقامهم، ونزاهة ساحتهم، وشموخ مقامهم، وما وقع بينهم وبين أمهم، ولما يرجع إلى الفضائل الخلقية، والملكات النفسانية، ولما يعود إلى بيان الأحكام العملية، والشرائع الفطرية، ولغير ذلك من الجهات والشؤون.

والغرض الأقصى الذي بيته الكتاب هو إخراج الناس من الظلمات إلى النور، وإيصالهم إلى المرتبة الكاملة من الإنسانية، والدرجة العالية: المادية والمعنوية.

وعليه: فعنى التمسك بمثل هذا الكتاب - الذي ليس كمثله كتاب - هو الاستفادة من جميع الشؤون التي وقع التعرض فيه لها، والاستضاءة بنوره الذي لا تبق معه ظلمة، والاهتداء بهدائه التي لا موقع معها للضلالة، ولا يخاف عندها الجهالة، فلو لم يكن ما بأيدينا من الكتاب عين ما نزل على النبي ﷺ، ونفس ما خلفه في أمته، وحرّضهم على التمسك به، والخروج بسببه عن الضلالة.

فكيف يمكن التمسك به إلى يوم القيامة؟ وكيف يمكن أن الضلالة منفية مؤبدة؟ فإن الكتاب الضائع على الأمة بسبب التحريف، ودس المعاندين - ولا محالة كان الغرض من التحريف إخفاء بعض حقائقه وإطفاء بعض أنواره - لا يصلح أن يكون نوراً في جميع الأمور، وسراجاً مضيئاً في الظلمات كلها، ضرورة أنه يلزم أن يكون التحريف حينئذ لغوياً، مع أنه كان لغرض راجع إلى إخفاء مقام الولاية أو غيره من الأمور المهمة، التي كان تعرض الكتاب لها منافياً لغرض المحرفين، ومخالفاً لنظر المعاندين، فلا يبقى حينئذ مجال لبقاء إمكان التمسك بالكتاب مع وجود التحريف.

الدعوى الثانية: دلالة الحديث الشريف على إمكان التمسك بالكتاب العزيز، ولا يخفى وضوح هذه الدلالة لو كان الحديث دالاً على الأمر بالتمسك، وإيجاب الرجوع إليه؛ ضرورة اعتبار القدرة في متعلق التكليف مطلقاً، أمراً كان أو نهياً،

فع عدم إمكان التمسك لا يبقى مجال لإيجابه والحكم بلزومه .  
وأما لو لم يكن الحديث بصدد الإلزام وجعل الحكم الإنشائي التكليفي ،  
ولم تكن الجملة الخبرية مسوقة لإفادة التكليف والإيجاب ، بل كانت في مقام مجرد  
الإخبار والحكاية عن الواقع ، وأن الأثر المترتب على التمسك بالثقلين هو رفع  
خوف الضلالة وارتفاع خطر الجهالة ، وعدم الابتلاء بها إلى يوم القيامة ، فدلالة  
حينئذٍ على إمكان التمسك به لأجل الانفهام العرفي ، والانسباق العقلائي ؛ فإن  
المفاهيم من مثل هذا التعبير في المحاورات العرفية ثبوت الإمكان في الشرط في  
القضية الشرطية الخبرية .

مثال ذلك : أنك إذا قلت مخاطباً لصديقك : «إذا اشتريت الدار الفلاني يترتب  
عليه كذا وكذا» لا يفهم منه إلا إمكان الاشتراء ، ولا يعبر بمثل هذه العبارة إلا في  
مورد ثبوت الإمكان ، ومع عدمه يكون التعبير هكذا : «إن أمكن لك الاشتراء» .  
مضافاً إلى ثبوت خصوصية في المقام ؛ وهو كون الكتاب ميراثاً للنبي الذي  
يكون خاتم النبيين ، ويكون حلاله وحرامه باقيين إلى يوم القيامة ، فهل يمكن  
أن يكون مع ذلك غير ممكن للتمسك ؟ وهل يتصف حينئذٍ بأنه خلفه النبي ﷺ ،  
وكان غرضه من ذلك إرشاد الأمة وهداية الناس إلى طريق الهداية ، والخروج من  
الضلالة ؟ فعلى تقدير عدم دلالة مثل هذا التعبير على ثبوت وصف الإمكان في  
غير المقام ، لا يحيص عن الالتزام بدلالته عليه في خصوص المقام ؛ للقرائن  
والخصوصيات الموجودة فيه .

فانقدح من جميع ذلك تمامية الاستدلال بالحديث الشريف من الوجه الأول ،  
الذي عرفت ابتناءه على الدعويين الثابتين .  
نعم ، يمكن أن يورد على الاستدلال به من هذا الوجه شبهات <sup>(١)</sup> لا بأس

(١) أشار إلى بعضها في فصل الخطاب ، الباب الثاني ، الأمر الخامس : ٣٤٠ - ٣٤١ .



بإيرادها والجواب عنها، فنقول:

**الشبهة الأولى:** أنه لا يعتبر في التمسك بشيء أن يكون التمسك به موجوداً حاضراً، وكان تحت اختيار المكلف، وهذا كما في التمسك بالعترة التي هي إحدى الحجتين، وواحد من الثقلين؛ فإنه لا يعتبر في تحققه حياتهم، فضلاً عن حضورهم، وعدم غيابهم؛ ضرورة ثبوت هذا الوصف لنا بالإضافة إلى أئمتنا المعصومين - صلوات الله عليهم أجمعين - مع عدم إمكان تشرفنا إلى محضرهم في أعصارنا هذه، وعدم الحضور أيضاً لخاتمهم عجل الله تعالى فرجه، فلا يعتبر في تحقق التمسك وجودهم، فضلاً عن حضورهم، ومثل ذلك يجري في التمسك بالكتاب من دون فرق، فالتحريف الموجب لضياعه على الأمة لا يستلزم عدم إمكان التمسك به.

**والجواب:** وضوح الفرق بين التمسك بالعترة، والتمسك بالكتاب؛ فإن التمسك بالشخص - ولو مع حياته وحضوره - معناه اتباعه والمواالة له، والإطاعة لأوامره ونواهيه، والأخذ بقوله، والسير على وفقه وعلى سيرته، ولا حاجة في ذلك إلى الاتصال به، والتشرف بمحضره، والمخاطبة معه، بل يمكن ذلك مع موته، فضلاً عن غيبته، ومن هذه الجهة نحن متمسكون بهم جميعاً في زمن الغيبة، وأي تمسك أعظم من تعظيم الفقهاء الراوين للحديث، والأخذ بقولهم، اتباعاً لما ورد في التوقيع الوارد في جواب مسائل إسحاق بن يعقوب، الدال على وجوب الرجوع في الحوادث الواقعة إلى رواية الحديث، معللاً بكونهم حجته وهو حجة الله على الناس<sup>(١)</sup>.

(١) نص الحديث هكذا: وأما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواة حديثنا، كمال الدين: ٤٨٤، قطعة من ح ٤، النبية للطوسي: ٢٩١، قطعة من ح ٢٤٧، الاحتجاج: ٥٤٣/٢، قطعة من الرقم ٣٤٤، وعنهما وسائل

وأما التمسك بالكتاب؛ فهو لا يمكن تحقيقه مع عدم وجوده بين الأمة، وكونه ضائعاً عليهم، فكيف يعقل التمسك به مع عدم العلم بما تضمنه لأجل تحقق النقيصة فيه على هذا الفرض، فبين التمسكين فرق واضح.

الشبهة الثانية: أنه وإن كان يعتبر في التمسك بالكتاب وجوده وثبوته، إلا أن هذا الوصف ثابت للقرآن الواقعي؛ لوجوده عند الإمام الغائب - عجل الله تعالى فرجه - وإن لم يمكن الوصول إليه عادة.

والجواب: ظهر مما تقدم أن الوجود الواقعي للكتاب لا يكفي في إمكان التمسك به، بل اللازم أن يكون باختيار الأمة وقابلاً للرجوع إليه، والأخذ به، والسير على هداه، والاستضاءة بنوره، والاهتداء بهدائته، كما هو أوضح من أن يخفى.

الشبهة الثالثة: أن المقدار الذي تكون الأمة مأمورة بالتمسك به، هو خصوص آيات الأحكام؛ لأنها المتضمنة للتشريع، وبيان للقوانين العملية، والأحكام الفرعية، ولا بأس بأن يكون الحديث دالاً على إمكان التمسك بالكتاب بهذا المقدار، فيدل على عدم التحريف بالإضافة إليه، ولا ينفي وقوعه في الآيات الأخرى غير المتضمنة للأحكام.

والجواب: أن القرآن الذي أنزله الله على نبيه ﷺ ليس الغرض منه مجرد بيان الأحكام والقوانين العملية، بل الغرض منه الهداية وإخراج الناس من الظلمات

→ الشيعة: ٢٧/١٤٠، كتاب القضاء، أبواب صفات القاضي ب ١١ ح ٩، وبحار الأنوار: ١٨١/٥٣ قطعة من ح ١٠.

وفي منتخب الأنوار المضية: ٢٢٨، والخرائج والجرائح: ١١٤/٣ قطعة من ح ٣٠ عن ابن بابويه.

وفي كشف الغمّة: ٥٣١/٢ عن إمام الوري: ٢٧١/٢.

وفي بحار الأنوار: ٩٠/٢ ح ١٣ وعوالم العلوم: ٤١٠/٣ ح ١٠ عن الاحتجاج.

وفي ج ٣٨٠/٧٨ ح ١ عن الدرّة الباهرة: ٤٧.

إلى النور من جميع الجهات. ومن المعلوم أنَّ العمدَة في تحصيل هذا الغرض المهم هي ما يرجع إلى الأصول الاعتقاديّة، ومسائل التوحيد والنبوة والإمامة وأشباهها، وحينئذٍ فكيف يسوغ القول بأنَّ الغرض من الأمر بالتمسك به هو التمسك بخصوص آيات الأحكام العمليّة منها؟ إذ ليس هو كتاباً فقهياً فقط.

وعليه: فالتمسك المأمور به هو التمسك به من جميع الجهات التي لها مدخلة في السير إلى الكمال، وحصول الخروج من الظلمات إلى النور، وتحقيق الهداية، ومحو الضلالة والجهالة، فالاستدلال بالحديث على عدم وقوع التحريف في شيء من آياته تامٌّ لا شبهة فيه ولا ارتياب، كما لا يخفى على أولي الأبواب.

الوجه الثاني: أنَّ الظاهر من الحديث أنَّ كلّاً من الثقلين حجّة مستقلة، ودليل تامٌّ في عرض الآخر وفي رتبته؛ بمعنى عدم توقّف حجّة كلّ منهما على الآخر، وعدم الافتقار إلى تصويبه وإمضائه، لا بمعنى كون كلّ واحد منهما كافياً في الوصول إلى الكمال الممكن، والخروج من الضلالة، وارتفاع خوف الجهالة؛ فإنَّ هذا الأثر قد رتب في الحديث على الأخذ بمجموع الثقلين، والتمسك بكلا الميراثين، بل بمعنى كون الأثر وإن كان كذلك إلا أنَّه لا ينافي الاستقلال، وتماميّة كلّ منهما في الحجّة والدليّة.

والغرض أنَّ الحجّة ليست هي المجموع، بل كلّ واحد منهما من دون توقّف على الآخر، ومن دون منافاة ومضادة لترتب الأثر، والغرض على الأخذ بالمجموع والتمسك به، وهذا كما أنَّ كلّ واحد من الأدلّة الأربعة المعروفة - الكتاب والسنة والعقل والإجماع - دليل وحجّة مستقلة في الفقه، مع أنَّ الاستنباط، واستكشاف الحكم يتوقّف على لحاظ المجموع ورعاية الكلّ.

وبالجملة: الحديث ظاهر في كون كلّ واحد من الثقلين دليلاً وحجّة مستقلة، وحينئذٍ نقول: بناءً على عدم التحريف، وعدم كون القرآن الموجود فاقداً

لبعض ما نزل على النبي ﷺ، وخالياً عن بعض الآيات والجملات، يكون هذا الوصف - وهي الحجية المستقلة - ثابتاً للقرآن، ولا يتوقف على إمضاء الأنمة ﷺ وتصويبهم للاستدلال به.

وأما بناءً على التحريف وثبوت النقيصة، فإن كان الرجوع إليه متوقفاً على إمضائهم ﷺ، فهذا ينافي الحجية المستقلة التي يدل عليها الحديث، كما هو المفروض. وإن لم يكن كذلك؛ بأن يدعى القائل جواز التمسك به من دون المراجعة إليهم، والتوقف على إمضائهم، فواضح أن الرجوع غير جائز.

توضيحه: أنه ربما يقال: إن الوجه في عدم جواز الرجوع إلى ظواهر الكتاب - مع العلم الإجمالي بوقوع التحريف فيه - هو العلم الإجمالي بوقوع الخلل في الظواهر، ومع هذا العلم يسقط كل ظاهر عن الحجية، كما هو شأن العلم الإجمالي في سائر الموارد.

ولكنه أجاب عن هذا القول المحقق الخراساني رحمه الله في «الكفاية» بما هذه عبارته: إنه - يعني العلم الإجمالي بوقوع التحريف - لا يمنع عن حجية ظواهره؛ لعدم العلم بوقوع الخلل فيها بذلك أصلاً، ولو سلم فلا علم بوقوعه في آيات الأحكام، والعلم بوقوعه فيها أو في غيرها من الآيات غير ضائر بحجية آياتها؛ لعدم حجية سائر الآيات، والعلم الإجمالي بوقوع الخلل في الظواهر إنما يمنع عن حجيتها إذا كانت كلها حجة، وإلا لا يكاد ينفك ظاهر عن ذلك، كما لا يخفى، فافهم.

نعم، لو كان الخلل المحتمل فيه أو في غيره بما اتصل به لأخل بحجتيته؛ لعدم انعقاد ظهور له حينئذٍ، وإن انعقد له الظهور لولا اتصاله<sup>(١)</sup>.

وهذا الجواب: وإن لم يكن خالياً عن المناقشة؛ لعدم انحصار الحجية بخصوص

(١) كفاية الأصول: ٢٨٤ - ٢٨٥ حجية ظواهر الكتاب.

آيات الأحكام؛ لأنَّ معنى حجّية الكتاب المشتمل على جهات عديدة ومزايا متكرّرة لا ترجع إلى خصوص المنجزية والمعدّرية في باب التكاليف، حتّى تختصّ الحجّية بالآيات المشتملة على بيان الأحكام الفرعية والقوانين العملية، إلّا أنّه يجدي في دفع القول المذكور، وإثبات أنّ الوجه في عدم جواز الرجوع إلى ظواهر الكتاب - مع العلم الإجمالي بوقوع التحريف - ليس هو العلم الإجمالي المذكور.

والتحقيق: أنّ الوجه في ذلك - بناءً على التحريف - أنّه مع وصف التحريف يحتمل في كلّ ظاهر وجود قرينة دالّة على الخلاف، ولا مجال لإجراء أصالة عدم القرينة؛ لأنّها من الأصول العقلانيّة التي استقرّ بناء العقلاء على العمل بها، والشارع قد اتّبعها في محاوراته ولم يتخطّها عنها، والقدر المتيقّن من الرجوع إليها عند العقلاء هو ما إذا كان احتمال القرينة في الكلام ناشئاً عن احتمال غفلة المتكلّم عن الإتيان بها، والسامع عن التوجّه والالتفات إليها.

وأما إذا كان الاحتمال ناشئاً عن سبب آخر - كالتحريف ونحوه - فلم يعلم استقرار بنائهم على العمل بأصالة عدم القرينة، لو لم نقل بالعلم بعدم الاستقرار، نظراً إلى ملاحظة موارد.

مثال ذلك - على ما ذكره بعض الأعلام - أنّه إذا ورد على إنسان مكتوب من أبيه أو صديقه أو شبيهها، ممّن تحبّ أو تنبغي إطاعته، وقد تلف بعض ذلك المكتوب، وكان البعض الموجود مشتتلاً على الأمر بشراء دار للكاتب، وهو يحتمل أن يكون في البعض التالف بيان لخصوصيات الدار التي أمر بشرائها، من الجهات الراجعة إلى السعة والضيق، والمحلّ والقيمة والجار وسائر الخصوصيات، فهل يتمسّك بإطلاق البعض الموجود، ويرى نفسه مختاراً في شراء أيّة دار اعتياداً على أصالة عدم القرينة على التقييد، أو أنّ العقلاء لا يسوغون له هذا الاعتدال، ولا يعدّونه محتملاً إذا اشترى داراً على خلاف تلك الخصوصيات، على فرض

ثبوتها وذكرها في المكتوب، واشتال البعض التالف عليها؟! من الواضح عدم جواز التمسك بالإطلاق، وليس ذلك إلا لعدم الإطلاق في مورد الأخذ بأصالة عدم القرينة<sup>(١)</sup>.

وبالجملة: الوجه في عدم جواز الرجوع إلى الظواهر - مع احتمال اقترانها بما يكون قرينة على إرادة خلافها - عدم جواز الاعتماد على أصالة عدم القرينة الجارية في غير ما يشابه المقام، فلا يحيص عن القول بتوقف جواز الرجوع على إمضاء الأئمة عليهم السلام وتصويبهم.

وهذا ما ذكرناه من منافاته لما يدل عليه الحديث الشريف من ثبوت الحجية المستقلة للقرآن، وعدم تفرعها على الثقل الآخر، بل هو الثقل الأكبر، فكيف يكون متفرعاً على الثقل الأصغر؟! فتدبر.

الدليل الخامس: من الأمور الدالة على عدم التحريف، الروايات المستفيضة بل المتواترة الواردة عن النبي والعترة الطاهرة صلوات الله عليهم أجمعين، الدالة على عرض الروايات والأخبار المروية عنهم عليهم السلام على الكتاب، والأخذ بما وافق منها له وطرح ما خالفه، وضربه على الجدار<sup>(٢)</sup>، وأنه زخرف، وأنه مما لم يصدر منهم، ونحو ذلك من التعبيرات<sup>(٣)</sup>، وكذا الروايات الدالة على

(١) البيان في تفسير القرآن: ٢١٣.

(٢) هذا التعبير وإن كان معروفاً، سيما في بحث التعادل والترجيح من علم الأصول، إلا أنني لم أظفر به بعد التنقيب في الروايات الواردة في هذا الباب، التي جمعها صاحب الوسائل رحمته الله في الباب التاسع من كتاب القضاء، فلعل المتتبع في غيره يظفر به.

نعم، قال في البيان: ٥/١ مقدمة المؤلف: وروي عنه عليه السلام أنه قال: «إذا جاءكم عني حديث فأعرضوه على كتاب الله، فما وافق كتاب الله فاقبلوه، وما خالفه فاضربوا به عرض الحائط»، ثم قال الشيخ رحمته الله: وروي مثل ذلك عن أئمتنا عليهم السلام.

(٣) وسائل الشريعة ٢٧: ١١٠-١٢٣، كتاب القضاء، أبواب صفات القاضي ب ٩ ح ١٠-١٢، ١٤، ١٥، ٢٩، ٣٥.

٤٧، ٣٧ وغيرها، ويراجع ص ١٧٣ و ٣٢٥ و ٣٣٢.

استدلّاهم عليه السلام بالكتاب في موارد متعدّدة، وقد تقدّم<sup>(١)</sup> شطر منها في مقام الاستدلال على حجّة ظواهر الكتاب.

وتقريب الاستدلال بها على عدم التحريف يظهر بعد بيان أمرين:

الأول: لا شبهة - كما عرفت<sup>(٢)</sup> - في أنّ القول بالتحريف يلازم عدم حجّة الكتاب بالحجّة المستقلّة غير المتوقّفة على تصويب الأئمة عليهم السلام وإمضائهم؛ لما عرفت<sup>(٣)</sup> من عدم جريان أصالة عدم القرينة المحتملة في كلّ ظاهر إلّا في موارد احتمال غفلة المتكلّم أو السامع؛ لأنّه القدر المتيقّن من موارد جريانها، لو لم نقل بالعلم بعدم جريانها في مثل المقام، كما في المثال المتقدّم.

الثاني: أنّه لا خلاف بين القائل بالتحريف والقائل بعدمه في أنّ القرآن الموجود في هذه الأعصار المتأخّرة هو الموجود في عصر الأئمة عليهم السلام، وأنّ التحريف - على فرض ثبوته - كان قبل عصرهم في زمن الخلفاء الثلاثة، ولم يتحقّق منذ شروع الخلافة الظاهريّة لأمير المؤمنين - عليه أفضل صلوات المصلّين - والأئمة الطاهرين من ولده عليه السلام، وإن حكى عن بعضهم تحقّق التحريف بعده، كما سيأتي<sup>(٤)</sup> مع جوابه.

وحينئذ نقول: أمّا ما ورد عن النبي صلى الله عليه وآله ممّا يدلّ على عرض أخباره على الكتاب، والأخذ بالموافق وطرح المخالف، فالكتاب وإن لم يقع فيه تحريف في زمنه، ولم يبدّل في عصره وحياته، وإن كان ورد في شأن نزول قوله تعالى:

(١) في ص ١٧٤ - ١٧٧.

(٢) في ص ٢٣٤ - ٢٣٥.

(٣) في ص ٢٣٦ - ٢٣٧.

(٤) في ص ٢٥١ - ٢٥٢.

﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ وَمَنْ قَالَ سَأُنْزِلُ مِثْلَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾<sup>(١)</sup>.

رواية مروية في الكافي بإسناده عن أبي بصير، عن أحدهما عليه السلام قال: سألته عن قول - الله عز وجل -: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ﴾.

قال: نزلت في ابن أبي سرح الذي كان عثمان استعمله على مصر، وهو ممن كان رسول الله ﷺ هدر دمه يوم فتح مكة، وكان يكتب لرسول الله ﷺ، فإذا أنزل الله - عز وجل -: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾<sup>(٢)</sup> كتب: «إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ»، فيقول له رسول الله ﷺ: دعها فإن الله عليم حكيم. وكان ابن أبي سرح يقول للمنافقين: إني لأقول من نفسي مثل ما يجيء به فما يغير عليّ، فأنزل الله - تبارك وتعالى - فيه الذي أنزل<sup>(٣)</sup>.

إلا أنها لا تبدل على وقوع التحريف، وشيوع الكتاب المحرف بين المسلمين؛ فإن هذا الرجل كان واحداً من الكتاب المتعديدين المتكثرين، مع أن مناسبة الآية مع هذه القصة غير واضحة، كما أن صدق القصة بنفسها كذلك.

وكيف كان، فدلالة ما ورد منها عن النبي ﷺ إنما هي لأجل وضوح عدم كون العرض على الكتاب المأمور به في هذه الأخبار مقصوداً على خصوص زمان حياته ﷺ، وليس المراد أنه يكون هذا الحكم مؤقتاً ومحدوداً بوقت مخصوص وحدّ

(١) سورة الأنعام: ٩٢.

(٢) سورة البقرة: ٢٢٠، وسورة الأنفال: ٨، وسورة التوبة: ٩، وسورة لقمان: ٢٧.

(٣) الكافي: ٢٠١/٨ ح ٢٤٢، تفسير العياشي: ١/٣٦٩ ح ٦٠، وعنهما تفسير الصافي: ١٣٩/٢، والبرهان في

تفسير القرآن: ٤٥٢/٢ و ٤٥٣ ح ٣٥٦٩ و ٣٥٧١، وبحار الأنوار: ٩٢/٣٧-٣٨ ح ٤٠٣.

وفي شرح أصول الكافي والروضة للمولى محمد صالح المازندراني: ١٢/٢٥٢ ح ٢٤٢ وتفسير

نور الثقلين: ١/٧٤٥ ح ١٧٩ عن الكافي.



معين، بل ظاهره دوام هذا الحكم بدوام الدين، واستمراره باستمرار شريعة سيد المرسلين صلوات الله عليه وعلى أولاده الطاهرين.

وحينئذ فلا يبقى مجال لما ذكره المحدث المعاصر من عدم منافاة ما ورد عنه عليه السلام ثبوت التغيير بعده، وورود الرواية به، نظراً إلى عدم حصول التغيير في عصره <sup>(١)</sup>. وقد عرفت أن الحكم دائم غير محدود، فيجري في هذه الأخبار ما يجري في الأخبار الواردة عن العترة الطاهرة عليهم السلام، الدالة على عرض أخبارهم على الكتاب، وتشخيص الحق عن الباطل بسببه.

وأما ما ورد عنهم عليهم السلام في ذلك، فدلالته على عدم وقوع التحريف والتبديل في الكتاب، وكونه حجة مستقلة مبتنية على ملاحظة أن الغرض من هذه الأخبار هو بيان الميزان الذي به يتحقق تمييز الحق عن الباطل من الروايات الصادرة المنقولة عنهم عليهم السلام، وأن الملاك والمناط في ذلك هو موافقة الكتاب، وعدم مخالفته، ففي الحقيقة تكون الموافقة قرينة على الصدق، وأمانة على الصدور منهم عليهم السلام، ولا يتحقق ذلك إلا بكون الكتاب حجة مستقلة غير متوقفة على شيء؛ ضرورة أن الكتاب الذي يحتاج إلى التصويب والإمضاء كيف يكون ميزاناً لتمييز الحق عن الباطل، مما ورد عنهم، ونسب إليهم عليهم السلام؟!.

وبالجملة: غرض الأئمة عليهم السلام من هذه الأخبار نفي كون أقوالهم، وما ورد عنهم عليهم السلام من أحكام مخالفة الكتاب الذي هو الشقل الأكبر، والميزان الذي لا يرتاب فيه مسلم، ولا يلائم ذلك أصلاً مع توقف حجته على تصويبهم وإمضائهم، فأخبار العرض على الكتاب من أعظم الشواهد على عدم وقوع التحريف في الكتاب، وبقائه على الحجية المستقلة إلى يوم القيامة.

ومما ذكرنا ينقدح النظر فيما ذكره المحدث المعاصر من أن ما جاء عنهم عليه السلام فهو قرينة على أن الساقط لم يضر بالموجود، وتماه من المنزل للإعجاز، فلا مانع من العرض عليه <sup>(١)</sup>؛ فإنك عرفت أن العرض على الكتاب لتمييز الحق عن الباطل، وتشخيص السقيم عن الصحيح، ولا يلائم ذلك مع توقف حجّة الكتاب على إضائهم عليه السلام أصلاً.

كما أن دعوى اختصاص ذلك بخصوص آيات الأحكام، فلا يعارض ما ورد في النقص فيما يتعلق بالفضائل والمثالب، بل صريح المحدث البحراني عليه السلام في الدرر النجفية: «أنه لم يقع فيها (آيات الأحكام) شيء من ذلك؛ لعدم دخول النقص عليهم (على الخلفاء) من جهتها» <sup>(٢)</sup>.

مدفوعة - مضافاً إلى عدم ثبوت ذلك في خصوص تلك الآيات - بأن الاختصاص بها لا وجه له، بعد ملاحظة أن الكتاب كما مر <sup>(٣)</sup> مراراً ليس كتاباً فقهيّاً يتعرّض لخصوص القوانين التشريعية، والأحكام العملية، وبعد ملاحظة عدم اختصاص تلك الأخبار الدالة على العرض بخصوص الروايات المتعرّضة للأحكام، كما هو واضح.

فقد ظهر من جميع ما ذكرنا: تمامية الاستدلال بأخبار العرض على الكتاب؛ لعدم تحريفه وعدم وقوع النقص فيه. كما أن الاستدلال بالروايات الحاكية لاستشهاد الأئمة عليهم السلام في موارد متعدّدة بالكتاب لذلك مما لا تنبغي المناقشة فيه أصلاً؛ ضرورة أنه لو لم يكن الكتاب حجة مستقلة، ودليلاً تاماً غير متوقّف على

(١) فصل الخطاب، الباب الثاني، الأمر الرابع: ٣٤٠.

(٢) الدرر النجفية، للعلامة المحدث الشيخ يوسف البحراني: ٦٩/٤، وعنه فصل الخطاب، الباب الثاني،

الأمر الرابع: ٣٤٠.

(٣) في ص ١٠٦ و ٢٢٩ - ٢٣٠.

الإمضاء والتصويب؛ لما كان وجه الاستشهاد، وليس الاستشهاد منحصراً بالموارد التي يكون محل الخلاف بينهم وبين علماء العامة.

فقد عرفت سابقاً<sup>(١)</sup> بعض الموارد التي استدلل<sup>عليها</sup> بالكتاب في مقابل زارة، وإفهام بعض السائلين من الشيعة، بل يستفاد من رواية زارة المتقدمة<sup>(٢)</sup> الواردة في المسح ببعض الرأس: أن الكتاب من طرق علم الإمام<sup>عليه السلام</sup>، فكيف يكون مع ذلك متوقفاً على إمضائه<sup>عليه السلام</sup> ؟

فانقدح أن المتأمل المنصف، الخالي عن العناد والتعصب، لا يكاد يرتاب في دلالة هذه الأخبار أيضاً على خلق القرآن عن النقص والتحريف، والتغيير والتبديل. الدليل السادس: من الأمور الدالة على عدم التحريف، الأخبار الكثيرة الواردة في بيان أحكام أو فضائل لحتم القرآن أو سورة، قال الصدوق<sup>عليه السلام</sup> فيما حكى عنه:

«وما روي من ثواب قراءة كل سورة من القرآن، وثواب من ختم القرآن كله<sup>(٣)</sup>، وجواز قراءة سورتين في ركعة نافلة، والنهي عن القرآن بين سورتين في ركعة فريضة<sup>(٤)</sup>، تصديق لما قلناه في أمر القرآن، وأن مبلغه ما في أيدي الناس. وكذلك ما روي من النهي عن قراءة القرآن كله في ليلة واحدة، وأنه لا يجوز أن يختم في أقل من ثلاثة أيام<sup>(٥)</sup>؛ تصديق لما قلناه أيضاً<sup>(٦)</sup>».

(١) في ص ١٧٤-١٧٧.

(٢) نواب الأعمال: ١٢٥-١٥٨، بحار الأنوار: ٢٢٣/٩٢-٣٦٩.

(٣) وسائل الشيعة: ٤٤٠/٦، كتاب الصلاة، أبواب القراءة في الصلاة، ب ٤ ح ٢ و ٣، وص ٥٠-٥٣ ب ٨.

وبحار الأنوار: ٥٣/٨٥-٥٤ ح ٤٥ وملحقه، ومستدرك الوسائل: ١٦٢/٤-١٦٣ ب ٦.

(٤) الكافي: ٦١٧/٢-٦١٩، باب في كم يقرأ القرآن ويختم، وسائل الشيعة: ٢١٥/٦-٢١٨، كتاب الصلاة،

أبواب قراءة القرآن ب ٢٧.

(٦) الاعتقادات للشيخ الصدوق، المطبوع مع سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد: ٨٤/٥ ب ٣٣.

وأدّل من ذلك وجوب قراءة سورة كاملة في كلّ ركعة من الصلوات المفروضة، وجواز تقسيمها في صلاة الآيات؛ فإثمه من الواضح أنّ هذا الحكم كان ثابتاً في أصل الشريعة بتشريع الصلاة، وأنّ الصلاة التي كان المسلمون في الصدر الأوّل يصلّونها مشتملة على حكاية سورة من القرآن زائدة على فاتحة الكتاب، التي لا صلاة إلّا بها، كما في الرواية<sup>(١)</sup>.

وحينئذ لا يبق خفاء في أنّ المراد بها هي السورة الكاملة من الكتاب الواقعي الذي كان بأيدي المسلمين في زمن النبي ﷺ، ولم يقع فيه تحريف ولا تغيير على فرض وقوعه بعده.

وحينئذ فالقائل بالتحريف يلزم عليه - في قبال هذا الحكم الذي موضوعه هو الكتاب الواقعي - الالتزام بأحد أمور لا ينبغي الالتزام بشيء منها، ولا يصحّ ادّعاؤه أصلاً:

الأوّل: عدم جوب قراءة السورة بعد عصر النبي ﷺ؛ لعدم التمكن من إحرازها، فلا وجه لوجوبها؛ لأنّ الأحكام إنّما تتوجّه في خصوص صورة التمكن، والمفروض عدمه بعد ذلك العصر الشريف.

ويردّه - مضافاً إلى عدم التزامه به لا قولاً ولا عملاً؛ لعدم خلق صلّاته عن قراءة السورة، وإلى وضوح ظهور تشريعها، وإيجابها في الدوام والاستمرار، وعدم الاختصاص بزمن النبي ﷺ ولو من جهة عدم التمكن بعده - ورود الروايات الكثيرة من الأئمة الطاهرين - صلوات الله عليهم أجمعين - الدالّة على وجوب

(١) وسائل الشيعة: ٣٧/٦، كتاب الصلاة، أبواب القراءة في الصلاة ب ١، مستدرك الوسائل: ١٥٨/٤ ب ١ ح ٤٣٦٧-٤٣٦٩.

ورواه أبو عوانة في مسنده: ٤٥٠/١ - ٤٥١ ب ٤٨، والدارقطني في سننه: ٣١٦/١ - ٣١٩ ح ١٢٠٠ - ١٢٠٣، ١٢٠٥ و ١٢٠٨ - ١٢١٣، حلية الأولياء: ١٢٤/٧.

السورة في كل صلاة فريضة إلا في بعض الموارد المستثناة<sup>(١)</sup>.  
ومن الواضح: أنه على هذا التقدير تلزم اللقوية؛ لأنه بعدما كان المفروض  
عدم التمكن من إحراز السورة الكاملة بوجه، لا وجه لبيان هذا الحكم، وصدوره  
منهم ﷺ في زمن كان القرآن الواقعي غير موجود عند الناس ولا تصل إليه  
أيديهم، كما هو غير خفي.

سلمنا عدم وجوب السورة بعد ذلك العصر، بل سلمنا عدم وجوب السورة  
أصلاً في الصلوات المفروضة، وقلنا بأن السورة ليست من الأجزاء الواجبة  
للصلاة، لكن نقول: دلالة الأخبار المروية عن العترة الطاهرة على مجرد  
الاستحباب<sup>(٢)</sup> تكفي في إثبات عدم التحريف؛ لأنه لو فرض عدم التمكن من إحراز  
السورة الكاملة في عصرهم ﷺ لا يبقى معه مجال لورود تلك الروايات الكثيرة  
على الاستحباب.

وهل يسوغ التعرض - سيما مع كثرتة - لحكم استحبابي لا يكون له موضوع  
أصلاً، ولا يتمكن الناس من إيجاده بوجه، وهل لا يكون لغواً؟  
إن قلت: التعرض لذلك لعله إنما كان لأجل استحباب قراءة القرآن في الصلاة  
من دون تقيّد بكونها سورة كاملة.

قلت: مع هذا الاحتمال لا وجه لذكر عنوان «السورة الكاملة»، بل و«السورة»  
أصلاً، فالظاهر أنه حكم استحبابي خاص لا يرتبط بالحكم العام، وهو استحباب  
قراءة القرآن في الصلاة، لو كان قراءته فيها مستحباً خاصاً، غير مرتبط بأصل

(١) وسائل الشريعة: ٦/ ٤١٠، كتاب الصلاة، أبواب القراءة في الصلاة ب ٢ ح ٢، ٤، ٦، وص ٤٣ ب ٤ ح ١ و ٢  
وص ١٣٠ ب ٥٥ ح ١، وج ٨: ٣٨٨، كتاب الصلاة، أبواب صلاة الجماعة ب ٤٧ ح ٤.

(٢) وسائل الشريعة: ٦/ ٧٨ - ٨٠، كتاب الصلاة، أبواب القراءة في الصلاة ب ٢٣ و ٢٤، وص ١١٢ - ١٥٤  
ب ٥٥ و ٤٧ و ٥٠ و ٥٣ - ٥٦ و ٦١ - ٧٠.

استحباب قراءة القرآن مطلقاً في الصلاة وغيرها.

فانقدح أن دلالة تلك الروايات الواردة في السورة، ولو على استحبابها، وكونها من الأجزاء غير الواجبة للصلاة تصدق القول بعدم التحريف، وتؤيد بقاء الكتاب على واقعه الذي نزل عليه، مشروطاً ببقاء البصيرة الكاملة، والخلو عن التعصب غير الصحيح.

الثاني: الاقتصار على خصوص سورة لا يحتمل فيها التحريف؛ نظراً إلى عدم جريان هذا الاحتمال في جميع السور، بل هناك بعض السور لا يجري فيه هذا الاحتمال، كسورة التوحيد، وعليه: فلا بد في الصلاة من الاقتصار عليه، نظراً إلى اقتضاء الاشتغال اليقيني للبراءة اليقينية.

ويدفعه: مضافاً إلى ما عرفت من عدم التزامه به لا قولاً ولا عملاً، إطلاق ما ورد من الأئمة عليهم السلام في هذا الباب، وعدم تقييد شيء منها بمثل ذلك، كان عليهم البيان في مثل هذا الحكم الذي تعم به البلوى، وهو مورد لاحتياج العموم في كل يوم وليلة عشر مرّات، وليس في شيء منها الإشعار بالاختصاص، فضلاً عن الدلالة والظهور.

وتؤيده الروايات الواردة في باب العدول من سورة إلى أخرى، الدالة على جواز الانتقال ما لم يتجاوز النصف، وعدم جواز الانتقال من بعض السور إلى أخرى، إلا إلى خصوص بعضها<sup>(١)</sup>؛ فإنها متعرّضة لحكم العدول مطلقاً، وعلى تقدير التحريف لا يبقى مجال لبيان هذا الحكم على النحو الواسع المذكور في الروايات، كما هو ظاهر.

الثالث: دعوى كون الثابت في زمن النبي صلى الله عليه وآله هو وجوب قراءة سورة كاملة من

(١) وسائل الشريعة: ٩٩/٦-١٠١، كتاب الصلاة، أبواب القراءة في الصلاة ب ٣٦ و ٣٧.

القرآن الواقعي، والثابت في زمن الأنسنة ﷺ بمقتضى الروايات الصادرة عنهم، هو وجوب قراءة سورة من القرآن الموجود الذي كان بأيدي الناس، وإن لم تكن سورة كاملة من القرآن الواقعي، وبهذا الوجه يصح للمكلف اختيار ما شاء من السور، ففي الحقيقة يكون ذلك ترخيصاً من الأنسنة ﷺ وتسهيلاً من ناحيتهم المقدسة.

ويردّه: أن هذه الدعوى ترجع إلى النسخ؛ ضرورة أنه ليس إلا رفع الحكم الثابت الظاهر في الدوام والاستمرار، فإذا كان الحكم الثابت في زمن النبي ﷺ عبارة عن وجوب قراءة سورة كاملة من القرآن الواقعي، وفرض ارتفاعه وتبدله إلى الحكم بوجوب قراءة سورة من الكتاب الموجود، فليس هذا إلا النسخ، وهو وإن فرض إمكانه بعد النبي ﷺ، إلا أنه قد وقع الإجماع والاتفاق على عدم وقوعه، فهذه الدعوى مخالفة للإجماع.

ثم إنه أجاب المحدث المعاصر عن أصل الدليل الذي ذكره الصدوق ﷺ بما حاصله: أن ما جاء من ذلك عن النبي ﷺ وهو أقل قليل في كتب الأحاديث المعتبرة، فلا منافاة بينه وبين ورود التحريف عليه بعده ﷺ، وعدم التمكن من امتثال ما ذكره وأمره، كما لا منافاة بين حثه ﷺ على التمسك باتباع الإمام ﷺ، وأمره بأخذ الأحكام عنه، ومتابعة أقواله وأفعاله وسيره، والكون معه حيثما كان، وعدم القدرة على ذلك؛ لعدم تمكنه ﷺ لإظهار ما أودع عنده لخوف وتقية، أو عدم تمكن الناس من الوصول إليه ﷺ والانتفاع به ﷺ لذلك أو لغيره من الأعذار.

وما ورد عن الأنسنة ﷺ من بعده، فالمراد منه الدابر بين الناس؛ للانصراف، ولكون بنائهم على إمضاء الموجود، وتبعية غيرهم فيه... ثم إن الثواب المذكور إما للموجود خاصة، كما هو الظاهر من الروايات، ويكون للمشتغل على المحذوف أزيد منه، لم يذكروه لعدم القدرة على تحصيله، أو هو للثاني، وإنما يجزئ قارئ الناقص به فضلاً من الله تعالى؛ لعدم كونهم سبباً للنقص، وللتسامح في النقيصة،

وصدق قراءة ما علّق عليه في الخبر عليه<sup>(١)</sup>.

ويدفعه: ما عرفت<sup>(٢)</sup> من عدم كون ما ورد عن النبي ﷺ مقصوراً على زمانه، ومحدوداً بمحياته، بل هو كسائر الأحكام المشرعة في زمانه، الظاهرة في الدوام والاستمرار، فيشمّله مثل قوله: «حلال لمحمد ﷺ حلال أبداً إلى يوم القيامة، وحرامه حرام أبداً إلى يوم القيامة»<sup>(٣)</sup>، فلا ينفع عدم وقوع التحريف في زمنه، ووقوعه بعده - على تقديره - في قصر الحكم على مدّة حياته.

ومن أن كون المراد ممّا ورد عن الأئمة ﷺ هو القرآن الموجود؛ لبناهم على التبعية يرجع إلى النسخ لا محالة، وقد عرفت الاتفاق على عدم تحقّقه بعد النبي ﷺ. وإذن فلا محيص عن القول بأنّ ما ورد في ذلك من النبي ﷺ أو الإمام ﷺ ظاهر في بقاء الكتاب على ما هو عليه، وعدم وقوع تحريف فيه، وأنّ ما بأيدي الناس نفس ما نزل على النبي ﷺ من دون اختلاف، وقد عرفت أيضاً أنّ في بعض الأمور السابقة الفرق بين الرجوع إلى الكتاب، وبين التمسك بالعترة ﷺ، وأنّه لا مجال لمقايسة أحدهما على الآخر أصلاً، فراجع.

الدليل السابع: من الأمور الدالّة على عدم التحريف: الدليل العقلي الذي ذكره بعض الأعلام، وملخصه مع تقريب منّا: «أنّ القائل بالتحريف إمّا أن يدّعي وقوعه وصدوره من الشيخين بعد وفاة النبي ﷺ، وإمّا أن يدّعي وقوعه وتحقّقه من

(١) فصل الخطاب، الباب الثاني، الأمر الثالث: ٣٣٩ - ٣٤٠.

(٢) في ص ٢٣٩ - ٢٤٠.

(٣) بصائر الدرجات: ١٤٨، الجزء ٣ ب ١٣ ح ٧، الكافي: ٥٨/١، كتاب فضل العلم ب ١٩ ح ١٩ عن أبي عبد الله ﷺ.

وأخرجه في بحار الأنوار: ٥٦/١١ قطعة من ح ٥٥ و ٣٢٦/٦٨ قطعة من ح ٢ عن المحاسن: ٤٢٠/١ قطعة من ح ٩٦٣، وفي ج ٣٥٣/١٦ قطعة من ح ٣٨ عن الكافي: ١٨/٢ قطعة من ٢.

(٤) في ص ٢٣٢ - ٢٣٣.



عثمان بعد انتهاء الأمر إليه ووصول النوبة به، وإما أن يقول بصدوره من شخص آخر بعده، فهذه احتمالات ثلاثة لا رابع لها، وجميعها فاسدة.

**أما الاحتمال الأول:** فيدفعه أنها في هذا التحريف إما أن يكونا غير عامدين، وإما صدر عنهما من جهة عدم وصول القرآن إليهما بتامه، نظراً إلى عدم كونه مجموعاً قبل ذلك في زمن النبي ﷺ، وإما أن يكونا متعمدين، وعلى هذا التقدير، فإما أن يكون التحريف الواقع منهما في الآيات التي لها مساس بزعامتهما لوقوع التصريح فيها، أو ظهورها في ثبوت الخلافة والولاية لأهلها؛ وهو عليّ أمير المؤمنين عليه أفضل صلوات المصلين، وإما أن يكون في غيرها من الآيات. فالتقادير المتصورة ثلاثة:

**أما التقدير الأول:** الذي مرجعه إلى عدم وصول القرآن إليهما بتامه، وكونها غير متعمدين في التحريف.

فيرده: أن اهتمام النبي ﷺ بأمر القرآن، والأمر بحفظه وقراءته، وترتيل آياته، واهتمام الصحابة بذلك في عهد رسول الله ﷺ وبعد وفاته، يورث القطع بكون القرآن محفوظاً عندهم، جمعاً أو متفرقاً، حفظاً في الصدور، أو تدويناً في القراطيس، وقد اهتموا بحفظ أشعار الجاهلية وخطبها، فكيف لم يكن يهتمون بأمر الكتاب العزيز الذي عرّضوا أنفسهم للقتل في نشر دعوته، وإعلان أحكامه، وهجروا في سبيله أوطانهم، وبذلوا أموالهم، وأعرضوا عن نساءهم وأطفالهم؟ وهل يحتمل عاقل مع ذلك كله عدم اعتنائهم بالقرآن، حتى يضيع بين الناس، أو يحتاج في إثباته إلى شهادة شهادتين؟

على أن روايات الثقلين دالة على بطلان هذا الاحتمال؛ فإن قوله ﷺ: «إني تارك فيكم الثقلين: كتاب الله، وعترتي»<sup>(١)</sup> لا يصح إذا كان بعض القرآن ضائعاً في

(١) كمال الدين: ٢٣٤-٢٤١ ح ٤٤-٦٤، وقد تقدمت بتفصيلها والبحث فيها في ص ٢٢٨-٢٣٧.

عصره؛ فإن المتروك حينئذ يكون بعض الكتاب لا جميعه، بل وفي هذه الروايات دلالة صريحة على تدوين القرآن وجمعه في زمان النبي ﷺ؛ لأن الكتاب لا يصدق على مجموع المتفرقات، ولا على المحفوظ في الصدور.

وأما التقدير الثاني: الذي يرجع إلى أنها حرفاً القرآن عمداً في الآيات التي لا تتمس بالزعامة والخلافة. فهو بعيد في نفسه، بل مقطوع العدم؛ ضرورة أن الخلافة كانت مبتنية على السياسة، وإظهار الاهتمام بأمر الدين، وحفظ القرآن الذي كان مورداً لاهتمام المسلمين، وهلاً احتج بذلك أحد المتنعين عن بيعتهما، المعترضين على أبي بكر في أمر الخلافة؟ ولم يذكر ذلك علي عليه السلام في خطبته الشقشقية<sup>(١)</sup> - المعروفة - وغيرها.

وأما التقدير الثالث: الذي يرجع إلى وقوع التحريف منها عمداً في الآيات الواردة في موضوع الخلافة. فهو أيضاً مقطوع العدم؛ فإن أمير المؤمنين عليه السلام والصديقة الطاهرة - سلام الله عليهما - وجماعة من الصحابة قد عارضوها في أمر الخلافة، واحتجوا عليهما بما سمعوا من النبي ﷺ، واستشهدوا على ذلك من شهد من المهاجرين والأنصار، واحتجوا عليه بحديث الغدير وغيره، ولو كان في القرآن شيء يمس بزعامتهم؛ لكان أحق بالذكر في مقام الاحتجاج، وأحرى بالاستشهاد عليه من جميع المسلمين، مع أنه لم يقع ذلك بوجه، كما يظهر من كتاب «الاحتجاج» المشتمل على احتجاج اثني عشر رجلاً على أبي بكر في أمر الخلافة<sup>(٢)</sup>، ومن العلامة المجلسي - رحمه الله تعالى عليه - في البحار، حيث عقد باباً لاحتجاج أمير المؤمنين عليه السلام في أمر الخلافة<sup>(٣)</sup>.

(١) نهج البلاغة للدكتور صبحي صالح: ٤٨، الخطبة ٣.

(٢) الاحتجاج: ١٨٦/١ - ٢٠٣، الرقم ٣٧، وعنه بحار الأنوار: ١٨٩/٢٨، ب ٤ ح ٢.

(٣) بحار الأنوار: ٢٩/٣ ب ٥، وج ٣١٥ - ٤٤٧ ب ٢٦ و ٢٧.

فانقدح أَنَّ الاحتمال الأول فاسد بجميع تقاديره .

وأما الاحتمال الثاني : وهو وقوع التحريف من عثمان ، فهو أبعد من الدعوى الأولى ؛ لأنَّ الإسلام قد انتشر في زمانه على نحو لم يكن في إمكانه وإمكان من هو أكبر منه أن ينقص من القرآن شيئاً .

ولأنَّه لو كان محرّفاً للقرآن لكان في ذلك أوضح حجة ، وأكبر عذر لقتلة عثمان علناً ، ولما احتاجوا في الاحتجاج على ذلك إلى مخالفته لسيرة الشيخين في بيت مال المسلمين ، وإلى ما سوى ذلك من الحجج .

ولأنَّه كان من الواجب على عليٍّ عليه السلام بعد عثمان أن يردَّ القرآن إلى أصله الذي كان يقرأ به في زمان النبي صلى الله عليه وآله وزمان الشيخين ، ولم يكن عليه في ذلك شيء ينتقد به ، بل ولكان ذلك أبغ أثراً في مقصوده ، وأظهر لحجته في الثائرين بدم عثمان ، ولا سيما أنه عليه السلام قد أمر بإرجاع القطائع التي أقطعها عثمان ، وقال في خطبة له : « والله لو وجدته قد تزوّج به النساء ، ومُلك به الإماء لرددته ؛ فإنَّ في العدل سعة ، ومن ضاق عليه العدل ، فالجور عليه أضيق » <sup>(١)</sup> هذا أمر عليٍّ عليه السلام في الأموال ، فكيف يكون أمره في القرآن لو كان محرّفاً؟! <sup>(٢)</sup>

(١) نهج البلاغة ، للدكتور صبحي الصالح : ٥٧ ، الخطبة ١٥ .

(٢) والإنصاف : أنَّ هذه الجهة بنفسها تكفي لدفع احتمال التحريف الذي يدّعي القائل به وقوعه في زمن الخلفاء الثلاثة ؛ فإنَّ إمضاء عليٍّ عليه السلام للقرآن الموجود في عصره ، وعدم التعرّض لتكميله على تقدير التحريف ، بل وعدم التفوّز بذلك ، دليل على كماله وعدم نقصه ؛ لأنَّه عليه السلام لم يتقبل أمر الخلافة الظاهرية لأجل حبّها وحبِّ الرئاسة ، بل لأجل ترويح الدين وتأييد شريعة سيّد المرسلين صلى الله عليه وآله . ومع هذا الغرض فلم يكن هناك موضوع أهمّ من ردّ القرآن إلى أصله لو كان محرّفاً ، مع كونه هو الثقل الأكبر ، والمعجزة الوحيدة الخالدة إلى يوم القيامة ، واقتداره على ذلك بعد استقرار أمره كان واضحاً ضرورياً ، وعلى تقدير العدم فالمبارزة لأجله - حتّى مع البلوغ إلى مرتبة بذل الخلافة والإعراض عنها - كانت لائقة ، فالإنصاف أنَّ هذا الدليل كافٍ لدفع أصل التحريف وإبطال القول به ، بشرط الخلو عن التعصّب ، وعدم الجمود على خلاف إدراك العقل .

وأما الاحتمال الثالث: الذي مرجعه إلى دعوى وقوع التحريف بعد زمان الخلفاء، فلم يدّعها أحد فيما نعلم، غير أنها نسبت إلى بعض القائلين بالتحريف، فادّعى أن الحجاج لما قام بنصرة بني أمية أسقط من القرآن آيات كثيرة كانت قد نزلت فيهم، وزاد فيه ما لم يكن منه، وكتب مصاحف وبعثها إلى مصر والشام والحرمين، والبصرة والكوفة، وأن القرآن الموجود اليوم مطابق لتلك المصاحف، وأما المصاحف الأخرى فقد جمعها ولم يُبق منها شيئاً ولا نسخة واحدة<sup>(١)</sup>.

أقول: ولعل من هذه الجهة قول بعض القائلين بالتحريف في آية ﴿لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِّنْ أَلْفِ شَهْرٍ﴾<sup>(٢)</sup> في سورة القدر: إن أصلها كان هكذا: «ليلة القدر خير من ألف شهر» يملكها بنو أمية وليس فيها ليلة القدر<sup>(٣)</sup>، مع أن ملاحظة مقدار آيات تلك السورة وقصور معنى هذه الآية الأصلية، بل عدم ارتباط موضوع ليلة القدر بأمر خلافتهم يكفي في القطع، بخلاف ذلك وإن لم يكن هنا دليل على عدم التحريف، فضلاً عن الأدلة الكثيرة المتقدمة الدالة على ذلك بأقوى دلالة.

وكيف كان، فالدليل على بطلان الاحتمال الثالث: أن الحجاج كان واحداً من ولاية بني أمية، وهو أقصر باعاً، وأصغر قدراً، وأقلّ وزناً من أن ينال القرآن بشيء، بل وهو أحقر من أن يغيّر شيئاً من الفروع الإسلامية، فكيف في إمكانه أن يغيّر ما هو أساس الدين، وقوام الشريعة؟! ومن أين له القدرة والنفوذ في جميع ممالك الإسلام وغيرها، مع انتشار القرآن فيها؟!

وعلى تقديره، وفرض وقوعه. فكيف لم يذكر هذا الخطب العظيم مؤرخ في تاريخه، ولا ناقد في نقده، مع ما فيه من الأهمية، وكثرة الدواعي إلى نقله؟! وكيف أغضى المسلمون عن هذه الجناية - التي لم يكن مثلها جناية - بعد انتهاء أمر

(١) أنظر مناهل العرفان في علوم القرآن: ٢١٧/١.

(٢) سورة القدر ٩٧: ٣.

(٣) تفسير الفقي: ٤٣١/٢، سنن الترمذي: ٤٤٤/٥ ب ٩٧ ح ٣٣٦١.

الحجّاج، وانقضاء عهده، وزوال اقتداره وسلطنته؟!.

على أنّه كيف تمكّن من جمع نسخ المصاحف كلّها، ولم تشذّ عن قدرته نسخة واحدة في أقطار المسلمين المتباعدة؟ وعلى تقدير تمكّنه من ذلك، فهل تمكّن من إزالته من صدور المسلمين وقلوب حفظة القرآن، وعددهم في ذلك الوقت لا يحصيه إلّا الله؟!.

مع أنّ القرآن لو كان في بعض آياته يمّس بني أميّة، لاهتمّ معاوية بإسقاطه قبل زمان الحجّاج، وهو أشدّ منه قدرةً، وأعظم نفوذاً، ولا استدّل به أصحاب علي عليه السلام على معاوية، كما احتجّوا عليه بما حفظه التاريخ وكتب الحديث والكلام<sup>(١)</sup>.

أضف إلى ذلك: التحريف بالزيادة قد قام الإجماع على عدمه، وأنّ موضوع الخلاف هو التحريف بالنقيصة، فكيف ادّعى القائل وقوع الزيادة فيه؟! فهذا الاحتمال أيضاً فاسد، وبفساده يتمّ الدليل السابع الذي كان هو الدليل العقلي على عدم التحريف، فانقدح أنّ الاعتبار إنّما يساعد على عدم التحريف لا ثبوته، كما ادّعاه صاحب الكفاية عليه السلام<sup>(٢)</sup>.

وبما قدّمنا من الأمور والأدلة السبعة على عدم التحريف؛ يتّضح أنّ من يدّعي التحريف مع كونه مخالفاً للنقل يضادّ بدهاة العقل أيضاً، وأنّ دعوى التحريف لا تكاد تصدر إلّا بمن اغترّ ببعض ما يدلّ عليه، ممّا سيجيء الجواب الوافي عنه إن شاء الله تعالى، وممن خدع من طريق الجهات السياسيّة المشبوهة التي لا ترى الارتقاء والتسلّط لنفسها إلّا بتضعيف الدين، وإيجاد التفرقة بين المسلمين، وتنقيص الكتاب المبين، الذي كان الغرض من تنزيله هداية الناس إلى يوم الدين،

(١) البيان في تفسير القرآن: ٢١٥-٢١٩.

(٢) كفاية الأصول: ٢٨٤-٢٨٥، حجة ظواهر الكتاب.

وإخراجهم من ظلمات الريب والشك إلى عالم النور واليقين.

وربما كان المدّعي للتحريف ممّن له التفات إلى هذه الجهات، وكان الغرض من دعواه ما ذكرنا من إيجاد الثلمة في الإسلام والمسلمين نعوذ بالله من كلا الأمرين، ونسأل منه التوفيق للتمسك بالثقلين، وأن لا نتعصّى من حكم العقل في كلّ ما يقع في البين.

وحيث إنّه يمكن أن يتخيّل الباحث الطالب للحقيقة صحّة ما يقول به القائل بالتحريف من الشبهة، أو يقع في الارتياح بعض الطلبة، فلا بدّ لنا من التعرّض للجميع والجواب الصحيح، فنقول: الشبهات التي تشبّث بها القائلون بالتحريف متعدّدة.



## شبهات القائلين بالتحريف

- شبهة كل ما وقع في التوراة والإنجيل من التحريف يقع في القرآن .
- شبهة وقوع التحريف فيما يتصدى غير المعصوم إلى جمعه .
- شبهة اختلاف مصحف علي عليه السلام مع غيره من المصاحف .
- شبهة دعوى التواتر في القول بتحريف القرآن .
- شبهة عدم ارتباط الآيات بعضها ببعض .





## الشبهة الأولى

ما جعله المحدث المعاصر في كتابه الموضوع في هذا الباب أول الأدلة، واعتمد عليه غاية الاعتماد، وفصل القول فيه<sup>(١)</sup>.

وملخصه: وقوع التحريف في التوراة والإنجيل، وقيام الدليل على أن كل ما وقع في الأمم السالفة يقع في هذه الأمة مثله.

أما وقوع التحريف في الكتابين، فن الأمور المسلمة التي لا ينبغي الارتياح فيه أصلاً، وتعدد الأنجيل مع وجود الاختلاف فيها والتناقض، حتى في صفات المسيح، وأيام دعوته، ونسبه، ووقت صلبه بزعمهم، كافٍ في إثبات وقوع التغيير والتحريف فيه، وإن جعل كلهما في مصحف واحد يعرف بالأنجيل الأربعة.

وأما الدليل على أن كل ما وقع في الأمم السالفة يقع في هذه الأمة مثله - مضافاً إلى دلالة بعض الآيات عليه، كقوله - تعالى -: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾<sup>(٢)</sup>؛ حيث صرح جمع من المفسرين بأن المراد: لتتبعن سنن من كان قبلكم من الأولين وأحوالهم، ونقله في مجمع البيان عن الصادق عليه السلام قال: «والمعنى: أنه

(١) فصل الخطاب: ٣٥-٧٣، الباب الأول، الدليل الأول.

(٢) سورة الانشقاق ٨٤: ١٩.

يكون فيكم ما كان فيهم، ويجري عليكم ما جرى عليهم حذو القذة بالقذة<sup>(١)</sup> - وقد وردت الروايات الكثيرة من طرق الفريقين الدالة على ذلك:

١ - ما رواه علي بن إبراهيم، في تفسير قوله - تعالى -: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ يقول: ... قال رسول الله ﷺ: لتركبن سنة من كان قبلكم حذو النعل بالنعل، والقذة بالقذة، ولا تخطئون طريقهم شبر بشبر، وذراع بذراع، وباع بباع، حتى أن لو كان من قبلكم دخل جحر ضب لدخلتموه، قالوا: اليهود والنصارى تعني يارسل الله؟ قال: فمن أعني؟ لينقض عرى الإسلام عروة عروة، فيكون أول ما تنقضون من دينكم الإمامة (الأمانة خ ل)، وآخره الصلاة<sup>(٢)</sup>.

٢ - ولعلها أظهرها! ما رواه الصدوق في «كمال الدين» عن علي بن أحمد الدقاق رحمه الله، عن محمد بن أبي عبد الله الكوفي، عن موسى بن عمران النخعي، عن عمه الحسين بن يزيد النوفلي، عن غياث بن إبراهيم، عن الصادق جعفر بن محمد، عن أبيه، عن آبائه رحمه الله قال: قال رسول الله ﷺ: «كل ما كان في الأمم السالفة فإنه يكون في هذه الأمة مثله، حذو النعل بالنعل والقذة بالقذة»<sup>(٣)</sup>.

٣ - غير ذلك من الروايات الواردة بمثل هذا المضمون.

قال العلامة المجلسي رحمه الله في «البحار»: «تواتر عن النبي ﷺ أن كل ما وقع في الأمم السالفة يقع في هذه الأمة<sup>(٤)</sup>، فكلما ذكر سبحانه في القرآن الكريم من

(١) مجمع البيان في تفسير القرآن: ٢٧٥/١٠.

(٢) تفسير القمي: ٤١٣/٢، وعنه تفسير الصافي ٣٠٦:٥، والبرهان في تفسير القرآن ٦١٧:٥ ذح ١١٤٩١،

وبهار الأنوار ٢٤٩:٩ قطعة من ح ١٥٤، وج ٢٤: ٣٥٠ بيان، وج ٢٨: ١١ ح ١١، وتفسير كنز الدقائق ١١:

٢٧١، وتفسير نور الثقلين ٥: ٥٣٩ ذح ٩.

(٣) كمال الدين: ٥٧٦ ب ٥٤، وعنه بهار الأنوار: ١٠/٢٨ ح ١٥.

(٤) بهار الأنوار: ٢٨/٢٠.

القصص فإنما هو زجر هذه الأمة عن أشباه أعمالهم، وتحذيرهم عن أمثال ما نزل بهم من العقوبات، حيث علم وقوع نظيرها منهم وعليهم.

وقد أفرد له بالتصنيف الصدوق عليه السلام وسمّاه (كتاب حذو النعل بالنعل) <sup>(١)</sup>.

وقال المحدث الحرّ العاملي عليه السلام في «الإيقاظ من الهجعة بالبرهان على الرجعة»: إنه يمكن أن يستدلّ عليه... وبإجماع المسلمين في الجملة؛ فإنّ الأحاديث بذلك كثيرة من طريق العامة والخاصّة <sup>(٢)</sup>.

ومن طريق العامة: روى البخاري في صحيحه، عن أبي سعيد الخدري، عن النبي صلى الله عليه وآله قال: «لَتَبْعَنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ شَبْرًا شَبْرًا، وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ، حَتَّى لَوْ دَخَلُوا جَحْرَ ضَبٍّ تَبَعْتُمُوهُمْ، قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله اليهود والنصارى؟ قال: فَن؟» <sup>(٣)</sup>.

ورواه غير أبي سعيد، كأبي هريرة <sup>(٤)</sup>، وابن عباس <sup>(٥)</sup>، وحذيفة <sup>(٦)</sup>، وابن مسعود <sup>(٧)</sup>، وسهل بن سعد <sup>(٨)</sup>، وعمر بن عفوف <sup>(٩)</sup>، وشذاد بن أوس <sup>(١٠)</sup>.

(١) رجال النجاشي: ٣٩١-٣٩٢، الرقم ١٠٤٩، الفهرست للشيخ الطوسي: ٢٣٧، الرقم ٧١٠، معالم العلماء: ١١٢، الرقم ٧٦٤.

(٢) الإيقاظ من الهجعة: ١١٣، الباب الرابع.

(٣) صحيح البخاري: ١٩١/٨، كتاب الاعتصام ب ١٤ ح ٧٣٢٠.

(٤) صحيح البخاري: ١٩١/٨، كتاب الاعتصام ب ١٤ ح ٧٣١٩، المصنّف في الأحاديث والآثار ٨: ٤٣٤، كتاب ٤٠ ح ٢٦٨.

(٥) المستدرک علی الصحيحین ٤: ٥٠٢ ح ٨٤٠٤.

(٦) المصنّف في الأحاديث والآثار ٨: ٦٣٦، كتاب ٤٠ ح ٣٧٩.

(٧) المعجم الكبير للطبراني ٢: ٣٩ ح ٩٨٨٢.

(٨) المسند لابن حنبل ٨: ٤٤٣ ح ٢٢٩٤١، المعجم الكبير للطبراني ٦: ١٨٦ ح ٥٩٤٣ وص ٢٠٤ ح ٦٠١٧.

(٩) المعجم الكبير للطبراني ١٧: ١٣، مجمع الزوائد ٧: ٢٥٩-٢٦٠.

(١٠) مسند أبي داود الطيالسي: ١٥٣ ح ١١٢١، مسند ابن حنبل ٦: ٨٠ ح ١٧١٣٥، مسند ابن الجعد: ٤٩١ ح ٣٤٢٤، المعجم الكبير للطبراني ٧: ٢٨١ ح ٧١٤٠، مجمع الزوائد ٧: ٢٦١.

ومستورد بن شداد<sup>(١)</sup>، وعبدالله بن عمرو بن العاص<sup>(٢)</sup> بألفاظ متقاربة، وعبارات متشابهة.

والجواب أولاً: فلأنّ بلوغ هذه الروايات إلى مرحلة التواتر غير معلوم، بل الظاهر أنّها أخبار آحاد لا تفيد علماً ولا عملاً؛ ولذا لم يذكر شيء من هذه الروايات في الكتب الأربعة، ولا ادّعى أحد من المحدثين تواترها، بل غايته دعوى الصحة.

قال الصدوق في «كمال الدين»: «صحّ عن النبي ﷺ أنّه قال: «كلّ ما كان في الأمم السالفة يكون في هذه الأمة مثله، حذو النعل بالنعل، والقذّة بالقذّة»<sup>(٣)</sup>.

ثانياً: فلأنّ مفاد هذه الروايات إن كان الوقوع في هذه الأمة ولو بعد هذه الأعصار إلى يوم القيامة؛ أي إن كان مفادها الإخبار عن الوقوع ولو فيما بعد، فلا دلالة فيها على وقوع التحريف فعلاً كما هو المدّعى، ولا مطابقة حينئذٍ بين الدليل والمدّعى؛ فإنّ المدّعى وقوعه في صدر الإسلام في زمن الخلفاء الثلاثة، والدليل يدلّ على وقوعه في زمان آخره يوم القيامة. وإن كان مفادها الوقوع في الصدر الأوّل، فلازمه الدلالة على وقوع التحريف بالزيادة في القرآن، كما وقع في التوراة والإنجيل، مع أنّ القائل بالتحريف ينفيه في جانب الزيادة، كما عرفت.

ثالثاً: وهو العمدة في الجواب: - فلأنّ هذه الكليّة المذكورة في رواية الصدوق التي هي العمدة في الاستدلال، إن كانت بنحو تقبل التخصيص، ولا تكون آية عنه كسائر العمومات الواردة في سائر الموارد، القابلة للتخصيص وعروض الاستثناء

(١) المعجم الأوسط للطبراني ١: ٢١٣ ح ٣١٥، مجمع الزوائد ٧: ٢٦١.

(٢) سنن الترمذي ٥: ٢٦ ح ٢٦٤٦، جامع الأصول ١٠: ٣٣ ح ٧٤٩١، الجامع الصغير للسيوطي: ٤٦١ ح ٧٥٣٢.

(٣) كمال الدين: ٥٣٠، وعنه بحار الأنوار ٥٢: ٢٠٠.

بالإضافة إلى بعض أفرادها، فلا مانع حينئذٍ من أن يكون ما قدّمناه من الأدلة السبعة القاطعة على عدم التحريف في القرآن المجيد بمنزلة الدليل المخصص للعام، ويكون مقتضى الرواية بعد التخصيص وقوع جميع ما وقع في الأمم السالفة في هذه الأمة إلا التحريف الذي قام الدليل على عدمه فيها.

وإن كانت بنحو يكون سياقها آيياً عن التخصيص، ويؤيده قوله ﷺ في بعض تلك الروايات: «حَتَّىٰ أَنْ لَوْ كَانَ مِنْ قَبْلِكُمْ دَخَلَ جَحْرُ ضَبٍّ لَدَخَلْتُمُوهُ»<sup>(١)</sup>. و«حَتَّىٰ لَوْ أَنَّ أَحَدَهُمْ جَامَعَ امْرَأَتَهُ بِالطَّرِيقِ لَفَعَلْتُمُوهُ»<sup>(٢)</sup>.

فيردّه - مضافاً إلى مخالفته لصريح القرآن الكريم، قال الله - تعالى -: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾<sup>(٣)</sup>، حيث دلّ على عدم وقوع التعذيب مع كون النبي ﷺ في المسلمين ووجوده بينهم، والضرورة قاضية بوقوع التعذيب في بعض الأمم السالفة مع كون نبيهم فيهم -: «أَنْ كَثِيرًا مِنَ الْوَقَائِعِ الَّتِي حَدَّثَتْ فِي الْأُمَمِ السَّابِقَةِ لَمْ يَصْدُرْ مِثْلُهَا فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ، كَعِبَادَةِ الْعَجَلِ»<sup>(٤)</sup>، وتيه بني إسرائيل أربعين سنة<sup>(٥)</sup>، وغرق فرعون وأصحابه<sup>(٦)</sup>، ومثلك سليمان للإنس والجن<sup>(٧)</sup>، ورفع عيسى إلى السماء<sup>(٨)</sup>، وموت هارون - وهو وصي موسى - قبل موت موسى نفسه<sup>(٩)</sup>، وإتيان

(١) تقدّمت في ص ٢٥٨ عن تفسير القمي.

(٢) المستدرك على الصحيحين: ٥٠٢/٤، كتاب الفتن والملاحم ح ٨٤٠٤.

(٣) سورة الأنفال ٣٣٨.

(٤) سورة البقرة ٢: ٥١، ٥٤، ٩٢ و ٩٣، وسورة النساء ٤: ١٥٣، وسورة الأعراف ٧: ١٥٢.

(٥) سورة المائدة ٥: ٢٦.

(٦) سورة الإسراء ١٧: ١٠٣ وغيرها.

(٧) سورة النمل ٢٧: ١٧.

(٨) سورة النساء ٤: ١٥٧-١٥٨.

(٩) تفسير القمي ٢: ١٣٧، وعنه بحار الأنوار ١٣: ٢٧ قطعة من ح ٢.

موسى بتسع آيات بيّنات<sup>(١)</sup>، وولادة عيسى من غير أب<sup>(٢)</sup>، ومسوخ كثير من السابقين قرده وخنازير<sup>(٣)</sup>، وغير ذلك من الوقائع التي لم يصدر مثلها في هذه الأمة، وبعضها غير قابل للصدور فيما بعد من الأزمنة أيضاً، كما هو واضح لا يخفى. ومما ذكرنا ظهر أنه لو كان المراد بمن كان من قبلكم خصوص اليهود والنصارى أيضاً - كما يؤيده بعض الروايات المتقدمة على تأمل - فالجواب أيضاً باقٍ على قوته؛ لأن كثيراً من الموارد التي ذكرناها قد وقع في خصوص الأمتين: اليهود والنصارى، ولم يقع أولن يقع فينا أصلاً.

وعلى ما ذكر فلا بد من ارتكاب خلاف الظاهر فيها، والحمل على إرادة المشابهة في بعض الوجوه، وعلى ذلك فيكفي في وقوع التحريف في هذه الأمة عدم اتباعهم لحدود القرآن، وعدم رعايتهم لأحكامه وحدوده، وقوانينه وشرائعه، وهذا أيضاً نوع من التحريف. كما أن الاختلاف والتفرق بين الأمة وانشعابها إلى مذاهب مختلفة، وافتراقها إلى ثلاث وسبعين فرقة - كما افترقت النصارى إلى اثنتين وسبعين، واليهود إلى إحدى وسبعين على ما هو مقتضى الروايات الكثيرة، بل المتواترة<sup>(٤)</sup> الدالة على هذا المعنى - تحريف أيضاً؛ لأجل استناد كل منهم إلى القرآن الذي فسروه على طبق الرأي والاعتقاد، والاستنباط والاجتهاد، ويؤيده أن العلامة المجلسي<sup>(٥)</sup> أورد رواية الصدوق المتقدمة<sup>(٥)</sup> في باب افتراق الأمة بعد النبي<sup>(ص)</sup> على ثلاث وسبعين فرقة.

ويؤيد كون المراد هو التشابه ما رواه ابن الأثير في محكي جامع الأصول عن

(١) سورة الإسراء: ١٧: ١٠١.

(٢) سورة البقرة: ٢: ٤٥ - ٤٧.

(٣) سورة المائدة: ٥: ٦٠.

(٤) بحار الأنوار ٢٨: ٢ - ٣٦، باب افتراق الأمة بعد النبي<sup>(ص)</sup>.

(٥) في ص ٢٥٨.

سنن الترمذي، عن أبي واقد الليثي: أن رسول الله ﷺ لما خرج إلى خيبر مرّ بشجرة للمشركين يُقال لها: ذاتُ أنواطٍ يُعلّقون عليها أسلحتهم، فقالوا: يا رسول الله، اجعل لنا ذاتُ أنواطٍ كما لهم ذاتُ أنواط. فقال النبي ﷺ: سبحان الله هذا كما قال قوم موسى ﷺ: ﴿أَجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾<sup>(١)</sup>، والذي نفسي بيده لتركبن سنّة من كان قبلكم<sup>(٢)</sup>.

وما رواه في الكافي عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام في قول الله - تعالى -: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَإٍ﴾<sup>(٣)</sup> قال: يا زرارة أُولم تركب هذه الأمة بعد نبيّها طبقاً عن طبق في أمر فلان وفلان وفلان؟!<sup>(٤)</sup>.

قال بعض المحققين<sup>(٥)</sup>: «أي كانت ضلالتهم بعد نبيّهم مطابقة لما صدر من الأمم السابقة من ترك الخليفة واتباع العجل والسامريّ وأشباه ذلك».

(١) سورة الأعراف ١٣٨:٧.

(٢) سنن الترمذي: ٤٧٥ / ٤، كتاب الفتن ب ١٨ ح ٢١٨٥. وفي هامشها: ذات أنواط: شجرة ذات تعاليق تعلّق بها سيوفهم، ويعكفون عليها، كما كان يفعل المشركون، جامع الأصول: ٣٤ / ١٠ ح ٧٤٩٢، وفيه: غزوة حنين.

(٣) سورة الانشقاق ١٩:٨٤.

(٤) الكافي: ٤١٥ / ١، كتاب الحجّة ب ١٠٨ ح ١٧. وعنه بحار الأنوار ٢٤: ٣٥٠ ح ٦٤، وتفسير كنز الدقائق ١١: ٢٧١، وتفسير نور الثقلين ٥: ٥٣٩ ح ٢١.

وفي تفسير الصافي ٣٠٦: ٥، والبرهان في تفسير القرآن ٥: ٦١٩ ح ١١٤٩٧ و ١١٤٩٨ عنه وعن تفسير القميّ ٤١٣: ٢.

(٥) أي المجلسي في بحار الأنوار: ٢٤ / ٣٥٠ ذح ٦٤.



## الشبهة الثانية

إنَّ كَيْفِيَّةَ جمع القرآن وتأليفه مستلزمة عادةً لوقوع التغيير والتحريف فيه ، وقد أشار إلى ذلك العلامة المجلسي رحمته الله في محكي «مرآة العقول» ، حيث قال : والعقل يحكم بأنَّه إذا كان القرآن متفرقاً منتشراً عند الناس ، وتصدى غير المعصوم لجمعه يمتنع عادةً أن يكون جمعه كاملاً موافقاً للواقع <sup>(١)</sup>.

وهذه الشبهة تتوقف :

أولاً : على عدم كون القرآن مجموعاً مرتباً في عهد النبي صلى الله عليه وآله ، وإنما كان منتشراً متشتتاً عند الأصحاب في الألواح والصدور ، مع احتمال أنَّه لم يكن بعضه عند أحد منهم ، كما أشير إليه في بعض الأخبار . نعم ، جمعت عند النبي صلى الله عليه وآله نسخة متفرقة في الصحف والحريز والقراطيس ، ورثها علي عليه السلام ، ولما جمعها بعده بأمره ووصيته ، وآلفه كما أنزل الله تعالى ، ثم عرضها عليهم ، فأعرضوا عنه وعسا جاء به لدواعٍ كانت ملازمة لدعوى الخلافة وطلب الرئاسة .

وثانياً : على امتناع كون الجمع الصادر من غير المعصوم كاملاً موافقاً للواقع من دون تغيير .

فهنا دعويان :

الأولى : عدم كون القرآن مجموعاً في عهد النبي صلى الله عليه وآله وزمانه ، والدليل على إثباتها الروايات الكثيرة الواردة في هذا الباب ، التي سيجيء <sup>(٢)</sup> نقلها والجواب عنها .

الثانية : امتناع كون الجمع والتأليف الواقع موافقاً للواقع ، وقد ذكر في إثباتها

(١) مرآة العقول : ٣ / ٣١ ، باب أنَّه لم يجمع القرآن كله إلا الأئمة عليهم السلام . وأنظر فصل الخطاب : ٧٣ - ٨٢ ، الباب

الأول ، الدليل الثاني .

(٢) في ص ٢٦٩ - ٣٠٠ .

أَنَّ الَّذِينَ بَاشَرُوا هَذَا الْأَمْرَ الْجَسِيمَ، وَضَادُوا النَّبَأَ الْعَظِيمَ هُمُ أَصْحَابُ السَّقِيفَةِ: أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَعُثْمَانُ، وَأَبُو عُبَيْدَةَ، وَسَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ، وَمَعَاوِيَةُ، وَاسْتَعَانُوا بِزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ.

وَمِنَ الْوَاضِحِ أَنَّ مَضَامِينَ الْقُرْآنِ، وَمَطَالِبَهُ، وَمَعَانِيَهُ، وَكَيْفِيَّةَ تَرْتِيبِ آيَاتِهِ وَكَلِمَاتِهِ وَسُورِهِ، لَا تُشَبِّهُ كِتَابَ مُصَنَّفٍ، وَتَأْلِيفِ مُؤَلَّفٍ، وَدِيْوَانِ شَاعِرٍ، مِمَّا يَسْهَلُ جَمْعُهُ وَتَرْتِيبُهُ لِمَنْ بَلَغَ أَدْنَى مَرْتَبَةٍ مِنْ مَرَاتِبِ الْعِلْمِ، وَأَخَذَ حِظًّا قَلِيلاً مِنْهُ، وَيَعْلَمُ نَقْصَانَهُ وَتَحْرِيفَهُ بِأَدْنَى مَلَا حِظَةٍ، وَلَا يُمْكِنُ مَعْرِفَةُ تَرْتِيبِ الْقُرْآنِ وَقِمَامِيَّةَ جَمْعِهِ مِنْ نَفْسِهِ؛ إِذْ هُوَ مُوقُوفٌ عَلَى مَعْرِفَةِ مَرَادِ اللَّهِ تَعَالَى، وَحِكْمَةِ وَضْعِ تَرْتِيبِ السُّورِ وَالْآيَاتِ بِالتَّرْتِيبِ الْمَحْزُونِ، وَكَيْفِيَّةِ ارْتِبَاطِ الْآيَاتِ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ.

وَهَذَا مِنَ الْعُلُومِ الَّتِي قَصُرَتْ أَيْدِي الْمَذْكُورِينَ عَنْ تَنَاوُلِ أَدْنَى مَرَاتِبِهِ، بَلْ هُمْ بِمَعْزَلٍ عَنْ تَصَوُّرِ مَوْضُوعِهِ، وَعَنْ تَصَدِيقِ الْمُتَوَقِّفِ عَلَى تَصَدِيقِ أَصْلِهِ الْمَقْفُودِ فِيهِمْ، بَلْ كَانُوا قَاصِرِينَ عَنْ مَعْرِفَةِ نَفْسِ الْآيَاتِ، وَأَنَّهَا مِمَّا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ أَوْ مِمَّا دَسَّهَا الْمُدَلِّسُونَ، وَاخْتَلَفَهَا الْكَذَّابُونَ، فَاحْتَاجُوا إِلَى إِقَامَةِ الشُّهُودِ، فَضْلاً عَنْ مَعْرِفَةِ ارْتِبَاطِ بَعْضِهَا بِالْبَعْضِ الْمَوْقُوفِ.

وَكَانَ أَعْرَفُ هَؤُلَاءِ بِالْقُرْآنِ: زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، الَّذِي قَالَ عُمَرُ فِي حَقِّهِ: إِنَّ زَيْدًا أَفْرَضْنَا<sup>(١)</sup>، مَعَ أَنَّهُ رَوَى الشَّيْخُ ﷺ فِي «التَّهْذِيبِ»، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ﷺ: «وَأَشْهَدُ عَلَى زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، لَقَدْ حَكَمَ فِي الْفَرَائِضِ بِحُكْمِ الْجَاهِلِيَّةِ»<sup>(٢)</sup>. وَأَمَّا كِتَابَتُهُ الْوَحْيِ فَكَانَ يَكْتُبُهُ هُوَ أَوْ أَبِي إِذَا لَمْ يَكُنْ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ أَوْ عُثْمَانُ حَاضِراً عَلَى

(١) الاستغاثة: ٨٣.

(٢) الكافي ٤٠٧: ٧ ح ٢، تهذيب الأحكام: ٦/ ٢١٨ ح ٥١٢، وعنهما وسائل الشيعة ٢٧: ٢٣، كتاب القضاء،

أبواب صفات القاضي ب ٤ ح ٨

وفي بحار الأنوار ١٠٤: ٣٦٧ ح ٦ عن تفسير العياشي ١: ٣٢٥ ح ١٣٢.

ما ذكره أرباب السير، وقد طعن عليه أبي بن كعب، وعبد الله بن مسعود<sup>(١)</sup>.

روى السيد المرتضى في «الشافى» عن شريك، عن الأعمش قال: قال ابن مسعود: لقد أخذت من في رسول الله ﷺ سبعين سورة، وأن زيد بن ثابت لفلان يهودي في الكتاب له ذؤابة<sup>(٢)</sup>.

وأما الخلفاء، فقامهم في العلم غير خفي، حتى أن الأول كان جاهلاً بمعنى الكلالة<sup>(٣)</sup>.<sup>(٤)</sup>

وقال السيوطي في «الإتقان»: ولا أحفظ عن أبي بكر في التفسير إلا آثاراً قليلة جداً، لا تكاد تجاوز العشرة<sup>(٥)</sup>.

وأما عمر، فذكر الشيخ زين الدين البياضي في «الصراط المستقيم» أنه اجتهد في حفظ سورة البقرة بسبع سنين، وقيل: اثنتي عشرة، ونحرج ورأوليمة عند فراغه<sup>(٦)</sup>. وفيه: ورووا أنه لم يحفظ القرآن أحد من الخلفاء<sup>(٧)</sup>، وقد صرح أنه أنكر موت

(١) فصل الخطاب: ٧٤، الباب الأول، الدليل الأول.

(٢) الشافى في الإمامة ٤: ٢٨٤، تلخيص الشافى: ١٠٦/٤، تاريخ المدينة المنورة لابن شبة ٤: ١٠٠٨، وفي سنن الترمذى ٥: ٢٨٥ ذح ٣١١٣ وجامع الأصول ٢: ٥٠٦، وبحار الأنوار ٩٢: ٧٧ هكذا: «وأنه لفي صلب رجل كافر» يزيد بن ثابت.

(٣) سورة النساء ٤: ١٢.

(٤) المصنف لعبد الرزاق ١٠: ٣٠٤ ح ١٩١٩١، المصنف في الأحاديث والآثار ٧: ٤٠٢ ب ١١٣ ح ٢، سنن الدارمي ٢: ٢٤٩ ب ٢٦ ح ٢٩٦٨، جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري) ٤: ٣٥٦ ح ٨٧٤٧ و ٨٧٤٨، السنن الكبرى للبيهقي ٩: ٢٦٨ ح ١٢٥١٨ وص ٢٧١ ح ١٢٥٢٨، تفسير الخازن، المسمى «لباب التأويل في معاني التنزيل» ١: ٣٥١، تفسير القرآن العظيم لابن كثير ١: ٤٦٠، بحار الأنوار ٣٠: ٥٠٦-٥٠٧، الغدير ٧: ١٤٠-١٤٢.

(٥) الإتقان: ٢٣٣/٤، النوع الثمانون.

(٦) الصراط المستقيم: ١٨/٣.

(٧) الصراط المستقيم: ٣٨/٣.

النبي ﷺ لجهله بالكتاب حتى قرئ عليه: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾<sup>(١)</sup>. وقد جمع الأصحاب أشياء كثيرة مما يتعلّق بهذا الباب.

وأما عثمان، فهو وإن كان من كتاب الوحي، إلا أنه لم يكتب منه إلا قليلاً، فعن مناقب ابن شهر آشوب في ذكر كتّابه ﷺ: كان عليّ ﷺ يكتب أكثر الوحي، ويكتب أيضاً غير الوحي، وكان أبيّ بن كعب وزيد بن ثابت يكتبان الوحي، وكان زيد وعبدالله بن الأرقم يكتبان إلى الملوك، وعلاء بن عتبة وعبدالله بن الأرقم يكتبان القبالات، والزبير بن العوام وجهم<sup>(٢)</sup> بن الصلت يكتبان الصدقات، وحذيفة يكتب صدقات التمر، وقد كتب له عثمان وخالد وأبان ابنا سعيد بن العاص، والمغيرة بن شعبة، والحصين بن غير، والعلاء بن الحضرمي، وشرحبيل بن حسنة الطائفي، وحنظلة بن ربيع الأسدي، وعبدالله بن سعد بن أبي سرح؛ وهو الخائن في الكتابة، فلعه رسول الله ﷺ وقد ارتد<sup>(٣)</sup>.

وروى عكرمة، ومجاهد، والسدي، والقرّاء، والزجاج، والجبائي، وأبو جعفر الباقر ﷺ: أن عثمان كان يكتب الوحي ويغيّر فيكتب موضع «غفور رحيم» «سميع عليم» وموضع «سميع عليم» «عزيز حكيم» ونحو ذلك، فأنزل الله - تعالى - فيه: ﴿وَمَنْ قَالَ سَأُنْزِلُ مِثْلَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾<sup>(٤)</sup>.

قال السيّد في الطرائف: «ومن طرائف ما ذكره عن عثمان من سوء إقدامه على القول في ربههم ورسولهم ما ذكره الثعلبي في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا لِسِحْرَيْنِ﴾<sup>(٥)</sup>؛ روي عن عثمان أنه قال: إن في المصحف لحناً

(١) الصراط المستقيم ٣: ١٨، والآية في سورة الزمر ٣٩: ٢٠.

(٢) في أسد الغابة في معرفة الصحابة ج ١ / ٤٢٣، الرقم ٨٢٨: جهيم بن الصلت.

(٣) مناقب آل أبي طالب ﷺ ١: ١٦٢، وعنه بحار الأنوار ٢٢: ٢٤٨ قطعة من ح ١.

(٤) الصراط المستقيم ٣: ٣٧، والآية في سورة الأنعام ٦: ٩٣.

(٥) سورة طه ٢٠: ٦٣.

واستسقمه<sup>(١)</sup> العرب بألسنتهم، فقيل له: ألا تغيّره؟ فقال: دعوه؛ فإنه لا يُحَلَّل حراماً ولا يحرّم حلالاً. وذكر نحو هذا الحديث ابن قتيبة في «كتاب المشكل» في تفسير قوله: «إِنْ هَذَا لَسَجَرٌ».

قال ﷺ: وليت شعري هذا اللحن في المصحف ممّن هو؟ إن كان عثمان يذكر أنّه من الله فهو كفر جديد لا يخفى على قريب ولا بعيد، وإن كان من غير الله، فكيف نزل كتاب ربه مبدلاً مغيراً، لقد ارتكب بذلك بهتاناً عظيماً ومنكراً جسيماً<sup>(٢)</sup>.

وأما معاوية، فعذه جماعة من مخالفينا من كتاب الوحي، مع أنّ الجمهور يروون أنّه أسلم بعد فتح مكّة، وقبل وفاة النبي ﷺ بستّة أشهر تخميناً<sup>(٣)</sup>.

قال في الطرائف: فكيف يقبل العقول أن يوثق في كتابة الوحي بمعاوية مع قرب عهده بالكفر، وقصوره في الإسلام حيث دخل فيه<sup>(٤)</sup>.

وقال ابن أبي الحديد: وكان أحد كتاب رسول الله ﷺ، واختلف في كتابته له كيف كانت، فالذي عليه المحققون من أهل السيرة أنّ الوحي كان يكتبه علي ﷺ وزيد بن ثابت وزيد بن أرقم، وأنّ حنظلة بن الربيع التيمي ومعاوية بن أبي سفيان كانا يكتبان له إلى الملوك وإلى رؤساء القبائل، ويكتبان حوائجه بين يديه، ويكتبان ما يحبي من أموال الصدقات ما يقسم له في أربابها<sup>(٥)</sup>.

### والجواب عن هذه الشبهة:

مضافاً إلى إمكان الدعوى الثانية، منع الدعوى الأولى جداً. وعليه: فلا تصل التوبة إلى الثانية أصلاً.

(١) الكشف والبيان، المعروف بتفسير الثعلبي ٦: ٢٥٠، وفيه: «ووسّطهم» بدل: «واستسقمه»، و«يحلّ» بدل: «يحلّل».

(٢) الطرائف في معرفة مذاهب الطوائف: ٤٩٠-٤٩١.

(٣) الطرائف في معرفة مذاهب الطوائف: ٥٠٢.

(٥) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ١/ ٣٢٨، بحار الأنوار: ٢٠١/ ٣٣، قطعة من ح ٤٨٩.

ولتوضيح ذلك: لا بدّ لنا من إيراد الروايات التي يظهر منها أنّ جمع القرآن لم يحقّق إلّا بعد وفاة النبي ﷺ والجواب عنها.

فنقول: قد أوردت هذه الروايات في «كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال»؛ وهي كثيرة:

١- «من مسند الصديق» عن زيد بن ثابت قال: أرسل إليّ أبو بكر مقتل أهل اليمامة، فإذا عنده عمر بن الخطاب، فقال: إنّ هذا أتاني فأخبرني أنّ القتل قد استحرّ<sup>(١)</sup> بقراء القرآن في هذا الموطن؛ يعني يوم اليمامة<sup>(٢)</sup>، وإني أخاف أن يستحرّ القتل بقراء القرآن في سائر المواطن؛ فيذهب القرآن، وقد رأيت أن نجمعه، فقلت له - يعني لعمر -: كيف نفعل شيئاً لم يفعله رسول الله ﷺ؟ قال لي عمر: هو والله خير، فلم يزل بي عمر حتّى شرح الله صدري للذي شرح له صدره، ورأيت فيه مثل الذي رأى عمر. قال زيد وعمر عنده جالس لا يتكلّم.

فقال أبو بكر: إنّك شاب عاقل لا نتهمك، وقد كنت تكتب الوحي لرسول الله ﷺ فاجمعه، قال زيد: فوالله لئن كلفوني نقل جبل من الجبال ما كان أثقل عليّ ممّا أمرني به من جمع القرآن، فقلت: كيف تفعلون شيئاً لم يفعله رسول الله ﷺ؟ قال: هو والله خير، فلم يزل أبو بكر يراجعني حتّى شرح الله صدري للذي شرح له صدر أبي بكر وعمر، ورأيت فيه الذي رأيا، فتبعت القرآن أجمعه من الرقاع<sup>(٣)</sup>

(١) استمر: اشتدّ وكثر.

(٢) يوم اليمامة، لم يلقَ العرب حرباً مثلها قطّ، وهي معركة وقعت سنة ١١ هـ بين المسلمين، والمشرّكين جند مسيلمة الكذاب، وقد استلحم من المسلمين حملة القرآن حتى فتوا إلا قليلاً، وقيل: قتل منهم سبعمائة. واليمامة: مدينة متصلة بأرض عمان من جهة المغرب مع الشمال، كان اسمها جَوْأً، وسُمّيت اليمامة بامرأة؛ وهي الزرقاء، وزرقاء اليمامة، المشهورة في الجاهلية بجودة النظر وصحّة إدراك البصر. الروض المعطار في خبر الأقطار معجم جغرافي: ٦١٩-٦٢١.

(٣) الرّقاع: جمع رقعة، وقد تكون من جلد أو رُق أو كاغذ.

واللَّخَافُ<sup>(١)</sup> والأُكْتَاثُ<sup>(٢)</sup> والغُسْبُ<sup>(٣)</sup> وصدور الرجال، حتَّى وجدت آخر سورة براءة مع خزيمة بن ثابت الأنصاري لم أجدها مع أحد غيره ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ﴾<sup>(٤)</sup> حتَّى خاتمة براءة، فكانت الصحف التي جُمع فيها القرآن عند أبي بكر حياته حتَّى توفاه الله، ثمَّ عند عمر حياته حتَّى توفاه الله، ثمَّ عند حفصة بنت عمر<sup>(٥)</sup>.

٢- عن صعصعة قال: أوَّل من جمع القرآن وورث الكلاله أبو بكر<sup>(٦)</sup>.

٣- عن علي<sup>(٧)</sup> قال: أعظم الناس في المصاحف أجراً أبو بكر، إنَّ أبا بكر أوَّل من جمع بين اللّوحين. وفي لفظ: أوَّل من جمع كتاب الله<sup>(٨)</sup>.

٤- عن هشام بن عروة قال: لما استحرَّ القتل بالقراء فرَّق- أي جزع- أبو بكر على القرآن أن يضيع، فقال لعمر بن الخطاب ولزيد بن ثابت: أقعدا على باب المسجد، فن جاءكما بشاهدين على شيء من كتاب الله فاكتباه<sup>(٩)</sup>.

(١) اللّخاف: بكسر اللام وبخاء معجمة خفيفة، آخره فاء، واحداثها لخفة بفتح اللام وسكون الخاء؛ وهي الحجارة الرقاق، أو حجارة بيض رقاق وعلى قول: صفائح الحجارة.

(٢) الأكتاف: جمع كتف، وهو عظم عريض في أصل كنف الحيوان، فإذا جفَّ استعمالوه للكتابة.

(٣) الغسب: جمع عسيب وهو جريد النخل إذا نزع منه عروصه، ويكتبون في الطرف العربض منه.

(٤) سورة التوبة ٩: ١٢٨.

(٥) المصاحف لابن أبي داود السجستاني: ٥٢-٥٦ ح ٢٤-٢٨، وفي فضائل القرآن لأبي عبيد: ٢٨١ و ٢٨٣،

وصحيح البخاري ٥: ٢٥٠ ح ٤٦٧٩ وج ٦: ١٢٠ ح ٤٧٨٦ وج ٨: ١٥١ ح ٧١٩١، وسنن الترمذي ٥: ٢٨٣ ح ٣١١٢،

والسنن الكبرى للسجستاني ٥: ٧-٨ ح ٧٩٩٥، والسنن الكبرى للبيهقي ٢: ٣٣٣ ح ٢٤٢٤، وشرح

السنة للبغوي ٤: ٥١١ ح ١٢٣٠، وجامع الأصول ٢: ٥٠١ ح ٩٧٤، والإتقان في علوم القرآن: ١/ ٢٠٣، النوع

الثاني عشر باختلاف.

(٦) المصنّف في الأحاديث والآثار ٨: ٣٤٠ ح ١٣٤، المنتظم في تاريخ الأمم والملوك ٥: ٢١٥-٢١٦.

(٧) المصاحف لابن أبي داود السجستاني: ٤٨-٥٠ ح ١٤-٢٠، الإتقان في علوم القرآن ١: ٢٠٤.

(٨) المصاحف لابن أبي داود السجستاني: ٥١ ح ٢٣، فتح الباري ١٠: ٥٨٤٩ شرح حديث ٤٩٨٦، الإتقان في

علوم القرآن ١: ٢٠٥.

٥- عن ابن شهاب، عن سالم بن عبدالله وخارجة: أن أبا بكر الصديق كان جمع القرآن في قراطيس، وكان قد سأل زيد بن ثابت النظر في ذلك، فأبى حتى استعان عليه بعمر، ففعل، فكانت الكتب عند أبي بكر حتى توفي، ثم عند عمر حتى توفي، ثم كانت عند حفصة زوج النبي ﷺ، فأرسل إليها عثمان، فأبى أن تدفعها حتى عاهدها ليردّها إليها، فبعثت بها إليه، فنسخها عثمان هذه المصاحف، ثم ردّها إليها فلم تزل عندها<sup>(١)</sup>.

قال الزهري: أخبرني سالم بن عبدالله أن مروان كان يرسل إلى حفصة يسألها الصحف التي كتب فيها القرآن، فتأبى حفصة أن تعطيه إيّاها، فلما توفيت حفصة ورجعنا من دفنها أرسل مروان بالعزيمة إلى عبدالله بن عمر؛ ليرسل إليه بتلك الصحف، فأرسل بها إليه عبدالله بن عمر، فأمر بها مروان فشقت، وقال مروان: إنما فعلت هذا لأنّ ما فيها قد كتب وحفظ بالمصحف (المصحف خ ل)، فخشيت إن طال بالناس زمان أن يرتاب في شأن هذا المصحف مراتب، أو يقول: إنّه قد كان فيها شيء لم يكتب<sup>(٢)</sup>.

٦- عن هشام بن عروة، عن أبيه قال: لما قتل أهل اليمامة أمر أبو بكر الصديق عمر بن الخطّاب، وزيد بن ثابت، فقال: اجلسا على باب المسجد، فلا يأتينكما أحد بشيء من القرآن تُنكرانه، يشهد عليه رجلان إلا أتبتهما، وذلك لأنّه قتل باليمامة ناس من أصحاب رسول الله ﷺ قد جمعوا القرآن.

٧- «مسند عمر» عن محمد بن سيرين، قال: قتل عمر ولم يجمع القرآن<sup>(٣)</sup>.

٨- عن الحسن: أن عمر بن الخطّاب سأل عن آية من كتاب الله ؟ فقيل: كانت

(١) المصاحف لابن أبي داود السجستاني: ٥٧ ح ٣٠.

(٢) مسند الشاميين ٤: ٢٣٥ ح ٣١٦٨.

(٣) الطبقات الكبرى ٣: ٢٩٤.



مع فلان فقتل يوم اليمامة، فقال: إنا لله، وأمر بالقرآن فجمع، وكان أول من جمعه في المصحف<sup>(١)</sup>.

٩ - عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب، قال: أراد عمر بن الخطاب أن يجمع القرآن، فقام في الناس فقال: من كان تلقى من رسول الله ﷺ شيئاً من القرآن فليأتنا به، وكانوا كتبوا ذلك في الصحف والألواح والعُسب، وكان لا يقبل من أحد شيئاً حتى يشهد شاهدان، فقتل وهو يجمع ذلك.

فقام عثمان فقال: من كان عنده من كتاب الله شيء فليأتنا به، وكان لا يقبل من ذلك شيئاً حتى يشهد عليه شاهدان، فجاء خزيمة بن ثابت، فقال: إني قد رأيتمكم تركتم آيتين لم تكتبوهما، قالوا: ما هما؟ قال: تلقيتُ من رسول الله ﷺ: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾<sup>(٢)</sup>، إلى آخر السورة، فقال عثمان: وأنا أشهد أنهما من عند الله، فأين ترى أن نجعلهما؟ قال: اختم بهما آخر ما نزل من القرآن، فختم بهما براءة<sup>(٣)</sup>.

١٠ - عن عبدالله بن فضالة، قال: لما أراد عمر أن يكتب الإمام أقعد له نفرأ من أصحابه، فقال: إذا اختلفتم في اللغة فاكتبوها بلفظ مضر؛ فإن القرآن نزل على رجل من مضر<sup>(٤)</sup>.

١١ - عن جابر بن سمرة، قال: سمعت عمر بن الخطاب يقول: لا يملين في

(١) المصاحف لابن أبي داود السجستاني: ٦٠ ح ٣٢، الإتيان في علوم القرآن ١: ٢٠٤-٢٠٥.

(٢) سورة التوبة ٩: ١٢٨.

(٣) المصاحف لابن أبي داود السجستاني: ٦٢ ح ٣٣ وص ١١٣ ح ٩٦، وروى في الإتيان في علوم القرآن ١:

٢٠٥ صدره.

(٤) المصاحف لابن أبي داود السجستاني: ٦٣ ح ٣٤.

مصحفنا هذه إلا غلبان قريش، أو غلبان ثقيف<sup>(١)</sup>.

١٢ - عن سليمان بن أرقم، عن الحسن وابن سيرين وابن شهاب الزهري - وكان الزهري أشبههم حديثاً - قالوا: لما أسرع القتل في قراءة القرآن يوم اليمامة، قتل منهم يومئذ أربعائة رجل، لقي زيد بن ثابت عمر بن الخطاب فقال له: إن هذا القرآن هو الجامع لديننا، فإن ذهب القرآن ذهب ديننا، وقد عزمنا أن أجمع القرآن في كتاب، فقال له: انتظر حتى أسأل أبا بكر، ففضيا إلى أبي بكر، فأخبراه بذلك.

فقال: لا تعجلا حتى أشارك المسلمين، ثم قام خطيباً في الناس فأخبرهم بذلك فقالوا: أصبّت، فجمعوا القرآن، وأمر أبو بكر منادياً فنادى في الناس: من كان عنده شيء من القرآن فليجيء به، فقالت حفصة: إذا انتهيت إلى هذه الآية فأخبروني: ﴿حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾<sup>(٢)</sup> فلما بلغوها قالت: اكتبوا «والصلاة الوسطى وهي صلاة العصر». فقال لها عمر: ألك بهذا بيّنة؟ قالت: لا، قال: فوالله لا يدخل في القرآن ما تشهد به امرأة بلا إقامة بيّنة.

وقال عبدالله بن مسعود: اكتبوا: ﴿وَالْعَصْرِ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾<sup>(٣)</sup> وإنه فيه إلى آخر الدهر، فقال عمر: نحوا عنا هذه الأعرابية<sup>(٤)</sup>.

١٣ - عن خزيمة بن ثابت قال: جئت بهذه الآية: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾ إلى عمر بن الخطاب وإلى زيد بن ثابت، فقال زيد: من يشهد معك؟

(١) فضائل القرآن لأبي عبيد: ٣٤٠، ٣٤١، تاريخ المدينة المنورة لابن شبة ٣: ١٠١٤، المصاحف لابن أبي داود السجستاني: ٦٣ ح ٣٥ وص ٦٥ ح ٣٧. وفي تاريخ بغداد ٢: ٥٣٨ رقم الترجمة ٥٢٧، وج ٨: ٤٩٣-٤٩٤ رقم الترجمة ٣٩٧١، وكتر العمال ٢: ٥٦، الرقم ٣١٠٦ باختلاف.

(٢) سورة البقرة: ٢٣٨.

(٣) سورة العصر ١٠٣: ٢.

(٤) الدر المنثور في التفسير بالمأثور ١: ٦٨٨-٦٨٩.

قلت: لا والله ما أدري، فقال عمر: أنا أشهد معه على ذلك.

١٤- عن يحيى بن جعدة، قال: كان عمر لا يقبل آية من كتاب الله حتى يشهد عليها شاهدان، فجاء رجل من الأنصار بآيتين، فقال عمر: لا أسألك عليها شاهداً غيرك ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾ إلى آخر السورة.

١٥- عن أبي إسحاق، عن بعض أصحابه قال: لما جمع عمر بن الخطاب المصحف سأل عُمرَ مَنْ أعرَبُ الناس؟ قيل: سعيد بن العاص، فقال: من أكتبُ الناس؟ فقيل: زيد بن ثابت، قال: فليُملِّ سعيد وليكتب زيد، فكتبوا مصاحف أربعة، فأنفذ مصحفاً منها إلى الكوفة، ومصحفاً إلى البصرة، ومصحفاً إلى الشام، ومصحفاً إلى الحجاز.

١٦- إسماعيل بن عياش، عن عمر بن محمد بن زيد، عن أبيه، أن الأنصار جاؤوا إلى عمر بن الخطاب، فقالوا: يا أمير المؤمنين نجمع القرآن في مصحف واحد؟ فقال: إنكم أقوام في ألسنتكم لحن، وأنا أكره أن تحدثوا في القرآن لحناً، وأبني عليهم.

١٧- عن الزهري، عن أنس بن مالك، أن حذيفة بن اليمان، قدم على عثمان، وكان يُغازي أهل الشام في فتح (فرج خ ل) أرمينية وأذربيجان مع أهل العراق، فرأى حذيفة اختلافهم في القرآن، فقال لعثمان: يا أمير المؤمنين أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب، كما اختلفت اليهود والنصارى.

فأرسل إلى حفصة أن أرسلني إلي بالصحف ننسخها في المصاحف ثم نردّها إليك، فأرسلت حفصة إلى عثمان بالصحف، فأرسل عثمان إلى زيد بن ثابت، وسعيد بن العاص، وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام، وعبد الله بن الزبير أن انسخوا الصحف في المصاحف. وقال للرهط القرشيين الثلاثة:

ما اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت فكتبوه بلسان قريش، فأنما نزل بلسانهم، حتى

إذا نسخوا الصحف في المصاحف بعث عثمان إلى كل أفسق بمصحف من تلك المصاحف التي نسخوا، وأمر بسوى ذلك في صحيفة أو مصحف أن يحرق<sup>(١)</sup>.

قال الزهري: وحدثني خارجة بن زيد أن زيد بن ثابت قال: فقدت آية من سورة الأحزاب كنت أسمع رسول الله ﷺ يقرأها: «مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ مَّنْ قَضَىٰ نَحْبَهُ وَمِنْهُمْ مَّنْ يَنْتَظِرُ»<sup>(٢)</sup> فالتصتها فوجدتها مع خزيمه بن ثابت، أو ابن خزيمه، فألحقها في سورتها<sup>(٣)</sup>.

قال الزهري: فاختلفوا يومئذ في «التابوت» و«التابوه»، فقال النفر القرشيون: التابوت، وقال زيد بن ثابت: التابوه، فرفع اختلافهم إلى عثمان فقال: اكتبوه «التابوت»؛ فإنه بلسان قريش نزل<sup>(٤)</sup>.

١٨- عن أيوب، عن أبي قلابه قال: لما كان في خلافة عثمان جعل المعلم يعلم قراءة الرجل، والمعلم يعلم قراءة الرجل، فجعل العلمان يتلقون (يلتقون خ ل) فيختلفون حتى ارتفع ذلك إلى المعلمين، قال أيوب: لا أعلمه إلا قال: حتى كفر بعضهم بقراءة بعض، فبلغ ذلك عثمان، فقام خطيباً فقال: أنتم عندي تختلفون وتلحنون، فمن نأى عني من الأمصار أشد اختلافاً وأشد لحناً، فاجتمعوا يا أصحاب محمد ﷺ فاكتبوا للناس إماماً<sup>(٥)</sup>.

قال أبو قلابه: فحدثني أنس بن مالك - قال أبو بكر بن أبي داود: هذا أنس

(١) إلى هنا رواه ابن شبة في تاريخ المدينة المنورة ٣: ٩٩١-٩٩٢ والنسائي في السنن الكبرى ٥: ٦٠٥ ح ٧٩٨٨ والبيهقي في شرح السنة ٤: ٥١٩ ح ١٢٣٢ باختلاف.

(٢) سورة الأحزاب ٣٣: ٢٣.

(٣) إلى هنا رواه أبو عبيد في فضائل القرآن: ٢٨٢ والبخاري في صحيحه ٦: ١٢٠-١٢١ ح ٤٩٨٧ و٤٩٨٨.

(٤) المصاحف لابن أبي داود السجستاني: ٨٨-٩٠ ح ٦٧-٦٩، سنن الترمذي ٥: ٢٨٤ ح ٣١١٣، جامع الأصول ٢: ٥٠٣-٥٠٦ ح ٩٧٥.

(٥) إماماً: مصحفاً قدوة لمصاحف الأمصار والبلاد.

ابن مالك جدّ مالك بن أنس - قال : كنت فيمن أُملي عليهم ، فربما اختلفوا في الآية ، فيذكرون الرجل قد تلقّاها من رسول الله ﷺ ، ولعلّه أن يكون غائباً ، أو في بعض البوادي ، فيكتبون ما قبلها وما بعدها ، ويدعون موضعها حتّى يجيء أو يُرسِل إليه ، فلمّا فرغ من المصحف كتب إلى أهل الأمصار : إنّني قد صنعت كذا ، وصنعت كذا ، ومحوْتُ ما عندي ، فاحموا ما عندكم <sup>(١)</sup> .

١٩ - عن ابن شهاب قال : بلغنا أنّه كان أنزل قرآن كثير ، فقتل علماؤه يوم اليمامة ، الذين كانوا قد وعوه ، ولم يعلم بعدهم ولم يكتب ، فلمّا جمع أبو بكر وعمر وعثمان القرآن ولم يوجد مع أحد بعدهم ؛ وذلك فيما بلغنا حملهم على أن تتبّعوا القرآن ، فجمعوه في الصحف في خلافة أبي بكر خشية أن يقتل رجال من المسلمين في المواطن معهم كثير من القرآن ، فيذهبوا بما معهم من القرآن ، فلا يوجد عند أحد بعدهم ، فوقّق الله عثمان ، فنسخ ذلك المصحف في المصاحف ، فبعث بها إلى الأمصار ، وبثّها في المسلمين <sup>(٢)</sup> .

٢٠ - عن مصعب بن سعد قال : سمع عثمان قراءة أبيّ ، وعبدالله ، ومعاذ ، فخطب الناس ثمّ قال : إنّما قبض نبيكم ﷺ منذ خمس عشرة سنة وقد اختلفتم في القرآن ، عزمْتُ على من عنده شيء من القرآن سَمِعَهُ من رسول الله ﷺ ، لما أتاني به ، فجعل الرجل يأتيه باللوح والكف والعسيب فيه الكتاب ، فن أتاه بشيء قال : أنت سمعته من رسول الله ﷺ ؟ ثمّ قال : أيّ الناس أفصح ؟ قالوا : سعيد بن العاص ، ثمّ قال : أيّ الناس أكتب ؟ قالوا : زيد بن ثابت ، قال : فليكتب زيد وليل سعيد . فكتب مصاحف فقسّمها في الأمصار ، فما رأيت أحداً عاب ذلك عليه <sup>(٣)</sup> .

(١) المصاحف لابن أبي داود السجستاني : ٩٥ - ٩٦ ح ٧٤ و ٧٥ .

(٢) المصاحف لابن أبي داود السجستاني : ١٠٠ ح ٨١ ، وتقدّم صدره في ص ٢١٠ .

(٣) المصاحف لابن أبي داود السجستاني : ١٠١ ح ٨٣ .

٢١- عن أبي المليح، قال: قال عثمان بن عفان حين أراد أن يكتب المصحف: يلي هذيل، ويكتب ثقيف<sup>(١)</sup>.

٢٢- عن عبد الأعلى بن عبد الله بن عامر القرشي، قال: لما فرغ من المصحف أتى به عثمان، فنظر فيه فقال: قد أحسنتم وأجملتم، أرى شيئاً من لحن ستقيمه العرب بالسنتها<sup>(٢)</sup>.

٢٣- عن عكرمة قال: لما أتى عثمان بالمصحف رأى فيه شيئاً من لحن، فقال: لو كان المولى من هذيل، والكاتب من ثقيف، لم يوجد فيه هذا<sup>(٣)</sup>.

٢٤- عن عطاء: أن عثمان بن عفان لما نسخ القرآن في المصاحف أرسل إلى أبي بن كعب، فكان يلي على زيد بن ثابت وزيد يكتب ومعه سعيد بن العاص يُعربه، فهذا المصحف على قراءة أبي زيد.

٢٥- عن مجاهد: أن عثمان أمر أبي بن كعب يلي، ويكتب زيد بن ثابت، ويُعربه سعيد بن العاص، وعبد الرحمن بن الحارث.

٢٦- عن زيد بن ثابت: لما كتبنا المصاحف فقدت آية كنت أسمعها من رسول الله ﷺ، فوجدتها عند خزيمة بن ثابت: ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ - إِلَى قَوْلِهِ -: تَبْدِيلًا﴾<sup>(٤)</sup>، قال: وكان خزيمة يدعى ذا الشهادتين، أجاز رسول الله ﷺ شهادته بشهادة رجلين<sup>(٥)</sup>.<sup>(٦)</sup>

(١) المصاحف لابن أبي داود السجستاني: ١٠٥-١٠٦ ح ٩١.

(٢) تاريخ المدينة المنورة لابن شبة: ٣/١٠١٢، المصاحف لابن أبي داود السجستاني: ١٢٠ ح ١٠٢.

(٣) فضائل القرآن لأبي عبيد: ٣٤٠-٣٤١، المصاحف لابن أبي داود السجستاني: ١٢٧ ح ١٠٨.

(٤) سورة الأحزاب: ٣٣.

(٥) المصنف لعبد الرزاق: ٨/٣٦٧ ح ١٥٥٦٨ وج ١١: ٢٣٥ ح ٢٠٤١٦، صحيح البخاري: ٦/٢٦ ب ٣ ح ٤٧٨٤،

المصاحف لابن أبي داود السجستاني: ١٠٩ ح ٩٢، شرح السنة: ٤/٥١٥ ح ١٢٣١.

(٦) كنز العمال: ٢/٥٧١-٥٨٨ جمع القرآن ح ٤٧٥١-٤٧٦٢، ٤٧٦٤-٤٧٦٦، ٤٧٦٨-٤٧٧٥، ٤٧٧٦، ٤٧٧٨.

٤٧٨٠، ٤٧٨٣، ٤٧٨٤، ٤٧٨٧، ٤٧٨٩، ٤٧٩٠، ٤٧٩٣.

وهنا بعض الروايات الأخر، مثل:

ما في المحكي عن الإتيان، قال: أخرج ابن أشته في المصاحف، عن الليث بن سعد، قال: أول من جمع القرآن أبو بكر، وكتبه زيد، وكان الناس يأتون زيد ابن ثابت، فكان لا يكتب آية إلا بشاهدي عدل، وأن آخر سورة براءة لم توجد إلا مع خزيمة بن ثابت، فقال: اكتبوها؛ فإن رسول الله ﷺ جعل شهادته بشهادة رجلين، فكتب، وإن عمر أتى بآية الرجم فلم يكتبها؛ لأنه كان وحده<sup>(١)</sup>.

وأصرح من الجميع ما حكاه في الإتيان عن «فوائد الدير عاقولي»<sup>(٢)</sup> قال: حدثنا إبراهيم بن بشار، حدثنا سفيان بن عُيينة، عن الزهري، عن عبيد، عن زيد ابن ثابت، قال: قبض النبي ﷺ ولم يكن القرآن جمع في شيء<sup>(٣)</sup>.

هذه هي أهم الروايات الواردة في باب جمع القرآن، والظاهرة في أنه لم يتحقق في زمن النبي ﷺ المتوافقة على هذه الجهة.

### نقد روايات جمع القرآن

وهذه الروايات مخدوشة من جهات مختلفة:

#### الجهة الأولى: تناقضها في نفسها

إنها متناقضة في أنفسها، فلا تصلح للاعتاد عليها والركون إليها، والتناقض فيها في أمور متعددة متكررة، عمدتها ترجع إلى الأمور التالية:

الأول: ظاهر جملة من الروايات المتقدمة - كالرواية الأولى والثانية والثالثة

(١) الإتيان في علوم القرآن: ٢٠٦/١، النوع الثاني عشر.

(٢) الدير عاقولي: منسوب إلى منطقة دير العاقول القريبة من بغداد.

(٣) الإتيان في علوم القرآن ٢٠٢/١، النوع الثامن عشر.

والرابعة والخامسة والسادسة :- أن الجمع كان في زمن أبي بكر، وأنه فُرِقَ على القرآن يضيع . وظاهر البعض الآخر - كالرواية الثامنة المصرحة بأن عمر أمر بالقرآن فجمع، وأنه أول من جمعه في المصحف، وكذا الرواية الخامسة عشرة - أن الجامع للقرآن هو عمر . وصرح البعض الآخر الجمع كان في زمن عثمان، وفي الرواية السابعة : تصرّح بأنه قتل عمر ولم يجمع القرآن .

وهنا رواية أخرى تدلّ على أن الجامع سالم مولى أبي حذيفة :

أخرج ابن أشتة في محكي كتاب «المصاحف» من طريق كهّمس، عن ابن بريدة، قال : أول من جمع القرآن في مصحف سالم مولى أبي حذيفة، أقسم لا يرتدي برداء حتى يجمعه، فجمعه، ثم اتّمروا ما يستونه ؟ فقال بعضهم سمّوه «السفر»، قال : ذلك اسم تسمّيه اليهود، فكرهوه، فقال : رأيت مثله بالحبيشة يسمّى «المصحف»، فاجتمع رأيهم على أن يسمّوه «المصحف»<sup>(١)</sup>. ولكن الرواية غريبة، وفيها جهات من الإشكال .

الثاني : ظاهر الرواية الخامسة : أن أبا بكر بنفسه كان قد جمع القرآن في قراطيس، وسأل زيد بن ثابت النظر في ذلك، فأبى حتى استعان عليه بعمر . وظاهر الرواية الأولى وبعض الروايات الأخر : أن الجمع قد وقع بيد زيد بن ثابت، وأنه لم يصدر من أبي بكر في هذه الجهة إلا الأمر والمطالبة والاستدعاء، ويظهر من بعضها : أن المتصدّي لذلك هو زيد بن ثابت وعمر بن الخطاب .

الثالث : ظاهر الرواية الأولى : أن الذي طلب من أبي بكر جمع القرآن، وأخبره بأن القتل قد استحرّ بقرء القرآن في يوم النجامة، هو عمر بن الخطاب، وأن زيداً امتنع من ذلك أولاً . وظاهر الرواية الثانية عشرة : أن زيد بن ثابت لقي عمر

(١) الإتيان في علوم القرآن ١ : ٢٠٥، النوع الثامن عشر .



ابن الخطّاب وأخبره بعزمه على جمع القرآن، فقال له: انتظر حتّى أسأل أبا بكر، ففضيا إليه فأخبراه بذلك، فنهاهما عن العجلة حتّى يشاور المسلمين، وظاهر الرواية الرابعة: أنّ أبا بكر فرّق على القرآن أن يضيع، فأمر عمر بن الخطّاب وزيد بن ثابت أن يقعدا على باب المسجد لجمع القرآن.

الرابع: ظاهر الرواية الأولى: أنّ الذي جمع القرآن - بعدما أمر به - هو زيد بن ثابت فقط، وأنّه الذي فوّض إليه ذلك وتتبع القرآن بأجمعه من الرقاع واللخاف والأكتاف والعسب وصدور الرجال. وظاهر مثل الرواية السادسة: أنّه أمر أبو بكر عمر بن الخطّاب وزيد بن ثابت، فقال: اجلسا على باب المسجد واكتبوا ما شهد به شاهدان.

الخامس: ظاهر الرواية الخامسة والسابعة عشرة: أنّ الذي استند إليه عثمان في جمعه واعتمد عليه هي الصحف التي كانت عند حفصة زوج النبي ﷺ، وهي التي كتبت في زمن أبي بكر، وكانت عنده في حياته، ثمّ عند عمر زمن حياته، ثمّ انتقلت إلى حفصة. وظاهر مثل الرواية التاسعة: أنّه قام عثمان بعد عمر فقال: من كان عنده من كتاب الله شيء فليأتنا به، وكان لا يقبل من ذلك شيئاً حتّى يشهد عليه شاهدان، وقد وقع التصريح في بعض الروايات - وهي الرواية العشرون - بأنّه اعتمد في ذلك على ما أتاه به الرجل من اللّوح والكف والعسيب، وعلى إخباره بأنّه سمعه من رسول الله ﷺ.

السادس: صريح الرواية السابعة عشرة، والسادسة والعشرين: أنّ الآية التي فقدّها زيد بن ثابت، ووجدّها عند خزيمه بن ثابت، هي آية واحدة من سورة الأحزاب؛ وهي قوله - تعالى -: ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ...﴾<sup>(١)</sup>. وصريح مثل الرواية الأولى: أنّ ما وجد عند خزيمه آيتان من

البراءة، مضافاً إلى أن ظاهر الرواية الأولى: أن إلحاق ما جاء به خزيمة كان في زمن أبي بكر، وظاهر الرواية التاسعة: أن الإلحاق كان في زمن عثمان، وظاهر البعض الآخر كالرواية الثالثة: أن الإلحاق كان في زمن عمر.

مضافاً إلى أن ظاهر بعض الروايات: أنه قَبِلَ ما جاء به خزيمة من دون أن يقترن بشهادة شاهدين؛ نظراً إلى أن رسول الله ﷺ أجاز شهادته بشهادة رجلين، وفي بعضها: أنه قَبِلَ لا قترانه بشهادة عمر، وتصديقه إياه في كون ما جاء به من القرآن، مع أن كلاً منهما يتناقض مع ما يدل على أنه لا يقبل إلا ما شهد به شاهدان؛ لأن الظاهر أن الشاهدين غير المدَّعي، فهما بضميمة المدَّعي ثلاث نفرات، فإجازة رسول الله ﷺ شهادته بشهادة رجلين لا تدل إلا على كونه قائماً مقام اثنين في مقام الشهادة، لا قبول دعواه من دون بيّنة، أو كونه معدوداً من الشاهدين، فيكفي الشاهد الواحد كما لا يخفى.

ومضافاً إلى عدم احتياج الأمر إلى الشهادة أصلاً؛ وذلك؛ لأن المفروض بحسب تعبير الرواية كون الموجود عند خزيمة هو الذي فقده زيد، ومع وضوح كون المفقود هو الموجود عنده لا حاجة إلى الشهادة، كما لا يخفى على أولى الدراية.

السابع: ظاهر الرواية الخامسة عشرة: أن الذي أرسل المصاحف إلى البلاد هو عمر بن الخطاب، وظاهر البعض الآخر، كالرواية السابعة عشرة: أن الذي بعث مصحفاً إلى كل أفق هو عثمان.

الثامن: ظاهر بعض الروايات - كالرواية السابعة عشرة - أن عثمان عيّن للكتابة والنسخ زيد بن ثابت، وسعيد بن العاص، وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام، وعبد الله بن الزبير. وظاهر الرواية العشرين: أنه عيّن زيداً للكتابة؛ لأنه أكتب الناس، وسعيداً للإملاء؛ لأنه أفصح الناس، وظاهر الرواية الواحدة والعشرين: أنه أمر بأن يلي هذيل، ويكتب ثقيف. وظاهر الرواية الثالثة

والعشرين: أنه لم يتحقق إملاء هذيل، وكتابة ثقيف، وظاهر الرواية الرابعة والعشرين والخامسة والعشرين: أن الإملاء كان من أبي بن كعب، والكتابة من زيد بن ثابت، والإعراب من سعيد بن العاص، كما في الأولى منها، وزيادة عبدالرحمن بن الحارث، كما في الثانية منها.

هذه هي عمدة الأمور التي تكون الروايات المتقدمة متناقضة فيها، وهنا بعض الأمور الآخر يظهر بالتأمل ودقة النظر، ومع هذه المتناقضات، كيف تصلح هذه الروايات للركون والاعتماد عليها في هذا الأمر الخطير، الذي لا يساعده شيء من العقل والنقل، كما سيظهر عن قريب إن شاء الله تعالى؟!

إن قلت: هذه الروايات مع كونها متكررة جداً - وإن لم تكن متصفة بوصف التواتر؛ لما ذكر من ثبوت المناقضة والمعادنة بينها - إلا أن اتصافها بوصف التواتر المعنوي - الذي مرجعه في المقام إلى اتفاقها على عدم تحقق الجمع في زمن النبي ﷺ ووقوعه بعده إجمالاً وإن لم تعلم كيفيته وخصوصياته، وأنه وقع بيد الأول أو الثاني، أو الثالث، أو غيرهم - مما لا يكاد ينبغي أن يُنكر، ولو نوقش في هذا الاتصاف، فلا أقل من اتصافه بالتواتر الإجمالي الذي يرجع إلى العلم الإجمالي بمطابقة إحداها للواقع ونفس الأمر، وهو يكفي للقائل بالتحريف بعد اتفاقها على عدم تحقق الجمع في حياة النبي ﷺ.

قلت: الاتصاف بالتواتر الإجمالي - كما اعترف به - فرع تحقق العلم الإجمالي بمطابقة إحداها للواقع، أو بصورها عن المعصوم ﷺ، وبدون تحقق هذا العلم لاجمال لهذا الاتصاف أصلاً، ونحن نمنع تحققه؛ لعدم ثبوت العلم واليقين وجداناً، لا بصورها عن المعصوم ﷺ؛ لعدم كون شيء من تلك الروايات منسوبة إليه وحاكية لقوله ﷺ ونحوه، ولا بالمطابقة للواقع؛ لأنَّ الوجدان يقضي بعدمه، فدعوى التواتر ولو إجمالاً مما لا يدعيها المنصف.

### الجهة الثانية: تعارضها مع روايات أخرى

إن هذه الروايات معارضة بما يدل على أن القرآن كان قد جمع وكتب في عهد النبي ﷺ، وهذه الروايات أيضاً كثيرة:

١- روى البخاري في إحدى رواياته، عن قتادة قال: سألت أنس بن مالك: من جمع القرآن على عهد النبي ﷺ؟ قال: أربعة كلهم من الأنصار: أبي بن كعب، ومعاذ بن جبل، وزيد بن ثابت، وأبو زيد<sup>(١)</sup>. وروى في موضع آخر مكان أبي بن كعب، أبا الدرداء<sup>(٢)</sup>.

٢- روى الخوارزمي في محكي مناقبه عن علي بن رباح قال: جمع القرآن على عهد رسول الله ﷺ علي بن أبي طالب<sup>(٣)</sup> وأبي بن كعب<sup>(٤)</sup>.

٣- روى الحاكم في «المستدرک» بسند صحيح على شرط الشيخين، عن زيد ابن ثابت قال: كنّا عند رسول الله ﷺ نؤلف القرآن من الرقاع...<sup>(٥)</sup>.

٤- وفي «الإتقان»: أخرج أحمد<sup>(٦)</sup> وأبو داود<sup>(٧)</sup>، والترمذي<sup>(٨)</sup>، والنسائي<sup>(٩)</sup>، وابن حبان<sup>(١٠)</sup>، والحاكم<sup>(١١)</sup> عن ابن عباس، قال: قلت لعثمان: ما حملكم على أن عمدتم إلى الأنفال، وهي من المثاني، وإلى براءة وهي من المثين، فقرنتم بينهما،

(١، ٢) صحيح البخاري: ١٢٥/٦، كتاب فضائل القرآن ب ٨ ح ٥٠٠٣ و ٥٠٠٤، جامع الأصول ٢: ٥٠٧ ح ٢٤٥-٢٤٤.

(٣) المناقب للخوارزمي: ٩٣ ح ٩١، ورواه أيضاً في شواهد التنزيل ١: ٣٥ ح ٢٢.

(٤) المستدرک على الصحيحين: ٢٤٩/٢ ح ٢٩٠١.

(٥) المسند لابن حنبل: ١: ١٢٦ ح ٣٩٩.

(٦) سنن أبي داود: ١٢٨ ح ٧٨٦ و ٧٨٧.

(٧) سنن الترمذي: ٥: ٢٧٢ ح ٣٠٩٥.

(٨) السنن الكبرى للنسائي: ٥: ١٠ ح ٨٠٠٧.

(٩) صحيح ابن حبان: ١: ٢٣٠ ح ٤٣، موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان: ١٢٥ ح ٤٥٢.

(١٠) المستدرک على الصحيحين: ٢: ٢٤١ ح ٢٨٧٥ و ص ٣٦٠ ح ٣٢٧٢.

ولم تكتبوا بينها سطر «بسم الله الرحمن الرحيم» ووضعتوها في السبع الطُول؟  
 فقال عثمان: كان رسول الله ﷺ تنزل عليه السور ذوات العدد، فكان إذا نزل  
 عليه الشيء، دعا بعض من كان يكتب، فيقول: ضعوا هؤلاء الآيات في السورة  
 التي يذكر فيها كذا وكذا. وكانت الأنفال من أوائل ما نزل بالمدينة، وكانت براءة  
 من آخر القرآن نزولاً، وكانت قصتها شبيهة بقصتها، فظننت أنها منها، فقبض  
 رسول الله ﷺ ولم يبين لنا أنها منها، فن أجل ذلك قرنت بينها، ولم أكتب بينها سطر  
 «بسم الله الرحمن الرحيم» ووضعتها في السبع الطُول<sup>(١)</sup>. (٢)

(١) فضائل القرآن لأبي عبيد: ٢٨٥ - ٢٨٤، تاريخ المدينة المنورة لابن شبة ٣: ١٠١٥ - ١٠١٦، جامع البيان عن  
 تأويل آي القرآن (تفسير الطبري)، ١: ٥٦ ح ١٣١، المصاحف لابن أبي داود السجستاني: ١١٤ - ١١٩  
 ح ٩٧ - ١٠٠ مشكل الآثار ٢: ١٥١ - ١٥٢، الكشف والبيان ٥: ٥، السنن الكبرى للبيهقي ٢: ٣٣٦ ح ٢٤٢٧،  
 دلائل النبوة ٧: ١٥٢ - ١٥٣، كنز العمال ٢: ٥٧٩ ح ٤٧٧٠.

(٢) الإتيان في علوم القرآن ١: ٢١٢، وقال السيوطي أيضاً فيه في خاتمة التنوع السابع عشر ج ٢٠١/١:  
 وأخرج أحمد [٤: ٤٤ ح ١٦٩٧٩] وغيره [مسند أبي داود الطيالسي: ١٣٦ ح ١٠١٢، مشكل الآثار ٢: ١٥٤  
 المعجم الكبير للطبراني ٢٢: ٧٥ - ٧٦ ح ١٨٦ و ١٨٧، شعب الإيمان ٤: ٧١ ح ٢١٩٢ و ص ١٠٨ ح ٢٢٥٥ و  
 ٢٢٥٦، مجمع الزوائد ٧: ٤٦ و ١٥٨] من حديث وائلة بن الأسقع، أن رسول الله ﷺ قال: أعطيت مكان  
 التوراة السبع الطُول، وأعطيت مكان الزبور المئين، وأعطيت مكان الإنجيل المثاني، وقُضِلْتُ بالفضل.  
 وهذه الرواية تدل على انقسام السور القرآنية في عهد النبي ﷺ وبلسانه بالأقسام الأربعة، واختصاص كل  
 قسم منها بعنوان خاص.

وقال السيوطي فيه أيضاً في خاتمة النوع الثامن عشر: ٢٢٠/١، الذي تعرّض فيه لجمع القرآن وترتيبه: «السبع  
 الطُول: أولها البقرة وآخرها براءة، كذا قال جماعة، لكن أخرج الحاكم والنسائي وغيرهما [المستدرک  
 على الصحيحين ٢: ٣٨٦ ح ٢٣٥٣، السنن الكبرى للنسائي ٦: ٣٧٥ ح ١١٢٧٦، وفي التمهيد ج ٨/ ٢٩٥:  
 ثمانية بإضافة الأنفال والبراءة] عن ابن عباس قال: السبع الطُول: البقرة، وآل عمران، والنساء، والمائدة،  
 والأنعام، والأعراف، قال الراوي: وذكر السابعة فسنيتها.

وفي رواية صحيحة عن ابن أبي حاتم وغيره [تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم ٧: ٢٢٧٢ ح ١٢٤٤٤،  
 شعب الإيمان ٤/ ٧٣ ح ٢١٩٥]، عن مجاهد، عن سعيد بن جبير أنها - يعني السابعة - بونس، ونقدّم عن

٥ - خرّج البيهقي وأبو داود<sup>(١)</sup> عن الشعبي قال: جمع القرآن على عهد النبي ﷺ ستة: أبي، وزيد، ومعاذ، وأبو الدرداء، وسعد بن عباد (عبيد خ ل)، وأبو زيد، ومجمّع بن جارية قد قرأه إلا سورة أو سورتين<sup>(٢)</sup>.

٦ - خرّج ابن سعد في محكي «الطبقات»: أخبرنا الفضل بن دكين، حدّثنا الوليد بن عبد الله بن جميع، قال: حدّثني جدّي عن أم ورقة بنت عبد الله بن الحارث - وكان رسول الله ﷺ يزورها ويسمّيها الشهيذة، وكانت قد جمعت القرآن، وكان رسول الله حين غزا بدرأ - قالت له: تأذن لي فأخرج معك أدوي جرحاكم وأمرّض مرضاكم، لعل الله يهدي لي شهادة؟! قال: إن الله مهّد لك شهادة<sup>(٣)</sup>.

→ ابن عباس مثله في النوع الأول، وفي رواية عند الحاكم أنها الكهف.

والمثنون: ما وليها، سبّيت بذلك؛ لأن كل سورة منها تزيد على مائة آية أو تقاربها.

والمثاني: ما وليّ العتق؛ لأنها تنهت أي كانت بعدها - فهي لها نوان، والمثون لها أوائل.

وقال الفراء: هي السورة التي أيها أقل من مائة آية؛ لأنها تنشئ أكثر من بشئ الطول والمثون، وقبل: لشبهة الأمثال فيها بالعبر، والخبر، حكاه النكزاري.

وقال في جمال الفراء: هي السور التي ثبتت فيها القصص، وقد تُطلق على القرآن كلّهُ، وعلى الفاتحة كما تقدّم. والمفعّل ما ولي المثنائي من فصار السور؛ سبّيت بذلك لكثرة الفصول التي بين السور بالبسملة.

وقيل: لقلة المنسوخ منه؛ ولهذا سبّيت بالمحكم أيضاً، كما روى البخاري في صحيحه [٦: ١٣٤ ح ٥٠٣٥

وابن الأثير في جامع الأصول ٢: ٥٠٨ ح ٩٧٧] عن سعيد بن جبيرة قال: إن الذي تدعونه المفعّل هو

المحكم. وآخره سورة «الناس» بلا نزاع.

وسبّيت في المتن رواية ابن عباس التي عثر فيها بالمحكم، ويحتمل أن يكون مراده خصوص السورة

المفعلة.

(١) السنن الكبرى للبيهقي ٩: ٢٤٥ ح ١٢٤٣٧، مسند أبي داود الطيالسي: ٢٧٠ ح ٢٠١٨، وفيهما: أربعة، بدل

سنة، وكذا في السنن الكبرى للنسائي ٩: ٥ ح ٨٠٠٠.

(٢) المعجم الكبير للطبراني ٢: ٢٦١، تاريخ مدينة دمشق ١٩: ٣٠٩، أسد الغابة ١: ٣٥٩ رقم الترجمة ٦٦٥،

تهذيب الكمال ٢٧: ٢٤٥، مجمع الزوائد ٩: ٣١٢، الإقنان في علوم القرآن: ٢٤٨/١، النوع العشرون، وفي

بعضها: جارية بن مجمّع بن جارية.

(٣) الطبقات الكبرى لابن سعد: ٤٥٧/٨، الإقنان في علوم القرآن: ٢٥٠/١، النوع العشرون.

٧- عن محمد بن كعب القرظي قال: جمع القرآن على عهد رسول الله ﷺ خمسة من الأنصار: معاذ بن جبل، وعادة بن الصامت، وأبي بن كعب، وأبو الدرداء، وأبو أيوب الأنصاري<sup>(١)</sup>.

٨- ابن عباس: جمعت المحكم في عهد رسول الله ﷺ<sup>(٢)</sup>، بناءً على أن يكون المراد بالمحكم هو مجموع القرآن، وأما بناءً على أن يكون المراد به هو خصوص السور المفصلة - كما تقدّم في عبارة السيوطي - فالرواية لا تدلّ على تعلق الجمع بمجموع القرآن، لكن الظاهر أن هذا الاحتمال بعيد.

٩- الرواية السادسة من الروايات المتقدمة<sup>(٣)</sup>، المشتبهة على التعليل بأنه قُتل باليمامة ناس من أصحاب رسول الله ﷺ قد جمعوا القرآن.

١٠- عن مسروق قال: ذكر عبدالله بن مسعود عند عبدالله بن عمرو، فقال: ذاك رجل لا أزال أحبه، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «خذوا القرآن من أربعة: من عبدالله بن مسعود - فبدأ به - وسالم مولى أبي حذيفة، ومعاذ بن جبل، وأبي بن كعب»<sup>(٤)</sup>.

هذه هي الروايات الواردة الظاهرة في أن الجمع للقرآن قد تحقّق في عهد النبي ﷺ.

أضف إلى ذلك ما ذكره محمد بن إسحاق في الفهرست: من أن الجماع للقرآن في عهد النبي ﷺ هم: علي بن أبي طالب رضي الله عنه، سعد بن عبيد بن النعمان بن عمرو بن زيد،

(١) الطبقات الكبرى لابن سعد ٢: ٣٥٦-٣٥٧، سير أعلام النبلاء ٣: ٣٥٤ ترجمة عيادة بن الصامت، الإتيان

في علوم القرآن: ٢٤٨/١، النوع العشرون: ٢٤٨.

(٢) صحيح البخاري: ١٣٤/٦، كتاب فضائل القرآن ب ٢٥ ح ٥٠٣٦.

(٣) في ص ٢٧١.

(٤) صحيح البخاري: ٢٧٦/٤، كتاب مناقب الأنصار ب ١٦ ح ٣٨٠٨، الإتيان ١: ٢٤٤.

أبو الدرداء عويمر بن زيد، معاذ بن جبل بن أوس، أبو زيد ثابت بن زيد بن النعمان، أبي بن كعب بن قيس بن ملك بن امرئ القيس، عبيد بن معاوية بن زيد ابن ثابت بن الضحاك<sup>(١)</sup>.

وما قاله الحارث المحاسبي<sup>(٢)</sup> في محكي كتاب «فهم السنن» مما هذا لفظه: كتابة القرآن ليست بمحدثة؛ فإنه ﷺ كان يأمر بكتابته، ولكنه كان مفرقاً في الرقاع والأكتاف والعُسب، فأما أمر الصديق بنسخها من مكان إلى مكان مجتمعاً، وكان ذلك بمنزلة أوراقٍ وجدت في بيت رسول الله ﷺ، فيها القرآن منتشر، فجمعها جامع وربطها بخيط حتى لا يضيع منها شيء<sup>(٣)</sup>.

### الجهة الثالثة: تعارضها مع الكتاب والعقل

إن هذه الروايات التي استند إليها القائل بالتحريف مخالفة للكتاب والعقل: أما مخالفتها للكتاب؛ فلأنه قد وقع في الكتاب العزيز تعبيرات لا تتلاءم إلا مع تحقيق الجمع في زمن النبي ﷺ وتميز السور بعضها عن بعض، وحصول التأليف والتركيب بين الآيات، بل وبين السور، وذلك مثل التعبير بـ«السورة» في آيات متعددة؛ كآيات التحذير بالسورة<sup>(٤)</sup>، أو بعشر سور<sup>(٥)</sup>؛ فإن هذا التعبير لا يتلاءم

(١) كتاب الفهرست للنديم: ٣٠.

(٢) هو الحارث بن أسد المحاسبي، ويكنى أبا عبدالله، من أكابر الصوفية، كان عالماً بالأصول والمعاملات، له كتاب الرعاية لحقوق الله عز وجل، وهو أستاذ أكثر البغداديين في عصره، توفي ببغداد سنة ٢٤٣هـ. أنظر (وفيات الأعيان لأبن خلكان) ٢: ٥٧-٥٨، وتهذيب التهذيب ٢: ١٣٤، الرقم ٢٢٦.

(٣) الإتيان في علوم القرآن: ٢٠٦/١-٢٠٧، النوع الثامن عشر.

(٤) سورة البقرة ٢: ٢٣، سورة التوبة ٩: ٦٤، ٨٦، ١٢٤ و ١٢٧، سورة يونس ١٠: ٣٨، سورة النور ٢٤: ١.

سورة محمد ﷺ ٥٧: ٢٠.

(٥) سورة هود ١١: ١٣.



مع تفرّق الآيات وتشتتها، وعدم تحقّق التأليف والتركيّب بينها؛ ضرورة أنّ السورة عبارة عن مجموعة آيات متعدّدة مركّبة منضّمة متناسبة من حيث الغرض المقصود منها، فالتعبير بها لا يتناسب إلّا مع التميّز والاختصاص.

ومثل التعبير عن القرآن بـ «الكتاب»، كما في آيات كثيرة التي منها: قوله - تعالى -: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾<sup>(١)</sup>. وقوله - تعالى -: ﴿كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾<sup>(٢)</sup>.

وقد وقع هذا الإطلاق في لسان النبي ﷺ في مثل حديث الثقلين المعروف بين الفريقين<sup>(٣)</sup>؛ فإنّ لفظ «الكتاب» ظاهر في المكتوب الذي كان مجموعاً مؤلفاً، ولو نوقش في هذا الظهور بملاحظة أصل اللغة، فلا مجال للمناقشة بالنظر إلى العرف العامّ الذي ألقي عليهم مثل هذه التعبيرات؛ ضرورة أنّ ظهوره في المجموع المؤلّف ممّا لا ينبغي الارتياح فيه بهذا النظر، فتدبّر.

وأما مخالفتها للعقل؛ فلأنّ الدعوة الإسلامية كانت من أوّل شروعيها مبتنية على أمرين، ومشتملة على جهتين:

إحداهما: أصل النبوّة والسفارة والوساطة.

ثانيتهما: كونه خاتمة للنّبوات والسفارات.

ومرجع الأخير إلى بقاء الدين القويم إلى يوم القيامة، واستمرار الشريعة المقدّسة ودوامها، بحيث لا نبيّ بعده، ولا ناسخ له أصلاً، «حلال محمّد ﷺ حلال أبداً إلى يوم القيامة، وحرامه حرام أبداً إلى يوم القيامة»<sup>(٤)</sup>.

(١) سورة البقرة ٢: ٢.

(٢) سورة إبراهيم ١: ١٤.

(٣) تقدّم في ص ١٧٢، ٢٢٨، ٢٢٩ و ٢٤٨.

(٤) بصائر الدرجات: ١٤٨، الجزء الثالث ب ١٣ ح ٧، الكافي: ٥٧/١، كتاب فضل العلم ب ١٩ ح ١٩، وقد تقدّم في ص ٢٤٧.

ومن الواضح: أنَّ الإتيان بالمعجزة المثبتة لهذه الدعوى لابدَّ وأن يكون صالحاً لإثبات كلا الأمرين، وقابلاً للاستناد إليه في كلتا الدعوتين، فالمعجزة في هذا الدين تمتاز عن معجزات الأنبياء السالفين، وتختص بخصوصية لا توجد في معجزات السفراء الماضين، ولأجله تختلف - سنخاً ونوعاً - مع تلك المعجزات غير الباقية، والأمور الخارقة للعادة التي كان الغرض منها إثبات أصل النبوة.

ومن المعلوم أيضاً: أنَّ هذا الوصف إنما يختص به القرآن المجيد، ولا يوجد في معجزات النبي ﷺ الأخرى؛ فإنه هي المعجزة الوحيدة الخالدة، والدليل الفذ الباقي إلى يوم القيامة، فالقرآن من حين نزوله كان ملحوظاً بهذا الوصف، ومنظوراً من هذه الجهة، التي ليس فوقها جهة ولا يرى شأن أعظم منها، كما لا يخفى.

ومع وجود هذه الخصوصية، وثبوت هذه العظمة، كيف يمكن توهم أنَّه لم يجمع في عصر النبي ﷺ ولم يعتن بشأنه - من جهة الجمع - الرسول الأعظم، ولا أحد من المسلمين، مع شدة اهتمامهم به وبحفظه وقراءته وتعلّمه وتعليمه، وتدريسه وتدرّسه، وأخذ فنون المعارف والأحكام والقصص والحكم وسائر الحقائق منه؟!

وهل يتوهم من له عقل سليم وطبع مستقيم أن يوكل النبي ﷺ أمر جمع القرآن إلى من بعده، ولا سيما مع علمه بأنَّ الذي يتصدى للجمع بعده هو الذي لا يكون متصفاً بوصف العصمة، بل وأعظم من ذلك من لاحظ له من العلم والمعرفة بوجه؛ إذ لا محالة يكون جمعه ناقصاً من جهة التحريف، ومن جهة عدم تحقق التناسب الكامل بين الآيات.

ومن الواضح: مدخليته في ترتب الغرض المقصود منه؛ ضرورة أنَّ ارتباط أجزاء الكتاب ووقوع كل جزء في موضعه، له كمال المدخلية في ترتب غرض الكتاب، خصوصاً في القرآن الذي كان غرضه أهم الأغراض من ناحية، وعدم

كونه منحصرأ بعلم خاصّ وفنّ مخصوص من ناحية أخرى؛ فإنّ التناسب في مثله لو لم يراع لا يتحقّق الغرض أصلاً.

فلا يحيص عن الالتزام بتحقيق الجمع والتأليف في عصره ﷺ، وكون سورة وآياته متميِّزة بعضها عن بعض، خصوصاً مع أنّه في القرآن جهات عديدة يكفي كلّ واحدة منها لأن تكون موضعاً لعناية المسلمين، وسبباً لاشتهاره بين الناس، حتّى عند الكافرين والمنافقين، وذلك:

مثل بلاغته وفصاحته التي هي الغرض المهمّ للعرب في ذلك العصر، ووضوح كون بلاغته واقعة في الدرجة العليا، وفصاحته حائزة للمرتبة القصوى، ومن هذه الجهة كان موضع توجّه لعموم الناس - المؤمن وغيره - المؤمن يحفظه ويقرؤه لإيمانه، وللتلذّذ بألفاظه المقدّسة، ومعانيها العالية، والكافر والمنافق يمارسه رجاء معارضته، والإتيان بمثله، وإبطال حجّته.

ومثل الجهات الأخرى؛ كالأجر والثواب المترتّب على حفظه وقراءته وتعليمه، بل وعلى مجرد النظر إلى آياته وسوره، وكون النبي ﷺ مرغّباً في حفظه ومحركاً للمؤمنين إلى الرجوع إليه، وكون الحافظ له شأن عظيم، ومرتبة خاصّة بين المسلمين، وغير ذلك من الجهات.

ولا بأس هنا بذكر كلام السيّد المرتضى - قدّس سرّه الشريف - في هذا الشأن، وكلام البلخي المفسّر من علماء العامّة، والجواب عمّا أورد عليهما المحدث المعاصر في كتابه الموضوع في التحريف.

قال السيّد المرتضى: إنّ القرآن كان على عهد رسول الله ﷺ مجموعاً مؤلفاً على ما هو عليه الآن، واستدلّ على ذلك بأنّ القرآن كان يدرس ويحفظ جميعه في ذلك الزمان، حتّى عيّن على جماعة من الصحابة، في حفظهم له، وأنّه كان يعرض على النبي ﷺ ويُنلى عليه، وأنّ جماعة من الصحابة؛ مثل عبدالله بن مسعود، وأبي بن

كعب، وغيرهما ختموا القرآن على النبي ﷺ عدة ختمات، وكل ذلك يدل بأدنى تأمل على أنه كان مجموعاً مرتباً غير مبتور ولا مبثوث<sup>(١)</sup>.

وقال البلخي في تفسيره المسمى بـ «جامع علم القرآن» - على ما نقله عنه السيّد ابن طاووس في محكي «سعد السعود» - ما لفظه:

وإني لأعجب من أن يقبل المؤمنون قول من زعم أن رسول الله ﷺ ترك القرآن الذي هو حجة على أمته، والذي تقوم به دعوته، والفرائض التي جاء بها من عند ربه، وبه يصح دينه الذي بعثه الله داعياً إليه، مفرقاً في قطع الحرق، ولم يجمعه ولم يصنه، ولم يحفظه، ولم يحكم الأمر في قراءته، وما يجوز من الاختلاف فيها وما لا يجوز، وفي إعرابه ومقداره، وتأليف سورة وآيه؛ هذا لا يتوهم على رجل من عامة المسلمين، فكيف برسول رب العالمين ﷺ؟!<sup>(٢)</sup>

وأورد المحدث المعاصر على السيّد المرتضى:

أولاً: أن القرآن نزل نجوماً، وتم بتمام عمره ﷺ، فإن صح ما نقله، فالمراد درس ما كان عنده من السور والآيات.

وثانياً: أن قعود أمير المؤمنين ﷺ في بيته بعده ﷺ لجمع القرآن وتأليفه خوفاً من ضياعه، مما لا يقبل الإنكار بعد استفاضة الأخبار بذلك، وكيف يجتمع هذا مع كونه مجموعاً مؤلفاً مرتباً متداولاً بين الصحابة في حياته.

وثالثاً: بما ملخصه: أن ما نقله ابن مسعود، وأبي وغيرهما، فإما هو من خبر ضعيف، رواه المخالفون، ثم ذكر طائفة من الروايات المتقدمة الدالة على أن الجمع وقع في عصر النبي ﷺ<sup>(٣)</sup>.

(١) حكى عنه في مجمع البيان: ١٥/١ ١٦- مقدمة الكتاب، القرن الخامس. وذكره المحدث النوري في فصل

الخطاب: ١٤ مع تغيير لا يقصر.

(٢) سعد السعود: ٣١٥. وذكره المحدث النوري في فصل الخطاب: ١٤ مع تغيير يسير.

(٣) فصل الخطاب: ١٦- ١٧.

وأورد على البلخي:

أولاً: بالنقض على مذهبه، فإنه ﷺ مع علمه بأنه يموت في مرضه، وتختلف أمته بعده ثلاثاً وسبعين فرقة<sup>(١)</sup>، وأنه ترجع بعده كفاراً يضرب بعضهم رقاب بعض<sup>(٢)</sup>، كيف لم يعين لهم من يقوم مقامه، ولا قال لهم: اختاروا أنتم حتى تركهم في ضلال مبين إلى يوم الدين...؟! فإذا جاز توكيل هذا الأمر العظيم إليهم مع اختلاف الآراء وتشتت الأهواء، جاز توكيل أمر جمع القرآن وتأليفه إليهم.

وبالحل ثانياً: وهو؛ أننا نسلّم أن القرآن بتمامه كان عنده ﷺ متفرقاً، وإنما فوّض أمر الجمع والتأليف الذي هو سبب لبقائه وحفظه إلى من فوّض إليه جميع أموره وأمر أمته بعده، واحتياج الناس إليه؛ بحيث يختلّ عليهم أمرهم لولاه إنما هو بعده، وليس في ذلك تنقيص في نبوته أصلاً، بل في ذلك إعلاء لشأن من فوّض إليه الأمر، وتثبيت لإمامته، وإعلام برفعته، وقد امتثل ما أمره به فجمعه بعده، وحسبنا، فإن أراد أن ما كان بأيديهم إنما نسخوه من هذا المجموع المعين، لا من الأماكن المتفرقة من الصدور والألواح، ففيه:

أولاً: أنه لم يكن مرتباً، وإنما آلفه ورثبه أمير المؤمنين ﷺ، وقد هجروا مصحفه. وثانياً: أن ما تقدّم بطرقهم المستفيضة صريح في أنهم جمعوه من الأفواه والألواح المتفرقة<sup>(٣)</sup>.

والجواب: أما عن إirاده على السيد المرتضى ﷺ: أن نزول القرآن نجوماً وتمايمه بتمام عمره الشريف، لا ينافي ما أفاده السيد المرتضى بوجه، خصوصاً بعد

(١) بحار الأنوار ٢٨: ٢٠٣٦ ب ١.

(٢) بحار الأنوار ٩: ١٥٠، وج ١٨: ١٢٢، وج ٢٢: ٤٦٥، ٤٨٧-٤٨٨، وج ٣٢: ١٩٣، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٣، ٢٩٤،

وج ٣٦: ٢٣ و ٣٣، وج ٣٧: ١٨٣ و...

(٣) فصل الخطاب ١٤-١٥.

ملاحظة ما قدّمناه<sup>(١)</sup> من أنّ القرآن كان من حين نزوله متّصفاً بأنّه هبّ المعجزة الوحيدة الخالدة، التي يتوقّف أساس الدين وأصل الشريعة على بقائها ووجودها بين الناس كما نزلت إلى يوم القيامة.

وسياقي البحث<sup>(٢)</sup> عن مصحف أمير المؤمنين عليه السلام وامتيازته عن المصحف المعروف، وأنّه لا يتفاوت معه في شيء يرجع إلى أصل القرآن وآياته أصلاً. وما نقله من أنّ ابن مسعود وأبياً وغيرهما لا يكون الاعتماد فيه على ضعاف الأخبار العامية، بل على الأمر المعروف بين المسلمين من وجود مصحف لكل واحد منهم، وظهور كون جمعهم في عهد النبي صلى الله عليه وآله وعصره.

وأما عن إirاده على البلخي: فإنّ النقص بمسألة الخلافة على طبق عقيدته فاسد، خصوصاً لو كان مستنده ما ينسبونه إلى النبي صلى الله عليه وآله لا تجتمع أمتي على خطأ<sup>(٣)</sup>، كما هو واضح، واختلاف المسألتين وتفاوتها، وانحصار الإعجاز في الكتاب مما لا ريب فيه، وأنّ المراد من الجمع والتأليف - الذي فوّض النبي صلى الله عليه وآله أمره إلى من فوّض إليه جميع أموره - إن كان الجمع بنحو يرجع إلى ترتيب الآيات والسور بحيث لم يكن في عهده صلى الله عليه وآله مواقع الآيات مبيّنة، ولا مواضعها مشخصة، فنحن نمنع ذلك حتّى يحتاج النبي صلى الله عليه وآله إلى التفويض إلى علي عليه السلام، وإن كان المراد الجمع في محل واحد كقرطاس ومصحف، فهذا لا ينافي ما ذكره البلخي بوجه، ولا يرجع إلى عدم كون القرآن مرتباً في زمن النبي صلى الله عليه وآله.

(١) في ص ٢٨٩.

(٢) في ص ٣٠١-٣٠٩.

(٣) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١: ١٢٣. وجاء بألفاظ متعدّدة: سألت الله ألاّ تجتمع أمتي على خطأ، لم يكن الله ليجمع أمتي على ضلال ولا خطأ، لا تجتمع أمتي على ضلالة.

وقد جاء في بحار الأنوار ٢: ٢٢٥، وج ٥: ٢٠ و ٦٨، وج ٢٨: ١٠٤، وج ٣٦٦: ٣٤ هكذا: لا تجتمع أمتي على ضلالة، أو الضلال، أو الضلالة.

### الجهة الرابعة: مخالفتها لضرورة تواتر القرآن

إنَّ هذه الروايات الدالة على أنَّ القرآن قد جمع بيد الخلفاء وفي زمنهم، وأنَّ الاستناد في ذلك كان منحصرًا بشهادة شاهدين، أو شاهد واحد إذا كان معادلاً لشخصين، مخالفة لما قدّمناه سابقاً<sup>(١)</sup> من ثبوت الإجماع بل الضرورة على أنَّ طريق ثبوت القرآن منحصر بالتواتر، وأنَّه فرق بينه، وبين الخبر الحاكي لقول المعصوم عليه السلام، المشتمل على حكم من الأحكام الشرعية.

ومع هذه المخالفة، كيف يمكن الأخذ بها والالتزام بمضمونها، وتفسير الشهادتين بالحفظ والكتابة كما عن بعضهم، مع أنَّه مخالف للظاهر، ولنفس تلك الروايات لا يجدي في رفع الإشكال، وأنَّ القرآن لا يثبت بغير طريق التواتر.

### الجهة الخامسة: استلزامها للقول بالتحريف

إنَّ الاستناد إلى هذه الروايات لعدم تحقُّق الجمع في زمن النبي صلى الله عليه وآله وبيد المعصوم عليه السلام، واستكشاف وجود النقص في القرآن من هذا الطريق، لا ينطبق على المدعى، بل اللازم على المستدل أن يقول بالتحريف من جهة الزيادة أيضاً؛ وذلك لقضاء العادة بأنَّ المستند - وهي شهادة الشاهدين - لا يكون مطابقاً للواقع دائماً؛ ضرورة أنَّ الالتزام بكونها كذلك، ودعوى حصول القطع بأنَّ كلَّ ما شهد به شاهدان أو من بحكمها على أنَّه من القرآن، مطابق للواقع، في غاية البُعد، بل الظاهر هو العلم الإجمالي بتحقُّق الكذب في البعض، خصوصاً مع ثبوت الدواعي من الكفَّار والمنافقين على تخريب الدين، والسعي في اضمحلاله وانهدام بنائه، وحينئذٍ فيعلم إجمالاً بوجود الزيادة في القرآن كالنقيصة.

ودعوى أنَّ الآية بمرتبها الواقعة فوق مراتب الكلام البشري، فيها قرينة على

كونها من القرآن وعدم كونها كلام البشر .

مدفوعة بأنه على ذلك لا تكون شهادة الشاهدين مصدقة للآية، وكونها من كلام الله، بل كانت الآية مصدقة لها، ولكونها شهادة مطابقة للواقع . وعليه: فلاحاجة إلى الشهادة أصلاً، وهو خلاف مفاد الروايات المتقدمة<sup>(١)</sup>.

وقد انقذ من جميع ما ذكرنا - بطوله وتفصيله - بطلان هذه الروايات، وعدم إمكان الأخذ بمضمونها، وأنه لا يحيص عن الالتزام بكون الجمع والتأليف الراجع إلى تميّز الآيات بعضها عن بعض، وتبيين كون الآية الفلانية جزءاً من السورة الفلانية، بل وموقعها من تلك السورة، وأنها هي الآية الثانية منها مثلاً أو الثالثة أو الرابعة وهكذا، وكذا تميّز السور بعضها عن بعض، واقعاً في عهد النبي ﷺ وعصره بأمره وإخباره. غاية الأمر تفرّقها وتشتتها من جهة الأشياء المكتوبة عليها والمنقوشة فيها، كالعسيب واللخاف ومثلها.

نعم، لا ينبغي إنكار ارتباط جهة من القرآن بأبي بكر وكذا بعثمان: أما ارتباطه بأبي بكر: فهو أنه قد جمع تلك المتفرقات التي كان شأنها مبيتاً من جميع الجهات، وكانت خالية من نقاط الإيهام والإجمال بتمام المعنى في قرطاس أو مصحف الذي هو بمعنى القرطاس، أو قطع الجلد المدبوغ، وقد وقع التصريح في بعض الروايات المتقدمة<sup>(٢)</sup> بأن أبا بكر هو أول من جمع القرآن بين اللوحين، وقد عرفت تصريح الحارث المحاسبي بذلك<sup>(٣)</sup>، وأن جمع أبي بكر بمنزلة خيط ربط الأوراق المتفرقة الموجودة في بيت النبي ﷺ، ولا يبعد الالتزام بما في بعض تلك الروايات<sup>(٤)</sup> من كون المصحف الذي جمع أبو بكر فيه القرآن، هو الذي كان عنده

(١) في ص ٢٦٩ - ٢٧٨.

(٢) في ص ٢٧٠.

(٣) في ص ٢٨٧.

(٤) في ص ٢٦٩ - ٢٧١ ح ٥.



زمن حياته، وكان بعده باختيار عمر، وانتقل منه إلى حفصة بنته زوج النبي ﷺ. ومما ذكرنا ظهر أن الإشكال والاشتباه إنما نشأ من الخلط، وعدم تبين مفهوم كلمة «الجمع» الواقعة في الروايات المتقدمة<sup>(١)</sup>، وتخلل كون المراد من هذه الكلمة هو الذي يكون محل البحث في المقام، وموردًا للنقض والإبرام، ولا بد من التوضيح وإن كان المتأمل قد ظهر له الفرق مما ذكرنا، فنقول:

أما الجمع الذي هو محل البحث في المقام؛ هو الجمع بمعنى التأليف والتركيب، وجعل كل آية في السورة التي هي جزء لها، وفي موضعها من تلك السورة، والجمع بهذا المعنى لا يكون إلا وظيفة النبي ﷺ بما هو نبي، ولم يتحقق إلا منه، ولا معنى لصدوره من غيره، حتى في عصره وزمن حياته، ومنه يظهر أن الروايات الدالة على تحقق الجمع من أشخاص معيّنين في زمن النبي ﷺ، لا يكون المراد بها هذا المعنى؛ فإن مثل أبي بن كعب لا يقدر على ذلك، وإن كان في حياة النبي ﷺ؛ ضرورة أنه من شؤون القرآن وما به تقوم حقيقته، ولا طريق له إلا الوحي.

وأما الجمع الوارد في الروايات المتقدمة<sup>(٢)</sup>، أعم من الروايات الدالة على عدم تحققه في زمن النبي ﷺ، والروايات الدالة على تحققه في زمنه من ناحية الأشخاص، فالمراد به هو جمع المتفرقات والمتشتتات من جهة الأشياء المكتوبة عليها، والمنقوشة فيها. غاية الأمر أن الجمع في زمن النبي ﷺ كان بمعنى القدرة على تحصيل القرآن بأجمعه، وحصوله له كذلك.

وبعبارة أخرى: كان عنده جميع القرآن في الأشياء المتفرقة، والجمع بعد حياته بمعنى جمعه في اللوحين والقرطاس والمصحف.

فقد ظهر أن الجمع - بمعناه الذي هو محل الكلام - بعيد عن مفاد جميع الروايات

بمراحل، وأن المتَّصف به لا يكون غير النبي ﷺ بوجه، فالروايات وكذا التواريخ الدالة على تحقق الجمع من أشخاص في زمن النبي ﷺ أجنبي عن المقام بالمقدار الذي تكون الروايات التي هي مورد لاستدلال القائل بالتحريف كذلك، وعدم الالتفات إلى ذلك صار موجباً للخلط والاشتباه والانحراف عن مسير الحقيقة، كما عرفت.

وأما ارتباطه بعثمان الذي اشتهر بإضافة القرآن وانتسابه إليه، واشتهر عنه حرق مصاحف غيره، حتى سُمِّي بحرق المصاحف<sup>(١)</sup>، وانتقد عليه من هذه الجهة، فليس لأمر يرجع إلى الجمع والتأليف بالمعنى الذي ذكرنا من تميز الآيات والسور، وتبين بعض كل واحدة منها عن البعض الآخر، بل الظاهر - كما دلَّ عليه بعض الروايات المتقدمة<sup>(٢)</sup> - أن ارتباطه بعثمان إنما هو من جهة أنه جمع المسلمين على قراءة واحدة، بعد تحقق اختلاف القراءة بينهم، من جهة اختلاف القبائل والأمكنة في اللحن والتعير.

قال الحارث المحاسبي: المشهور عند الناس أن جامع القرآن عثمان، وليس كذلك، إنما حمل عثمان الناس على القراءة بوجه واحد، على اختيار وقع بينه وبين من شاهده من المهاجرين والأنصار، لما خشي الفتنة عند اختلاف أهل العراق والشام في حروف القراءات، فأما قبل ذلك، فقد كانت المصاحف بوجوه من القراءات المطلقات على الحروف السبعة التي نزل بها القرآن...»<sup>(٣)</sup>.

نعم، يقع الكلام في أن القراءة الواحدة التي جمع عثمان المسلمين عليها ماذا؟ وأنه اعتمد في ذلك على أي شيء؟

(١) البيان في تفسير القرآن: ٢٥٧.

(٢) في ص ٢٧٤ - ٢٧٧.

(٣) الإنفاق في علوم القرآن: ٢١١/١. النوع الثامن عشر.

يمكن أن يقال: إن تلك القراءة هي القراءة الواحدة المتعارفة بين المسلمين، التي أخذوها بالتواتر عن النبي ﷺ؛ لما عرفت<sup>(١)</sup> في مبحث تواتر القراءات من أن استناد جميع القراءات إلى النبي ﷺ أمر موهوم فاسد، وأن أحاديث نزول القرآن على سبعة أحرف - على فرض صحتها وجواز الالتزام بها - لا ارتباط لها بباب القراءات السبع بوجه.

وقد ذكر علي بن موسى بن جعفر بن محمد الطائوس العلوي الفاطمي في محكي كتاب «سعد السعود» نقلاً من كتاب أبي جعفر محمد بن منصور في اختلاف المصاحف، رواية محمد بن زيد بن مروان: أن القرآن جمعه على عهد أبي بكر زيد ابن ثابت، وخالفه في ذلك أبي، وعبدالله بن مسعود، وسالم مولى أبي حذيفة، ثم عاد عثمان جمع المصحف برأي مولانا علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وأخذ عثمان مصاحف أبي، وعبدالله بن مسعود، وسالم مولى أبي حذيفة، فغسلها، وكتب عثمان مصحفاً لنفسه، ومصحفاً لأهل المدينة، ومصحفاً لأهل مكة، ومصحفاً لأهل الكوفة، ومصحفاً لأهل البصرة، ومصحفاً لأهل الشام<sup>(٢)</sup>.

وقال الشيخ أبو عبدالله الزنجاني بعد نقل هذه العبارة: إن مصحف الشام رآه ابن فضل الله العمري في أواسط القرن الثامن الهجري، يقول في وصف مسجد دمشق: وإلى جانبه الأيسر المصحف العثماني بخط أمير المؤمنين عثمان بن عفان، ويظن قوياً أن هذا المصحف هو الذي كان موجوداً في دار الكتب في نين غراد، وانتقل الآن إلى انكلترا.

ورأيت في شهر ذي الحجة سنة ١٣٥٣ هـ في دار الكتب العلوية في النجف

(١) في ص ١٥٣ - ١٥٦.

(٢) سعد السعود: ٤٣٥.

مصحفاً بالخط الكوفي كتب على آخره: كتبه علي بن أبي طالب في سنة أربعين من الهجرة، ولتشابه «أبي» و «أبو» في رسم الخط الكوفي، قد يظن من لا خبرة له أنه: كتب علي بن أبو طالب بالواو<sup>(١)</sup>.

هذا، ولكن الاستناد إلى رأي مولانا علي بن أبي طالب عليه السلام بعيد، خصوصاً مع ملاحظة وجود مصحف له عليه السلام لا يحتاج معه إلى شخص آخر أو شيء آخر، إلا أن يكون الاستناد إلى الرأي دون المصحف، لأجل كون مصحفه زائداً على القرآن وآياته كما سيظهر<sup>(٢)</sup>، فلعله عليه السلام لم يرض أن يجعله باختيارهم؛ لعدم صلاحيتهم لملاحظته والنظر فيه، كما يساعده الاعتبار.

وقد تحصل من جميع ما ذكرنا أن لفظ «الجمع» الذي يستعمل في مسألة جمع القرآن يكون له أربعة معانٍ، وقد وقع بينها الخلط، ولأجله تحقق الانحراف الذي أدّى إلى الالتزام بالتحريف، الذي يوجب تزلزل الدين، وضعف المسلمين، كما عرفت في أول المبحث.

وهذه المعاني الأربعة عبارة عن:

١- الجمع بمعنى التأليف والتركيب وجعل كل آية في السورة التي هي جزء لها وفي موضعها من تلك السورة، وكونها آية ثانية له مثلاً أو ثالثة أو رابعة وهكذا، والجمع بهذا المعنى هو محل البحث والكلام، وقد عرفت<sup>(٣)</sup> أن الجامع بهذا المعنى لا يكون إلا النبي ﷺ بما أنه نبي.

وبعبارة أخرى: لا طريق له إلا الوحي، ولا يصلح إسناده إلى غير النبي ﷺ.

(١) تاريخ القرآن: ٧٤-٧٥، الفصل الثاني، القرآن في عهد عثمان.

(٢) في ص ٣٠١-٣٠٩.

(٣) في ص ٢٨٣-٢٩٠ و ٢٩٥-٢٩٦.

بوجه . وسيأتي<sup>(١)</sup> له مزيد توضيح في الجواب عن الشبهة الثالثة للقائل بالتحريف ،  
فانتظر .

٢ - الجمع بمعنى تحصيل القرآن بأجمعه من الأشياء المتفرقة المكتوب عليها ،  
ومرجعه إلى كون الجامع واجداً لجميع القرآن من أوله إلى آخره ، وهذا هو الجمع  
المتحقق في عصر النبي ﷺ ، والمنسوب إلى غيره من الأشخاص المعدودين ، وربما  
يراد من الجمع بهذا المعنى جمع القرآن بجميع شؤونه من التأويل والتفسير وشأن  
النزول وغيره ، وهو المراد من الجمع الذي تدلّ الروايات الكثيرة الآتية على  
اختصاصه بولانا أمير المؤمنين عليه أفضل صلوات المصلين .

٣ - الجمع بمعنى جمع المتفرقات وكتابتها في شيء واحد كالقرطاس والمصحف  
بناءً على مغايرته للقرطاس ، وهذا هو الجمع المنسوب إلى أبي بكر ، ويدلّ بعض  
الروايات المتقدمة<sup>(٢)</sup> على نسبه إلى عمر بن الخطاب .

٤ - الجمع بمعنى جمع المسلمين على قراءة واحدة من القراءات المختلفة ، التي  
نشأت من اختلاف ألسنة القبائل والأماكن ، وهذا هو المراد من الجمع المنسوب  
إلى عثمان ، كما عرفت آنفاً<sup>(٣)</sup> .

وعدم الخلط بين هذه المعاني يرشد الباحث ويهديه إلى الحق ، ويبعده عن  
الانحراف المؤدّي إلى التحريف ، وما رأيت أحداً يسبقني إلى البحث في مسألة جمع  
القرآن بهذه الكيفية ، فافهم واغتنم .

(١) في ص ٣٠٤ - ٣٠٨ .

(٢) في ص ٢٧١ - ٢٧٢ ح ٨ و ص ٢٧٤ ح ١٥ .

(٣) في ص ٢٩٧ .

### الشبهة الثالثة

إنَّ للقائل بالتحريف أن يورد هذه الشبهة أيضاً، وهي: أنَّ علياً عليه السلام كان له مصحف غير المصحف الموجود، وقد أتى به القوم فلم يقبلوا منه، وقد صحَّ اشتغال قرآنه على زيادات ليست في القرآن الموجود؛ ولأجله لم يقع مورداً لقبول القوم، ويترتب على ذلك نقص القرآن الموجود عن مصحف أمير المؤمنين عليه السلام، وهذا هو التحريف الذي يدعيه القائل به، والروايات الواردة في هذا الباب كثيرة:

١- ما في رواية احتجاج علي عليه السلام على جماعة من المهاجرين والأنصار؛ من أنه قال: يا طلحة إنَّ كلَّ آية أنزلها الله - تعالى - على محمد ﷺ عندي بإملاء رسول الله ﷺ وخطَّ يدي، وتأويل كلَّ آية أنزلها الله - تعالى - على محمد ﷺ، وكلَّ حلال أو حرام، أو حدٍّ أو حكم، أو شيء تحتاج إليه الأمة إلى يوم القيامة مكتوب بإملاء رسول الله ﷺ وخطَّ يدي، حتى أُرش الخدش<sup>(١)</sup>.

٢- ما في احتجاجه عليه السلام على الزنديق من أنه قال: ولقد أحضروا الكتاب كاملاً مشتملاً على التأويل والتنزيل، والمحكم والمتشابه، والناسخ والمنسوخ، لم يسقط منه حرف ألف ولا لام، فلم يقبلوا ذلك<sup>(٢)</sup>.

٣- ما رواه في الكافي بإسناده عن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال: ما يستطيع أحد أن يدعي أنَّ عنده جميع القرآن كلَّه ظاهره وباطنه غير الأوصياء<sup>(٣)</sup>.

(١) كتاب سليم بن قيس ٢: ٦٥٧-٦٥٨، الاحتجاج ١: ٣٥٦/١-٣٥٧، احتجاجه عليه السلام على المهاجرين والأنصار، وعنه تفسير الصافي: ٣٨١/١، المقدمة السادسة، وبحار الأنوار: ٤٢٤/٣١.

(٢) الاحتجاج: ٦٠٧/١، وعنه بحار الأنوار: ١٢٥/٩٣-١٢٦، كتاب القرآن ب ١٢٩.

(٣) الكافي: ٢٢٨/١، كتاب الحجّة ب ٣٥ ح ٢، وعنه الوافي: ٥٦٠/٣، كتاب الحجّة ب ٧٦ ح ١١٠٩، ومرة

٤ - ما رواه فيه أيضاً بإسناده عن جابر قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: ما ادعى أحد من الناس أنه جمع القرآن كله كما أنزل إلا كذاب، وما جمعه وحفظه كما نزله الله - تعالى - إلا علي بن أبي طالب والأنمة من بعده عليه السلام.<sup>(١)</sup>

٥ - قوله - أي قول علي عليه السلام - في خبر عبد خير قال: لما قبض رسول الله صلى الله عليه وآله أقسمت - أو حلفت - أن لا أضع ردائي عن ظهري حتى أجمع ما بين اللوحين، فما وضعت ردائي عن ظهري حتى جمعت القرآن.<sup>(٢)</sup>

٦ - قوله عليه السلام في خبر ابن الضريس في «فضائله»: رأيت كتاب الله يُزاد فيه، فحدثت نفسي ألا ألبس ردائي إلا لصلاة جمعة حتى أجمعه.<sup>(٣)</sup>

٧ - قوله عليه السلام في رواية ابن شهر آشوب بعدما جمع القرآن وجاء إليهم، ووضع الكتاب بينهم: إن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: إنني مخلف فيكم ما إن تمسكتم به لن تصلوا: كتاب الله، وعترتي أهل بيتي، وهذا الكتاب وأنا العترة.<sup>(٤)</sup>

٨ - غير ذلك من الروايات الكثيرة الواردة في هذا الباب، الدالة على اختصاصه عليه السلام بمصحف مخصوص كان مغايراً للمصاحف الأخرى، وحيث إن

(١) الكافي: ٢٢٨/١، كتاب الحجّة ب ٣٥ ح ١، وعنه الوافي: ٥٦٠/٣، كتاب الحجّة ب ٧٦ ح ١١٠٨، ومروءة العقول ٣: ٣٠ ح ١.

(٢) حلية الأولياء: ٦٧/١، وعنه مناقب آل أبي طالب عليه السلام ٢: ٤١.

وأخرجه في كشف الغمّة ١: ١١٨ عن المناقب للخوارزمي: ٩٤ ح ٩٣.

وفي بحار الأنوار: ١٥٥/٤٠ و ١٨٠ ب ٩٣ وج ٥٢/٩٢ كتاب القرآن ب ٧، عن مناقب آل أبي طالب عليه السلام وكشف الغمّة.

(٣) فضائل القرآن لابن الضريس: ٣٦ ح ٢٢، وعنه الإتيان في علوم القرآن: ٢٠٤/١، النوع الثامن عشر، ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه ٧: ١٩٧ ب ٥٣ ح ٢ وابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة ٦: ٤٠ باختلاف.

(٤) مناقب آل أبي طالب عليه السلام، لابن شهر آشوب ٢: ٥١، في المسابقة بالعلم، وعنه بحار الأنوار: ١٥٥/٤٠ - ١٥٦/٥٢ وج ١٥٦.

عليّاً عليه السلام مع الحق والحق معه<sup>(١)</sup>، فاللزام الالتزام بوقوع التحريف في القرآن الموجود لا محالة، وهو المدعى<sup>(٢)</sup>.

والجواب: أن مغايرة مصحفه ﷺ لتلك المصاحف من حيث ترتيب السور، فالظاهر أنها مورد للاطمئنان، لو لم تكن مقطوعاً بها.

وقد ذكر السيوطي في «الإتقان»: أن ترتيبه على نحو النزول كان أوله إقرأ، ثم المدثر، ثم ن، ثم المزمل، ثم تبت، ثم التكوثر، وهكذا إلى آخر المكي والمدني<sup>(٣)</sup>.

وحكي عن ابن سيرين في جمعه ﷺ أنه قال: بلغني أنه كتبه على تنزيله، ولو أصيب ذلك الكتاب لكان فيه العلم، أو كان فيه علم<sup>(٤)</sup>.

والمحكي عن فهرست ابن النديم ترتيب آخر غير ترتيب النزول<sup>(٥)</sup>.

وبالجملة: فالمغايرة من حيث ترتيب السور مما لا يقدر أصلاً؛ لعدم ثبوت كون ترتيب السور توقيفياً أولاً، وعدم كون المخالفة في الترتيب - على فرض التوقيفية - بقادحة ثانياً.

أما عدم ثبوت كون ترتيب السور توقيفياً، فهو الذي ذهب إليه جمهورهم، وزعموا أن الموجود إنما هو باجتهاد من الصحابة، وإن خالف فيه بعضهم؛ كالزركشي والكرماني وبعض آخر<sup>(٦)</sup>.

(١) تاريخ بغداد ١٦: ٤٧٠ رقم الترجمة ٧٥٩٥، تاريخ مدينة دمشق ٤٩: ٤٤٩، مناقب آل أبي طالب عليه السلام ٣.

٦٠-٦٢، كشف الغمّة ١: ١٤٣-١٤٧، مجمع الزوائد ٧: ٢٣٥، بحار الأنوار: ٢٦/٣٨ - ٤٠ ب ٥٧.

(٢) أنظر فصل الخطاب: ٩٧-١١٢، الدليل الرابع.

(٣) الإتقان في علوم القرآن: ٢١٦/١. النوع الثامن عشر في جمعه وترتيبه.

(٤) الطبقات الكبرى لابن سعد: ٢/٣٣٨، التمهيد ٣: ٦٤٤، تاريخ مدينة دمشق ٤٢: ٣٩٩، تاريخ الخلفاء.

للسيوطي: ١٨٥، كنز العمال: ٥٨٨/٢ ح ٤٧٩٢.

(٥) الفهرست: ٢٩-٣٠.

(٦) الإتقان في علوم القرآن: ٢١٦/١-٢١٧، النوع الثامن عشر.



قال البغوي في شرح السنة - على ما حكى عنه في الإتقان -: إن الصحابة جمعوا بين الدفتين القرآن الذي أنزله الله - سبحانه وتعالى - على رسوله ﷺ من غير أن زادوا أو نقصوا منه شيئاً... فخافوا ذهاب بعضه بذهاب حفظته... فكتبوه كما سمعوا من رسول الله ﷺ من غير أن قدموا شيئاً أو أخرّوا، أو وضعوا له ترتيباً لم يأخذوه من رسول الله ﷺ، وكان رسول الله ﷺ يلقن أصحابه ويعلمهم ما نزل عليه من القرآن على الترتيب الذي هو الآن في مصاحفنا بتوقيف جبريل صلوات الله عليه وإياه على ذلك، وإعلامه عند نزول كل آية أن هذه الآية تكتب عقيب آية كذا في السور التي يذكر فيها كذا.

فثبت أن سعي الصحابة كان في جمعه في موضع واحد، لا في ترتيبه؛ فإن القرآن مكتوب في اللوح المحفوظ على الترتيب الذي هو في مصاحفنا أنزله الله - تعالى - جملة واحدة في شهر رمضان ليلة القدر إلى السماء الدنيا... ثم كان ينزله مفرقاً على رسوله ﷺ مدة حياته عند الحاجة... فترتيب النزول غير ترتيب التلاوة<sup>(١)</sup>.

وعن ابن الحصار أنه قال: ترتيب السور ووضع الآيات مواضعها إنما كان بالوحي، كان رسول الله ﷺ يقول: «ضعوا آية كذا في موضع كذا»<sup>(٢)</sup>، وقد حصل اليقين من النقل المتواتر بهذا الترتيب من رسول الله ﷺ، ومما أجمع الصحابة على وضعه هكذا في المصحف<sup>(٣)</sup>.

وبالجملة فهذه مسألة خلافية وإن كان التعبير بـ «الكتاب» الظاهر في النظم والترتيب من جميع الجهات، في عصر النبي ﷺ وعهده، وانقسام السور بالأقسام

(١) شرح السنة للبغوي ٤: ٥٢١-٥٢٣، الإتقان في علوم القرآن: ٢١٥/١-٢١٦، النوع الثامن عشر في جمعه وترتيبه.

(٢) البرهان في علوم القرآن: ٢٥٦:١ عن جبريل عليه السلام.

(٣) الإتقان في علوم القرآن: ٢١٦/١، النوع الثامن عشر في جمعه وترتيبه.

الأربعة: الطوال، والمتون، والمثاني، والمفصل في عصره أيضاً، كما عرفت<sup>(١)</sup> سابقاً، وبعض الأمور الأخر، كالتعبير عن السورة الأولى بـ «فاتحة الكتاب» ربما يؤيد كون الترتيب أيضاً بتوقيف من الرسول ﷺ، وبأمر من جبرئيل عليه السلام، ولعلّه لذلك لم يكتب ابن مسعود - على ما نسب إليه - في مصحفه المعوذتين، وكان يقول: «إنهما ليستا من القرآن، وإنما نزل بهما جبريل تعويذاً للحسنين عليه السلام»<sup>(٢)</sup>.

وذلك لما رآه من وقوعهما في آخر القرآن، فزعم أنهما لا تكونان منه، وإن كان بطلان هذا الزعم لا يحتاج إلى إقامة الدليل بعد افتقار ثبوت القرآن إلى التواتر، ووجوده في السورتين أيضاً، كما مرّ سابقاً<sup>(٣)</sup>.

وأما عدم كون المخالفة في الترتيب بقادحة فواضح؛ ضرورة أن النزاع ليس في الاختلاف في ترتيب السور بوجه، بل في كون القرآن الموجود ناقصاً عن مصحف علي عليه السلام في مقدار مما نزل بعنوان القرآن.

وأما ترتيب الآيات، فقد عرفت أنه كان بتوقيف من الرسول ﷺ وبأمر من جبرئيل عليه السلام، ويؤيده التعبير بـ «السورة»، التي معناها مجموعة آيات متعدّدة مترتبة مشتملة على غرض واحد أو أغراض متعدّدة مرتبطة، في نفس الكتاب العزيز في مواضع متكرّرة، سيما الآيات الواقعة في مقام التحدي، وكذا في لسان النبي الأكرم ﷺ، والأحكام المترتبة على السورة؛ كوجوب قراءتها في الصلاة الفريضة

(١) في ص ٢٨٣ - ٢٩٠.

(٢) كذا في الميزان في تفسير القرآن ١٢: ١٣٢، ولكن لم ينشر عليه، وإنما الموجود في المسند لابن حنبل ٨: ٣٦ ح ٢١٢٤٤ - ٢١٢٤٧، والمعجم الكبير للطبراني ٩: ٢٣٤ - ٢٣٥ ح ٩١٤٨ - ٩١٥٢، والإنفان في علوم القرآن: ١/ ٢٧١ - ٢٧٢ النوع ٢٢ - ٢٧، تنبيهات، الأول، وفتح الباري لابن حجر ٩: ٥٨٢٨، والدرر المشور في التفسير بالمأثور ٨: ٦٢٤، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢٠: ٢٥١ تفسير سورة الفلق، هكذا: إنهما ليستا من كتاب الله، إنما أمر النبي ﷺ أن يتعوّذ بهما.

(٣) في ص ١٤٦.

بعد حكاية الفاتحة أو استحبابها، ومثل ذلك لا يتلاءم مع تفرق الآيات، وعدم وضوح كون كل واحدة منها جزءاً من أجزاء السورة التي هي جزء لها، كما لا يخفى. نعم، ذكر بعض الأعلام في تفسيره المعروف بـ «الميزان» أن وقوع بعض الآيات القرآنية التي نزلت متفرقة موقعها الذي هي فيه الآن، لم يخل عن مداخلة من الصحابة بالاجتهاد، وأن رواية عثمان بن أبي العاص، عن النبي ﷺ قال: أتاني جبريل ﷺ فأمرني أن أضع هذه الآية بهذا الموضع من هذه السورة: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ...﴾<sup>(١)</sup> لا تدل على أزيد من فعله ﷺ في بعض الآيات في الجملة لا بالجملة.

واستدل على ذلك بالروايات المستفيضة الواردة من طرق الشيعة وأهل السنة: أن النبي ﷺ والمؤمنين إنما كانوا يعلمون تمام السورة بنزول البسملة، كما رواه أبو داود<sup>(٢)</sup> والحاكم<sup>(٣)</sup> والبيهقي<sup>(٤)</sup> والبرزاري<sup>(٥)</sup> من طريق سعيد بن جبير - على ما في «الإتقان» - عن ابن عباس قال: كان النبي ﷺ لا يعرف فصل السورة حتى تنزل عليه «بسم الله الرحمن الرحيم».

وزاد البرزاري: فإذا نزلت عرف أن السورة قد ختمت واستقبلت، أو ابتدئت سورة أخرى<sup>(٦)</sup>.

وغير ذلك من الروايات الواردة من طرقهم وطرقنا عن الباقر ﷺ، وهي

(١) المسند لابن حنبل ٦: ٢٧٢ ح ١٧٩٤٠، الإتقان في علوم القرآن ١: ٢١٢، النوع الثامن عشر في جمعه وترتيبه، والآية في سورة النحل ١٦: ٩٠.

(٢) سنن أبي داود: ١٢٨ ح ٧٨٨.

(٣) المستدرک علی الصحیحین ١: ٣٥٥-٣٥٦ ح ٨٤٥ و ٨٤٦.

(٤) السنن الكبرى للبيهقي ٢: ٣٣٧ ح ٢٤٢٨ و ٢٤٢٩.

(٥) كشف الأستار عن زوائد البرزاري ٣: ٤٠ ح ٢١٨٧.

(٦) انظر الإتقان في علوم القرآن: ١/ ٢٦٨، النوع ٢٢-٢٧، تنبيهات، الأول.

صريحة في دلالتها على أن الآيات كانت مرتبة عند النبي بحسب ترتيب النزول، فكانت المكيات في السور المكية والمدنيات في سور مدنية، إلا أن تفرض سورة نزل بعضها بمكة وبعضها بالمدينة، ولا يتحقق هذا الفرض إلا في سورة واحدة.

ولازم ذلك أن يكون ما نشاهده من اختلاف مواضع الآيات مستنداً إلى اجتهاد من الصحابة<sup>(١)</sup> انتهى ملخص موضع الحاجة من كلامه أدام الله أيامه.

ويرد عليه: أن رواية عثمان بن أبي العاص وإن كانت بظاهرها لا تدل على العموم والشمول، إلا أنه يستفاد منها ذلك بعد ملاحظة أنه لا خصوصية لموردها، خصوصاً بعدما ذكرنا من الجهات التي ترجع إلى كون الآيات مرتبة في عهده وبيده<sup>ﷺ</sup>، والروايات الدالة على أن النبي<sup>ﷺ</sup> والمؤمنين إنما كانوا يعلمون تمام السورة بنزول البسملة، لا تنافي صدور الأمر أحياناً بوضع آية كذا في السورة الفلانية؛ فإن كون العلم بتمام السورة متوقفاً على نزول البسملة لا دلالة فيه على عدم إمكان وضع آية فيها بأمر من جبرئيل أصلاً.

ويؤيده أنه لو كان ترتيب النزول معلوماً عند الصحابة - كما هو المفروض - لكان الاعتبار يساعد على كون الترتيب بهذه الكيفية، ولا مجال - على هذا التقدير - لإدخال الآية المدنية في السور المكية أو بالعكس بمجرد الظن بالتلائم والتناسب بين المطالب؛ فإن مجرد ذلك لا يقاوم الترتيب من حيث النزول الذي هو الأساس في هذا الباب، وحينئذ يستكشف من عدم رعاية هذه الجهة، كون الترتيب وتشكيل السور من الآيات التي هي جزء لها، لم يكن مستنداً إلى اجتهاد واستنباط ونظر وتفكير أصلاً.

وبالجملة: ما تقدم<sup>(٢)</sup> من الأدلة المثبتة لكون القرآن مجموعاً في عهد النبي<sup>ﷺ</sup>

(١) الميزان في تفسير القرآن: ١٢/١٢٧-١٢٨، تفسير سورة الحجر، الآية ١-٩.

(٢) في ص ٢٨٣-٢٩٠.

وبيده، ومرتباً مؤلفاً في زمنه، إن لم يكن مثبتاً لكون ترتيب السور أيضاً بأمره ونظره، فلا أقل من إثباتها لكون ترتيب الآيات وتشكيل السور كذلك؛ ضرورة أن له المدخلية الكاملة في ترتب غرض الكتاب وحصول الغاية المقصودة؛ لأن المطالب المتفرقة المنتشئة لا تفي بتحقيق الغرض، فالدليل على ترتيب الآيات هو الدليل المتقدم على تحقق الجمع في عهد النبي ﷺ وبيده.

هذا كله فيما يتعلق بمغايرة مصحف علي عليه السلام مع سائر المصاحف من جهة الترتيب بين السور. نعم، لا ينبغي الارتياح في عدم اختصاص المغايرة بهذا المقدار، بل الظاهر ثبوت المغايرة أيضاً من حيث اشتماله على إضافات وزوائد لا تكون فيها أصلاً.

لكن الظاهر أن تلك الإضافات والزوائد لا تكون جزءاً للقرآن، وإطلاق «التنزيل» عليها لا يدل على كونها من القرآن؛ لعدم اختصاص هذا الوصف بالقرآن. وكان المعمول به نزول بعض الأمور بعنوان التوضيح والتفسير للقرآن، وكان بعض الكتاب يكتبه مع القرآن من دون علامة؛ لكونهم آمنين من الالتباس، ولأجله حكى أن ابن عباس قرأ وأثبت في مصحفه: «ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلاً من ربكم في مواسم الحج»<sup>(١)</sup>.

وحكى عن ابن الجزري أنه قال: وربما كانوا يدخلون التفسير في القراءة إيضاحاً وبياناً؛ لأنهم محققون لما تلقوه عن النبي ﷺ قرآناً، فهم آمنون من الالتباس، وربما كان بعضهم يكتبه معه<sup>(٢)</sup>.

وحينئذٍ، فالظاهر أن الإضافات الواقعة في مصحف علي عليه السلام كانت من هذا

(١) صحيح البخاري: ١٨٦/٥، كتاب تفسير القرآن ٦٥ ب ٣٤ ح ٤٥١٩، الإتيان في علوم القرآن: ١/٢٦٥، النوع ٢٢-٢٧.

(٢) النشر في القراءات العشر: ١/٣٢، الإتيان في علوم القرآن ٢٦٦: ١، النوع ٢٢-٢٧.

القبيل، وأن امتيازَه إنما هو من جهة اشتباهه على جميع ما نزل بهذا العنوان من دون أن يشذَّ عنه شيء، وهذا بخلاف سائر المصاحف، ويؤيده التأمل في بعض الروايات المتقدمة<sup>(١)</sup> الواردة في هذا الشأن؛ الدالّ على أن التنزيل والتأويل والمحكم والمتشابه والناسخ والمنسوخ كلّها كان عند عليّ عليه السلام، فأين الدلالة على اشتباهه على مقدار مما نزل بعنوان القرآن، ولا يكون موجوداً في المصحف الفعلي؟ كما هو واضح.

## الشبهة الرابعة

الروايات الكثيرة الواردة في هذا الباب وادّعي تواترها<sup>(١)</sup>، وهي وإن كان أكثرها ضعيفاً من حيث السند؛ لأجل اشتراكه على أحمد بن محمد السّيّاري، الذي اتفق على فساد مذهبه واتّصافه بالوضع والجعل<sup>(٢)</sup>، أو على علي بن أحمد الكوفي الذي حكى عن علماء الرجال في حقّه: أنّه فاسد المذهب، وأنّه كذاب<sup>(٣)</sup>، إلّا أنّ دعوى التواتر الإجمالي فيها الذي مرجعه إلى العلم الإجمالي بصدور بعضها لا تنبغي المناقشة فيها، ولكن لا بدّ من ملاحظتها ليظهر حالها من حيث الدلالة على القول بالتحريف، وانطباقها على مدّعى القائل به.

فنقول: هذه الروايات على طوائف مختلفة:

الطائفة الأولى: ما تدلّ على وقوع التحريف بعنوانه، أو التغيير والتبديل وما يشابهها من العناوين، وهي كثيرة:

١- ما رواه الشيخ الكشي في أوّل رجاله - على ما حكى عنه - عن حمويه وإبراهيم ابني نصير قالوا: حدّثنا محمد بن إسماعيل الرازي قال: حدّثني علي بن حبيب المدائني، عن علي بن سويد السّافي قال: كتب إليّ أبو الحسن الأوّل عليه السلام وهو في السجن: وأما ما ذكرت يا عليّ ممّن تأخذ معالم دينك؟ لا تأخذ معالم دينك عن غير شيعتنا، فإنّك إن تعدّيتهم أخذت دينك عن الخائنين، الذين خانوا الله ورسوله

(١) أنظر هذه الروايات في كتاب فصل الخطاب للمحدّث النوري الذي اعتمدها دليلاً على ما ذهب إليه، الدليل الحادي عشر: ٢١١-٢٢٧.

(٢) يأتي تضعيفه تفصيلاً في ص ٣٣٣-٣٣٦.

(٣) معجم رجال الحديث: ١١/٢٤٦، الرقم ٧٨٧٦.

وخانوا أماناتهم، إنهم أؤتمنوا على كتاب الله - عز وجل - فحرّفوه وبدّلوه، فعليهم لعنة الله ولعنة رسوله ولعنة ملائكته ولعنة آبائي الكرام البررة ولعنتي ولعنة شيعتي إلى يوم القيامة<sup>(١)</sup>.

٢ - ما عن عليّ بن إبراهيم القمي، عن أبيه، عن صفوان بن يحيى، عن أبي الجارود، عن عمران بن هيثم، عن مالك بن ضمرة، عن أبي ذرّ رضي الله عنه قال: لما نزلت هذه الآية ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾<sup>(٢)</sup> قال رسول الله ﷺ: ترد عليّ أمتي يوم القيامة على خمس رايات، فراية مع عجل هذه الأمة، فأسألهم ما فعلتم بالثقلين من بعدي؟ فيقولون: أمّا الأكبر فحرّفناه ونبدلناه وراء ظهورنا، وأمّا الأصغر فعادينا وأبغضناه وظلمناه، فأقول: ردّوا إلى النار ظمءاً مظمنين مسوّدّة وجوهكم.

ثمّ ترد عليّ راية مع فرعون هذه الأمة، فأقول لهم: ما فعلتم بالثقلين من بعدي؟ فيقولون: أمّا الأكبر فحرّفناه ومزّقناه وخالفناه، وأمّا الأصغر فعادينا وقتلناه، فأقول: ردّوا إلى النار ظمءاً مظمنين مسوّدّة وجوهكم.

ثمّ ترد عليّ راية مع سامريّ هذه الأمة، فأقول لهم: ما فعلتم بالثقلين من بعدي؟ فيقولون: أمّا الأكبر فعصيناه وتركناه، وأمّا الأصغر فخذلناه وضيعناه وصنعنا به كلّ قبيح، فأقول: ردّوا إلى النار ظمءاً مظمنين مسوّدّة وجوهكم.

ثمّ ترد عليّ راية ذي الشدية مع أول الخوارج وآخرهم، فأسألهم ما فعلتم بالثقلين من بعدي؟ فيقولون: أمّا الأكبر ففرّقناه (فرّقناه خ ل) وبرئنا منه، وأمّا الأصغر فقاتلناه وقتلناه، فأقول لهم: ردّوا إلى النار ظمءاً مظمنين

(١) اختيار معرفة الرجال، المعروف بـ رجال الكشي: ٣، الرقم ٤، عنه وسائل الشيعة ٢٧: ١٥٠، كتاب

القضاء، أبواب صفات القاضي ب ١١ ح ٤٢، وبحار الأنوار ٢: ٨٢ ح ٢، وعوالم العلوم ٣: ٤٠٨ ح ٣.

(٢) سورة آل عمران ٣: ١٠٦.



مسوذة وجوهكم.

ثم ترد علي راية مع إمام المتقين، وسيد الوصيين، وقائد الفر المحجلين، ووصي رسول رب العالمين، فأقول لهم: ماذا فعلتم بالتقلين من بعدي؟ فيقولون: أمّا الأكبر فاتبعناه، وأمّا الأصغر فأحببناه والينا، ووازرناه ونصرناه حتى أهرقت فيهم دماؤنا، فأقول: ردّوا الجنة رواء مرويين مبيضة وجوهكم، ثم تلا رسول الله ﷺ: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ...﴾ الآية (١).

٣- ما رواه سعد بن عبدالله القمي في محكي بصائره على ما نقله عنه الشيخ حسن بن سليمان الحلبي في محكي منتخبه، عن القاسم بن محمد الأصبهاني، عن سليمان بن داود المنقري، المعروف بالشاذكوني، عن يحيى بن آدم، عن شريك بن عبدالله، عن جابر بن يزيد الجعفي، عن أبي جعفر عليه السلام قال: دعا رسول الله ﷺ بني فقال: يا أيها الناس إنّي تارك فيكم الثقلين ما إن تمسكتم بهما لن تضلّوا: كتاب الله، وعترتي أهل بيتي؛ فإنهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض.

ثم قال: أيها الناس: إنّي تارك فيكم حرّمت ثلاث: كتاب الله، وعترتي، والكعبة البيت الحرام.

ثم قال أبو جعفر عليه السلام: أمّا كتاب الله فحرّفوا، وأمّا الكعبة فهدموا، وأمّا العترة فقتلوا، وكلّ ودائع الله قد نبدوا، ومنها قد تبرّؤوا (٢).

٤- ما عن الصدوق في الخصال بإسناده عن جابر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: يجيء يوم القيامة ثلاثة يشكون إلى الله عز وجل: المصحف، والمسجد، والعترة، يقول المصحف: يارب حرّقوني ومزّقوني، ويقول المسجد: يارب

(١) تفسير القمي: ١٠٩/١، وعنه بحار الأنوار: ٣٤٦/٣٧ ح ٣.

(٢) مختصر بصائر الدرجات: ٢١٣ ح ٢٥٤، وأخرجه في بحار الأنوار: ٢٣: ١٤٠ ب ٧ ح ٩١ عن بصائر الدرجات: ٤١٣، الجزء ٨ ب ١٧ ح ٣ باختلاف.

عطلوني وضيعوني، وتقول العترة: يارب قتلونا وطرّدونا وشرّدونا<sup>(١)</sup>.

٥- ما رواه الشيخ جعفر بن محمد بن قولويه في محكي «كامل الزيارة»، عن محمد بن جعفر الرزاز الكوفي، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن ابن أبي نجران، عن يزيد بن إسحاق شعر، عن الحسن بن عطية، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا دخلت الحائر فقل - إلى قوله عليه السلام -: اللهم العن الذين كذبوا رسلك، وهدموا كعبتك، وحرّفوا كتابك، وسفكوا دماء أهل بيت نبيك<sup>(٢)</sup>.

٦- ما رواه السيّد ابن طاوس في «مہج الدعوات» بإسناده إلى سعد بن عبد الله في كتاب فضل الدّعاء عن أبي جعفر محمد بن إسماعيل بن بزيع، عن الرضا عليه السلام، وبكير بن صالح، عن سليمان بن جعفر الجعفري، عن الرضا عليه السلام قالوا: دخلنا عليه وهو في سجدة الشكر، فأطال السجود ثم رفع رأسه، فقلنا له: أطلت السجود؟ فقال: من دعا في سجدة الشكر، بهذا الدعاء كان كالرّامي مع رسول الله صلى الله عليه وآله يوم بدر، قالوا: قلنا: فنكتبه؟ قال: أكتبنا: إذا أنتم سجدتما سجدة الشكر فقولوا:

اللهم العن الذين بدّلوا دينك - إلى قوله عليه السلام -: وحرّفوا كتابك<sup>(٣)</sup>.

٧- ما رواه الخوارزمي في محكي «مقتل الحسين عليه السلام» بإسناده إلى عبد الله بن

(١) النّصال: ١٧٥ باب الثلاثة ح ٢٣٢، وعنه بحار الأنوار ٧: ٢٢٢ ح ١٣٧ وج ٢٤: ١٨٦ ح ٢ وج ٨٣: ٣٦٨ ح ٢٦ وج ٩٢: ٤٩ ح ٩، ووسائل الشيعة ٥: ٢٠٢، كتاب الصلاة، أبواب أحكام المساجد ح ٥.  
وفي بحار الأنوار ٢٤: ١٨٦ ح ٦ عن ابن الطريق في المستدرک نقلًا من الفردوس بمأثور الخطاب ٥: ٤٩٩ ح ٨٨٠.

(٢) كامل الزيارات: ٣٦٢ ب ٧٩ قطعة من ح ٦١٧، وعنه بحار الأنوار ١٠١: ١٥٠ قطعة من ح ١، وفي ص ٢٠٩ قطعة من ح ٣٣ عن الحزاز الكبير: ٣٧٥-٣٧٦ ب ١٥.

(٣) مہج الدعوات: ٤٦١، دعاء مولانا الرضا عليه السلام في سجدة الشكر، وعنه بحار الأنوار: ٢٢٣/٨٦، كتاب الصلاة، باب سجدة الشكر وفضلها (٦٦) ح ٤٤، ومستدرک الوسائل: ١٣٩/٥، كتاب الصلاة، أبواب سجدتي الشكر ب ٥ ح ٥٥١٦.

محمد بن سليمان بن عبدالله بن الحسن بن الحسن، عن أبيه، عن جدّه، عن عبدالله بن الحسن بن الحسن في خطبة أبي عبدالله الحسين عليه السلام يوم عاشوراء، وفيها: فإنما أنتم من طواغيت الأُمّة، وشذاذ الأحزاب، ونبذة الكتاب، ونفثة الشيطان، وعصبة الآثام ومحرفي الكتاب، الخطبة (١).

قال المحدث المعاصر - بعد نقل هذه الرواية: ونسبته عليه السلام التحريف إليهم مع كونه من فعل أسلافهم، كنسبة قتل الأنبياء إلى اليهود المعاصرين لجدّه عليه السلام في القرآن العظيم؛ لرضاهم جميعاً بما فعلوه واقتفاهم بآثارهم، واقتدائهم بسيرتهم (٢).

٨ - ما رواه السيّد ابن طاوس في «مصباح الزائر» ومحمد بن المشهدي في مزاره - كما في البحار - عن الأئمة عليهم السلام في زيارة جامعة طويلة معروفة، وفيها في ذكر ما حدث بعد النبي صلى الله عليه وآله: «وعقّت سليمانها، وطرّدت مقدّادها، ونفت جندبها، وفتقت بطن عمّارها، وحرّفت القرآن، وبدلت الأحكام...» (٣).

### مناقشة الطائفة الأولى:

والجواب عن الاستدلال بهذه الطائفة: أن المراد بالتحريف وما يشابهه من العناوين المذكورة في هذه الطائفة ليس هو التحريف بالمعنى المتنازع فيه؛ وهو تنقيص الكتاب وحذف بعض آياته وكلماته، بل المراد به - كما عرفت (٤) في أوّل البحث في معاني التحريف وإطلاقاته - هو حمل الآيات على غير معانيها، وإنكار فضائل أهل البيت عليه السلام ونصب العداوة لهم وقتالهم وهضم حقوقهم.

(١) مقتل الحسين عليه السلام للخوارزمي: ٦/٢، بحار الأنوار: ٨/٤٥، حواله العلوم: ١٧: ٢٥١-٢٥٢.

(٢) فصل الخطاب للمحدث النوري: ٢٢٢، الدليل الحادي عشر.

(٣) مصباح الزائر: ٤٦٤، المزار الكبير: ٢٩٧، وعنهما بحار الأنوار: ١٦٦/١٠٢، كتاب المزار ب: ٥٧.

(٤) في ص ١٩٧.

والدليل على ذلك - مضافاً إلى ظهور الروايات بنفسها في أن المراد بالتحريف غير ما يدّعيه القائل به، وإلى أن عدم ظهوره في ذلك يكفي لعدم صحة الاستدلال؛ لقيام الاحتمال المنافي له - دلالة كثير من هذه الروايات على إسناد التحريف إلى جميع الناس، الذين لم يكونوا تابعين للعترة عليهم السلام وقائلين بإمامتهم وولايتهم، مع أن التحريف الذي هو محلّ البحث إنما وقع - على تقدير وقوعه - في زمن الخلفاء قبل أمير المؤمنين عليه السلام؛ لما مرّ سابقاً<sup>(١)</sup> من أن القائل بالتحريف لا يدّعي وقوعه بعده إلا الشاذّ منهم.

وحينئذ يقع الكلام في أن التحريف الواقع في زمان مخصوص من أشخاص معدودين، كيف يصحّ إسناده إلى جميع الناس غير الشيعة، والحكم بأنّه إذا تعدّيت الشيعة لأخذ معالم الدين أخذت دينك من المحرّفين الذين خانوا الله ورسوله؟ وكيف يصحّ توجيه الخطاب إليهم - كما في خطبته عليه السلام يوم عاشوراء - بأنكم محرّفوا الكتاب<sup>(٢)</sup>؟ وكيف سكتوا في مقابل هذا الكلام ولم يعترضوا عليه عليه السلام؟

وما ذكره المحدث المعاصر وجهاً لصحة الإسناد من رضاهم جميعاً بما فعله أسلافهم واقتفائهم لآثارهم واقتدائهم بسيرتهم<sup>(٣)</sup>، واضح الفساد؛ ضرورة أنّه هل يرضى مسلم معتقد بأساس الإسلام، وناظر بالكتاب العزيز بعنوان الوحي الإلهي والمعجزة الوحيدة الخالدة للنبوّة والرسالة بأن يقع فيه التحريف؟! وهل يقتدى بسيرة المحرّف ويقتنى أثره في هذه الجهة؟ ومجرّد الاعتقاد بخلافة المحرّف لا يوجب الرضا بعمله والخضوع في مقابل فعله، بل وهل يجتمع الاعتقاد بالخلافة

(١) في ص ٢٥١ - ٢٥٢.

(٢) تقدّم في ص ٣١٤ ذ ٧.

(٣) وهو ما ذكره المحدث النوري، أنظر الصفحة السابقة.

مع الاعتقاد بأنه المحرّف والمغيّر؟ بل وهل يرضى القائل بخلافته بإسناد التحريف ونسبته إليه؟ فهذه كتبهم بين أيدينا تنادي بأعلى الصوت، وتصرّح بأعلى مراتب الصراحة بكذب هذه النسبة، ونفي وقوع التحريف منه ومن غيره، ومع ذلك هل يصحّ إسناد التحريف إلى جميع القائلين بخلافته مستنداً إلى رضاهم بذلك؟

سَلَّمنا وقوع التحريف منه، فهل تصحّ نسبة عمل قبيح صادر من إمام قوم إلى جميع أفراد ذلك القوم مع عدم اطلاعهم على وقوعه منه، وعدم ارتكابهم إيّاه وعدم رضاهم بذلك؟ ولعمري، إنّ هذا من الواضح بمكان، فلا يحصى عن حمل التحريف الواقع في هذه الروايات المسندة إلى غير الشيعة على ما ذكرنا من حمل الآيات على غير معانيها، وإنكار فضل أهل البيت وعدم الالتزام بإماماتهم والافتداء بسيرتهم، فلا مساس لهذه الطائفة من الروايات بمرام المستدلّ أصلاً.

**الطائفة الثانية:** الروايات التي تدلّ على أنّه قد ذكر في بعض آيات الكتاب اسم أمير المؤمنين عليه السلام والأئمة المعصومين من ولده عليه السلام، وهذه الطائفة أيضاً كثيرة:

١- ما رواه في الكافي بإسناده عن محمّد بن الفضيل، عن أبي الحسن عليه السلام قال: ولاية علي عليه السلام مكتوبة في جميع صحف الأنبياء، ولن يبعث الله رسولاً إلّا بنبوة محمّد عليه السلام ووصية علي عليه السلام<sup>(١)</sup>.

٢- رواية سيف بن عميرة، عن غير واحد، عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه قال:

(١) الكافي: ٤٣٧/١، كتاب الحجّة ب ١٠٩ ح ٦، وعنه الصراط المستقيم ٢٧٨: ١ وتأويل الآيات: ٨٤، ١٦١، ٣٨٨ و ٥٤٧.

وأخرجه في بحار الأنوار ٢٦: ٢٨٠ ح ٤٤ عن بصائر الدرجات ٧٢، الجزء الثاني ب ٨ ح ١، وفي ج ٣٨: ٤٦ عن مناقب آل أبي طالب عليه السلام لابن شهر آشوب ٢: ٢٥٣ نقلاً من الكافي.

لو ترك القرآن كما أنزل لألفينا فيه مسعين كما سمي من كان قبلنا<sup>(١)</sup>.

٣- ما رواه في الكافي أيضاً عن علي بن إبراهيم، عن أحمد بن محمد البرقي، عن أبيه، عن محمد بن سنان، عن عمار بن مروان، عن منخل، عن جابر، عن أبي جعفر<sup>عليه السلام</sup> قال: نزل جبرئيل بهذه الآية على محمد<sup>عليه السلام</sup> هكذا: «وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا - فِي عَلِيٍّ - فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ»<sup>(٢)</sup><sup>(٣)</sup>.

٤- ما رواه فيه أيضاً عن أحمد بن مهران، عن عبد العظيم الحسيني، عن محمد ابن الفضل عن أبي حمزة، عن أبي جعفر<sup>عليه السلام</sup> قال: نزل جبرئيل بهذه الآية على محمد<sup>عليه السلام</sup> هكذا: «فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا - آلَ مُحَمَّدٍ حَقَّهُمْ - قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ فَأَنزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا - آلَ مُحَمَّدٍ حَقَّهُمْ - رِجْزًا مِّنَ السَّمَاءِ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ»<sup>(٤)</sup><sup>(٥)</sup>.

٥- ما رواه فيه أيضاً عن عدة من أصحابنا، عن سهل بن زياد وعلي بن إبراهيم، عن أبيه جميعاً، عن ابن محبوب، عن أبي حمزة، عن أبي يحيى، عن الأصمعي بن نباتة قال: سمعت أمير المؤمنين<sup>عليه السلام</sup> يقول: نزل القرآن أثلاثاً: ثلث فينا

(١) التنزيل والتحريف: ٢.

(٢) سورة البقرة: ٢٣.

(٣) الكافي: ٤١٧/١، كتاب الحجّة ب ١٠٨ ح ٢٦، وعنه البرهان في تفسير القرآن ١: ١٥٧ ح ٣٥٧، وبحار الأنوار ٢٣: ٣٧٣ ملحق ح ٥١.

وفي ج ٥٧: ٣٥ عن مناقب آل أبي طالب<sup>عليه السلام</sup> لابن شهر آشوب ٣: ١٠٦. وفي ج ٣٦: ١١٤ ح ٦١ عن الروضة: ١٦/١٣٣.

(٤) سورة البقرة: ٢: ٥٩.

(٥) الكافي: ٤٢٣/١، كتاب الحجّة ب ١٠٨ ح ٥٨، وعنه البرهان في تفسير القرآن ١: ٢٢٩ ح ٤٨٨، وبحار الأنوار ٢٤: ٢٢٤ ح ١٥.

وفي ص ٢٢٢ ح ٨، وتفسير الصافي ١: ١٢١، والبرهان في تفسير القرآن ١: ٢٢٩ ح ٤٩١ عن تفسير العياشي ١: ٤٥ عن زيد الشحام مثله.

وفي عدوتنا، وثلاث سنن وأمثال، وثلاث فرائض وأحكام<sup>(١)</sup>.  
 ٦- رواية أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام قال: نزل القرآن أربعة أرباع: ربع فينا، وربع في عدوتنا، وربع سنن وأمثال، وربع فرائض وأحكام<sup>(٢)</sup>.  
 ومنها غير ذلك من الروايات الواردة بهذا المضمون.

### مناقشة الطائفة الثانية

والجواب عن الاستدلال بهذه الطائفة - مضافاً إلى عدم دلالة بعضها على كون الاسم مذكوراً في الكتاب بالصراحة؛ فإنَّ اشتغال جميع صحف الأنبياء عليهم السلام، ومنها القرآن، على ولاية أمير المؤمنين عليه أفضل صلوات المصلين، كما في الرواية الأولى لا دلالة فيه على ذكر الاسم والتعرض له صريحاً، وهو غير خفي، كما أنَّ نزول القرآن ثلثة أو ربعة في الأنحة عليه السلام ليس معناه التعرض لأسامهم المقدسة والتصريح بعناوينهم الشريفة، بل المراد هو الاشتغال على فضائلهم ومدائحهم

(١) الكافي: ٦٢٧/٢، كتاب فضل القرآن، باب النوادر ح ٢، وعنه الوافي: ٩، ١٧٦٨ ح ٩٠٧٥ و امرأة العقول: ١٢، ٥١٧ ح ٢ وتفسير نور الثقلين: ١: ١٦٥ ح ٥٦٩.

وفي تفسير الصافي: ١: ٢٣ عنه وعن تفسير العياشي: ١: ٩ ح ٣.

وفي بحار الأنوار: ٩٢: ١١٤ ح ٢ عن تفسير العياشي.

ورواه في شواهد التنزيل: ١: ٥٨ ح ٥٩.

(٢) الكافي: ٢: ٦٢٨ ح ٤، وعنه الوافي: ٩، ١٧٦٩ ح ٩٠٧٧، و امرأة العقول: ١٢: ٥١٧ ح ٤، وتفسير نور الثقلين: ١: ١٦٧ ح ٥٧١.

وفي تفسير الصافي: ١: ٢٢-٢٣ عنه وعن تفسير العياشي: ١: ٩ ح ١ عن أبي الجارود.

وفي بحار الأنوار: ٩٢: ١١٤ ح ١ عن تفسير العياشي.

ورواه في مسائل السروية: ٨٠ مرسلأً، وشواهد التنزيل: ١: ٥٧ ح ٥٨، وتفسير فرائض: ٤٧ ح ٥٨ بإسنادهما عن الأصمغ بن نباتة، عن علي بن أبي طالب عليه السلام مثله.

وفي الفضائل لشاذان بن جبرئيل: ٣٤٧-٣٤٨ ح ١٤٩ باختلاف.

بالعناوين التي هم أظهر مصاديقها وأكمل أفرادها، كما أن اشتماله على قدح أعدائهم لا يرجع إلى ذكرهم بأسمائهم، بل إلى ذكرهم بالعناوين التي لا تنطبق إلا عليهم ولا يصدق على من سواهم كما هو ظاهر:-

أن الظاهر أن المراد بالتنزيل والنزول ليس هو التنزيل بعنوان القرآنية، بل بعنوان التفسير والتوضيح له؛ لما مر<sup>(١)</sup> في ذكر مصحف أمير المؤمنين عليه السلام من أن اشتماله على جميع ما نزل لا دلالة فيه على كونه قرآناً بأجمعه، بل كان امتيازاً من بين سائر المصاحف لأجل اشتماله على جميع ما نزل بعنوان التفسير والتأويل، من دون أن يشذ عنه شيء، بخلاف سائر المصاحف.

وعليه: فالظاهر أن اسمه المبارك والأسامي الشريفة للأئمة من ولده - صلوات الله عليه وعليهم أجمعين - كانت مذكورة في مقام بيان المراد والشرح والتوضيح لابعنوان القرآنية.

ويؤيده - بل يدل عليه - أنه لو كان اسمه مصرحاً به في القرآن، ولا محالة يكون التصريح به مقروناً بمدحه والتعرض لولايته وخلافته؛ لكان اللازم الاستدلال به في مقام الاحتجاج على خلافته وولايته؛ من دون فرق بين أن يكون الاستدلال صادراً من نفسه الشريفة، أو من غيره ممن يتولاه ويعتقد بولايته، مع أن الاحتجاجات مضبوطة، وليس في شيء منها الاحتجاج بالكتاب بهذا النحو المشتمل على وقوع التصريح باسمه وخلافته، كما يظهر لمن راجعها.

مضافاً إلى أن حديث «الغدير» وقصته الشريفة صريح في أن النبي صلى الله عليه وآله إنما نصب علياً عليه السلام بأمر الله بتلك الكيفية المعروفة المشتملة على أن النبي صلى الله عليه وآله إنما كان عنده خوف من ذلك، ووعد الله أن يعصمه من الناس، وأكد به أنه إن لم يفعل ما بلغ رسالته؛



ولأجله جمع رسول الله ﷺ الناس في اليوم المعروف في وسط الطريق؛ لأجل إظهار الولاية وتبليغ الخلافة وتعيين الوصاية<sup>(١)</sup>، ولو كان اسم علي عليه السلام مذكوراً في القرآن - ولا محالة كان ذلك بعنوان الولاية والإمارة - لما كان حاجة إلى أصل التّصّب، ولما كان وجه لخوف الرسول ﷺ، ولما كان لمكث الناس وجمعهم في

(١) غدِير خُمٍّ وولاية علي عليه السلام:

غدِير خُمٍّ: منطقة تقع بين مكة والمدينة، بينها وبين الجحفة ميلان، وفيها تشقّب طرق المدنيين والمصريين والعراقيين.

كان النبي ﷺ في طريق عودته من مكة إلى المدينة سنة ١٠ هجرية بعد أدائه لحبته الأخيرة (حجة الوداع) نزل عليه الوحي بقوله - تعالى -: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْهَرْ آيَاتِهِ أَنْ تَقُودُوا فِي الْكُفْرِ» سورة المائدة: ٦٧. أمر النبي ﷺ الحجاج المسلمين بالتوقف في هذا المكان، وألقى خطبته الشهيرة التي قال فيها: إن الله مولاي وأنا مولى المؤمنين، وأنا أولى بهم من أنفسهم، فمن كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم والي من والاه، وعاد من عاداه، وانصر من نصره.... وما أن أتممت خطبته حتى نزل جبريل بقوله - تعالى -: «الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا» سورة المائدة: ٣. ثم طفق القوم بهتوت أمير المؤمنين عليه السلام وفي مقدمتهم الشيخان أبو بكر وعمر كل يقول: يخ بخ لك يا ابن أبي طالب، أصبحت مولاي ومولى كل مؤمن ومؤمنة.

وقال ابن عباس: فوجبت والله في رقاب القوم.

وقال حسان بن ثابت:

يساد بهم يوم الغدير نبيهم	يسخّم فأسمع بالرسول مناديا
يقول لمن مولاكم ووليكم	فقالوا ولم يبدوا هناك التعاميا
إلهك مولانا وأنت وليتنا	ولم تر منا في الولاية عاصيا
فقال له: قم يا علي فإني	رضيتك من بعدي إماماً وهاديا
فمن كنت مولاه فهذا وليه	فكونوا له أنصار صدق مواليا
هناك دعا اللهم وال وليه	وكن للذي عادى علينا معاديا

كشف الغمّة: ١: ٣١٨-٣١٩ عن الحافظ ابن مردويه، وخصائص وحي المبين: ٦١-٦٢ عن الحافظ أبي نعيم، المسند لابن حنبل: ١: ١٨٢ ح ٦٤١، وج ٩: ٤٣ ح ٢٣١٦٨، وص ١٤٣ ح ٢٣٦٢٢، وسنن ابن ماجه: ١: ٨٨ ح ١١٦، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير: ٢: ١٤، والبداية والنهاية: ٥: ١٩٨، ٢٠٣ ح ٣٣٢، ٣٣٢. ولمزيد الاطلاع أنظر مصادر حديث الغدير عند الفريقين في كتاب الغدير للأميني.

وسط الطريق مع كثرتهم جداً أثر أصلاً.

كل ذلك دليل قطعي على عدم كون موضوع الولاية معلوماً عند المسلمين، وعدم كون إماره علي عليه السلام معروفة لديهم؛ لأجل عدم اشتغال القرآن على ذلك صريحاً، وعدم التعرض لاسمه قطعاً، خصوصاً مع ملاحظة أن قصة الغدير إنما وقعت في أواخر عمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الرجوع عن حجة الوداع، وفي ذلك الزمان قد نزلت عامة القرآن وشاع بين المسلمين.

وبالجملة: فنفس حديث الغدير - الذي لا مجال للخدشة فيه، وهو المسلّم عند القائل بالتحريف أيضاً - دليل قطعي على عدم اشتغال القرآن على التصريح بالولاية لعلي عليه السلام بحيث لم يكن معه حاجة إلى النصب، كما هو واضح.

هذا، مضافاً إلى دلالة الروايات المتواترة على وجوب عرض الروايات المنسوبة إليهم عليه السلام - المنقولة عنهم - على الكتاب والسنة، وأن ما خالف الكتاب يجب طرحه، وأنهم لم يقولوا به ولم يصدر عنهم عليه السلام<sup>(١)</sup>، ومن الواضح:

أولاً: أن المراد بالكتاب الذي يجب عرض الروايات عليه، ليس هو الكتاب الذي لم يكن بأيدي الناس، بل كان عند أهله على فرض اختلافه مع القرآن الذي يكون بأيدي الناس، كما يقول به القائل بالتحريف؛ ضرورة أن المأمور بالعرض على الكتاب هو عموم الناس، والكتاب الذي أمروا بالعرض عليه هو الكتاب الذي يكون بأيديهم.

ثانياً: أن أخبار العرض على الكتاب لا يختصّ موردها بخصوص الروايات الواردة في الأحكام الفرعية العملية؛ لأنه - مضافاً إلى عدم قرينته على

(١) وسائل الشريعة ٢٧: ١٠٦-١٢٤، كتاب القضاء، أبواب صفات القاضي ب ٩.

الاختصاص - يدلّ عليه أنّ القرآن لا دلالة له على كثير من هذه الأحكام، فكيف يكون الغرض من هذه الأخبار - على كثرتها - عرض خصوص الروايات الواردة في الفروع؟ بل الظاهر العموم، وحينئذ نقول:

إنّ هذه الطائفة من الروايات الدالة على اشتغال القرآن على ذكر أسماء الأئمة عليهم السلام مخالفة للكتاب، فيجب طرحها وضربها على الجدار.

مع أنّ عمدتها هي ما رواه في الكافي عن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام <sup>(١)</sup>، وفيها قرينة واضحة على كذبها وعدم صدقها؛ فإنّ ذكر علي عليه السلام في الآية التي كانت بصدد إثبات النبوة وفي مقام التحدي على الإتيان بمثل القرآن، لا مناسبة له أصلاً؛ ضرورة أنّ الغرض منها إثبات أصل النبوة والسفارة، وكون القرآن نازلاً من عند الله غير قابل للريب فيه، وأنّ البشر عاجز عن الإتيان بمثله، فأيّ تناسب بين هذا الغرض وبين ذكر علي عليه السلام؟!

وبعبارة أخرى: الريب الذي كانوا فيه، هو الريب بالإضافة إلى جميع القرآن، وتخيل أنّه غير مرتبط بالوحي الإلهي، لا الريب فيما نزل في علي عليه السلام، والتحدي المناسب إنّما هو التحدي على الإتيان بما يماثل القرآن، ولا ملاءمة بين الريب فيما نزل في علي، وبين الإتيان بسورة مثل القرآن، كما هو واضح.

ومع قطع النظر عن جميع الأجوبة المذكورة، وتسليم ما استفاد المستدلّ من هذه الطائفة نقول: إنّها معارضة برواية صحيحة صريحة في خلافها، وهي ما رواه في الكافي عن أبي بصير، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله - عزّ وجلّ -: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ <sup>(٢)</sup> فقال: نزلت في

(١) تقدّمت في ص ٣١٦.

(٢) سورة النساء ٤: ٥٩.

عليّ بن أبي طالب والحسن والحسين عليهما السلام. فقلت له: إنَّ الناس يقولون: قال له لم يسمَّ عليّاً وأهل بيته عليهم السلام في كتاب الله عزَّ وجلَّ؟ قال: فقال: قولوا لهم: إنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله... هو الذي فسَّر ذلك لهم... الحديث (١).

فإنَّه يستفاد منه مفروغية عدم اشتغال القرآن على اسم عليٍّ والأئمة من ولده عليهم السلام بين السائل والإمام، وكان غرض السائل استفهام العلة، والسؤال عن نكتة عدم الاشتغال وعدم التسمية.

وعليه: فهذه الرواية حاكمة على الروايات المتقدمة ومبيّنة للمراد منها، وأنَّ الغرض من الاشتغال ليس هو التصريح بالاسم بعنوان القرآنية، بل بعنوان التفسير والتأويل، ولو أُبيت عن الحكومة وقلت بالمعارضة، يكفي ذلك لسقوط الاستدلال، وأن لا يكون للتمسك بهذه الطائفة مجال، فهل مع ذلك يبقى الشكُّ والإشكال؟!

الطائفة الثالثة: الروايات الدالة على ذكر أَسامي أشخاص آخر في القرآن، وأنَّ المحرِّفين حذفوها وأبقوا من بينها اسم أبي لهب:

١- ما في محكمي غيبة النعماني عن أبو سليمان أحمد بن هوزة قال: حدَّثنا إبراهيم ابن اسحاق النهاوندي، عن عبدالله بن حماد الأنصاري، عن صباح المزني، عن الحارث بن الحصري، عن الأصبغ بن نباتة قال: سمعت عليّاً عليه السلام يقول: كأني بالعجم فساطيطهم في مسجد الكوفة، يعلمون الناس القرآن كما أنزل، قلت: يا أمير المؤمنين

(١) الكافي: ١/٢٨٦، كتاب الحجّة ب ٦٤ ح ١، وعنه الوافي ٢: ٢٦٩ ح ٧٤٥، والبرهان في تفسير القرآن ٢: ١٠٥ ح ٢٤٨١، ومروءة العقول ٣: ٢١٣ ح ١.

وفي تفسير الصافي ١: ٤٢٨ عنه وعن تفسير العياشي ١: ٢٤٩ ح ١٦٩. وأخرجه في البرهان في تفسير القرآن ٢: ١١١ ح ٢٤٩٣ وبحار الأنوار ٣٥: ٢١٠ ح ١٢ عن تفسير العياشي باختلاف.

أوليس هو كما أنزل؟ فقال: لا، يحي منه سبعون من قريش بأسمائهم وأسماء آبائهم، وما ترك أبو لهب إلا إزراءً على رسول الله ﷺ؛ لأنه عمه<sup>(١)</sup>.

٢- ما رواه الشيخ أبو عمر والكشي في محكي رجاله في ترجمة أبي الخطاب، عن أبي علي خلف بن حامد قال: حدثني أبو محمد الحسن بن طلحة، عن ابن فضال، عن يونس بن يعقوب، عن بريد العجلي، عن أبي عبد الله ﷺ قال: أنزل الله في القرآن سبعة بأسمائهم، فحث قريش سته وتركوا أبا لهب<sup>(٢)</sup>.

٣- ما رواه في الكافي عن علي بن محمد، عن بعض أصحابه، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، قال: دفع إلي أبو الحسن ﷺ مصحفاً وقال: لا تنظر فيه، ففتحته وقرأت فيه: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾<sup>(٣)</sup> فوجدت فيها اسم سبعين رجلاً من قريش بأسمائهم وأسماء آبائهم، قال: فبعث إلي: إبعث إلي بالمصحف<sup>(٤)</sup>.

### مناقشة الطائفة الثالثة

والجواب عن هذه الطائفة - مضافاً إلى عدم تمامية شيء منها من حيث السند لأجل الضعف أو الإرسال، وإلى ثبوت المعارضة والمنافاة بين أنفسها، ولا يدفعها ما ذكره المحدث المعاصر من عدم حجية مفهوم العدد، ولعلّ الاقتصار على السبعة في رواية بريد لعدم تحمّل السامع أزيد منها؛ فإنهم كانوا يكلمون الناس

(١) الغيبة للنعماني: ٣١٨ ب ٢١ ح ٥، وعنه بحار الأنوار: ٣٦٤/٥٢ ب ٢٧ ح ١٤١ و ج ٩٢: ٦٠ ح ٤٦.

(٢) اختيار معرفة الرجال، المعروف بـرجال الكشي: ٢٩٠، الرقم ٥١١، وعنه بحار الأنوار ٩٢: ٥٤، كتاب القرآن ب ٧ ح ٢١.

(٣) سورة البينة ٩٨: ١.

(٤) الكافي: ٢/ ٦٣١، كتاب فضل القرآن، باب النوادر ح ١٦، وعنه الوافي: ٩/ ١٧٧٨ ح ٩٠٨٨ ومرة العقول ١٢: ٥٢١ ح ١٦، وقد تقدّم في ص ٢٠٥.

على قدر عقولهم<sup>(١)</sup>،<sup>(٢)</sup>؛ لوضوح بطلان الدفع، وإلى مخالفتها للكتاب، فتشملها الأخبار الدالة على العرض على الكتاب، وأن ما خالفه باطل أو زخرف<sup>(٣)</sup> بالتقريب المتقدم في الطائفة السابقة - أن ملاحظة مضامينها تشهد بكذبها؛ ضرورة أن ترك أبي هب لا مساس له بالنبي ﷺ؛ فإن مجرد العمومة ما لم يكن اشتراك في التوحيد والنبوة، لا يترتب عليها شيء من التوقيف والحرمة. مضافاً إلى أن الرواية الأولى مشعرة بأنه كان المناسب محو اسم أبي هب أيضاً، ولا يتوهم في الإمام ﷺ مثل ذلك بوجه.

والرواية الثانية صدرها مناقض لذيلها؛ لأن صدرها يدل على أنه أنزل الله في القرآن سبعة بأسمائهم، والذيل يدل على محو السبعة جميعاً وترك أبي هب، فهو يدل على كون المجموع ثمانية، وليس قوله ﷺ: «وتركوا أبا هب» بمنزلة الاستثناء عن محو السبعة، كما لا يخفى.

والرواية الثالثة لا دلالة فيها على كون اسم سبعين من قریش بعنوان الجزئية للقرآن، مع أن تصريح الراوي بمخالفة نهى الإمام ﷺ عن النظر فيه يوجب سقوط روايته عن الاعتماد، كما أن الظاهر من الرواية أن دفع الإمام ﷺ المصحف إليه إنما هو لأجل أن يرى فيه ما رأى، ولا يجتمع ذلك مع النهي عن النظر، فتدبر. وكيف كان، فالاعتماد على هذه الطائفة مع ملاحظة ما ذكرنا لا يتحقق من الطالب المنصف البعيد عن التعصب، والتابع للدليل والبرهان.

الطائفة الرابعة: الروايات الدالة على أنه قد غُيِّرَ بعض كلمات الكتاب العزيز

(١) الكافي: ٢٣/١ ح ١٥، وج ٢٦٨/٨، تحف العقول: ٣٧.

(٢) فصل الخطاب: ٢١٤، أوائل الدليل الحادي عشر: ٥.

(٣) يراجع ص ١٧٣، ٢٢٧ و ٢٣٢.

بعد النبي ﷺ ووضع مكانه بعض آخر، ففي الحقيقة تدل على وقوع الزيادة والنقيصة معاً؛ الزيادة من جهة الوضع، والنقيصة من ناحية الحذف.

١- ما رواه علي بن إبراهيم القمي في تفسيره عن أبيه، عن حماد، عن حريز، عن أبي عبد الله ﷺ أنه قرأ: اهدنا الصراط المستقيم، صراط من أنعمت عليهم وغير المغضوب عليهم ولا (وغير خ ل) الضالين<sup>(١)</sup>.

٢- ما عن العياشي عن هشام بن سالم قال: سألت أبا عبد الله ﷺ عن قول الله تعالى: «إِنَّ اللَّهَ أَصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا»<sup>(٢)</sup>؟ فقال: هو آل إبراهيم وآل محمد علي العالمين، فوضعوا اسماً مكان اسم<sup>(٣)</sup>.

٣- ما رواه ربعي بن حريز، عن أبي عبد الله ﷺ أنه قرأ: «وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنْتُمْ أَذِلَّةٌ»<sup>(٤)</sup> ضعفاء، وما كانوا أذلة ورسول الله فيهم، عليه وعلى آله الصلاة والسلام<sup>(٥)</sup>.

٤- ما رواه محمد بن جمهور، عن بعض أصحابنا قال: تلوت بين يدي

(١) تفسير القمي: ٢٩/١، وعنه البرهان في تفسير القرآن: ١٠٧: ١ ح ٢٧٤، وبحار الأنوار: ٢٤: ٢٠ ح ٢٤٤ وج ٩٢: ٢٣٠ ح ٦.

(٢) سورة آل عمران ٣: ٣٣.

(٣) تفسير العياشي: ١٦٨/١ ح ٣٠، وعنه تفسير الصافي: ٣٠٥: ١، والبرهان في تفسير القرآن: ١: ٦١٤ ح ١٦٦٧ وبحار الأنوار: ٢٣: ٢٢٥ ح ٤٥، وتفسير كنز الدقائق: ٢: ٦٢.

(٤) سورة آل عمران ٣: ١٢٣.

(٥) تفسير العياشي: ١٩٦/١ ح ١٣٥، وعنه البرهان في تفسير القرآن: ١: ٦٧٩ ح ١٨٩٩، وبحار الأنوار: ١٩: ٢٨٤ ح ٢٣، وفيه: ربعي، عن حريز.

وفي تفسير الصافي: ٣٤٨: ١، والبرهان في تفسير القرآن: ١: ٦٧٩ ح ١٨٩٦ و ١٨٩٩، وتفسير كنز الدقائق: ٢: ٢١٧-٢١٨ عنه وعن تفسير القمي: ١: ١٢٢.

وفي بحار الأنوار: ١٩: ٢٤٣ ح ١ عن تفسير القمي.

أبي عبد الله عليه السلام هذه الآية: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾<sup>(١)</sup> فقال: بلى، وشيء وشيء، وهل الأمر كله إلا له عليه السلام، ولكنها نزلت: «ليس لك من الأمر شيء إن تبت عليهم أو تعذبهم فإنتهم ظالمون»، وكيف لا يكون له من الأمر شيء والله - عز وجل - يقول: ﴿مَّا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾<sup>(٢)</sup>. وقال - عز وجل -: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِظًا﴾<sup>(٣)</sup> إن عليك إلا البلاغ<sup>(٤)</sup>.

ومنها غير ذلك من الروايات الواردة الدالة على وقوع التغيير وحذف شيء ووضع آخر مكانه.

#### مناقشة الطائفة الرابعة

والجواب عن الاستدلال بهذه الطائفة - مضافاً إلى اختلال سند أكثرها، وإلى مخالفتها للكتاب، وشمول أخبار العرض على الكتاب لها بالتقريب المتقدم في الجواب عن الطائفة الثانية - أنها مخالفة للإجماع؛ لانعقاده من المسلمين على عدم وقوع التحريف بالزيادة في القرآن بوجه، وأن الكتاب الموجود كله قرآن من دون زيادة حرف فيه أصلاً.

مضافاً إلى أن التغيير في مثل الآية الواقعة في الرواية الأولى لا يترتب عليه فائدة؛ لأن الآية الأصلية - على هذا الفرض - لا تكون منافية لغرض المحرّف، ولا موجبة للإيراد على الكتاب من الجهات الأدبية وغيرها من الجهات، ولا سبباً

(١) سورة آل عمران ٣: ١٢٨.

(٢) سورة الحشر ٥٩: ٧.

(٣) سورة النساء ٤: ٨٠.

(٤) التنزيل والتحريف للسياري: ١٥-١٦ (مخطوط).



لتنقيص مقام النبي ﷺ.

وعليه: فيقع السؤال عن وجه التحريف وعلة التغيير مع عدم ترتب فائدة عليه أصلاً، كما لا يخفى.

وإلى أن الآية الواقعة في الرواية الثالثة معناها عدم استقلال النبي ﷺ في شيء؛ فإن مفاد «اللام» هو الاختصاص بمعنى الاستقلال، كما في مثل قوله - تعالى -: «إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ»<sup>(١)</sup>، ومع ثبوت الاستقلال لله وانحصاره به يصح نفيه عن غيره ولو كان نبياً؛ فإن النبوة لا تخرج النبي عن وصف الإمكان في مقابل الوجوب، والممكن كما قد ثبت في محله<sup>(٢)</sup> ذاته الافتقار والاحتياج والربط والاتصال، وبلوغه إلى أعلى مراتب الكمال لا يغير ذاته، ولا يوجب ثبوت وصف الاستقلال له.

وعليه: فلا يبقى للإيراد على الآية مجال، ولا منافاة بين هذه الآية، وبين سائر الآيات المذكورة في الرواية، الدالة على وجوب الأخذ بما آتاه الرسول والانتفاء عما نهى عنه، ولزوم الإطاعة له، وأن إطاعته إطاعة الله تعالى؛ ضرورة أن جميع هذه الخصائص لا ينافي عدم الاستقلال، بل ربما يؤيده ويثبت؛ لأن هذه الامتيازات من شؤون كونه رسولاً نبياً مبلغاً عن الله تعالى، ومرتباً بمبدأ الوحي، فكيف يجتمع مع الاستقلال؟ فتأمل حتى لا يختلط عليك الأمر.

الطائفة الخامسة: الروايات الدالة على وقوع النقيصة في القرآن بتعبيرات مختلفة ومضامين متعددة، فقسم منها يدل على أن عدد آيات الكتاب أزيد من العدد الموجود، وقسم آخر يدل على أن السورة الفلانية كان عدد آياتها أزيد مما

(١) سورة البقرة: ٢: ١٥٦.

(٢) كشف المراد: ٧٨-٧٩، شرح المنظومة ٢: ٢٦٠-٢٦٥، نهاية الحكمة ١: ٢٣٧-٢٤٧.

هي عليه من العدد فعلاً، وقسم ثالث يدلّ على نقص الكلمة الفلانية عن الآية الفلانية، أو الآية الفلانية عن السورة الفلانية، في موارد كثيرة ومواقع متعدّدة.

فمن القسم الأوّل: ما رواه في الكافي عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن عليّ بن الحكم، عن هشام بن سالم، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إنّ القرآن الذي جاء به جبرئيل إلى محمد عليه السلام سبعة عشر ألف آية <sup>(١)</sup>.

ومن القسم الثاني: ما ذكره السيوطي في «الإتقان» ونقله عن أبي عبيد قال: حدّثنا ابن أبي مريم، عن أبي لهيعة، عن أبي الأسود، عن عروة بن الزبير، عن عائشة قالت:

كانت سورة الأحزاب تقرأ في زمن النبي صلى الله عليه وآله مائتي آية، فلما كتب عثمان المصاحف لم يقدر منها إلّا ما هو الآن <sup>(٢)</sup>.

وما رواه أبو علي الفارسي في كتاب الحجّة، كما نقله عنه الشيخ الطبرسي في مجمع البيان عن زرّ بن حبيش، أنّ أبا قال له: كم تقرأون الأحزاب؟ قال: بضعا وسبعين آية، قال: قد قرأتها ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وآله أطول من سورة البقرة <sup>(٣)</sup>.

ومن القسم الثالث: ما رواه الكليني، عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن عليّ ابن أسباط، عن عليّ بن أبي حمزة، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام في قوله - عز وجل - : ﴿وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيْطَانُ - بولاية الشياطين - عَلَيَّ

(١) الكافي: ٢ / ٦٣٤، كتاب فضل القرآن، باب النوادر ح ٢٨، وعنه الوافي ٩: ١٧٨٠ ح ٩٠٨٩ ومرة المقول ١٢: ٥٢٥ ح ٢٨.

(٢) فضائل القرآن لأبي عبيد: ٣٢٠، الإتقان في علوم القرآن: ٨٢ / ٣، النوع ٤٧، تنبيه، وفي الجامع لأحكام القرآن ١٤: ١١٣ باختلاف.

(٣) مجمع البيان ١: ٣٠٣. وروى ابن خنبل في مسنده ٨: ٤١ ح ٢١٢٦٤ و ٢١٢٦٥ نحوه.

مُلكٍ سُلَيْمَنَ ﴿١١﴾ (٣).

وما رواه السياري، عن محمد بن علي بن سنان، عن عمار بن مروان، عن علي بن يزيد، عن جابر الجعفي، عن أبي عبد الله عليه السلام في قوله - عز وجل -: ﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمُ امْكُثُوا بَعْدَ أَنْزَلِ اللَّهُ فِي عَلِيٍّ - قَالُوا نُؤْمِنُ بِمَا أَنْزَلَ عَلَيْنَا﴾ (٣) (٤).

وما رواه الكليني أيضاً، عن علي بن إبراهيم، عن أحمد بن محمد البرقي، عن أبيه، عن محمد بن سنان، عن عمار بن مروان، عن منخل، عن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام قال: نزل جبرئيل بهذه الآية على محمد عليه السلام هكذا: ﴿يَسْمَا أَشْتَرُوا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ - فِي عَلِيٍّ - بَغْيًا﴾ (٥) (٦).

وما رواه السياري أيضاً عن يعقوب بن يزيد، عن ابن أبي عمير، عن ذكره، عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله - عز وجل -: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ - فِي عَلِيٍّ - مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّانِعُونَ﴾ (٧).

وما رواه العياشي، عن أبي إسحاق السبيعي، عن أمير المؤمنين علي عليه السلام في

(١) سورة البقرة: ٢: ١٠٢.

(٢) الكافي: ٨/ ٢٩٠ ح ٤٤٠، وعنه بحار الأنوار: ٥٨/ ٩٢، كتاب القرآن ب ٧ ح ٣٩.

(٣) سورة البقرة: ٢: ٩١.

(٤) التنزيل والتحريف للسياري: ٧.

(٥) سورة البقرة: ٢: ٩٠.

(٦) الكافي: ١/ ٤١٧، كتاب الحجج ب ١٠٨ ح ٢٥، وعنه بحار الأنوار: ٢٣: ٣٧٢ ح ٥١.

وفي تفسير الصافي: ١/ ١٤٦ والبرهان في تفسير القرآن: ١/ ٢٧٨ ح ٥٥٥ و ٥٥٦ عنه وعن تفسير العياشي: ١/ ٥٠ ح ٧٠ باختلاف.

وفي بحار الأنوار: ٣٦: ٩٨ قطعة من ح ٣٨ عن تفسير العياشي.

(٧) التنزيل والتحريف للسياري: ٩، والآية في سورة البقرة: ٢: ١٥٩.

قوله - عز وجل -: ﴿وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ - بظلمه وسوء سريره - وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ ﴾ (٢١١).

وما رواه السيد الأجل علي بن طاوس في «فلاح السائل»: رويت عن محمد ابن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام قال: كتبت امرأة الحسن عليه السلام مصحفاً، فقال الحسن عليه السلام للكاتب لما بلغ هذه الآية «حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى -: وصلاة العصر - وَقُومُوا لِلَّهِ قَنِينِينَ» (٣).

وما رواه الشيخ الطوسي عليه السلام في «التهذيب» بإسناده عن يونس بن عبد الرحمن، عن عبد الله بن سنان قال: قال أبو عبد الله عليه السلام:

الرجم في القرآن قوله - تعالى -: إذا زنى الشيخ والشيخة فارجموهما البتة؛ فإنهما قضيا الشهوة (٤).

وما ذكره الراغب الأصبهاني في «المحاضرات» من أنه روي أن عمر قال: لولا أن يقال: زاد عمر في كتاب الله - تعالى - لأثبت في المصحف، فقد نزلت: الشيخ

(١) سورة البقرة ٢: ٢٠٥.

(٢) تفسير العياشي: ١٠١/١ ح ٣٩٠، وعنه بحار الأنوار: ١٨٩/٩، الاحتجاج ب ١ ح ٢٤، وج ٧٥: ٣١٥ ح ٣٧. وفي تفسير الصافي ١: ٢٢٠، والبرهان في تفسير القرآن ١: ٤٤٠-٤٤١ ح ١٠٦٣ و ١٠٦٧ عنه وعن الكافي ٢٨٩: ٨ ح ٤٣٥.

وفي تفسير كنز الدقائق ١: ٤٩٨ عن الكافي.

(٣) فلاح السائل: ١٨٦ فصل ١٥ ح ٩٣، وعنه بحار الأنوار: ٢٨٩/٨٢، كتاب الصلاة ب ٩ ملحق ح ١٧، والآية في سورة البقرة ٢: ٢٣٨.

(٤) تهذيب الأحكام: ٣/١٠، كتاب الحدود ب ١ ح ٣، وعنه ملاذ الأخيار ١٦: ١٠ ح ٧.

وفي الوافي ١٥: ٢٣٨ ح ١٤٩٥٩، ووسائل الشيعة ٢٨: ٦٢، كتاب الحدود والتعزيرات، أبواب حد الزنا ب ١ ح ٤ عنه وعن الكافي ١٧٧: ٣.

وفي الوافي ١٥: ٢٣٨ ح ١٤٩٦١، ووسائل الشيعة ٢٨: ٦٧ ب ١ ح ١٨ عن الفقيه ٤: ١٧ ح ٣٢.

والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة نكالا من الله والله شديد العذاب<sup>(١)</sup>.  
وغير ذلك من الروايات الكثيرة الواردة في هذا القسم.

### مناقشة الطائفة الخامسة

أولاً: أنها بجميع أقسامها مخالفة للكتاب، وقد أمرنا بالإعراض عنها وضربها على الجدار؛ لأنها زخرفة وباطلة<sup>(٢)</sup>، وقد تقدّم تقريب ذلك في الجواب عن الاستدلال بالطائفة الثانية، فراجع.

مضافاً إلى ما ذكرنا<sup>(٣)</sup> في الجواب عن الاستدلال بالروايات الدالة على اشتغال الكتاب على اسم عليٍّ والأئمة من ولده - صلوات الله عليهم أجمعين - من وجود قرائن قطعية كثيرة على عدم وقوع التصريح بأسماهم المقدسة في ألفاظ القرآن الكريم وآياته العزيزة وكلماته الشريفة.

وإلى ما ذكرناه في أوائل بحث التحريف<sup>(٤)</sup> في مقام الجواب عن توهم كون حكم الرجم مذكوراً في الكتاب، وأنه كانت هناك آية معروفة بآية الرجم رواها من لاجبة لقوله ولا اعتبار لفعله إلا من جهة دلالتها على كون الحق في جانب الخلاف، وفقدان الرشد والصواب في ناحية الوفاق.

وإلى معارضة ما دلّ منها على كون آيات الكتاب زائدة على المقدار الذي هو الآن - وهو القسم الأول من الأقسام الثلاثة من هذه الطائفة - بما رواه الطبرسي عن علي بن أبي طالب عليه السلام أنه قال: سألت النبي ﷺ عن ثواب القرآن؟ فأخبرني

(١) محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء ٤: ١٦٨، معاً جاء في مبدأ القرآن ونزوله وفضيلته.

(٢) يراجع ص ١٧٣، ٢٣٧ و ٣٢٥.

(٣) في ص ٣١٨ - ٣٢٣.

(٤) في ص ٢١٠ - ٢١٢.

بشواب سورة سورة على نحو ما نزلت من السماء - إلى أن قال - : ثم قال النبي ﷺ :  
جميع سور القرآن مائة وأربع عشرة سورة ، وجميع آيات القرآن ستة آلاف آية  
ومائتا آية وست وثلاثون آية ، وجميع حروف القرآن ثلاثمائة ألف حرف وواحد  
وعشرون ألف حرف ومائتان وخمسون حرفاً<sup>(١)</sup> .

وثانياً: اشتغال سند كثير من روايات هذه الطائفة على أحمد بن محمد بن  
السيار ، الذي اتفق على فساد مذهبه وكونه كاذباً جاعلاً ، وقد ادعى بعض  
المتبعين<sup>(٢)</sup> أنه تتبع روايات التحريف ، التي جمعها المحدث المعاصر في كتابه  
الموضوع في هذا الباب ، فوجد اشتغال سند مائة وثمانين منها على هذا الرجل  
الفاقد .

ومنه يمكن أن يقال بمحصول الاطمئنان للإنسان بكون الرجل معانداً منافقاً ،  
أو مأموراً من قبل المعاندين على أن يجعل روايات كاذبة ، ويفترى على كتاب الله  
الذي هو المعجزة الوحيدة الخالدة ؛ لغرض تنقيصه وإسقاطه عن الاعتبار ، وإردافه  
بالإنجيل والتوراة المحرفين لئلا يبقى للمسلمين امتياز وخصوصية ، ولم يكن لهم  
لسان على اليهود والنصارى بكون كتابهم غير معتبرين ، سيما مع ملاحظة قلّة  
روايات الرجل في غير هذه المسألة من المسائل الفقهيّة والأحكام العمليّة ،  
ولابأس بنقل عبارة بعض أئمة علم الرجال في حق الرجل ، فنقول:

قال الشيخ رحمه الله في محكي «الفهرست»: أحمد بن محمد بن سيار أبو عبد الله  
الكاتب ، بصري ، كان من كتاب آل طاهر في زمن أبي محمد رحمه الله ، ويعرف  
بالسياري ، ضعيف الحديث ، فاسد المذهب ، مجفوّ الرواية ، كثير المراسيل ، وصنّف

(١) مجمع البيان في تفسير القرآن: ١٨٨/١٠ - ١٨٩ تفسير سورة الإنسان ، وعنه بحار الأنوار: ٢٥٦/٣٥ ب ٦ .

(٢) وهو الشيخ ميرزا مهدي البروجردي ، مؤلف كتاب (برهان روشن) : ٧٠ .

كتباً كثيرة.

منها: كتاب ثواب القرآن، كتاب الطب، كتاب القراءة، كتاب النوادر، أخبرنا بالنوادر خاصة الحسين بن عبيد الله، عن أحمد بن محمد بن يحيى قال: حدثنا أبي قال: حدثنا السياري، إلا بما كان فيه من غلو أو تخليط.

وأخبرنا بالنوادر وغيرها جماعة من أصحابنا، منهم: الثلاثة الذين ذكرناهم، عن محمد بن أحمد بن داود قال: حدثنا سلامة بن محمد قال: حدثنا علي بن محمد الجبائي قال: حدثنا السياري<sup>(١)</sup>.

وقال النجاشي: أحمد بن محمد بن سيار أبو عبد الله الكاتب، بصري، كان من كتاب آل طاهر في زمن أبي محمد عليه السلام، ويعرف بالسياري، ضعيف الحديث، فاسد المذهب، ذكر ذلك لنا الحسين بن عبيد الله، بحفوة الرواية، كثير المراسيل.

له كتب وقع إلينا منها: كتاب ثواب القرآن، كتاب الطب، كتاب القراءات، كتاب النوادر، كتاب الغارات. أخبرنا الحسين بن عبيد الله قال: حدثنا أحمد بن محمد بن يحيى. وأخبرنا أبو عبد الله القزويني قال: حدثنا أحمد بن محمد بن يحيى، عن أبيه قال: حدثنا السياري، إلا ما كان من غلو وتخليط<sup>(٢)</sup>.

ومع ذلك فقد رام المحدث المعاصر إصلاح حاله واعتبار مقاله وحجية روايته؛ نظراً:

إلى أن مستند التضعيف هو تضعيف ابن الغضائري<sup>(٣)</sup>، والمعروف ضعف تضعيفاته.

وإلى رواية شيخ القميين محمد بن يحيى العطار الثقة الجليل عنه.

(١) الفهرست، للشيخ الطوسي: ٦٦، الرقم ٧٠.

(٢) رجال النجاشي: ٨٠، الرقم ١٩٢.

(٣) مجمع الرجال للقمياني: ١/١٤٩.

وإلى اعتماد الكليني عليه، حيث عبّر عنه ببعض أصحابنا<sup>(١)</sup>، الظاهر في مشايخ الإمامية، أو مشايخ أرباب الرواية والحديث، المعتمدة رواياتهم.

وإلى ما ذكره الشيخ محمد بن إدريس في آخر كتاب السرائر مما لفظه: باب الزيادات وهو آخر أبواب هذا الكتاب، مما استزعمه واستطرفه من كتب المشيخة المصنفين والرواة المحصلين، وستقف على أسمائهم إن شاء الله تعالى - إلى أن قال -: ومن ذلك ما استطرفناه من كتاب السياري، واسمه أبو عبد الله صاحب موسى والرضا<sup>(٢)</sup>،<sup>(٣)</sup>.

أقول: أمّا كون مستند التضعيف هو قول ابن الغضائري فقط، فيردّه ما قاله المتبّع الخبير في كتابه «قاموس الرجال»: من أن هذا الرجل قد طعن فيه - غير الكشي<sup>(٤)</sup> وابن الغضائري والنجاشي والشيخ في الفهرست ورجاله<sup>(٥)</sup> - الشيخ في استبصاره<sup>(٦)</sup>، ومحمد بن عليّ بن محبوب على نقل ابن الغضائري<sup>(٧)</sup>، والحسين بن عبيد الله، وأحمد بن محمد بن يحيى، ومحمد بن يحيى على نقل الفهرست والنجاشي عنهم، ونصر بن الصباح على نقل الكشي، وكذا باقي من في إسناده: من طاهر الوراق، وجعفر بن أيوب، والشجاع، وإبراهيم بن حاجب، وكذا القميون؛ وهم: ابن الوليد، وابن بابويه، وابن نوح على نقل ابن الغضائري هنا<sup>(٨)</sup>، ونقل النجاشي والفهرست في محمد بن أحمد بن يحيى<sup>(٩)</sup>،<sup>(١٠)</sup>.

(١) الكافي ١: ٥٤٣، كتاب الحجة، باب الغني والأنفال ح ٥.

(٢) السرائر ٣: ٥٤٩ و ٥٦٨، المستطرفات.

(٣) خاتمة مستدرك الوسائل ١: ١١٢ - ١١٣، الفائدة الثانية، الرقم ٢٣، فصل الخطاب: ٢٢٨ - ٢٢٩، الدليل الثاني عشر.

(٤) اختيار معرفة الرجال، المعروف بـ: رجال الكشي ٦٠٦، الرقم ١١٢٨.

(٥) رجال الشيخ: ٣٨٤، الرقم ٥٦٥٠ و ص ٣٩٨، الرقم ٥٨١٩.

(٦) الاستبصار: ١/ ٢٣٧ ب ١٣٨ ذ ح ٨٤٦.

(٧) مجمع الرجال ١: ١٤٩ - ١٥٠، وكذا نقل العلامة في الخلاصة: ٣٢١ ذيل الرقم ١٢٥٩.

(٨) رجال النجاشي: ٣٤٨، الرقم ٩٣٩، الفهرست للطوسي: ٢٢٢، الرقم ٦٢٢.



وأما رواية مثل شيخ القميين عنه، فالجواب أن روايته منحصرة بما كان خالياً من غلوٍ وتخليط، وكان هذا دأب القدماء في روايات الضعفاء، حيث يعملون بسليمها ويعرضون عن سقيمها؛ لوجود القرائن الكثيرة عندهم.

وأما اعتماد الكليني عليه، فيرده:

أولاً: أن التعبير بـ «بعض أصحابنا» ليس إلا في قبال كونه عامياً، ولا دلالة فيه على المدح واعتبار الرواية بوجه.

وثانياً: أن الاعتماد إنما هو بالإضافة إلى ما كان خالياً من الغلو والتخليط.

وثالثاً: أنه لا يقاوم تلك التصريحات الكثيرة الدالة على قدح الرجل وضعف روايته وفساد مذهبه.

وأما ما ذكره الحلي في «المستطرفات»، فيرده، مضافاً إلى عدم دلالة عبارته على كون من يروي عنه فيها من الثقات والممدوحين:

أولاً: أن هذا الرجل اسمه أحمد لا أبو عبدالله، وبعض الناس وإن كانت كنيته اسمهم، إلا أن هذا الرجل ليس منهم.

وثانياً: أنه كان في زمن أبي محمد عليه السلام كما عرفت التصريح به من الفهرست والنجاشي، ولم يكن معاصراً لموسى والرضا عليه السلام أصلاً.

وثالثاً: أنه على تقدير المعاصرة، توصيفه بأنه من أصحابها واضح الفساد؛ لأن الرجل مذموم قطعاً، فكيف يكون صاحباً لها عليه السلام؟

وإذن فلا يبقى ارتياب في عدم جواز الاعتماد على رواية الرجل بوجه، لو لم نقل بقيام القرينة التي عرفت على كذبها.

وقد انقذ من جميع ما ذكرنا بطلان الاستدلال بالروايات، الذي كان هو العمدة للقول بالتحريف؛ لعدم تمامية الدلالة وعدم الاعتبار والحجّة.

## الشبهة الخامسة

للقائل بالتحريف ما سمي - كما في كلام بعض <sup>(١)</sup> - بدليل الاعتبار، والغرض منه أن الاعتبار يساعد على التحريف؛ نظراً إلى أن ملاحظة بعض الآيات، وعدم ارتباط أجزائها - صدرها وذيلها، أو شرطها وجزائها - تشعر بل تدلّ على وقوع التحريف وتحقق النقص بين الأجزاء؛ لوضوح أنه لا يمكن الالتزام بعدم الارتباط بين أجزاء آية واحدة، فعدمه يكشف لا محالة عن نقص كلمة أو جملة مصححة للارتباط وممكنة للتناسب بين الأجزاء، والتلائم بين الصدر والذيل أو الشرط والجزاء.

ومن ذلك قوله - تعالى -: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَسْمَنِ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مِمَّنِّي وَتِلْكَ رُبْعٌ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةٌ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَنُكُمْ ذَلِكَ أَذْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا﴾ <sup>(٢)</sup>؛ فإن خوف عدم رعاية القسط في اليتامى لا يرتبط بنكاح النساء وتعدد الأزواج بوجه، فلا بد من الالتزام بوقوع القسط بين هذا الشرط والجزاء.

ويؤيده ما رواه في الاحتجاج عن أمير المؤمنين عليه السلام في جواب الزنديق الذي سأله عن ذلك، قال عليه السلام: وأما ظهورك على تناكر قوله: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا...﴾ الآية. وليس يشبه القسط في اليتامى نكاح النساء، ولا كل النساء أيتام، فهو مما قدّمت ذكره من إسقاط المناققين من القرآن، وبين القول في اليتامى، وبين نكاح النساء من الخطاب والقصص أكثر من ثلث القرآن... <sup>(٣)</sup>.

(١) كفاية الأصول: ٢٨٤ - ٢٨٥، حجية ظاهر الكتاب.

(٢) سورة النساء ٤: ٣.

(٣) الاحتجاج ١: ٥٩٨، وعنه بحار الأنوار ٤٧: ٩٢ وج ٩٣: ١٠٧ - ١٢١. وانظر فصل الخطاب للمحدث

والجواب عن هذه الشبهة: يظهر بالمراجعة إلى التفاسير؛ فإنه بسببها يظهر أنه لم ينقل عن أحد من المفسرين من الصدر الأول إلى الأزمنة المتأخرة إنكار الارتباط في مثل الآية المذكورة، وينبغي نقل ما أفاده الطبرسي في «مجمع البيان» في شأن نزول الآية، وكيفية الارتباط بين صدرها وذيلها وشرطها وجزائها بما نقله عن أعلام المفسرين.

فنقول: قال فيه:

«اختلف في سبب نزوله وكيفية نظم محصولة واتصال فصوله على أقوال: أحدها: أنها نزلت في اليتيمة تكون في حجر وليها، فيرغب في مالها وجمالها، ويريد أن ينكحها بدون صداق مثلها، فنها أن ينكحوهن إلا أن يقسطوا هن في إكمال مهور أمثلهن، وأمروا أن ينكحوا ما سواهن من النساء إلى أربع، عن عائشة. وروي ذلك في تفسير أصحابنا وقالوا: إنها متصلة بقوله: «وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَسْمَى النِّسَاءِ أَلْتَبَى لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ»<sup>(١)</sup> \* وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي أَلْيَسْمَى الآية، وبه قال الحسن والجبائي والمبرد.

ثانيها: أنها نزلت في الرجل منهم كان يتزوج الأربع أو الخمس أو الست والعشر ويقول: ما يمنعني أن أتزوج كما يتزوج فلان، فإذا فني ماله مأل على مال اليتيم الذي في حجره فأنفقه، فنهاهم الله عن أن يتجاوزوا الأربع لئلا يحتاجوا إلى أخذ مال اليتيم، وإن خافوا ذلك مع الأربع أيضاً اقتصروا على واحدة، عن ابن عباس وعكرمة.

→ النوري، الورقة السادسة ما قبل نهاية كتابه هذا: ٣٦٩، حيث يقول: ولننضم الكتاب بذكر كلام البخ، ثم أورد هذه الشبهة.

(١) سورة النساء: ٤: ١٢٧.

ثالثها: أنهم كانوا يشددون في أموال اليتامى ولا يشددون في النساء، ينكح أحدهم النسوة فلا يعدل بينهما، فقال - تعالى -: كبا تخافون ألا تعدلوا في اليتامى فخافوا في النساء فانكحوا واحدة إلى أربع، عن سعيد بن جبير والسدي وقتادة والربيع والضحاك، وفي إحدى الروايتين عن ابن عباس.

رابعها: أنهم كانوا يتحرّجون من ولاية اليتامى وأكل أموالهم إيماناً وتصديقاً، فقال - سبحانه -: إن تحرّجتم من ذلك فكذلك تحرّجوا من الزنا وانكحوا النكاح المباح من واحدة إلى أربع، عن مجاهد.

خامسها: ما قالها الحسن: إن خفتم ألا تقسطوا في اليتيمة المرباة في حجوركم، فانكحوا ما طاب لكم من النساء مما أحلّ لكم من يتامى قرباتكم مثني وثلاث ورباع، وبه قال الجبائي: الخطاب متوجّه إلى وليّ اليتيمة إذا أراد أن يتزوّجها.

سادسها: ما قاله الفراء: إن كنتم تتحرّجون عن مواكلة اليتامى فتحرّجوا من الجمع بين النساء وأن لا تعدلوا بين النساء، ولا تتزوّجوا منهنّ إلا من تأمنون معه الجور. قال القاضي أبو عاصم: القول الأوّل أولى وأقرب إلى نظم الآية ولفظها<sup>(١)</sup>. انتهى ما في مجمع البيان.

وقد ظهر لك من ذلك اتفاق المفسّرين من الصدر الأوّل على تحقّق الارتباط والاتّصال بين الشرط والجزاء في الآية الكريمة، وإن اختلفوا في وجهه وبيان كيفيّته، ولكن أصله مفروغ عنه عندهم.

ثمّ لو سلّم عدم إحاطتنا على الارتباط بينهما، فهو لا يلزم القول بالتحريف، فلمّ لا تكون الآية حينئذٍ من المتشابهات التي يكون علمها عند أهلها؛ الذين هم

الراسخون في العلم؟ لعدم قيام دليل على كون الآية من المحكمات التي تتضح دلالتها ويفهم مرادها، كما لا يخفى.

فانقدح من جميع ذلك بطلان هذا الدليل الذي سُمي بدليل الاعتبار، بل الاعتبار يساعد بل يدل على عدم التحريف<sup>(١)</sup>؛ لما مرّ مراراً<sup>(٢)</sup> من أن القرآن هي المعجزة الخالدة الوحيدة، وكان من حين النزول متصفاً بهذه الصفة، معروفاً بين المسلمين بهذه الجهة؛ للتناسب بين استمرار الشريعة إلى يوم القيامة، وبين كون المعجزة هو الكتاب الصالح للبقاء والقابل للدوام، ومن الواضح في مثل ذلك الذي ليس له مثل، اهتمام المسلمين بحفظه في الصدور والكتب؛ ليبقى الدين ببقائه، وتحفظ الشريعة في ظلّه، فكيف يمكن مع ذلك وصول يد التحريف إلى مقامه الشاخ ويلوغ الجنانية إلى محلّه الرفيع؟! بل وكيف يمكن مع حفظ الله الذي نزله لخرص الهداية إلى يوم القيامة لجميع الأمة؟! وكيف يرتضي المسلمون بذلك؟  
فالاعتبار دليل قطعي على عدم التحريف.

### النتيجة:

وقد ظهر - بحمد الله - من جميع ما ذكرنا في هذا البحث أن دعوى التحريف - بالمعنى الذي عرفت<sup>(٣)</sup> أنه محلّ البحث ومورد الكلام - مع أنها مجرد خيال ناشئ عن الاغترار بظواهر بعض الروايات من دون التأمل في الدلالة، أو التبع والتفحص في السند، أو عن بعض الجهات الأخر الذي مرّت الإشارة

(١) وقد ذكره المحدث النوري ثالث أدلة القائلين بعدم تطوّر التفسير مطلقاً، في الباب الثاني من كتابه بعد دليلي الآيات والأخبار [٣٣٩ - ٣٤٠]، وإنما ذكر أدلتهم مقدّمة لردها.

(٢) في ص ٣٨ - ٤٠ و ١٤٦، ١٤٩، ١٧٢ و ٢٨٩.

(٣) في ص ١٩٩.

إليه ، قد قامت الأدلة القاطعة والحجج الواضحة والبراهين الساطعة على بطلانها .  
وهنا نختم البحث في هذه المسألة مع الاطمئنان بأنه مع ملاحظة ما ذكرنا  
والدقة فيه - خالياً عن العناد والتعصب ، مراعيًا للمنطق والإنصاف - لا يبقى شك  
ولا ارتياب ؛ وذلك لما عرفت من الأجوبة المتعددة الشافية الكافية عن شبهات  
الخمس المتقدمة ، مضافاً إلى الأدلة السبعة القاطعة القائمة على عدم التحريف ،  
وبطلان هذا القول السخيف ، الذي يوجب تزلزل أساس الدين وتضعيف المسلمين  
من جهة ، وابتلاء الطائفة المحقة والفرقة الناجية من الفرق المتعددة منهم بالافتراء  
والبهتان من جهة أخرى .

وبتام هذا البحث يتم البحث في باب ظواهر الكتاب ، وبتام البحث فيها يتم  
البحث في الأمر الأول من الأمور التي يبتني عليها التفسير ، وتعدّ أصولاً له ، كما  
سبق البحث في الأمرين الآخرين .

وقد وقع الفراغ من تسويد هذه الأوراق - بعد أن كانت النسخة الأصلية باقية  
في السواد سنين - بيد العبد المفتاق إلى رحمة ربه الغني محمد الموحدي السنكراني ،  
الشهير بالفاضل ، ابن العلامة الفقيه الفقيد آية الله فاضل الموحدي السنكراني قدس  
سره الشريف ، في اليوم السابع والعشرين من شهر رجب المرجب من شهور سنة  
١٣٩٤ من الهجرة النبوية ، المصادف لمبعثه الشريف ، وتناسب المصادفة له لا يكاد  
يخفى ، فإن غرض هذا الكتاب إثبات إعجاز الكتاب العزيز ، وكونه هي المعجزة  
الوحيدة الباقية المحفوظة على ما كان ، من دون حدوث تغيير فيه وتحريف عليه ،  
وبقائه على غرضه من إخراج الناس من الظلمات إلى النور إلى يوم القيامة ،  
وصلاحيته للاستناد إليه والاستضاءة بنوره والاهتداء بهدأته .

وذلك كله هو الغرض من البعثة ، وثبوت النعمة العظيمة التي من الله بها على  
المؤمنين ، مع أن الكريم لا يئن بإنعامه والعظيم لا ينظر إلى إعطائه ، ولكن الاعتناء

بشأن هذه النعمة والاهتمام بها أوجب المنّة ، وفي الحقيقة المنّة بيان لعظمة النعمة ومفيدة لأهمية العطية .

ولأجله نرجو من المنعم لها والمعطي إيّاها أن يوفّقنا للاستفادة منها والشكر في مقابلها ، وأن يهدينا بكتابه العزيز ، الذي هو الطريق لثبوت هذه النعمة والدليل على صدق هذه العطية ؛ وهو الثقل الأكبر الذي أمرنا بالتمسك به مع الثقل الأصغر الذي عرفنا<sup>(١)</sup> أنّه أحد الأمور الثلاثة التي يبني عليها التفسير وكشف مراد الله - تعالى - من الكتاب ، وأن يعجّل في فرج مولانا وصاحبنا وليّ العصر وصاحب الزمان أرواحنا وأرواح العالمين له الفداء .

وكان ذلك ، أي الفراغ من كتابته في بلدة «يزد» المعروفة بدار العبادة ، وأنا مقيم فيها بالإقامة المؤقتة الإجباريّة ، ولعلّ الله يحدث بعد ذلك أمراً .  
اللهم ، إنّنا نشكو إليك فقد نبينا ، وغيبه ولينا ، وكثرة عدونا ، وتظاهر الزمان علينا .

فإليك ياربّ المشتكى ، وعليك المعول في الشدة والرخاء .  
ويا إلهي فإنّه عظم البلاء وبرح الخفاء وضائق الأرض ومُنعت السماء .

والحمد لله أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً .

## الفهارس الفنية العامة

- ١ - فهرس الآيات القرآنية
- ٢ - فهرس الأحاديث والآثار
- ٣ - فهرس الأشعار
- ٤ - فهرس أسماء الملائكة والأنبياء ﷺ
- ٥ - فهرس أسماء الأنمة المعصومين ﷺ
- ٦ - فهرس الرواة والأعلام
- ٧ - فهرس الأمم والجماعات والفرق والقبائل والطوائف
- ٨ - فهرس الأيام والوقائع والحوادث
- ٩ - فهرس الأمكنة والبقاع والبلدان
- ١٠ - فهرس الألواح والصحف والكتب
- ١١ - فهرس الحيوانات والثمار والمتفرقات
- ١٢ - فهرس مصادر التحقيق
- ١٣ - فهرس الموضوعات





## ١ - فهرس الآيات القرآنية

### سورة الفاتحة «١»

الآية	رقم الآية	الصفحة
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ * الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ	٢، ٣	١٣٧
إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ	٥	١٥٠، ١٣٨
اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ	٦	١٥٠، ١٣٨، ٧٤
صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ	٧	١٥٠

### سورة البقرة «٢»

ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ	٢	٢٨٨، ٧٥
الَّذِينَ يُؤْتُونَ بِالْغَنَى	٣	٥٢
أُولَٰئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهَدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ ...	١٦	٨
إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ	٢٠	١٨١
وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا ...	٢٣	٣١٧، ٣٧، ٣٦
وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً	٥١	٩٢
فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ ... يَفْسُقُونَ	٥٩	٣١٧
بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِدِينِهِمْ أَنفُسَهُمْ ...	٩٠	٣٣٠
وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ ...	٩١	٣٣٠
يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرَ أَلْفَ سَنَةٍ	٩٦	٣٣

٣٣٠، ٣٢٩	١٠٢	وَأَتَّبِعُوا مَا تَنَزَّلُوا السَّيِّطِينَ عَلَىٰ مُلْكٍ سَلِيمٍ
٤٧	١٠٦	مَا تَسْخَرُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نَسِيهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلَهَا
٨٠	١١٥	وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ
٣٢٨	١٥٦	إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ
٨	١٥٩	أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّعِنُونَ
٣٣٠	١٥٩	إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ...
٣٣١	٢٠٥	وَإِذَا تَوَلَّى سَعَىٰ فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا...
٢٣٩	٢٢٠	إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ
١٦٣	٢٢٢	وَلَا تَقْرَبُوهُمْ حَتَّىٰ يَطْهَرُوا
١٧٥	٢٣٠	فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّىٰ تَكْبِيَ زَوْجًا غَيْرَهُ
٣٣١، ٢٧٣	٢٣٨	حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَىٰ

## سورة آل عمران «٣»

١٨٣	٧	مِنَ آيَاتِ مُحْكَمَاتٍ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ...
٣٢٦	٣٣	إِنَّ اللَّهَ أَضْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا
٩١	٤١	قَالَ آيَاتُكَ لَا تُكَلِّمُ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا زَمْزًا
٣٩	٤٢	وَأَضْطَفَاكَ عَلَىٰ بَنَاءِ الْفَلَاحِينَ
٥٢	٤٤	ذَٰلِكَ مِنَ الْآيَاتِ الْغَيْبِ تُوحِيهِ إِلَيْكَ...
٢٢٤	٤٥	... بِكَلِمَةٍ مِنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ...
٣١١	١٠٦	يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ
٣٢٦	١٢٣	وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنتُمْ أَذِلَّةٌ
٣٢٧	١٢٨	لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ

## سورة النساء «٤»

١٥٠	١	وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ
٣٣٧، ١٧٦	٣	وَأَنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِسُوا مَا طَابَ لَكُمْ ...
١٧٦	٣٤	وَالَّذِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ
١٩٧	٤٦	مِنْ الَّذِينَ هَادُوا يُخَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ
٣٢٢	٥٩	أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ
٣٢٧	٨٠	مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ...
٢٢٦، ١٧١، ٤٤	٨٢	أَقْلَابًا يَنْزِدُونَ الْقُرْآنَ ... لَوْجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا
٣٣٨	١٢٧	وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ ...
٢٢٤	١٧١	إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ

## سورة المائدة «٥»

٣٢٠	٣	الَّذِينَ آمَنُوا أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي
٢١٥، ٢٠٣، ٥٥	٦٧	بِأَمْرِهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ ...
٣٢٠، ٢٢٨		

## سورة الأنعام «٦»

٥٢، ٥٠	٥٩	وَجَنَدَهُ مَقَاتِلُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ
٥٠	٥٩	وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ
٥٦	٦٥	قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَىٰ أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِنْ فَوْقِكُمْ ...
٢٣٩	٩٣	وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا ...
٢٦٧	٩٣	وَمَنْ قَالَ سَأُنْزِلُ مِثْلَ مَا أُنْزِلَ اللَّهُ

## سورة الأعراف «٧»

٦١	١٢٠	وَأَلْقَى السَّحَرَةُ سُلْجُودًا
٨١	١٣٧	وَأَنزَلْنَا الْقَوْمَ الَّذِينَ كَانُوا يُسْتَضْفَعُونَ مَشْرِقَ الْأَرْضِ وَمَغْرِبِهَا
٢٦٣	١٣٨	أَجْعَلْ لَّنَا إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ

## سورة الأنفال «٨»

٢٣٩	١٠	إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ
٩٧	١٧	وَمَا رَمَيْتْ إِذْ رَمَيْتْ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَىٰ
٢٦١	٣٣	وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ

## سورة التوبة «٩»

٥٣، ٨	٣٣	هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَبِإِذْنِ الْحَقِّ
٢٠٥	٤٠	لَا تُخْزَنُ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ
٢٣٩	٧١	إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ
٢٧٤-٢٧٢، ٢٧٠	١٢٨	لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنْفُسِكُمْ ...

## سورة يونس «١٠»

٤٣	١٥	وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا نَزَّاتٍ ...
٤٣	١٦	قُلْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ ...
٣٤، ٣٣، ٣٢، ٢٩	٣٨	أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ
٥٧		
١٧٠	٥٩	قُلْ ءَاللهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ

## سورة هود «١١»

٥٧، ٣٤، ٣٣، ٢٩	١٤	أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَيْنَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِغَيْرِ سُورٍ مِثْلِهِ مِثْلِي مَفْتَرِينَ
٥٧، ٢٩	١٤	فَلَا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكُرْهُ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا أُنْزِلَ بِعِلْمِ اللَّهِ
١٢٦	٤٤	وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَبَسِّمَاءِ أَقْلَعِي
٥٢	٤٩	يَلِكْ مِنْ أَكْبَاءِ الْغَيْبِ تُوجِهُهَا إِلَيْكَ ...
٩٢	٦٥	تَمُتُّوهُ فِي دَارِكُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ

## سورة يوسف «١٢»

١٧١	٨٢	وَسُئِلَ الرَّسُولُ الَّذِي كُنَّا فِيهَا
٥٣	١٠٢	ذَلِكَ مِنْ أَكْبَاءِ الْغَيْبِ تُوجِهُ إِلَيْكَ ...

## سورة إبراهيم «١٤»

٢٨٨، ١٠٦، ٣٩	١	الرَّحْمَنُ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ ...
--------------	---	---

## سورة الحجر «١٥»

٢١٤	٦	وَقَالُوا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الذِّكْرِ إِنَّا كُنَّا لَهُ مَجْنُونِينَ
٢١٤	٧	لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَكَةِ إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ
٢١٤	٨	مَا نُنَزِّلُ الْمَلَكَةَ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَا كَانُوا إِذَا مُنْظَرِينَ
٢٠٣، ٦٢، ٥٥، ٧	٩	إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ

٢٢٨، ٢١٨، ٢١٧، ٢١٥، ٢١٣

٧٧	١٩	وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْزُونٍ
٥٠	٢١	وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْزُونٍ ...

٧٦	٢٢	وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوْفِحَ
٥٣	٩٤	فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُفْسِرِينَ
٥٣	٩٥	إِنَّا كَفَيْنَاكَ الْمُسْتَهْزِئِينَ
٥٣	٩٦	الَّذِينَ يَخْتَلِفُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتَسَوْفَ يَعْلَمُونَ

## سورة الفحل «١٦»

٧١	٥٨	وَإِذَا بَشِيرٌ أَحَدَهُم بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ
٧١	٥٩	يَتَوَدَّى مِنَ الْقَوْمِ مِن سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ ...
١٧٦	٧٥	ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ
٤٨	٨٩	وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ بَيِّنَاتٍ لِّكُلِّ شَيْءٍ
٣٠٦، ٧٤-٧٣	٩٠	إِنَّ اللَّهَ بِأَمْرٍ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَايَ ذِي الْقُرْبَىٰ
٢٠٥	٩٢	أَن تَكُونَ أُمَّةٌ مِّنْ أُمَّةٍ
٤٧	١٠١	وَإِذَا هَدَلْنَا أَيَّةً مَّكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَهْلَمُ بِمَا نُنَزِّلُ
٤٤	١٠٣	وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ ...

## سورة الإسراء «١٧»

١٦٩	٣٦	وَلَا تَقْفُ مَا نَبِّئَكَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ
١٧٥	٣٦	إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا
٣٨، ٣٣، ٢٧، ٧	٨٨	قُلْ لِّسِنِي أَجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ ...
٢٢٦، ٤١		
٢١-٢٠	٩٠	وَقَالُوا لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنُوسًا
٢١	٩٣	قُلْ سُبْحَانَ رَبِّيَ هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا مِّثْلُ سُوَّلَا

## سورة الكهف «١٨»

فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ ٢٩ ٩٣

## سورة مريم «١٩»

قَالَ ءَايَتُكَ ءَالَا تُكَلِّمُ النَّاسَ ثَلَاثَ لَيَالٍ سَوِيًّا ١٠ ٩١

## سورة طه «٢٠»

الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ٥ ١٩١، ١٧١-١٧٠  
الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ مَهْدًا ٥٣ ٧٨  
إِنْ هَذَا إِلَّا لِسِحْرٍ نِ ٦٣ ٢٦٨-٢٦٧  
لَا تَعْجَلْ بِالْقُرْءَانِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَىٰ إِلَيْكَ وَحْيُهُ ١١٤ ٢٠١-٢٠٠

## سورة الأنبياء «٢١»

قُلْنَا يَا نُوحُ ائْتِنَا بِزَوْجِكَ وَاتْلُمْ عَلَيَّ إِهْرِيمَ ٦٩ ٢٢

## سورة الحج «٢٢»

وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ٧٨ ١٧٦

## سورة النور «٢٤»

الرَّائِيَّةُ وَالزَّائِي فَاجْلِدُوا... ٢ ٢١٣  
وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ ٤٠ ٢٠٨  
وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ... ٥٥ ٥٥



## سورة الفرقان «٢٥»

تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ ١ ٣٩

## سورة الشعراء «٢٦»

وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا ٢٢٧ ٢٠٦

## سورة النمل «٢٧»

وَنَرَى الْجِبَالَ تَحْسِبُهَا جَمَادَةً ... ٨٨ ٧٩

## سورة القصص «٢٨»

وَأَنْبِئْ فِيمَا أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْكَ مِنَ الْآخِرَةِ ... ٧٧ ٧٢

إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لَرَأْدُكَ إِلَيْنَا ... ٨٥ ٥٤

## سورة الزمزم «٣٠»

الْم \* عَلَيَّتِ الزُّمُّ \* بَيْنَ أَذْنَى الْأَرْضِ ... ٣-١ ٥٥-٥٤

فِي بَضْعِ سِنِينَ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ أَنْفَعْدُ ٤ ٥٥

يَنْصُرُ اللَّهُ يَنْصُرُ مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ ٥ ٥٥

## سورة لقمان «٣١»

وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ... ٦ ١٢٥

إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ٢٧ ٢٣٩

## سورة الأحزاب «٣٣»

٢٣	٢٨٠، ٢٧٧، ٢٧٥	مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ...
٢٥	٢٠٦	وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ

## سورة فاطر «٣٥»

١٥	٩٤	يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ
٣٢	١٨١	كَمْ أَوْزَنَّا الْكَتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا

## سورة يس «٣٦»

٣٦	٧٦	سُبْحَنَ الَّذِي خَلَقَ الْأَزْوَاجَ كُلَّهَا...
----	----	--

## سورة الصافات «٣٧»

٢٤	٢٠٦	وَقِفُّهُمْ إِنَّهُمْ مَسْئُولُونَ
----	-----	------------------------------------

## سورة الزمر «٣٩»

٥	٨٠	يَكُونُ اللَّيْلُ عَلَى النَّهَارِ وَيَكُونُ النَّهَارُ عَلَى اللَّيْلِ
٣٠	٢٦٧	إِنَّكَ مَبْتُ وَإِنَّهُمْ مَبْتُونَ

## سورة فصلت «٤١»

٤١	٢٢١	وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ
٤٢	٢٢٤، ٢٢١، ٧	لَا يَأْتِيهِ الْبَطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ

## سورة الزخرف «٤٣»

٧٨	١٠	الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ مَهْدًا
٨١	٣٨	يَسْلَيْتَ يَنبَىٰ وَيَتَنَكُّ بِمُتَدَفِّخِ الْفَيْسِ الْقَرْيُنَ

## سورة محمد ﷺ «٤٧»

١٧١	٢٤	أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْفَرَةَ إِنْ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَفْسَافًا
-----	----	--

## سورة الفتح «٤٨»

٥٤	٢٧	لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ...
----	----	---

## سورة الطور «٥٢»

٣٦	٣٣	أَمْ يَقُولُونَ نَعْلَمُ لَوْلَا رَبُّنَا لَا يُؤْمِنُونَ
٣٦، ٣٣، ٣٢	٣٤	فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ

## سورة القمر «٥٤»

٥٤	٤٤	أَمْ يَقُولُونَ نَحْنُ جَمِيعٌ مُنْتَصِرٌ
٥٤	٤٥	سَنَهَزِمَ الْجَمْعَ وَيُؤَلِّقُ الدُّبُرَ

## سورة الرحمن «٥٥»

٨٠	١٧	رَبُّ الْمَغْرِبِينَ وَرَبُّ الْمَشْرِقِينَ
----	----	---

## سورة المجادلة «٥٨»

٤٨-٤٧	١٢	يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَلَّجَبْتُمْ الرُّسُولَ ...
-------	----	---

ءَأَشْفَقْتُمْ أَنْ تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَانِكُمْ صَدَقْتُمْ ... ١٣ ٤٨

### سورة الحشر «٥٩»

وَمَا أَتَيْنَكُمُ الرُّسُولَ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَيْكُمُ عَنْهُ فَأَنْتَهُوا ٧ ٣٢٧، ٤٩

### سورة الصف «٦١»

يُرِيدُونَ لِيُطْفَئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ ... ٨ ٨

هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ ... ٩ ٥٣، ٨

### سورة الطلاق «٦٥»

قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا \* رَسُولًا يَتْلُوا عَلَيْكُمْ آيَاتِ اللَّهِ ١١ - ١٠ ٢١٦، ٢١٤

اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَوَاتٍ وَفِي الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ ١٢ ٨٥

### سورة الملك «٦٧»

هُوَ الَّذِي يَجْعَلُ لَكُمْ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاجِبِهَا ١٥ ٧٨

### سورة الحاقة «٦٩»

سَخَّرَ مَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَتَمَنِيَةً أَيَّامٍ خُسُومًا ٧ ٩٢

### سورة المعارج «٧٠»

فَلَا أُفِيمُ بِرَبِّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ إِنَّا لَقَدِيرُونَ ٤٠ ٨١

## سورة العنكبوت «٧٤»

إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ يُؤْتَىٰ ٢٤  
١٣٤

## سورة الإنسان «٧٦»

إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِنَّمَا شَاكَرَ وَإِنَّمَا كَفُرَ ٣  
٩٣  
وَمَا نُنَافِئُوهُ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ٣٠  
٩٧، ٩٣

## سورة التكاوير «٨١»

إِذَا النُّجُومُ كُوِّرَتْ ١  
٨٥

## سورة الإنشقاق «٨٤»

لَنُرَكِّبَنَّهُ طَبَقًا عَنْ طَبَقِي ١٩  
٢٦٣، ٢٥٨، ٢٥٧

## سورة الفجر «٨٩»

وَجَاءَ رُكُوعُكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ٢٢  
١٩٠، ١٧٠، ٢١

## سورة القدر «٩٧»

إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ١  
٢١٩-٢١٨  
لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ ٣  
٢٥١

## سورة البينة «٩٨»

لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ ... ١  
٣٢٤، ٢٠٧، ٢٠٥

٢٠٧	٣-٢	رَسُولٌ مِنَ اللَّهِ يَتْلُو صُحُفًا مُطَهَّرَةً • فِيهَا كُتِبَ قِيمَةٌ
٢٠٧	٤	وَمَا تَفَرَّقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ ...

### سورة الزلزله «٩٩»

٧٣	٧	فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ
٧٣	٨	وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ

### سورة العصر «١٠٣»

٢٧٣	٢-١	وَالْعَصْرِ • إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ
-----	-----	---

### سورة الكوثر «١٠٨»

١٣٦	٣	إِنَّ شَأْنِكَ هُوَ الْأَمِينُ
-----	---	--------------------------------

### سورة مسد «١١١»

٥٥	٥-٣	سَيُضِلُّ نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ ... فِي جِيدِهَا حَبْلٌ مِّنْ مَّسَدٍ
----	-----	---



## ٢ - فهرس الأحاديث والآثار

الصفحة	المقال	طرف الحديث والآثار
		دأ
١٩	أبو عبد الله ﷺ	أبى الله أن يجري الأشياء إلا بالأسباب
٣٠٦	النبي ﷺ	أتاني جبريل ﷺ فأمرني أن أضع هذه الآية بهذا الموضع
٢٧١	أبو بكر	إجلسا على باب المسجد ...
٢٧٢	عمر بن الخطاب	إذا اختلفتم في اللغة فاكتبوها بلغة مضر
٢٣٧	النبي ﷺ	إذا جاءكم عني حديث فأعرضوه على كتاب الله
٣١٣	أبو عبد الله ﷺ	إذا دخلت الحائر فقل: ... اللَّهُمَّ أَلْعَن الَّذِينَ كَذَّبُوا رَسْلَكَ
٢١١	عمر بن الخطاب	إذا زنى الشيخ والشيخة فارجموهما ألبتة
٢٨٣	أنس بن مالك	أربعة كلهم من الأنصار: أبي بن كعب، ومعاذ بن جبل و...
١١٤	طلحة النمرى	أشهد أنك - أي مسيلمة - كذاب، وأنَّ محمداً صادق
١١٩	مسيلمة	إضربوا لها قبة، وجمروها لعلها تذكر الباء
٢٨٤	رسول الله ﷺ	أعطيت مكان التوراة السبع الطول و...
١٤٥	ابن عباس	أعظم آية من القرآن «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»
٢٧٠	أمير المؤمنين ﷺ	أعظم الناس في المصاحف أجر أبو بكر
١٤٥	ابن عباس	أغفل الناس آية من كتاب الله... «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»
١٣٠	الكاهنة	أف وتُف، وجورٍ وخُفٌ



- ١٦٦ أبو عبد الله ﷺ إقرأ كما يقرأ الناس
- ١٦٦ أبو عبد الله ﷺ إقرؤا كما علمتم
- ٢٧٠ أبو بكر أقمدا على باب المسجد، فمن جاءكم بشاهدين...
- ٢٧٣ عبد الله بن مسعود اكتبوا: ﴿وَالْقَصْرِ﴾ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ
- ٢٠٨ رسول الله ﷺ اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَعِينُكَ وَنَسْتَغْفِرُكَ وَنُثْنِي عَلَيْكَ
- ٥٦ مرسل الذي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً
- ٢١٠ عمر ألم تجد فيما أنزل علينا: «أَنْ جَاهِدُوا كَمَا جَاهِدْتُمْ»
- ١١٩ مسيلة ألم تر إلى ركب كيف قُتِلَ بالحبلى
- ١١٧، ١٠٩ مسيلة أما بعد، فإني قد أشركت في الأمر معك
- ١٧٥ أبو عبد الله ﷺ أما سمعت قول الله - عز وجل - «إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ»
- ٣١٢ أبو جعفر ﷺ أما كتاب الله فحرفوه، وأما الكعبة فهدموه و...
- ١١٠ النبي ﷺ أما والله لولا أن الرسل لا تقتل لضربت أعناقكم
- ٢٠٥ أبو عبد الله ﷺ «أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ» ليس كلام الله
- ٣٣٩ الحسن إن خفتهم ألا تقسطوا في اليتيماء المرباة في حجوركم...
- ٣٣٩ الفراء إن كنتم تتحرجون من مواكبة اليتامى إلخ
- ٢٧٤ عمر أنا أشهد معه على ذلك
- ١٧٩ أبو عبد الله ﷺ أنت فقيه أهل العراق؟ قال: نعم
- ٢٧٥ عثمان أنتم عندي تختلفون وتلحنون
- ٣٢٤ أبو عبد الله ﷺ أنزل الله في القرآن سبعة بأسمائهم
- ٩٠ مرسل انشقاق القمر بيد النبي ﷺ
- ٥٦ عبد الله بن مسعود إِنَّ الْآيَةَ بِنَا غَيْبِي عَمَّنْ يَأْتِي بَعْدَ
- ١٢٣ مرسل إِنَّ أَبَا بَكْرٍ... أمر خالد أن يصمد لطليحة وهيئة بن حصن

- ٢٧١ سالم بن عبدالله وخارجه  
 ٨٥ الرضا  
 ٢٠٧ رسول الله  
 ٢١٠ عمر  
 ١٧٥ أبو عبدالله  
 ١٢٤ طليحة  
 ٦١ أبو الحسن الرضا  
 ٢٨٥ رسول الله  
 ٣٢٠ رسول الله  
 ٢٠٧ حميدة بنت يونس  
 ٣٠٣ السيوطي  
 ٢٨٥ الشعبي  
 ٢٦٥ عمر  
 ٢٠٥ ابن شهر آشوب  
 ٢٩ ابن عباس  
 ٣٠٤ البغوي  
 ١٢٠ الكلبي  
 ٢٧٧ مجاهد  
 ٢٦٧ أبو جعفر الباقر  
 ٢٧٧ عطاء  
 ٢٧١ الحسن البصري  
 ١١٣ النبي
- إِنَّ أَبَا بَكْرٍ كَانَ جَمَعَ الْقُرْآنَ فِي قِرَاطِيسٍ  
 إِنَّ الْأَرْضَ الَّتِي نَحْنُ فِيهَا أَرْضُ الدُّنْيَا  
 إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - أَمَرَنِي أَنْ أَقْرَأَ عَلَيْكَ  
 إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - بَعَثَ مُحَمَّدًا ﷺ بِالْحَقِّ  
 إِنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - قَالَ: «فَإِنْ طَلَّقَهَا، وَالْمَتْعَةُ لَيْسَ فِيهَا طَلَاقٌ»  
 إِنَّ اللَّهَ لَا يَصْنَعُ بِتَعْمِيرِ وَجُوهِكُمْ وَتَوْبِحِ أَدْبَارِكُمْ شَيْئًا  
 إِنَّ اللَّهَ لَمَّا بَعَثَ مُوسَى ﷺ كَانَ الْغَالِبُ عَلَى أَهْلِ عَصْرِهِ السَّحَرُ  
 إِنَّ اللَّهَ مَهْدٍ لَكَ لِشَهَادَةٍ  
 إِنَّ اللَّهَ مُوَلَايَ وَأَنَا مُوَلَى الْمُؤْمِنِينَ  
 إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتُهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ...  
 إِنَّ تَرْتِيبَهُ عَلَى نَحْوِ النُّزُولِ كَانَ أَوَّلُهُ إِقْرَأْ  
 إِنَّ الَّذِي تَدْعُوهُ الْمَفْضَلُ هُوَ الْمُحْكَمُ  
 إِنَّ زَيْدًا أَفْرَضْنَا  
 إِنَّ سُورَةَ الْوَلَايَةِ أَسْقَطْتَ بِتَمَامِهَا  
 إِنَّ سُورَةَ يُونُسَ مَدْبُتَةٌ  
 إِنَّ الصَّحَابَةَ جَمَعُوا بَيْنَ الدَّفْتَيْنِ الْقُرْآنَ الَّذِي أَنْزَلَهُ اللَّهُ  
 إِنَّ هَامَةَ بَنِي تَمِيمٍ بِالرَّمْلِ لَا يَصْلَوْنَهُمَا  
 إِنَّ عُثْمَانَ أَمَرَ أَبِي بَنٍ كَعْبَ يَمَلِّي، وَيَكْتُبُ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ  
 إِنَّ عُثْمَانَ كَانَ يَكْتُبُ الْوَحْيَ وَيَقْتَرِ  
 إِنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ لَمَّا نَسَخَ الْقُرْآنَ فِي الْمَصَاحِفِ...  
 إِنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ سَأَلَ عَنْ آيَةٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ  
 إِنَّ فِيكُمْ لَرَجُلًا ضَرَسَهُ فِي النَّارِ أَكْثَمَ مِنْ أَحَدٍ

- ٢٦٧ عثمان إن في المصحف لحناً واستنقعه العرب بألستهم  
 ٢٩٨ محمد بن زيد بن مروان إن القرآن جمعه على عهد أبي بكر زيد بن ثابت  
 ٣٢٩، ٢٠٥ أبو عبد الله ﷺ إن القرآن الذي جاء به جبرئيل ﷺ... سبعة عشر ألف آية  
 ٢٥٨ النبي ﷺ إن كل ما وقع في الأمم السالفة يقع في هذه الأمة  
 ٣٢١ الأئمة ﷺ إن ما خالف الكتاب يجب طرحه  
 ٣٢٥ مرسل إن ما خالفه باطل أو زورف  
 ١٢٥ نضر بن الحارث إن محمداً عليه الصلاة والسلام يحدثكم بحديث عادي وثمود  
 ٢٩٨ أبو عبد الله الزنجاني إن مصحف الشام رآه ابن فضل الله العمري  
 ١٤٥ ابن عباس إن النبي ﷺ والمسلمين لا يعلمون فصل السورة وانقضاءها  
 ١١١-١١٠ أم الهيثم إن نخلنا لشحى، وإن أبارنا لجُرر  
 ٢٦٩ أبو بكر إن هذا أثنائي فأخبرني أن القتل قد استحرَّ بقراء القرآن  
 ٢٧٣ زيد بن ثابت إن هذا القرآن هو الجامع لدينا  
 ٢٦٨ ابن أبي الحديد إن الوحي كان يكتبه علي ﷺ  
 ١٣٢ كاتب رسالة حسن الإيجاز إنا أعطيناك الجواهر، فصل لربك وجاهر  
 ١٣٤ مسيلمة الكذاب إنا أعطيناك الجواهر، فصل لربك وهاجر  
 ٢٧٤ عمر بن الخطاب إنكم أقوام في ألسنتكم لحن  
 ٣١٥ الإمام الحسين ﷺ إنكم محرِّفوا الكتاب  
 ٨٣ أبو عبد الله ﷺ إنما عليك مشرك ومغربك  
 ٢٧٦ عثمان إنما قبض نبيكم ﷺ منذ خمس عشرة سنة وقد اختلفتم في القرآن  
 ٢٦٦ زين الدين البياضي إنه -أي عمر- اجتهد في حفظ سورة البقرة بسبع سنين  
 ١٥٠ مرسل إنه الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن  
 ٢٦٨ إنه -أي معاوية- أسلم... قبل وفاة النبي ﷺ بسنة أشهر تخميناً جمهور العامة

- ١١٥ أبوهريرة إنه بعد وفات النبي ﷺ بعث إلى أهل اليمامة أبوبكر خالداً
- ٢٢٢ الصادقين عليه السلام إنه ليس في أخباره مما مضى باطل
- ٧٣ الإمام زين العابدين عليه السلام إنها أحكم آية في القرآن
- ٣٠٥ ابن مسعود إنهما - أي المعوذتين - ليستا من القرآن
- ٣٠٥ ابن مسعود إنهما ليستا من كتاب الله، إنما أمر النبي ﷺ أن يتعوذ بهما
- ٢٤٨ رسول الله ﷺ إني تارك فيكم الثقلين: كتاب الله، وعترتي
- ٢٢٨ رسول الله ﷺ إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي
- ١١٥ النبي ﷺ إني رأيت البارحة... أن في عهدي سوارين من ذهب
- ٢٧٢ خزيمة بن ثابت إني قد رأيتمكم تركتم آيتين لم تكتبوها
- ٣٠٢ رسول الله ﷺ إني مخلف فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا
- ٣٢٦ أبو عبد الله عليه السلام إهدنا الصراط المستقيم، صراط من أنعمت عليهم
- ١١٩ مسلمة أوحى إلي: إن الله خلق النساء أفرأجاً
- ٢٧٨ ليث بن سعد أول من جمع القرآن أبوبكر
- ٢٧٩ ابن بريذة أول من جمع القرآن في مصحف، سالم مولى أبي حذيفة
- ٢٧٠ صمصمة أول من جمع القرآن وورث الكلالة أبوبكر
- ٣٢٠ أبوبكر وعمر يخبر بك يا ابن أبي طالب
- ١١٥ أبوهريرة بعث إلى أهل اليمامة أبوبكر خالداً
- ٣٢٧ أبو عبد الله عليه السلام بلى، وشيء، وشيء، وهل الأمر كله إلا لاله ﷻ
- ٢٧٦، ٢١٠ ابن شهاب بلغنا أنه كان أنزل قرآن كثير، فقتل علماء يوم اليمامة
- ٣٠٣ ابن سيرين بغلني أنه كتبه على تنزيله
- ٢٩٢ مرسل تختلف أمته ﷺ بعده ثلاثاً وسبعين فرقة
- ٣٠٤ ابن الحضارم ترتيب السور ووضع الآيات مواضعها إنما كان بالوحي

- ٢٩٢ مرسل ترجع - أي أمته ﷺ - بعده كفاراً يضرب بعضهم رقاب بعض
- ٣١١ رسول الله ﷺ ترد عليّ أنبي يوم القيامة على خمس رايات
- ٩٠ مرسل تكلم الحجر بإشارته، أي النبي ﷺ
- ٢٤٢ مرسل ثواب قراءة كل سورة من القرآن
- ٢٧٣ خزيمة بن ثابت جثت بهذه الآية: «لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنْفُسِكُمْ»
- ١١٣ أبو هريرة جلست مع النبي ﷺ يوماً في رمط معنا الرجال بن عنفة
- ٢٨٦ محمد بن إسحاق الجماع للقرآن في عهد النبي ﷺ هم: علي بن أبي طالب ﷺ و...
- ٢٨٦ ابن عباس جمعت المحكم في عهد رسول الله ﷺ
- ٢٨٦ محمد بن كعب القرظي جمع القرآن على عهد رسول الله ﷺ خمسة من الأنصار
- ٢٨٣ علي بن رباح جمع القرآن على عهد رسول الله ﷺ علي بن أبي طالب ﷺ و...
- ٢٨٥ الشعبي جمع القرآن على عهد النبي ﷺ ستة.
- ٣٣٣ رسول الله ﷺ جميع آيات القرآن ستة آلاف آية و...
- ٣٣٣ رسول الله ﷺ جميع حروف القرآن ثلاثمائة ألف حرف و...
- ٣٣٣ رسول الله ﷺ جميع سور القرآن مائة وأربع عشرة سورة
- ٢٦١ رسول الله ﷺ حتى أن لو كان من قبلكم دخل جحر ضب لدخلتموه
- ٢٦١ رسول الله ﷺ حتى لو أن أحدهم جامع امرأته بالطريق لفعلتموه
- ٢٨٨، ٢٢٨، ١٧٢ رسول الله ﷺ حديث الثقلين
- ١٣٢ كاتب رسالة حسن الإيجاز الحمد للرحمن، رب الأكوان، الملك الديان
- ٢٨٨، ٢٤٧ أبو عبد الله ﷺ حلال محمد ﷺ حلال أبداً إلى يوم القيامة
- ٢٨٦ رسول الله ﷺ خذوا القرآن من أربعة
- ٢٤٩ أمير المؤمنين علي ﷺ خطبة الشقشقية
- ٣٠٢ أمير المؤمنين علي ﷺ رأيت كتاب الله يزداد فيه

- الرحم في القرآن قوله - تعالى -: إذا نزل الشيخ والشيخة فارجموهما البتة  
 ٣٣١ أبو عبد الله ﷺ  
 سألت الله ألا تجتمع أمتي على خطأ  
 ٢٩٣ رسول الله ﷺ  
 سبحان الله رب السماوات السبع ورب الأرضين السبع  
 ٨٥ مرسل  
 سبحان الله هذا كما قال قوم موسى ﷺ  
 ٢٦٣ رسول الله ﷺ  
 السبع الطول: أولها البقرة، وآخرها براءة  
 ٢٨٤ جماعة  
 السبع الطول: البقرة، وآل عمران، والنساء، والمائدة و...  
 ٢٨٤ ابن عباس  
 سلمان منا أهل البيت ﷺ  
 ٤٤ رسول الله ﷺ  
 شرط الله قبل شرطكم، إن شاء وفي بشرطه  
 ١٧٦ أمير المؤمنين ﷺ  
 الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة  
 ٢١١ عمر بن الخطاب  
 الشيخ والشيخة فارجموهما البتة بما قضيا من اللذة  
 ٢١١ عمر بن الخطاب  
 صالحها على أن يحمل إليها النصف من غلات اليمامة  
 ١٢٠ مرسل  
 صبحني رجل كان يمسي بالمغرب ويفلس بالفجر  
 ٨٣ الإمام الصادق ﷺ  
 الصلاة عمود الدين  
 ١٣٥، ٤٩ الإمام الباقر ﷺ  
 الصلاة معراج المؤمن  
 ١٣٥، ٤٩ مرسل  
 ضموا آية كذا في موضع كذا  
 ٣٠٤ رسول الله ﷺ  
 ضموا هؤلاء الآيات في السورة التي يذكر فيها كذا وكذا  
 ٢٨٤ رسول الله ﷺ  
 طرح ما خالف الكتاب، أو أنه زخرف، أو باطل، أو ليس بشيء  
 ٢٣٧، ١٧٣ مرسل  
 عليكم باليمامة، ودقوا ديف الحمامة  
 ١١٩ سجاح بنت الحارث بن سويد  
 علي ﷺ مع الحق والحق معه  
 ٣٠٣ رسول الله ﷺ  
 فإذا التبت عليكم الفتن كقطع الليل المظلم، فعليكم بالقرآن  
 ١٠٤ رسول الله ﷺ  
 فإنما أنتم من طواغيت الأمة، وشذاذ الأحزاب  
 ٣١٤ الإمام الحسين ﷺ  
 فإنهم كانوا يكلمون الناس على قدر عقولهم  
 ٣٢٤ مرسل

- فقدت آية من سورة الأحزاب كنت أسمع رسول الله يقرأها زيد بن ثابت ٢٧٥
- فلئيل سعيد وليكتب زيد عمر بن الخطاب ٢٧٤
- فوجبت والله في رقاب القوم ابن عباس ٣٢٠
- في قول الله عز وجل: «إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا...» أبي جعفر ٣٣٠
- في قوله عز وجل: «وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيْطَانُ...» أبو عبد الله ٣٢٩
- في قوله عز وجل: «وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ...» علي ٣٣١
- في قوله عز وجل: «وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ: آمِنُوا بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ، فِي عَلِيٍّ» أبو عبد الله ٣٣٠
- الفيل وما الفيل وما أدريك ما الفيل مسيلة ١١٤
- القاتل بالجبر كافر، والقاتل بالتفويض مشرك أبو الحسن الرضا ٩٧
- قال الله عز وجل: «حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ» هو أحد الأزواج أبو جعفر الباقر ١٧٥
- قبض النبي ﷺ ولم يكن القرآن جمع في شيء زيد بن ثابت ٢٧٨
- قتل باليمامة ناس من أصحاب رسول الله ﷺ أبو بكر ٢٨٦، ٢٧١
- قتل عمر ولم يجمع القرآن محمد بن سيرين ٢٧١
- قد أحسنت وأجملتم، أرى شيئاً من لحن سقيم العرب عثمان بن عفان ٢٧٧
- قد قرأها - أي سورة الأحزاب - ... أطول من سورة البقرة أبي بن كعب ٣٢٩
- قضى أمير المؤمنين ﷺ في امرأة تزوجها رجل... أبو جعفر الباقر ١٧٦
- كان رسول الله ﷺ تنزل عليه السور ذوات العدد عثمان ٢٨٤
- كان رسول الله ﷺ يزورها ويسمّيها الشهيذة جدّة الوليد بن عبد الله ٢٨٥
- كان عليّ ﷺ يكتب أكثر الوحي، ويكتب أيضاً غير الوحي مرسل ٣٦٧
- كان عمر لا يقبل آية من كتاب الله حتى يشهد عليها شاهدان يحيى بن جعدة ٢٧٤
- كان في «لَمْ يَكُنْ» اسم سبعين رجلاً من قريش أبو عبد الله ٢٠٥
- كان النبي ﷺ قد ضرب بعث أسامة ابن عباس ١١٥

- كان النبي ﷺ لا يعرف فصل السورة حتى تنزل عليه (بِسْمِ اللَّهِ...) ابن عباس ٣٠٦
- كانت سورة الأحزاب تقرأ في زمن النبي ﷺ مائتي آية عائشة ٣٢٩، ٢١٠
- كأنني بالمعجم فساطيطهم في مسجد الكوفة أمير المؤمنين عليّ ﷺ ٣٢٣
- كتابة القرآن ليست بمحدثة الحارث المحاسبى ٢٨٧
- كُتبت امرأة الحسن ﷺ مصحفاً أبو جعفر الباقر ﷺ ٣٣١
- كُفَّ عن هذه القراءة، إقرأ كما يقرأ الناس حتى يقوم القائم ﷺ أبو عبد الله ﷺ ٢٠٥
- كل ما كان في الأمم السالفة يكون في هذه الأمة مثله رسول الله ﷺ ٢٦٠
- كل ما كان في الأمم السالفة فإنه يكون في هذه الأمة مثله رسول الله ﷺ ٢٥٨
- كنت فيمن أُملي عليهم، فرهما اختلفوا في الآية مالك بن أنس ٢٧٦
- كنا عند رسول الله ﷺ نؤلف القرآن من الرقاع زيد بن ثابت ٢٨٣
- لا تجتمع أمتي على خطإ منسوب إلى رسول الله ﷺ ٢٩٣
- لا تجتمع أمتي على ضلالة رسول الله ﷺ ٢٩٣
- لا تعجلا حتى أشاور المسلمين أبو بكر ٢٧٣
- لا يأتيه الباطل من قبل التوراة، ولا من قبل الإنجيل والزبور أبو جعفر الباقر ﷺ ٢٢٢
- لا يقولن أحدكم: قد أخذت القرآن كله وما يدره ما كله! ابن عمر ٢٠٨
- لا تنظر فيه، ففتحته وقرأت فيه (لَمْ يَكُنْ الَّذِينَ كَفَرُوا) أبو الحسن ﷺ ٣٢٤، ٢٠٥
- لا يملين في مصاحفنا هذه إلا غلمان قريش، أو غلمان ثقيف عمر ٢٧٢ - ٢٧٣
- لأنها زخرفة وباطلة مرسل ٣٣٢
- لنتبهن سنن من كان قبلكم شيراً شيراً، وذراعاً بذراع رسول الله ﷺ ٢٥٩
- لتركبن سنة من كان قبلكم حذوا النعل بالنعل رسول الله ﷺ ٢٥٨
- لقد أخذت من في رسول الله ﷺ سبعين سورة ابن مسعود ٢٦٦
- لقد أنعم الله على الجبلى مسيلة ١١٤



- لماذا بعث الله موسى بن عمران عليه السلام بالعصا ويده البيضاء؟ أبو الحسن الرضا عليه السلام ٥٩
- لما أتني عثمان بالمصحف رأى فيه شيئاً من لحن عكرمة ٢٧٧
- لتأجبع عمر بن الخطاب المصحف سأل عمر من أعراب الناس بعض أصحاب أبي إسحاق ٢٧٤
- لما فرغ من المصحف أتى به عثمان فنظر فيه عبد الأعلى بن عبد الله ٢٧٧
- لما قبض رسول الله ﷺ أقسمت - أو حلفت - أن لا أضع ردائي أمير المؤمنين علي عليه السلام ٣٠٢
- لما كان في خلافة عثمان جعل المعلم يعلم قراءة الرجل أبو قلابه ٢٧٥
- لما كتبنا المصاحف فقدت آية كنت أسمعها من رسول الله ﷺ زيد بن ثابت ٢٧٧
- لمكان الباء أبو جعفر الباقر عليه السلام ١٧٤
- لم يحفظ القرآن أحد من الخلفاء مرسل ٢٦٦
- لم يكن الله ليجمع أمتي على ضلال ولا خطأ رسول الله ﷺ ٢٩٣
- لو أن ابن آدم سأل وادياً من مال فأعطاه يسأل ثانياً رسول الله ﷺ ٢٠٨
- لو ترك القرآن كما أنزل لألقينا فيه مسممين أبو عبد الله عليه السلام ٣١٧
- لو كان المملي من هذيل، والكاتب من ثقيف، لم يوجد فيه هذا عثمان بن عفان ٢٧٧
- لولا أن يقال: زاد عمر في كتاب الله تعالى لأثبت في المصحف ... عمر ٣٣١
- ليس عليكم جناح أن تنفخوا فضلاً من ربكم في مواسم الحج ابن عباس ٣٠٨
- ما اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت فاكتبوه بلسان قريش عثمان بن عفان ٢٧٤
- ما ادعى أحد من الناس أنه جمع القرآن كله كما أنزل إلا كذاب أبو جعفر الباقر عليه السلام ٣٠٢
- ما أعرف حدود غطفان منذ انقطع ما بيننا وبين بني أسد عيينة بن حصن ١٢٣
- ما يستطيع أحد أن يدعي أن عنده جميع القرآن كله... أبو جعفر الباقر عليه السلام ٣٠١
- ما هو بيني صادق ولا مبتنىء حاذق الأحنف ١١٣
- مر النبي ﷺ على أناس بمكة فجعلوا يغمزون في ففاه عروة بن زبير وغيره ٥٣
- المشهور عند الناس أن جامع القرآن عثمان، وليس كذلك الحارث المحاسبى ٢٩٧

- المملوك لا يجوز طلاقه ولا نكاحه إلا بأذن سيده  
 ١٧٦ أبو جعفر وأبو عبد الله عليه السلام  
 من دعا في سجدة الشكر بهذا الدعاء كان كاترا من رسول الله ﷺ  
 ٣١٣ أبو الحسن الرضا عليه السلام  
 من فسر القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار  
 ١٧٧ رسول الله ﷺ  
 من كان تلقى من رسول الله ﷺ شيئا من القرآن فليأتها به  
 ٢٧٢ عمر بن الخطاب  
 من كان عنده من كتاب الله شيء فليأتها به  
 ٢٧٢ عثمان بن عفان  
 نحن ننتصر اليوم من محمد وأصحابه  
 ٥٤ أبو جهل  
 نزل جبرئيل بهذه الآية على محمد ﷺ هكذا: «يَسْأَلُ...»  
 ٣٣٠ أبو جعفر الباقر عليه السلام  
 نزل جبرئيل بهذه الآية على محمد ﷺ هكذا: «قَبَّلَ الَّذِينَ...» أبو جعفر الباقر عليه السلام  
 ٣١٧ أبو جعفر الباقر عليه السلام  
 نزل جبرئيل بهذه الآية على محمد ﷺ هكذا: «وَأِنْ كُنْتُمْ...» أبو جعفر الباقر عليه السلام  
 ٣١٧ أبو جعفر الباقر عليه السلام  
 نزل القرآن أثلاثا: ثلث فينا وفي عدونا و...  
 ٣١٨ أمير المؤمنين علي عليه السلام  
 نزل القرآن أربعة أرباع: ربع فينا وربع في عدونا و...  
 ٣١٨ أبو جعفر الباقر عليه السلام  
 نزلت في علي بن أبي طالب والحسن والحسين ﷺ  
 ٣٢٢-٣٢٣ أبو عبد الله عليه السلام  
 نزلت في قوله تعالى: «وَمَنْ أَظْلَمُ... شَيْءٌ» في أبي سرح  
 ٢٣٩ أحدهما عليه السلام  
 نعم، فشانك بمن رأيت؛ فأني إنما أنا امرأة من بني يربوع  
 ١١٨ سجاح بنت الحارث  
 النهي عن قراءة القرآن كله في ليلة واحدة  
 ٢٤٢ مرسل  
 هذا هو الأمرين الأمرين  
 ٩٦ أبو عبد الله الصادق عليه السلام  
 هو آل إبراهيم وآل محمد على العالمين  
 ٣٢٦ أبو عبد الله الصادق عليه السلام  
 هو منا أهل البيت ﷺ  
 ٤٤ أمير المؤمنين علي عليه السلام  
 وأشهد على زيد بن ثابت، لقد حكم في الفرائض بحكم الجاهلية  
 ٢٦٥ أبو جعفر الباقر عليه السلام  
 والله لو وجدته قد تزوج به النساء ومُلك به الإماء لرددته  
 ٢٥٠ أمير المؤمنين علي عليه السلام  
 وأما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواة حديثنا  
 ٢٣٢ صاحب الزمان «عج»  
 وأما ظهورك على تناكر قوله: «وَأِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا»  
 ٣٣٧ أمير المؤمنين علي عليه السلام

- وَأَمَّا مَا ذَكَرْتُ يَا عَلِيَّ مِمَّنْ تَأْخُذُ مَعَالِمَ دِينِكَ؟  
 ٣١٠ أبو الحسن الأول ؑ
- وَأَمَّا هَلْكَ النَّاسِ فِي الْمِثَابَةِ  
 ١٧٨ أبو عبد الله ؑ
- وَأَنَّهُ لَفِي صُلْبِ رَجُلٍ كَافِرٍ  
 ٢٦٦ مرسل
- وَجَهَ النَّبِيُّ ؑ ضَرَارَ بْنَ الْأَزْدِ إِلَى هَمَّالَةَ عَلَى بَنِي أَسَدٍ  
 ١٢٢ مرسل
- وَالْحَمَامُ وَالْيَمَامُ، وَالصَّرْدُ الصَّوَامُ، قَدْ صُمِّنَ قَبْلَكُمْ بِأَعْوَامٍ  
 ١٢٥ طليحة
- وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَتُرَكَّبَنَّ سَنَةٌ مِنْ كَانَ قَبْلَكُمْ  
 ٢٦٣ رسول الله ﷺ
- وَرُبَّمَا كَانُوا يَدْخُلُونَ التَّفْسِيرَ فِي الْقِرَاءَةِ إِضَاحًا وَيَبَانًا  
 ٣٠٨ ابن الجزري
- وَالشَّاءُ وَالْوَانَهَا، وَأَعْجَبَهَا السُّودُ وَالْبَيَانَهَا  
 ١١٤ مسيلمة
- وَعَقَّتْ سَلَمَانَهَا، وَطَرَدَتْ مَقْدَادَهَا  
 ٣١٤ الأئمة ؑ
- وَكَانَ مِنْ نَبْذِهِمُ الْكِتَابَ أَنَّ أَقَامُوا حُرُوفَهُ وَحَرَفُوا حُدُودَهُ  
 ١٩٧ أبو جعفر الباقر ؑ
- وَلَا أَحْفَظُ عَنْ أَبِي يَكْرِ فِي التَّفْسِيرِ إِلَّا أَثَارًا قَلِيلَةً جَدًّا  
 ٢٦٦ السيوطي
- وَلَا أُدْرِي مَا مَتَّعَ مُسْلِمَةً عَلَى ذِكْرِهَا (أَيِ الضَّفْدِ)   
 ١١٤ الجاحظ
- وَلَا يَبِي عَلِيَّ ؑ مَكْتُوبَةٍ فِي جَمِيعِ صَحُفِ الْأَنْبِيَاءِ ؑ  
 ٣١٦ أبو الحسن ؑ
- وَلَقَدْ أَحْضَرُوا الْكِتَابَ كَمَلًا مُشْتَمَلًا عَلَى التَّوِيلِ وَالتَّنْزِيلِ  
 ٣٠١ أمير المؤمنين علي ؑ
- «وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرِ وَأَنْتُمْ» ضَعْفَاءُ  
 ٣٢٦ أبو عبد الله ؑ
- وَمَاذَا أَقُولُ! فَوَاللَّهِ مَا فَيَكُمُ رَجُلٌ أَعْلَمُ بِالْأَشْعَارِ مِنِّي  
 ١٠٢ الوليد بن المغيرة
- وَمَا وَزَّلَكَ اللَّهُ مِنْ كِتَابِهِ حَرْفًا  
 ١٨١، ١٨٠ أبو عبد الله ؑ
- وَالْمَبْذَرَاتُ زُرْعًا وَالْحَاصِدَاتُ حَصْدًا  
 ١١٤ مسيلمة
- وَمَنْ يَعْمَلُ صَالِحًا فَلَنْ يَكْفُرَهُ  
 ٢٠٧ رسول الله ﷺ
- يَا أَبَا حَنِيفَةَ! لَقَدْ أَدْعَيْتَ عِلْمًا  
 ١٧٩ أبو عبد الله ؑ
- يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! أَدْرَكَ هَذِهِ الْأُمَّةَ قَبْلَ أَنْ يَخْتَلِفُوا فِي الْكِتَابِ  
 ٢٧٤ حذيفة
- يَا أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ الْمُتَّقُونَ! لَنَا نَصَفُ الْأَرْضِ  
 ١٢٠ سجاح

- يا أيها الناس إني تارك فيكم الثقلين... كتاب الله، وعترتي  
 رسول الله ﷺ ٣١٢
- يا زرارة أولم تركب هذه الأمة بعد نبيها طبقاً عن طبق  
 أبو جعفر ﷺ ٢٦٣
- يا ضفدع ابنة ضفدع فقي ما تنقين  
 مسبلمة ١١٤
- يا طلحة إن كل آية أنزلها الله على محمد ﷺ عندي  
 أمير المؤمنين علي ﷺ ٣٠١
- يا قتادة أنت فقيه أهل البصرة؟  
 أبو جعفر ﷺ ١٨٠
- يجيء يوم القيامة ثلاثة يشكون إلى الله: المصحف، والمسجد، والعنزة  
 رسول الله ﷺ ٣١٢
- يُضرب - أي المخالف للكتاب - على الحائط  
 مرسل ١٧٣
- يُعرف هذا وأشباهه من كتاب الله عز وجل  
 أبو جعفر الباقر ﷺ ١٧٥
- يملي هذيل، ويكتب ثقيف  
 عثمان بن عفان ٢٧٧



### ۳ - فهرس الأشعار

۱۱۲	زمن التفحّم والمجاعة	أكلت حنيفة ريثا
۹۵	جدا هرگز نشد والله أعلم	سبه روئی ز ممکن دردو عالم
۸۴	جدا گانه زمین و آسمانیست	شیدستم که هرکوب جهانست
۵۸	فقد نبغت لنا منهم شوون	وحلت في بني القين بن جسر
۳۲۰	بخم فاسمع بالرسول مناديا	يناديهم يوم الغدير لبيهم



## ٤ - فهرس أسماء الملائكة والأنبياء ﷺ

أَلَنبِي مُحَمَّد رسول الله ﷺ: ٨، ١٤، ٢٠-٢٢،	الملائكة ﷺ: ١١٢، ٢٢٧، ٣١١
٢٤، ٢٨، ٣١، ٣٧، ٤٣، ٤٤، ٤٩، ٥٣، ٥٤،	الملك: ٢٠٢
٥٩، ٦٢، ٦٦، ٨٩، ٩٠، ٩٧، ١٠١-١٠٤،	جبرئيل الروح الأمين ﷺ: ٣٥، ١٢٣، ١٢٤،
١٠٧، ١٠٩-١١١، ١١٣، ١١٥، ١١٧-١٢٣،	١٨٢، ٢٠٥، ٣٠٤-٣٠٧، ٣١٧، ٣٢٠، ٣٢٩،
١٢٥، ١٢٨، ١٣١، ١٣٥، ١٤٣-١٤٩،	٣٣٠
١٥٣-١٥٧، ١٥٩، ١٦٠، ١٦٣، ١٦٤، ١٧٠،	آدم ﷺ: ٦٨، ٦٩
١٧١، ١٧٣، ١٧٧، ١٧٩، ١٨٢، ١٨٥، ١٩٨،	نوح ﷺ: ٣٢٦
٢٠٠، ٢٠٢، ٢٠٥، ٢٠٧، ٢١٠، ٢١١، ٢١٤،	هود ﷺ: ٢٩، ٣٣، ٣٤، ٥٣، ٩٠،
٢١٥، ٢١٨، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٣٠-٢٣٣، ٢٣٥،	إبراهيم ﷺ: ٢٢، ٣٩، ٤٠، ٦٩، ٧٠، ١٠٦،
٢٣٧-٢٤٠، ٢٤٣، ٢٤٥-٢٥٠،	١٤٩، ٢٨٨
٢٥٨-٢٦٩، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٨-٢٧٥،	يوسف ﷺ: ٥٣
٢٨٠-٣٠٢، ٣٠٤-٣٠٨، ٣١٠-٣١٧،	موسى بن عمران ﷺ: ٢٢، ٥٩، ٦١، ٩٢،
٣١٩-٣٢١، ٣٢٣-٣٢٩، ٣٣٢، ٣٣٣،	٢٦١-٢٦٣
آل إبراهيم ﷺ: ٣٢٦	داوود ﷺ: ٢٢
الأنبياء ﷺ: ٢٢، ٦١، ٦٢، ٦٦-٦٨، ٧٠،	سليمان بن داوود ﷺ: ٢٢، ١٤٥، ٢٦١
٢٢٧، ٢٣٠، ٢٨٩، ٣١٤، ٣١٦،	عيسى بن مريم ﷺ: ٢٢، ٥٩، ٦١، ١٨٨،
الرسل ﷺ: ٣٧، ٢٢٧،	٢٢٤، ٢٦١، ٢٦٢، ٣٢٩،
النبين ﷺ: ١٣٩، ٢٠٨،	يونس ﷺ: ٢٩، ٣٠، ٣٢، ٣٥، ٣٧، ٤٣، ٩٠،





## ٥ - فهرس أسماء الأئمة المعصومين

٢٠٥، ٢٥٧، ٢٥٨، ٣١٣، ٣١٦، ٣٢٢، ٣٢٤،	أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: ٤٤،
٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٩-٣٣١	١٢٧، ٢٠٠، ٢٠٣، ٢٠٦، ٢٣٨، ٢٤٩، ٢٥٠،
الإمام أبو الحسن موسى بن جعفر	٢٥٢، ٢٥٥، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٧٠،
الكاظم عليه السلام: ٣١٠، ٣١٦، ٣٣٥، ٣٣٦	٢٨٦، ٢٩١-٢٩٣، ٢٩٨، ٣٠٣، ٣٠٥، ٣٠٨،
الإمام أبو الحسن علي بن موسى الرضا عليه السلام:	٣٠٩، ٣١١، ٣١٢، ٣١٥-٣٢٥، ٣٣٠، ٣٣٢،
٦١، ٨٥، ٩٧، ٢٠٥، ٣١٣، ٣٢٤، ٣٣٥،	٣٣٧
٣٣٦	الإمام الحسن بن علي عليه السلام: ٣٢٣، ٣٣١
الإمام أبو محمد الحسن بن علي	الإمام الحسين بن علي عليه السلام: ٣١٤، ٣٢٣
المسكري عليه السلام: ٩٠، ٣٣٤، ٣٣٦	الإمامان الحسنان عليه السلام: ٣٠٥
الإمام الغائب صاحب العصر والزمان وعجل	الإمام زين العابدين علي بن الحسين عليه السلام: ٧٣
الله تعالى فرجه الشريف: ٥٦، ٢١٨، ٢٣٢،	الإمام أبو جعفر محمد بن علي الباقر عليه السلام:
٢٣٣، ٣٤٢	٤٩، ١٧٤، ١٧٦، ١٨٠، ١٩٧، ٢٢٢، ٢٦٣،
آل أبي طالب عليه السلام: ٩٠، ١٢٥، ٢٦٧، ٣٠٢،	٢٦٥، ٢٦٧، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٦، ٣١٢، ٣١٧،
٣٠٣، ٣١٦، ٣١٧	٣١٨، ٣٢٢، ٣٣٠، ٣٣١
آل محمد عليه السلام: ٣١٧، ٣٢٦	الإمامان الصادقان عليه السلام: ٢٢٢
الأئمة المعصومون عليه السلام: ٩٨، ١٠٤، ١٥٧،	الإمام أبو عبد الله جعفر بن محمد
١٥٨، ١٦٥، ١٦٦، ١٧٤، ١٧٩، ١٨٠، ٢٣٢،	الصادق عليه السلام: ٨٣، ٩٦، ١٧٦، ١٧٨، ١٧٩،

- أهل الكتاب (أي القرآن): ١٧٩  
 الأوصياء: ١٧٨، ١٨١، ١٨٢، ٣٠١  
 الثقلين: ١٧٢، ١٧٣، ١٨٥، ٢١٦، ٢٢٨  
 أحدهما: ٢٣٩  
 الإمام: ١٤٤، ١٤٧، ١٤٩، ١٧٠  
 العترة الطاهرة: ٢١٦، ٢٣٢، ٢٣٧، ٢٤٠  
 قائد الفرّ المحجّلين: ٣١٢  
 المعصوم: ١٤٤، ١٤٧، ١٨٥، ١٨٧  
 وصيّ رسول ربّ العالمين: ٣١٢  
 ٢٤٧-٢٤٣، ٢٤٠، ٢٣٨، ٢٣٧، ٢٣٥  
 ٣١٩، ٣١٨، ٣١٦، ٣١٤، ٣٠٢، ٢٦٤  
 ٣٣٢، ٣٢٣-٣٢١  
 ٢٣٩  
 ٣١٨، ٣١٢  
 ٣٢٣، ٢٤٧، ٢٤٦، ٢٤٢، ١٨٥، ١٨١، ١٧٧  
 ٣٢٥  
 إمام المتّقين: ٣١٢  
 أهل البيت: ٩٧، ٢٠٥، ٢٢٥، ٢٢٩  
 ٣٢٥، ٣٢٣، ٣١٦، ٣١٤، ٣٠٢  
 أهل بيت النبي: ٣١٣

## ٦ - فهرس الرواة والأعلام

أحمد بن علي بن أحمد بن العباس النجاشي:	وأ،
٢٥٩، ٣٣٤، ٣٣٥	أبان بن سعيد بن العاص: ٢٦٧
أحمد بن محمد: ٣٢٩	إبراهيم بن إسحاق النهاوندي: ٣٢٣
أحمد بن محمد البرقي: ٣١٧، ٣٣٠	إبراهيم بن بشار: ٢٧٨
أحمد بن محمد بن أبي نصر: ٢٠٥، ٣٢٤	إبراهيم بن حاجب: ٣٣٥
أحمد بن محمد بن حنبل: ١٤٥، ١٧٧، ٢٠٧	إبراهيم بن سيار النظام: ٢٨
٢١١، ٢١٢، ٢٥٩، ٢٨٣، ٢٨٤، ٣٠٥، ٣٠٦	إبراهيم بن نصير: ٣١٠
٣٢٠، ٣٢٩	إبراهيم بن هاشم: ٣١١، ٣١٧، ٣٢٦، ٣٢٩
أحمد بن محمد بن سيار، أبو عبد الله الكاتب،	٣٣٠
بصري، يعرف بالسياري: ٣١٠، ٣٢٧، ٣٣٠	أيمن بن كعب بن قيس بن مالك بن أمية
٣٣٣-٣٣٥	القيس: ٢٠٢، ٢٠٧، ٢١٢، ٢٦٥-٢٦٧
أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن	٢٧٦، ٢٧٧، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٥-٢٨٧، ٢٩٠
مجاهد: ١٥٩	٢٩٣، ٢٩٦، ٢٩٨، ٣٢٩
أحمد بن محمد بن يحيى: ٣٣٤، ٣٣٥	أجنيري: ٧٧
أحمد بن مهران: ٣١٧	إحسان إلهي ظهير: ١٩٦
أبو سليمان أحمد بن هذفة: ٣٢٣	أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي:
أبو الحسين أحمد بن يحيى، المعروف بابن	١٤٥، ٢٦٦، ٢٧٠، ٢٨٤، ٢٨٥، ٣٠٦
الراوندي: ١٢٨ - ١٣١	أحمد بن شعيب بن علي بن سنان النسائي:
أحمد الكوفي: ٣١٠	٢٧٠، ٢٧٥، ٢٨٣-٢٨٥

الأحنف: ١١٣	بعض الأشاعرة: ٢٤
إدريس: ١٥٢	بعض أصحاب أبو إسحاق: ٢٧٤
أسامة: ١١٥، ١٢٣	بعض أصحاب علي بن محمد: ٣٢٤
إسحاق: ١٥٢	بعض أصحابنا: ٣٢٦، ٣٣٥، ٣٣٦
إسحاق بن يعقوب: ٢٣٢	بعض الأصوليين: ١٥٦
أسد بن خزيمة: ١٢٢	بعض الأعظم: ٣٢، ٢٢٥
اسفنديار: ١٢٥	بعض الأعلام: ٩٨، ١٢٨، ١٥٥، ١٦٤، ١٩٧
إسماعيل بن عياش: ٢٧٤	٢٣٦، ٢٤٧، ٣٠٦
الأسود: ١١٥، ١٢١	بعض الأمم السالفة: ٢٦١
الأصبغ بن نباته: ٣١٧، ٣١٨، ٣٢٣	بعض الرواة: ١٥٣
أقليدس: ١٠٠، ١٢٩	بعض الطلبة: ٢٥٣
أنس بن مالك: ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٨٣	بعض العلماء: ١٢٦، ١٩٦
أيوب: ٢٧٥	بعض القائلين بالتحريف: ٢٥١
	بعض محققى القراء: ١٥٦
«ب»	بعض المحققين: ٢٦٣
بإذا: ١٢١	بعض المحققين من علماء أهل السنة: ١٦٢
بريد العجلي: ٣٢٤	بعض مفسر أهل السنة: ٢٠٤
بزرجمهر: ١٢٧	بعض المفسرين: ٨٢
بكير بن صالح: ٣١٣	
بطليموس: ١٢٩	«ث»
بعض: ٣٠، ١٢٦، ١٢٧، ١٣٤، ١٤٨، ١٩٥	أبو زيد ثابت بن زيد بن النعمان: ٢٨٣، ٢٨٥
٢٧٩، ٢٨٤، ٢٩٤، ٣٠٣، ٣٣٧	٢٨٧

- ثابت بن قيس بن شماس: ١١٦، ١٢٤  
 ثقف: ٢٧٧، ٢٨١، ٢٨٢  
 حجير بن عمير: ١١٠  
 حذيفة بن اليمان: ٢٥٩، ٢٦٧، ٢٧٤  
 حرير: ٣٢٦  
 حسان بن ثابت: ٣٢٠  
 الحسن البصري: ٢٧١، ٢٧٣، ٣٣٨، ٣٣٩  
 حسن بن سليمان الحلبي: ٣١٢  
 أبو محمد الحسن بن طلحة: ٣٢٤  
 الحسن بن عطية: ٣١٣  
 أبو علي الحسين بن سينا: ٨٤  
 الحسين بن عبيد الله القضايري: ٣٣٤، ٣٣٥  
 الميرزا حسين بن الميرزا محمد تقي ابن  
 الميرزا علي محمد النوري الطبرسي: ٢١٥،  
 ٢١٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٦، ٢٩٠، ٢٩١، ٣١٠،  
 ٣١٤، ٣١٥، ٣٢٤، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٧، ٣٤٠  
 الحسين بن يزيد النوفلي: ٢٥٨  
 حسين يوسف موسى: ١١٥، ١٢٤  
 الحصين بن نمير: ٢٦٧  
 حفص: ١٥١  
 حفص بن عمر: ١٥٢  
 حماد: ٣٢٦  
 حمدويه بن نصير: ٣١٠  
 حمزة بن حبيب الكوفي: ١٥١، ١٥٢  
 جابر بن سمرة: ٢٧٢  
 جابر بن عبدالله الأنصاري: ٣١٢  
 جابر بن يزيد الجعفي: ٣٠١، ٣٠٢، ٣١٢  
 ٣١٧، ٣٢٢، ٣٢٥، ٣٣٠  
 جارية بن مجتمع بن جارية: ٢٨٥  
 جرجي زيدان: ٥٨  
 جعفر بن أيوب: ٣٣٥  
 جعفر بن محمد بن قولويه: ٣١٣  
 جندب: ٣١٤  
 جهم بن الصلت: ٢٦٧  
 الحارث بن أسد المحاسبي: ٢٨٧، ٢٩٥،  
 ٢٩٧  
 الحارث بن الحصيرة: ٣٢٣  
 الحارث بن الهشام: ٢٧٤  
 حاطب: ٢٧٢  
 الحجاج: ٢٥١، ٢٥٢

حنظلة بن الربيع التيمي: ٢٦٧، ٢٦٨

الربيع: ٣٣٩

الرجال بن عَنقوة: ١١٣

الرجل: ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٩١، ٣٣٨

رجل من الأنصار: ٢٧٤

رجل من بني أسد: ١٢٤

رستم: ١٢٥

روح: ١٥٢

رويس: ١٥٢

ز

الزبير بن العوام: ٢٦٧

الزجاج: ٢٦٧

زرارة: ١٤٤، ١٧٤، ١٧٦، ٢٤٢، ٢٦٣

زربن جيش: ٣٢٩

زياد: ١٢٠

زياد بن معاوية بن ضباب الغطفاني، المعروف

بالتابغة الذباني: ٥٨

زيد: ١٨٧

زيد بن أرقم: ٢٦٨

زيد بن ثابت بن النعمان: ٢١٢، ٢٦٥ - ٢٧١،

٢٧٣ - ٢٨٣، ٢٨٥، ٢٨٧، ٢٩٨

زيد بن الجهم الهلالي: ٢٠٥

زح

خارجة: ٢٧١

خارجة بن زيد: ٢٧٥

خالد بن سعيد بن العاص: ٢٦٧

خالد = ابن الوليد: ١١٥، ١١٦، ١٢٣، ١٢٤

خزيمة بن ثابت الأنصاري: ٢٦٩، ٢٧٢،

٢٧٣، ٢٧٥، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٨٠، ٢٨١

خلاد بن خالد: ١٥١

أبو علي خلف بن حامد: ٣٢٤

خلف بن مشام البراز: ١٥١، ١٥٢

ذ

داذوية: ١٢١، ١٢٢

ذ

ذو الشدية: ٣١١

ذو النون: ١٢٤

ذ

ربيع بن حريز: ٣٢٦

- زيد القحطام: ١٨٠، ٣١٧  
 سليمان بن أرقم: ٢٧٣  
 سليمان بن جعفر الجعفري: ٣١٣  
 سليمان بن داود المنقري، المعروف  
 بالشاذكوني: ٣١٢  
 سليمان بن عبد الله بن الحسن بن الحسن:  
 ٣١٤  
 سليم بن قيس: ٣٠١  
 سهل بن زياد: ٣١٧  
 سهل بن سعد: ٢٥٩  
 سيويه: ٢٠١  
 سيف بن عميرة: ٣١٦  
 سعد بن أبي وقاص: ٢٦٥  
 سعد بن عباد: ٢٨٥  
 سعد بن عبد الله القمي: ٣١٣، ٣١٢  
 سعد بن عبيد بن النعمان بن عمرو بن زيد:  
 ٢٨٦  
 سعد الخير: ١٩٧  
 سعدي: ١٠٠  
 سعيد بن جبير: ٢٨٤، ٢٨٥، ٣٠٦، ٣٣٩  
 سعيد بن العاص: ٢٧٤، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٨١  
 ٢٨٢  
 سفيان بن عيينة: ٢٧٨  
 سلامة بن محمد: ٣٣٤  
 سلمان فارسي: ٤٤، ٣١٤  
 سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني: ٢٠٨  
 ٢٥٩، ٢٨٤، ٢٨٥، ٣٠٥  
 شاذان بن جبرئيل: ٣١٨  
 شيبث بن ربعي الرياحي: ١١٩  
 شبيب بن أنس: ١٧٩  
 شذاد بن أوس: ٢٥٩  
 شرحبيل بن حسنة الطائفي: ٢٦٧  
 شرحبيل بن مسلمة: ١١٦  
 شريك بن عبد الله: ٢٦٦، ٣١٢  
 شهر بن باذام: ١٢١  
 شيخ القميين: ٣٣٥



- الشيطان: ١٣٥، ١٤٠، ٣١٤
- بالمحدث القمي: ٨٤، ١٣١
- الميد: ٩٢، ٩٣، ١٧٥
- عبدالأعلي بن عبادته بن عامر القرشي: ٢٧٧
- عبد الحميد بن يحيى بن سعد الكاتب: ١٢٧
- عبد خير: ٣٠٢
- عبد الرحمن بن أبي بكر: ١١٦
- عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين أبي بكر السيوطي: ١٤٣، ١٤٤
- ١٤٦، ١٥٥، ٢٦٦، ٢٨٤، ٢٨٦، ٣٠٣، ٣٢٩
- عبد الرحمن بن الحارث بن هشام: ٢٧٤
- ٢٧٧، ٢٨١، ٢٨٢
- عبد الرحمن بن حاطب: ٢٧٢
- عبد الرحمن بن عوف: ٢١٠، ٢٦٥
- عبد الرزاق: ٢٦٦، ٢٧٧
- عبد العظيم الحسني: ٣١٧
- عبد الفتاح الصعدي: ١١٥، ١٢٤
- عبداه: ٢٧٦
- عبداه بن الأرقم: ٢٦٧
- عبداه بن الحسن: ٣١٤
- عبداه بن حماد الأنصاري: ٣٢٣
- عبداه بن الزبير: ٢٧٤، ٢٨١
- عبداه بن سعد بن أبي سرح: ٢٦٧
- صباح المزني: ٢٢٣
- الدكتور صبحي صالح: ٢٤٩، ٢٥٠
- صعصعة: ٢٧٠
- صفوان بن يحيى: ٣١١
- ض
- الضحاك: ٢٢٤، ٣٣٩
- ضرار بن الأزور: ١٢٢
- ط
- طاهر الوزاق: ٣٣٥
- طلحة: ٣٠١
- طليحة بن خويلد الأسدي: ١٢٢ - ١٢٥
- ع
- عاص بن وائل السهمي: ١٢٥
- عاصم بن بهدلة الكوفي: ١٥١
- عبادة بن الصامت: ٢٨٦
- عباس بن محمدرضا بن أبي القاسم، المشتهر

عبيد بن معاوية بن زيد بن ثابت بن الضحّاك:

٢٨٧

عثمان بن أبي العاص: ٣٠٧، ٣٠٦

عثمان بن عفّان: ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٤، ٢٠٧

٢١٠، ٢٢٥، ٢٣٩، ٢٤٨، ٢٥٠، ٢٦٥، ٢٦٧

٢٦٨، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٤-٢٧٧، ٢٧٩-٢٨١

٢٨٣، ٢٨٤، ٢٩٥، ٢٩٧-٢٩٩، ٣٢٩

عروة بن الزبير: ٢١٠، ٣٢٩

عطاء: ٢٧٧

عقبة بن أبي معيط: ١٢٥

العقّة: ١٢٠

العكاشة: ١٢٤

عكرمة: ٢٦٧، ٢٧٧، ٣٣٨

العلاء بن الحضرمي: ٢٦٧

علاء بن عقبة: ٢٦٧

علي بن إبراهيم القمي: ٧٣، ٩٠، ٢٠٩، ٢٢٢

٢٥٨، ٢٦١، ٣١١، ٣١٧، ٣٢٦، ٣٢٩، ٣٣٠

علي بن أبي حمزة: ٣٢٩

علي بن أحمد الدقاق: ٢٥٨

علي بن أحمد الكوفي: ٣١٠

علي بن أسباط: ٣٢٩

علي بن حبيب المدائني: ٣١٠

أبو بكر عبدالله بن أبي داود سليمان بن

الأنثع السجستاني: ١٩٨، ٢٠٧، ٢١٠

٢٧٠-٢٧٣، ٢٧٥، ٢٧٧، ٢٨٤

عبدالله بن سنان: ٣٣١

عبدالله بن عامر الدمشقي: ١٥١، ١٥٣، ٢٧٧

عبدالله بن عباس: ٢٩، ٣٠، ٧٦، ١١٥، ١٤٥

٢١٠، ٢٢٤، ٢٥٩، ٢٨٣-٢٨٦، ٣٠٦، ٣٠٨

٣٢٠، ٣٣٨، ٣٣٩

عبدالله بن عمر: ٢٧١

عبدالله بن عمرو بن العاص: ٢٦٠، ٢٨٦

عبدالله بن فضالة: ٢٧٢

عبدالله بن كثير المكي: ١٥١، ١٥٣

عبدالله بن محمد بن سليمان بن عبدالله بن

الحسن بن الحسن: ٣١٣

عبدالله بن مسعود: ٥٦، ٧٣، ١٤٦، ٢٠٢

٢٥٩، ٢٦٦، ٢٧٣، ٢٨٦، ٢٩٠، ٢٩٣، ٢٩٨

٣٠٤

أبو الحسن عبدالله بن المقفع الفارسي: ١٢٦

١٢٧

عبدالله بن النّواحة: ١١٠

عبدالله بن كعب: ١٢٠

عبيد: ٢٧٨

- علي بن الحسين بن موسى بن محمد بن  
موسى، المعروف بالشریف المرتضى، وعلم  
الهدى: ١٣١، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٦، ٢٦٦،  
٢٩٠-٢٩٢
- علي بن الحكم: ٣٢٩
- علي بن رباح: ٢٨٣
- علي بن سويد السائي: ٣١٠
- علي بن عبد العالي: ٢٠٣
- علي بن محمد: ٣٢٤
- علي بن محمد الجبائي: ٣٣٤
- علي بن موسى بن جعفر بن محمد الطاوس  
العلوي القاطمي: ٢٦٧، ٢٩١، ٢٩٨، ٣١٣،  
٣١٤، ٣٣١
- علي بن يزيد: ٣٣٠
- عمار بن مروان: ٣١٧، ٣٣٠
- عمار بن ياسر: ٣١٤
- عمران بن هشم: ٣١١
- عمر بن الخطاب: ١٢٤، ٢٠٤، ٢١٠-٢١٢،  
٢٤٧، ٢٥٠، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٩-٢٧٦،  
٢٧٨-٢٧٩، ٢٨١، ٢٩٦، ٣٠٠، ٣٢١، ٣٣١
- عمر بن محمد بن زيد: ٢٧٤
- عمرو بن عوف: ٢٥٩
- عمير بن طلحة النمري: ١١٣
- أبو الدرداء عويمر بن زيد: ٢٨٣، ٢٨٥-٢٨٧
- عيسى: ١٥٢
- عيسى بن علي: ١٢٦
- عينه بن حصن: ١٢٣
- غ
- غالبه: ٧٨
- غياث بن إبراهيم: ٢٥٨
- غير واحد: ٣١٦
- ف
- الفراء: ٢٦٧، ٢٨٥، ٣٣٩
- أبوسعید فرج بن لب: ١٤٣
- فروع: ٦٩، ٧٠، ٢٦١، ٣١١
- الفضل بن الحسن بن الفضل الطبرسي: ٢٠٢،  
٢٠٦، ٣٢٩، ٣٣٢، ٣٣٨
- الفضل بن ذكین: ٢٨٥
- فضل بن روزبهان: ٢٤
- فیروز: ١٢١
- ق
- قابوس بن وشمگیر: ١٢٨

- القاسم بن محمد الأصبهاني: ٣١٢  
قالون: ١٥١  
قتادة بن دعامة: ١٨٠، ١٨١، ٢٢٣، ٢٨٣، ٣٣٩  
قنيل: ١٥١  
ك  
الكافر: ٢٩٠  
كهس: ٢٧٩  
د  
الليث بن خالد: ١٥٢  
الليث بن سعد: ٢٧٨  
ذ  
مالك بن أنس: ٢٧٦  
مالك بن زمرة: ٣١١  
مالك بن نويرة: ١١٨  
المبرّد: ٣٣٨  
مجاعة بن مرارة: ١١٥، ١١٦  
مجاهد: ١٧٧، ٢٦٧، ٢٧٧، ٢٨٤، ٣٣٩  
مجمع بن جارية: ٢٨٥  
محكم بن الطفيل: ١١٦  
العلامة محمد باقر بن محمد تقي المجلسي:  
٢٤٩، ٢٥٨، ٢٦٢، ٢٦٤  
محمد بن إبراهيم بن جعفر الكاتب النعماني:  
٣٢٤، ٣٢٣  
محمد بن أبي عبدالله الكوفي: ٢٥٨  
محمد بن أبي نصر: ٢٠٥  
محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح  
الأنصاري القرطبي: ٢٨، ٢٩، ٥٤، ٦٢، ٦٣، ٧٦، ٨٢، ٢١٠، ٣٠٥  
محمد بن أحمد بن داود: ٣٣٤  
محمد بن إدريس: ٣٣٥، ٣٣٦  
محمد بن إسحاق: ٢٨٦  
محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة  
البيسغاري: ٩٠، ١٥٠، ٢١١، ٢٥٩، ٢٧٠، ٢٧٧، ٢٨٣، ٢٨٥، ٢٨٦  
أبو جعفر محمد بن إسماعيل بن بزيع: ٣١٣  
محمد بن إسماعيل الرازي: ٣١٠  
محمد بن جعفر الرزاز الكوفي: ٣١٣  
محمد بن جمهور: ٣٢٦  
محمد بن جهم الهلالي: ٢٠٥  
محمد بن الحسن بن علي بن محمد بن

- الحسين، المعروف بالحرّ العاملي: ٢٥٩
- ٣١١، ٣٢٤، ٣٣٥
- شيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي: ٥٦، ٢٠٢، ٢٢٣، ٢٢٩، ٢٣٢
- ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٦٥، ٣٣١، ٣٣٢-٣٣٥
- محمد بن الحسين بن أبي الخطاب: ٣١٣
- محمد بن الحسين بن موسى بن محمد بن موسى، المعروف بالسيد الرضي: ٢٢٤
- محمد بن خالد البرقي: ٣١٧، ٣٣٠
- محمد بن زيد: ٢٧٤
- محمد بن زيد بن مروان: ٢٩٨
- محمد بن سليمان بن عبدالله بن الحسن بن الحسن: ٣١٤
- محمد بن سنان: ٣١٧، ٣٣٠
- محمد بن سيرين: ٢٧١
- محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي، المعروف بـ «الشيخ الصدوق»: ٧٣، ٨٣، ٨٥، ٩٧، ٢٠٠، ٢٠٣، ٢٠٩، ٢٢٩
- ٢٣٣، ٢٤٢، ٢٤٦، ٢٥٨، ٢٦٠، ٢٦٢، ٣١٢
- ٣٣٥
- محمد بن علي بن سنان: ٣٣٠
- محمد بن علي بن محبوب: ٣٣٥
- محمد بن عمر بن عبدالعزيز الكشي: ٣١٠
- محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحّاك السلمي الترمذي: ٩٠، ١٧٧، ٢٢٩
- ٢٦٣، ٢٦٦، ٢٧٠، ٢٧٥، ٢٨٣
- محمد بن الفضيل: ٣١٦، ٣١٧
- محمد بن كعب القرظي: ٢٨٦
- محمد بن محمد بن النعمان المفيد: ٢٨
- ٢٠٠، ٢٠١، ٢٢٩، ٢٤٢
- محمد بن مسعود العياشي: ٣٢، ١٧٦، ٢٦٥
- ٣١٨، ٣٢٣، ٣٢٦، ٣٣٠، ٣٣١
- محمد بن مسلم: ٣٣١
- محمد بن مسلم بن شهاب الزهري: ٢١٠
- ٢٧١، ٢٧٣-٢٧٦، ٢٧٨
- محمد بن المشهدي: ٣١٤
- محمد بن منصور: ٢٩٨
- محمد بن يحيى العطار: ٣٢٩، ٣٣٤، ٣٣٥
- محمد بن يعقوب الكليني: ٢٠٤، ٢٠٩
- ٣٢٢، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣٦
- الميرزا محمدتقي الشيرازي: ٦٨
- محمد جواد بن حسن بن طالب بن عباس، العلامة البلاغي: ٦٨، ٦٩، ٢٠٣، ٢٠٤
- ٢٩١-٢٩٣

- معاوية بن أبي سفيان: ٢٥٢، ٢٦٥، ٢٦٨  
 محمد الخضري: ٢٣  
 المعتصم العباسي: ٢٨  
 محمد رشيد رضا: ٣٠  
 المعري: ١٣٠  
 المولى محمد صالح المازندراني: ٢٣٩  
 المقيرة بن شعبة: ٢٦٧  
 الشيخ محمد طه نجف: ٦٨  
 المفصل بن عمر: ٧٣  
 محمد علي الصابوني: ٢٨، ٧٧  
 مقداد: ٣١٤  
 محمد كاظم الخراساني: ٦٨، ٢٣٥  
 ملك اسمه الرحمن: ١١٨  
 محمد مال الله: ١٩٦  
 منخل: ٣١٧، ٣٣٠  
 مروان بن محمد: ١٢٧، ٢٧١  
 الميرزا مهدي البروجردي: ٣٣٣  
 مستورد بن شداد: ٢٦٠  
 موسى بن عمران النخعي: ٢٥٨  
 مسروق: ٢٨٦  
 المنافق: ٢٩٠  
 مسلم بن الحجاج: ١٥٠، ٢٢٩  
 من ذكوه: ٣٣٠  
 المنور بن مخرمة: ٢١٠  
 المؤمن: ٢٩٠  
 المسيح: ٢٥٧  
 مسيلمة بن حبيب، المعروف بالكذاب: ١٨،  
 ١٠٩-١١١، ١١٣-١١٧، ١١٩، ١٢٠  
 «ن»  
 ٢٦٩، ١٣٤  
 النابغة الذبياني = زياد بن معاوية  
 مصعب بن سعد: ٢٧٦  
 نافع بن عبد الرحمن المدني: ١٥١  
 مصطفى صادق بن عبد الرزاق بن محمد  
 نصر بن الصباح: ٣٣٥  
 النضر بن الحارث بن كلدة: ١٢٥  
 الراعي: ٢٨، ٥٨، ١١٤، ١٢٠، ١٢١، ١٢٤  
 نهار الرجال بن عُتُقوة: ١١٠-١١١  
 ١٢٦، ١٢٨، ١٢٩  
 السيد القاضي نور الله بن شريف الدين  
 معاذ بن جبل بن أوس: ٢٧٦، ٢٨٣  
 الحسيني: ٢٠٣  
 ٢٨٥-٢٨٧

أبو جعفر يزيد بن القعقاع: ١٥٢	٤٥
يعقوب بن إسحاق: ١٥٢	هارون: ٢٦١
يعقوب بن يزيد: ٣٣٠	هبة الدين الشهرستاني: ٨٤
يعقوب الحضرمي: ١٥٩، ١٦٠	الهذيل: ١١٨، ١٢٠، ٢٧٧، ٢٨١، ٢٨٢
المحدث يوسف بن أحمد بن إبراهيم	هشام: ١٥١
البحراني: ٢٤١	هشام بن عروة: ٢٧٠، ٢٧١
يونس: ٢٨٤	هشام بن سالم: ٢٠٥، ٣٢٦، ٣٢٩
يونس بن عبد الرحمن: ٣٣١	
يونس بن يعقوب: ٣٢٤	٥٥
	الواق: ٢٨
«الكنى»	وائله بن الأسقع: ٢٨٤
ابن أبي حاتم: ٢٨٤	ورش: ١٥١
ابن أبي الحديد - عبد الحميد بن هبة الله بن	الوليد بن عبد الله بن جميع: ٢٨٥
محمد: ٤٩، ٢٦٨، ٢٩٣، ٣٠٢	الوليد بن المغيرة: ١٠٢
ابن أبي داود السجستاني - عبد الله بن أبي داود	الوليد بن يزيد: ٢١٨
سليمان بن الأشعث	
ابن أبي سرح: ٢٣٩	٥٦
ابن أبي شيبة - عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن	يحيى بن آدم: ٣١٢
عثمان العيسى: ٣٠٢	يحيى بن جعدة: ٢٧٤
ابن أبي عمير: ٣٣٠	يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب: ٢٧٢
ابن أبي العوجاء: ١٢٦	يحيى بن المبارك اليزيدي: ١٥١
ابن أبي مريم: ٣٢٩	يزيد بن إسحاق شعر: ٣١٣

- ابن أبي نجران: ٣١٣  
ابن الأثير = علي بن محمد بن محمد بن عبد الكريم: ١٨، ١٠٩، ١١٤، ١١٨، ١٢٠  
ابن الأثير = المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم: ٢٨٥، ٢٦٢  
ابن أشعث: ٢٧٨، ٢٧٩  
ابن الأعمى: ١٢٦  
ابن بابويه = محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي  
ابن بريدة: ٢٧٩  
ابن الجزري = محمد بن محمد: ١٤٣، ١٥٠  
١٥٥، ١٥٦، ١٦٥، ٣٠٨  
ابن الجعد = علي بن الجعد: ٢٥٩  
ابن جهماز: ١٥٢  
ابن الحاجب: ١٦١  
ابن حبان: ٢٨٣  
ابن حجر = أحمد بن علي بن محمد بن محمد  
محمد: ٣٠٥  
ابن الحصار: ٣٠٤  
ابن حنبل = أحمد بن محمد  
ابن خزيمة: ٢٧٥  
ابن خلدون: ٥٨  
ابن خلكان: ٢٨٧  
ابن ذكوان: ١٥١  
ابن الراوندي = أحمد بن يحيى  
ابن السكيت يعقوب بن إسحاق: ٦١  
ابن سعد = محمد بن سعد بن منيع: ٢٨٥، ٢٨٦، ٣٠٣  
ابن سيرين: ٢٧٣، ٣٠٣  
ابن شبة = عمر بن شبة بن عبيدة بن زيد: ٢٦٦، ٢٧٥، ٢٧٧، ٢٨٤  
ابن شهاب الزهري = محمد بن مسلم  
ابن شهر آشوب = محمد بن علي: ٩٠، ١٢٥، ١٣١، ٢٠٥، ٢٦٧، ٣٠٢، ٣١٦، ٣١٧  
ابن الضريس: ٣٠٢  
ابن طالوت: ١٢٦  
ابن طاووس = علي بن موسى بن جعفر بن محمد  
ابن عباس = عبدالله بن عباس  
ابن عبد ربه: ٥٨  
ابن عمر: ٢٠٨  
ابن الفضائري = الحسين بن عبيد الله  
ابن فضال: ٣٢٤  
ابن فضل الله العمري: ٢٩٨



٢٧٨ - ٢٨١، ٢٨٧، ٢٩٥، ٢٩٨، ٣٠٠، ٣٢٠

أبو بكر بن أبي داود = عبدالله بن أبي داود

أبو الجارود: ٣١١

أبو جهل: ١٢٥، ١٠٢، ٥٤

أبو الحسين الغنطاط = عبدالرحيم بن محمد:

١٢٩، ١٣١

أبو حمزة: ٣١٧

أبو حنيفة: ١٧٩، ١٨١

أبو الخطاب: ٣٢٤

أبو داود السجستاني = سليمان بن الأشعث:

١٤٥، ٢٨٣، ٢٨٤، ٣٠٦

أبو داود الطيالسي = سليمان بن داود: ٢٥٩،

٢٨٤، ٢٨٥

أبو الدرداء = عويمر بن زيد

أبو ذر: ٣١١

أبو زيد = ثابت بن زيد

أبو سعيد الخدري: ٢٥٩

أبو شامة: ١٥٥

القاضي أبو عاصم: ٣٣٩

أبو عباس الطبري: ١٣٠

أبو عبدالله الزنجاني: ٢٩٨

أبو عبدالله القزويني: ٣٣٤

ابن قتيبة: ٢٦٨

ابن كثير = إسماعيل بن عمر: ٢٦٦، ٣٢٠

ابن لاوي اليهودي: ١٢٩

ابن ماجه: ٣٢٠

ابن مالك: ٦٥

ابن مجاهد: ١٥٩

ابن محبوب: ٣١٧

ابن مردويه: ٢٠٨، ٣٢٠

ابن مسلم = محمد بن مسلم

ابن مسعود = عبدالله بن مسعود

ابن النديم: ٣٠٣

ابن نوح: ٣٣٥

ابن هشام: ١٠٩، ١١٠، ٥٤، ٦٢

ابن الوليد = محمد بن الحسن: ٣٣٥

أبو اسحاق: ٢٧٤

أبو اسحاق السبيعي: ٣٣٠

أبو الأسود: ٣٢٩

أبو أيوب الأنصاري: ٢٨٦

أبو بصير: ٢٣٩، ٢٦٥، ٣١٨، ٣٢٢، ٣٢٩

أبو بكر: ١١٥، ١١٨، ١٢٣، ١٢٤،

١٥١، ٢٠٤، ٢٠٧، ٢٠٩، ٢٤٧، ٢٤٩، ٢٥٠،

٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٩ - ٢٧١، ٢٧٣، ٢٧٦،

ابو عبيد: ٢٠٨، ٢٧٠، ٢٧٣، ٢٧٥، ٢٧٧	«الألقاب»
٣٢٩، ٢٨٤	الألوسي = شهاب الدين محمد بن عبدا لله
أبو عبيدة: ٢٦٥	الحسيني: ٢٠٤، ٢٠٥، ٢١٠ - ٢١٢
أبو عثمان الجاحظ: ١١٤	الآسدي: ١٨٩
أبو علي الجبائي: ١٢٩ - ١٣١	الأعشى = سليمان بن مهران: ٢٦٦
أبو علي الفارسي: ٣٢٩	الأميني (صاحب القدير): ٣٢٠
أبو عمرو البصري: ١٥١	الباقلاني: ١٢٧
أبو عمرو الكشي: ٣٢٤	البخاري = محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة
أبو هوانة: ٢٤٣	البرزاز: ٣٠٦
أبو الفداء: ١٢٩	البرزي: ١٥١
أبو قلابة: ٢٧٥	البغوي: ٢٧٠، ٢٧٥، ٣٠٤
أبولهب: ٥٥، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٣٠	البلاغي = محمد جواد
أبولهيفة: ٣٢٩	البلخي: ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٣
الشيخ أبو محمد الشاعر الحكيم، المشهور بالنظامي: ٨٤	الشيخ البهائي: ٢٠٣
أبو محمد مكي: ١٥٩، ١٦٢	البيهقي = أحمد بن الحسين بن علي بن موسى
أبو المليح: ٢٧٧	الترمذي = محمد بن عيسى بن سورة
أبو موسى: ٢١٢	التهانوي: ٢٠٦
الحافظ أبو نعيم: ٣٢٠	الثعلبي = أبو إسحاق أحمد بن محمد: ٢٦٧، ٢٦٨
أبو هريرة: ١١٣، ١١٥، ٢٥٩	الجبائي: ٢٦٧، ٣٣٨، ٣٣٩
أبو واقد الليثي: ٢٦٣	
أبو يحيى: ٣١٧	

- الحاكم = محمد بن عبدالله النيسابوري: الزركلي: ١٢٨-١٢٦، ٥٨
- ٢٠٨، ١٤٥، ٢٢٩، ٢٨٣-٢٨٥، ٣٠٦ الزنديق: ٣٠١، ٣٣٧
- الحرّ العاملي = محمد بن الحسن بن عليّ الزهري = محمد بن مسلم
- المحقق الخراساني = محمد كاظم زين الدين البياضي = عليّ بن محمد: ٢٦٦
- الخوارزمي = موفق بن أحمد بن محمد: السامري: ٢٦٣، ٣١١
- ٢٨٣، ٣٠٢، ٣١٣، ٣١٤ السبكي: ١٤٣، ٢٠٦
- السيد الخوئي = أبو القاسم: ١٩٩، ٢٠٤ السدي = إسماعيل بن عبدالرحمن: ٢٢٣
- الدارقطني: ٢٤٣ ٢٦٧، ٣٠٣، ٣٣٩
- الدارمي: ٢١١، ٢٦٦ السعدي: ١٠٠
- الدائي: ١٥٥ السمعاني: ٥٨
- الدوري: ١٥١ السوسي: ١٥١
- الدير عاقولي: ٢٧٨ السياري = أحمد بن محمد بن سيار
- الذهبي = محمد بن أحمد بن عثمان: ٢٨ السيد بن طاووس = عليّ بن موسى بن جعفر
- ١٥٠ ابن الطاووس
- الراغب الأصبهاني = الحسين بن محمد بن السيد الرضي = محمد بن الحسين بن موسى
- المفضل: ٢١٢، ٣٣١ السيد المرتضى = عليّ بن الحسين بن موسى
- الراوندي = سعيد بن هبة الله: ٨٥ السيوطي = عبدالرحمن بن أبي بكر بن
- الرافعي = مصطفى صادق بن عبدالرزاق بن محمد
- الزرقاني: ١٤٣ الشاهر الفارسي: ٩٤
- السيد الرضي = محمد بن الحسين الشافعي: ٢١٢
- الزركشي: ١٤٣، ١٥٠، ١٥٦، ١٥٩، ٣٠٣ الشجاعبي: ٣٣٥
- الشعبي: ٢٨٥

- العلامة الجليل الشهشهاني: ٢٠٤  
 الشهيد: ١٥٦  
 الصابوني = محمد علي  
 صاحب اليمامة: ١١٥  
 صاحب اليمن: ١١٥، ١٢١  
 الشيخ الصدوق = محمد بن علي بن الحسين  
 ابن موسى بن بابوية  
 العلامة الطباطبائي = محمد حسين: ٣٠، ٣١  
 الطبراني = سليمان بن أحمد بن أيوب  
 الطبرسي = الفضل بن الحسن بن الفضل  
 الطبري = محمد بن جرير: ١٨، ١٠٩، ١١٦،  
 ١١٨ - ١٢٠، ١٢٢ - ١٢٥، ٢٦٦، ٢٨٤  
 الطيب: ٩٨  
 الطوسي = محمد بن الحسن بن علي  
 العلامة الحلبي = الحسن بن يوسف: ٥٩  
 العياشي = محمد بن مسعود  
 الفخر الرازي = محمد بن عمر بن الحسن:  
 ٢٨ - ٣٠، ٨١، ١٤٦  
 المولى الفيض الكاشاني = محمد بن مرتضى  
 ابن محمود: ٢٠٤  
 القاضي أبوبكر: ١٤٤  
 القرطبي = محمد بن أحمد بن أبي بكر بن
- فرح الأنصاري  
 القمي = علي بن إبراهيم: ٤٠، ٧٣، ٩٠  
 القهبائي: ٣٣٤  
 القوشجي: ٢٣  
 كاشف الغطاء = جعفر بن خضر بن يحيى:  
 ٢٠٢، ٢٠٩  
 الكرمانى: ٣٠٣  
 الكسائي الكوفي: ١٥٢، ١٥٩، ١٦٠  
 الكشي = محمد بن عمر بن عبدالعزيز  
 الكلبي: ١٢٠، ١٢٥  
 الكليني = محمد بن يعقوب  
 المجلسي = محمد باقر بن محمد تقي  
 المجوسي: ١٢٦  
 المحدث القمي = عباس بن محمد رضا بن  
 أبي القاسم.  
 المحدث المعاصر = حسين بن محمد  
 المحقق القمي = أبو القاسم بن محمد بن نظر  
 علي الجيلاني: ١٤٩، ١٥٧، ١٦٦، ٢١٧  
 المزني: ٢٠١  
 المعري: ١٣٠  
 المعلم: ٢٧٥  
 المقدس البغدادي = السيد محسن بن الحسن

- ابن مرتضى الأعرج: ٢٠٣  
 أمّ نعيم: ١١٦  
 أمّ الهيثم: ١١٠  
 الشهيدة أمّ ورقة بنت عبد الله بن الحارث: ٢٨٥  
 حفصة بنت عمر: ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٣، ٢٧٤  
 حميدة بنت يونس: ٢٠٧  
 حواء: ٦٨  
 سارة: ٦٩  
 سجاح بنت الحارث بن سويد: ١١٣، ١١٨  
 عائشة: ١١٥، ٢٠٧، ٢١٠، ٣٢٩، ٣٣٨  
 مريم: ٣٩، ٤٠، ٥٢، ٥٩، ٢٢٤  
 الإمام: ٢٥٠  
 النصرانية: ١١٩، ٢٠٧  
 اليتيمة: ٣٣٨، ٣٣٩  
 اليهودية: ٢٠٧  
 ابن مرتضى الأعرج: ٢٠٣  
 مكّي: ١٥٥  
 المنصور: ١٢٦  
 المهدي: ١٥٥  
 النجاشي - أحمد بن علي بن أحمد بن  
 العباس  
 النسائي - أحمد بن شعيب بن علي  
 النظامي - إلباس بن يوسف بن زكي: ٨٤  
 النعماني - محمد بن إبراهيم بن جعفر  
 التكرلاوي: ٢٨٥  
 النويري: ١٤٣  
 المحدث النوري - الميرزا حسين بن  
 الميرزا محمد تقي  
 وحشي: ١١٦  
 والد: ٩٥  
 ولد: ٩٥  
 والنساء  
 الصدّيقة الطاهرة، فاطمة الزهراء: ٣٩، ٤٠  
 ١٣٥، ١٣٦، ٢٤٩  
 ابنة عم فيروز: ١٢١  
 امرأة أبي لهب: ٥٥

## ٧ - فهرس الأهم والجماعات والفرق والقبائل والطوائف

العنوان	الصفحة
الآباء	١٣٩، ٧١
الآخرون	١٩٩، ١٨٢، ١٧٢
آل طاهر	٣٣٣
أئمة الحرمين والعراقيين والشام	١٥٩
الأئمة السبعة	١٥٦، ١٥٥، ١٤٣
أئمة علم الرجال	٣٣٣
الأجداد	١٣٩
الأحزاب	٣١٤
الأخباريون	٢٠٤
الأدبا	٢١٢، ٢١٠، ١٢٥
الأدباء الممتازون	١٠٩
أرباب السير	٢٦٦
الأزواج	٣٣٧
الأصحاب	٢٦٧، ٢٦٤
أصحاب الإبل	٧٧
أصحاب الحديث	٢٠٢
أصحاب رسول الله ﷺ	٣٠٤، ٢٨٦

٢٦٥	أصحاب السقيفة
٢١١	أصحاب الشافعي
٢٥٢	أصحاب علي عليه السلام
٢٦١	أصحاب فرعون
٢٧٥	أصحاب محمد صلى الله عليه وآله
٣٣٨، ٢٠٩، ٢٠٣	أصحابنا الإمامية
١٥٦	الأصوليون
٢٤٨، ٢٠٦	الأطفال
١٢٥	الأعاجم
٢٢	أعظم علماء الشيعة الإمامية
٢٤٧، ٢٣٦	الأعلام
١٥٥	أعلام أهل السنة
١٢٨	أعلام الشيعة
٣٣٨	أعلام المفسرين
٦٩	الإمام
٣٣٥، ٢٢٩، ٢٠٩، ٢٠٢، ٢٠٠، ١٩٦	الإمامية
٣٤٠، ٣١٤، ٣١١، ٢٧٤، ٢٦٣، ٢٥٧، ٢٣٣، ٢٣٠، ٢١٥	الأئمة
١٣٢، ١١٨	الأئمة الإسلامية
٢٦٣، ٢٦١، ٢٥٨، ٢٥٧، ١٤٧	الأسم السالفة، السابقة
١٥٨	الأئمة المحمدية
٢٩٢، ٢٩١، ٢٣٠	أئمة النبي صلى الله عليه وآله
١٥٨	الأئمة النبوية

١٠٣، ١٠١	الأمويون
١١٦	أناس
٢٦١، ١٤٩، ١٤٦، ١١٧، ٤٢، ٤١، ٣٩، ٣٨، ٣٣، ٢٧، ٧	الإنس
٣٣٣، ٢١٨، ١٠٣، ٩٨-٩٣، ٧٨، ٧٦، ٦٣، ٥٨، ٥٧، ٥١، ٤٦، ٤١، ٣٣، ٩	الإنسان
٣٠١، ٢٩٧، ٢٨٦، ٢٧٤، ٢٧٠، ٢٤٩، ١١٦، ٤٤	الأنصار
٢٢٥	أهل الإسلام
٤٤	أهل أصبهان
٢٧٦	أهل الأمصار
١٩٧	أهل البدع
٢٩٨	أهل البصرة
١١١	أهل بيت من بنى حنيفة
٢٠١	أهل التفسير
١١١	أهل الحجاز
١٤٥	أهل الحق
٤٣	أهل الروم
٣٠٦	أهل السنة
٢٦٨	أهل السيرة
٢٩٨، ٢٩٧، ٢٧٤	أهل الشام
٢١٢	أهل الظاهر
٢٩٧، ٢٧٤، ١٧٩	أهل العراق
٦١	أهل عصر موسى ﷺ
٢٠١	أهل العناية



١٥٧	أهل الفرق
١٠٣، ٧١، ٦٦	أهل الكتاب
٢٩٨	أهل الكوفة
٢٢٦	أهل اللغة العربية
٢٩٨	أهل المدينة
٢٩٨	أهل مكة
٧٧	أهل النخيل
١١١	أهل زمان
٢٧١، ٢٦٩، ١١٩، ١١٥، ١١٠، ١٠٩	أهل الإمامة
٢٥٧، ١٨٢، ١٧٢	الأولون
٣٣٧	الآيتام
البشر ٢٩، ٣٥، ٣٧، ٤٠، ٤١، ٤٩، ٦٤، ٦٦، ٧٤، ٧٦، ٧٨، ٨٠، ٨٤، ٨٥، ٨٩، ٩١، ٩٩، ١٠٠، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٩، ١٣٣، ١٣٤، ١٦٩، ١٧٢، ١٨٢، ٢٩٥	
٢٨٧	البغداديون
٣٢٢، ٢٢٦، ٢١٢، ٢١٠، ١٤٨، ١٣٤، ١٢٧، ١١٨، ٤٣	البلغاء
١٣٣، ٩١	البلغاء المتبحرون
١٠٩	البلغاء المشهورون
١٢٧	بلغاء الناس
١٢٤-١٢٢	بنو أسد
٢٦١	بنو إسرائيل
٢٥٢، ٢٥١، ١٢٧	بنو أمية
١١٨	بنو تغلب

١٢٠، ١١٨	بنو تميم
١١٩، ١١٦، ١١٥، ١١٢-١٠٩	بنو حنيفة
١٢٤، ١١٦، ١١٥	بنو عامر
١٢٤، ١٢٣	بنو غطفان
١٢٣	بنو فزارة
١٤٥	بنو المالكية
١١١	بنو المهرية
١٢٥	بنو هاشم
١١٨	بنو يربوع
١٦٠، ١٥٨	التابعون
٣٣٦	الثقات
١٢٥	ثمود
٦٠	الجاهلون
٢٨٤، ٢٦٨، ٢١٢، ١٩٨، ١٦٢، ١٦١، ١٥٢، ٨٥	جماعة
١٢١	جماعة من أصحاب رسول الله ﷺ
٣٣٣	جماعة من أصحابنا
٢٠٠	جماعة من أهل الإمامة
٢٩٠، ٢٤٩، ٢٠٢	جماعة من الصحابة
١٩٨	جماعة من العلماء
١٣١	جماعة من علماء السنة
١٧٧، ١٧٠	جماعة من المحدثين المنكرين
١٤٤	جماعة من المحققين من العامة

٢٥٧	جماعة من المفسرين
٢٦٨، ٢١٠، ١٤٣، ١٣٢، ١٣١، ٨٤، ٣٠، ٢٩	الجمهور
٢٠٣	جمهور الإمامية
٢٨	جمهور أهل الاعتزال
٣٠٣، ٢١٢	جمهور علماء السنة
٨٤	جمهور المتقدمين
٢٠٤	جمهور المجتهدين
٢٦١، ١٧٢، ١٤٩، ١٤٦، ١١٧، ١٠٢، ٤٢، ٤١، ٣٩، ٣٨، ٣٣، ٢٧، ٢٢، ٧	الجنّ
١١٩	الجنود
٣٢٠	الحُجّاج
٢٠٩، ٢٠٦، ٢٠٢	الحشوية
١٦٠، ١٥٢	الحقّاق
٢٥٢	حفظة القرآن
٨٤	حكماء قديم الفرس
٢٦٩	حملة القرآن
٢٥٩، ٢٢٩، ٢٢٥، ٢٠٢، ١٢٨	الخاصة
٣١٠	المخائون
٣١٥، ٣٠٣، ٢٩٤، ٢٦٦، ٢٥١، ٢٤١، ١٠٣	الخلفاء
١٠٣، ١٠١	الخلفاء الأربعة
٢٦٠، ٢٣٨	الخلفاء الثلاثة
٣١١	الخوارج
١١٤	ربيعة

٢٨٠، ٢٧٠	الرجال
٢٧٦	رجال من المسلمين
٢٣٢	رواة الحديث
٣٣٥	رواة المحصلين
٢٧٤	رهب القرشيين
١٢٧	الزنادقة
٢٦٢، ٧٦	السايقون
٢٨٩	السفراء
٢١٢، ٢١٠، ٥٨	الشعراء
١٣٩	الشهداء
٣٢٩	الشياطين
٣١١، ٣١٠، ٣٠٦، ٢٤٢، ٢٠٤، ٢٠٣، ١٩٨، ١٩٦، ١٥٦، ١٤٣، ١٣٢، ١٢٨	الشيعة الإمامية
٣١٦، ٣١٥	
١٣٩	الصالحون
١٨	صبيان بني حنيفة
٣٠٧، ٣٠٦، ٣٠٤، ٣٠٣، ٢٩١، ٢٤٩، ٢٤٨، ٢٠٢، ١٩٨، ١٦٠، ١٥٨، ١٤٥	الصحابة
١٣٩	الصدّيقون
٢٨٧	الصوقيّة
١٣٩	الضالّون
٣٣٦	الضعفاء
٣٤١، ٢٠٩، ٢٠٤، ١٥٨	الطائفة المحقّقة الإمامية
١٢٨	الطاهنون

٣١٤	طواغيت الأمة
١٢٥	عاد
٢٥٩، ٢٢٩، ٢٢٥، ٢٠٩، ٢٠٦، ١٥٨، ١٣١، ١٢٨	العامة
١٢٧	العباسيون
٧٠	عبدة الأصنام
١٨٤، ٩٣، ٦٩	العبيد
٣٢٣	العجم
٣١٧	عدة من أصحابنا
٥٦	العرافون
٣٢٠	العراقيون
٢٠١، ١٩١، ١٧٢، ١٣٨، ١٣٤، ١٢٥، ١١٩، ١١٦، ١٠١، ٩٢، ٩٠، ٨٠، ٧٧، ٥٩، ٥٧	العرب
٢٩٠، ٢٧٦، ٢٦٩، ٢٦٨	
٢٣٦، ١٨٨، ١٨٧، ١٨٤، ٩٤، ٩٣، ٤٦	العقلاء
٢٧٦، ٢١٠، ٢٠٣، ٢٠٢، ١٩٩، ١٥٢، ١٢٩، ٤٨	العلماء
١٨٢	العلماء الأقدمين
٢١٥	علماء الإمامية
١٥٨، ١٤٣	علماء أهل السنة
٧٧	علماء أوروبا
٣١٠	علماء الرجال
٢١٢، ١٩٨	علماء السنة
٢٠٤	علماء الشيعة الإمامية
٢٩٠، ٢٤٢	علماء العامة

٤٤	علماء الفرس
١٦٥	علماء الفريقيين
٢٠١	علماء المسلمين
٢٧٥	الغللمان
٢٧٣	غللمان تقيف
٢٧٣	غللمان قريش
٢٩٢، ٢٦٢	الفرقة
١٥٨	الفرقة المحقة
٣٤١، ٢١٦، ٢٠٤	الفرقة الناجية المحقة
١٨٢	فريق من علماء السنة
٢٨٨، ٢٢٨، ٢١٦، ١٧٧، ١٧٢، ١٢٨	الفريقيين
٢٥٨، ٢٢٦، ١٤٨، ١٣٤، ١١٨	الفصحاء
١٣٣	الفصحاء البارعون
١٠٩	الفصحاء المعروفون
٩١	الفصحاء الناهيون
٢٣٢، ١٤٤	الفقهاء
٨٤	الفلاسفة
١٨٥	القائلون بالتحريف
٢١٧	القادحون
٣٠٠، ٢٩٧، ٢٦٨	القبائل
٢٣٦	القدماء
٢٧٠، ١٦١، ١٥٩، ١٥٥، ١٥٣	القرءاء

١٦٢	القرءاء السبعة
٢٧٩، ٢٧٣، ٢٦٩	قرءاء القرآن
٣٢٥، ٣٢٤، ٢٧٥، ٢٧٤، ٢٠٥، ١٢٥، ١٢٣، ١٢٠، ١١٠، ١٠٩	القريش
٣٣٥	القمييون
١٩٩	القوم
٨٣	القوم المستضعفون
٢٠٦	قوم من أهل الحديث
٢٠٦	قوم من حشوية العامة
٣٢٠، ٢٩٠، ٢١٢، ١٢٢، ٥٤	الكافرون
١٣٠	الكاهنة
٣٠٨	الكتاب
٢٦٨	كتاب الوحي
٢٦٥	الكذابون
٢٩٤، ٢١٧، ١١٦، ١٠١	الكَفَّار
٥٦	الكَهَّان
١٠٩	الكهانة
١٦٣	الكوفيين
١٩	الماديون
١٩٨	المالكية
٢٠٠، ١٥٩، ١٥٦، ٨٤	المتأخرون
٢٠٨	المبشرون
١٠٩	المتبشرون

٢٠٠، ٦٢	المتقدمون
١٧٢، ١١٠	المتقون
١٦٩، ١٤٤، ٢٨	المتكلمون
٢٦٠، ٢٠٩، ١٧٧	المحدثون
٣٢٣، ٣١٥، ٢٣٠	المحرّفون
١٥٨، ١٥٥، ١٤٤، ١٠٩	المحقّقون
٢٦٨	المحقّقون من أهل السيرة
٢٩١، ٢١٦، ١٩٥، ١١٨، ١٠٧	المخالفون
١٧٧	المخالفون المنكرون
٣٢٠	المدتّيون
٨٣	المستضعفون
٥٣	المستهزؤون
١٣٣، ١٢٨، ١٢٣، ١٢٢، ١١٨، ١١٦، ١١٠، ١٠٧، ١٠٣، ١٠١، ٧٥، ٥٤، ٥٣	المسلمون
٢٥٩، ٢٥٣، ٢٥٠، ٢٤٩، ٢٤٣، ٢٣٩، ٢٠٦، ٢٠٢، ١٩٥، ١٦١، ١٤٥، ١٤٤	
٣٢١، ٣٢٠، ٣٠٠، ٢٩٧، ٢٩٣، ٢٩١، ٢٨٩، ٢٨٠، ٢٧٦، ٢٧٣، ٢٦٩، ٢٦١	
٣٤١، ٣٣٩، ٣٣٣، ٣٢٧	
١٥٩، ١٥٣	المشايخ
٣٣٥	مشايخ أرباب الحديث
٣٣٥	مشايخ الإمامية
٢٦٩، ٢٦٣، ١٢٢، ٥٣	المشركون
١٢٠	مشيخه بني تميم
٣٢٠	المصريّون
٣٣٥	المصنّفون



٢٧٢، ١١٤	مَضَر
٢٢٦	المعاصرون
٣٣٣، ٢٣٠، ٢١٨، ٢١٧، ١٩٥، ١١٨، ١٠٨، ١٠١، ٦٧	المعاندون
١٣١	المعتزلة
١٦١	المعدودون
١٦٠	المعروفون
٢٧٥	المعلمون
٢٢٥	مفسرو العامة والخاصة
٣٣٩، ٣٣٨، ٢٥٧، ٢٢٥، ٢٢٣، ٨١، ٤٨، ٤٧	المفسرون
١٢٨	الملاحدة
١١٨	الملّة الباطلة
٢٦٨، ٢٦٧	الملوك
٣٣٦	الممدوحون
٣٣٧، ٢٩٤، ٢٩٠، ٢٣٧، ٢٢٥، ١١٥	المنافقون
٥٦	المنجمون
٢٠٨	المتذرون
٣٠١، ٢٩٧، ٢٤٩، ١١٦، ٤٤	المهاجرون
١٨٤	الموالي
١٢٥	المؤرخون
٣٢٠، ٣٠٧، ٢٩١، ٢٩٠، ٥٥	المؤمنون
٨٩، ٧٣، ٧١، ٦١، ٥٩، ٤٣، ٤١، ٤٠، ٣٩، ٣٥، ٣٣، ٢٨، ٢١، ١٩، ١٧، ٩	الناس
١٤٣، ١٣٩، ١٣٤، ١٣٣، ١٢٧، ١٢٣، ١٢٢، ١١٥، ١١٢، ١٠٩، ١٠٥، ١٠٠	

١٤٥، ١٤٧، ١٤٩، ١٥٥، ١٥٧، ١٥٩، ١٦٢، ١٦٦، ١٧١، ١٧٣، ١٧٨، ١٨٠، ١٩٥،

١٩٩، ٢٠٠، ٢٠٣، ٢٠٥، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٢٥-٢٢٧، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٣، ٢٤٢، ٢٤٤،

٢٤٦-٢٤٨، ٢٥٢، ٢٦٤، ٢٧٠، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٦، ٢٧٨، ٢٨١، ٢٨٤، ٢٩٠،

٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٧، ٣٠٢، ٣١٢، ٣١٥، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٣٦، ٣٤١،

النساء ٥، ٤٠، ٤٥، ٦٧، ٩١، ١٠٢، ١١٦، ١١٩، ١٣٩، ١٥٠، ١٧١، ١٩٧، ٢٢٤، ٢٢٦، ٢٥٠،

٢٨٤، ٣٢٢، ٣٣٧-٣٣٩

١٩٥، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٢، ٢٧٤، ٣٣٣

النصارى

١١٩

نصارى تغلب

٦٦، ٧٠، ٧٢

الوثنية

٣٣٧-٣٣٩

البنامى

٣٧، ١٢٩، ١٣٠، ١٩٥، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٢، ٢٦٦، ٢٧٤، ٢٧٩، ٣١٤، ٣٣٣

اليهود



## ٨ - فهرس الأيام والوقائع والحوادث

الصفحة	العنوان
١٣٥، ١٣٤، ١١٣، ٧٤، ٧٢	الآخرة
٤٦	الأحيان
٢٦١، ٤٣	أربعون سنة
٢٠٣، ٤٦	الأزمان
٢٦٢، ٢٠٩، ١٩٦، ١٩، ٧٦، ٧٢، ٤٠	الأزمة
٣٣٨	الأزمة المتأخرة
٢٦٠، ٢٤٠	الأحصار
١٨٢، ٩١	الأيام
٨٣	أيام السنة
١٢٥	أيام الشعب
٥٥	بضع سنين
٢٢٠	الجمعة
٢٣٢، ٢٢٧	الحوادث
٢٠١	الحوادث الكبار
٢٩١	حياة أمير المؤمنين ﷺ
٣٠٤، ٢٩٦، ٢٨١، ٢٣٨	حياة النبي ﷺ
٢٩٣	حين نزول القرآن

٢٧٦	خمس عشرة سنة
١٠٦	الدارين
١٣٥، ١٣٤، ٧٤، ٧٢	الدنيا
٢٧٢	الدهر
١٨٢، ٨٥	الدهور
٣٢١، ٣١٥، ٢٩٠، ٢٧١، ٢٠٢، ١٩٩، ١٢١، ١١٧، ١٠٧، ١٠١، ٦٠، ٥٤، ٤٠	الزمان
٢٥٢	زمان الحجاج
٢٣٩	زمان حياة النبي ﷺ
٢٥١	زمان الخلفاء
٢٥٠	زمان الشيخين
٢٥٠	زمان عثمان
٢٦٤، ٢٥٠، ٢٤٩، ٢٤٧	زمان النبي ﷺ
٨٩	زمان النزول
٢٤٦	زمان الأئمة ؑ
٢٨١، ٢٨٠	زمان أبي بكر
٣٣٣	زمان أبي محمد ؑ
٢٩٦	زمان حياة أبي بكر
٢٨٠	زمان حياة عمر بن الخطاب
٢٩٦	زمان حياة النبي ﷺ
٢٩٤	زمان الخلفاء
٢٦٠، ٢٥٠، ٢٣٨	زمان الخلفاء الثلاثة
٢٨٠	زمان عثمان

٢٨١	زمن عمر
٣٠٨، ٢٩٧، ٢٩٦، ٢٩٣، ٢٨٧، ٢٨٢، ٢٧٨، ٢٤٨، ٢٤٦، ٢٤٥، ٢٤٣، ٢٣٨	زمن النبي ﷺ
٢٦٨	سنة أشهر
٢٩٩	سنة أربعين من الهجرة
١٥٩	سنة ثلاثمائة
٨٢	الشتاء
٣٤١	شهر رجب المرجب
٨٢	الصيف
١١٧، ١٠٩	العام العاشر
٥٥	عشر سنين
٤٦	عشرون سنة
٢٩٠، ٢٤٤، ١٣٨، ١٣٤، ٨٤، ٧٨، ٧٧، ٧٥، ٧٢، ٥٧، ٤٠	العصر
٢٤٤، ٢٣٨	عصر الأئمة
١٤٦	عصر الصحابة
٢٥٠	عصر علي
٦١	عصر موسى
٢٩٦، ٢٩٥، ٢٩٣، ٢٩١، ٢٩٠، ٢٨٩، ٢٤٨، ٢٤٣، ٢٤٠، ٢٣٨، ١٠٩، ٤١، ٣٩	عصر النبي ﷺ
٣٣١، ٣٠٥، ٣٠٤، ٣٠٠	
٨٥، ٧٠	عصر نزول القرآن
٢٩٨	عهد أبوبكر
٢٩٩، ١٩٨	عهد عثمان
٣٠٨، ٣٠٧، ٣٠٤، ٢٩٥، ٢٩٣، ٢٩٠، ٢٨٦، ٢٨٥، ٢٨٣، ٢٦٤، ٢٤٨، ١٩٩	عهد رسول الله ﷺ

١٢٢ ٨٣	الفجر
١٣٣	القرن
١٥٩	القرن الثالث
٢٩٨	القرن الثامن الهجري
٨٤	القرن العاشر
٢٤٧، ٢٤٠، ٢٣١، ٢٢٩، ١٤٩، ١٤٧، ١٣٥، ٧٩	القيامة
٩١	اللَّيَالِ
١١٢، ٩٢، ٩١، ٨٠	اللَّيْلِ
٢٤٥، ٢١٩، ١١٢ ٨٢ ٨١	اللَّيْلَةِ
٣٠٤، ٢٥١	ليلة القدر
٢١٩، ٩٢، ٩١ ٨٠	النَّهَارِ
١٦٠	هجرة النبي ﷺ
١٦٠	واقعة الطَّف الكبري
٢٦٢، ٢٦١	الوقائع
٢٠١	وقائع المظالم
٢٤٠، ٢٣١ - ٢٢٩، ٢٢٦، ٢١٠، ٢٠٧، ٢٠٦، ١٢٣، ١١٦، ١٠٧، ٩٢، ٩١ ٨٣ - ٨١، ٦٨	اليوم
٣٢٠، ٢٧٩، ٢٧٦، ٢٧٣، ٢٧٢، ٢٦٩، ٢٥١، ٢٤٧، ٢٤٥	
٣١٣	يوم بدر
١٣٨	يوم الجراء
٢٩٢، ٢٥٢	يوم الدين
٣٤١	يوم السابع والمشرون
٣١٤	يوم العاشوراء

١١٤	يوم عقرباء
٣٢٠	يوم الغدير
١٩٦، ١٩٥، ١٧٢، ١٤٩، ١٤٧، ١٤٦، ١٣٥، ١١٧، ١٠٥، ٨٩، ٦٢، ٣٣	يوم القيامة
٣٤١، ٣١٢، ٣٠١، ٢٩٣، ٢٨٩، ٢٨٨، ٢٦٠، ٢٥٠، ٢٤٠، ٢٣١ - ٢٢٨	
٢٧٩، ٢٧٦، ٢٧٣، ٢٧٢، ٢٦٩، ٢١٠	يوم البجامة





## ٩ - فهرس الأمكنة والبقاع والبلدان

الصفحة	العنوان
٢٧٤	آذربيجان
٢٠٧	الآفاق
١١٨	أحياء من بني تميم
١٢٦، ١١٩، ١١١، ١٠٩، ٩٤، ٨٥، ٧٦، ٦٧، ٥٦، ٥٥، ٥٤، ٥٠، ٤٨، ٢٢، ١٩	الأرض
٣٤٢، ٣٣١، ٢٢٩، ٢١٤	
٢٦٩	أرض عمان
١٨٢، ٨٥، ٨٤	الأرضون
٢٧٤	أرمينية
٢٨١، ٢٧٥	الألق
١٣٧	الأكوان
٣٠٠، ٢٩٢	الأماكن
٢٧٦، ٢٧٥	الأمصار
٢٩٧	الأمكنة
٢٩٨	انكلترا
١٩٦	باكستان
٨٤	البحار
٢٢	البحر

٣٢٦، ٣١٣، ٢٨٥، ٥٤	بدر
٢٢	البر
٢٧٤، ٢٥١، ١٨٠، ١٥٢	البصرة
٢٧٦	بعض البوادي
٣٠٣، ٢٨٧، ٢٧٨، ٢٧٣، ١٥٩، ٤٤	بغداد
٢٨١	البلاد
١٤٣	بلاد الأندلسية
١٤٧	البلد
٢٠١، ١٩٩	البلدان
١٣٢	بولاقي مصر
١٢٣، ١٢١	البيت
٢٩١	بيت أمير المؤمنين ﷺ
١٧٤	بيت الخلاء
٢٩٥، ٢٨٧	بيت النبي رسول الله ﷺ
١١٥	بيت عائشة
٢٠٦	بيت العنكبوت
٢٢	بيت من الزخرف
٢٠٦	البيوت
١١٥	ثنية اليمامة
٧٧	جامعة أم القرى
٢٦٨، ٨٤، ٧٩	الجبال
٢٦٩	الجبل

٣٢٠	الجحفة
٣٢٢، ٩٨	الجار
١٢٠، ١١٨	الجزيرة
١٠٣، ٧٥	جزيرة العرب
١٣٠	جر بغداد
١٣٥، ١٠٤، ٩٤	الجنان
٣١٢، ٢٣٠، ٢٢٧، ٧٠	الجنة
٤٤	جبي
٣١٣	الحائر
٢٧٩	الحبشة
٢٧٤	الحجاز
١١٦	الحديقة
٢٥١، ١٥٩	الحرمين
١١٦	الحصن
٣١٢	الحلة
٣١٢	الحوض
١٣٥	حوض الكوثر
٤٤	خوزستان
٢٦٣	خبير
٢٣٦	الدار
٤١	الدار الباقية
٤١	الدار الفانية

٢٩٨	دار الكتب العلوية
٣٠٣، ٢٨٥، ١٢٤	دمشق
٢٧٨	دَيْرُ العاقول
٤٤	رامهرمز
٥٥، ٥٤، ٤٣	الروم
٣١٠، ٢٨٥، ١٥١	السجن
٣٤٢، ٣٠٤، ٢٦١، ٢٢٩، ١٩٩، ١٢٦، ٦٧، ٤٨، ٢٢	السماء
١٨٢، ٨٥، ٨٤، ٦٧	السموات
١٢٢	سميراء
٥٨	سوق عكاظ
٢٩٨، ٢٧٤، ٢٥١، ١٥٩، ١٢٥، ٤٣	النشام
٨٢	الشروق
١٢٥	الشعب
٢٦٩	الشمال
١٢١	صنعاء اليمن
٣٢٠	الطرق
١٢٥	الطرقات
٣٢١، ٣٢٠	الطريق
٣٦، ٣٣، ٣٢	الطور
١٢٩	العالم
٢٧٤، ١٢٥، ١٢٤	العراق
١٥٩	العراقين

١١٦	المقرباء
١٣٧	العوامل
٣٢١-٣١٩	غدير خم
٨٢	الغروب
١٢٣	خطفان
١٢٥، ٥٥	فارس
٩٢، ٨٢، ٨١	القارة
٤٤	قباء
١٢١	القصر
٣١٣، ٣١١	قم
٣١٣، ٣١٢، ٥٨	الكمة
٣١٣، ٢٩٨، ٢٧٤، ٢٥١	الكوفة
١٩٦	لاهور
٢٩٨	لنين غراد
٢٥١، ٢٣٩	مصر
٣١٠، ٤٤	المدائن
٧٧	مدرسة أكسفورد
٢٨٤، ٢٧٦، ٢٧٥، ٢٧٣، ٢٦٦، ١٥٢، ١٢٤، ١٠٢، ١٠١، ٤٤، ٣٧	المدينة المنورة
٣٢٠، ٣٠٧، ٣٠٣	
٣١٢، ٢٩٨، ٢٨٠، ٢٧١	المسجد
٥٤	المسجد الحرام
٢٩٨	مسجد دمشق

٣٢٣	مسجد الكوفة
٨٣-٨١	المشارك
٨٣	مشارك الأرض
١٢٧، ٨٤-٨٠	المشرق
٨٢-٨٠	المشرقيين
١٢٧	مصر
٨٢	مطالع الشمس
٨٣-٨١	المفارب
٨٣	مفارب الأرض
٢٦٩، ٨٤-٨٠	المغرب
٣٢٠، ٣٠٧، ٣٠٣، ٢٦٨، ٢٣٩، ١٥١، ١٢٥، ١٢٤، ١٢٢، ١٠١، ٧٧، ٥٣، ٤٤، ٤٣	مكة المكرمة
٢٥١	ممالك الإسلام
٢٧٦	المواطن
٣١١، ٢٣٠، ٢٢٧، ١٠٤	النار
١٢٥	نجران
٢٩٨، ٦٨	النجف الأشرف
٣٢٣	النهاوند
٩٤	النيران
١٢٢	واردات
٢٧٦، ٢٧٣-٢٧١، ٢٦٩، ٢١٠، ١٢٠، ١١٩، ١١٦، ١١٥، ١١٣، ١١١-١٠٩	اليامة
٢٨٦، ٢٧٩	
٣٤٢	يزد
١٢١	اليمن

## ١٠ - فهرس اللوايح والصحف والكتب

العنوان	الصفحة
الأكثاف	٢٨٧، ٢٨٠، ٢٧٠
الألواح	٢٩٢، ٢٧٢، ٢٦٤
الأناجيل الأربعة	٢٥٧
الأوراق	٢٩٥، ٢٨٧
الإنجيل	٣٣٣، ٢٦٠، ٢٥٧، ٢٥٥، ٢٢٣، ٢٢٢، ٢٠٦، ٧٢
بعض كتب العلماء الأقدمين	١٨٢
بعض الكتب القديمة	١٤٦
التوراة	٣٣٣، ٢٦٠، ٢٥٧، ٢٥٥، ٢٢٣، ٢٢٢، ٢٠٦، ٧٢، ٧١، ٦٨
الحرير	٢٦٤
دواوين الشعراء	٢٠١
الديوان	٢٦٥
الرسالات	٤٧
الرقاع	٢٨٧، ٢٨٣، ٢٨٠، ٢٦٩
الزبور	٢٢٣، ٢٢٢
الصحف	٢٨٠، ٢٧٦-٢٧٤، ٢٧٢-٢٧٠، ٢٦٤
صحف الأنبياء ﷺ	٣١٨
الصحيفة	٢٧٥



٢٨٧، ٢٨٠، ٢٧٢، ٢٧٠	القُسب
٢٩٥، ٢٨٠، ٢٧٦	الصيب
٣٠٠، ٢٩٦، ٢٩٥، ٢٩٣	القرطاس
٢٧٩، ٢٧١، ٢٦٤	القرطيس
٢٩٥	قطع الجلد المدبوغ
٣٤٠	الكتب
١١٣	كُتب التواريخ
٧١، ٦٨، ٦٦	كتب المهددين
٣٣٥	كتب المشيخة المصنفين
٤٧	كتب المفسرين
٢٨٠، ٢٧٦	الكتف
٢٩٥، ٢٨٠، ٢٧٠	اللَّخاف
٢٦٤	الألواح
٣٠٤، ٢٨٠، ٢٧٦	اللوح
٣٠٢، ٢٩٦، ٢٩٥، ٢٧٠	اللوحين
٢٩٧، ٢٨١، ٢٧٩، ٢٧٤، ٢٧١، ٢٥٥، ٢٥١، ٢٢٥، ٢١٠، ٢٠٧، ١٩٩، ١٩٨	المصاحف
٣٢٩، ٣١٩، ٣٠٩، ٣٠٨، ٣٠٤، ٣٠١، ٢٩٨	
١٤٥	مصاحف الصَّحابة
١٦٥، ١٥٥	المصاحف العثمانية
٣٠٤، ٢٧٣	مصاحفنا
٢٨١، ٢٧٩، ٢٧٧، ٢٧٤، ٢٧٢، ٢٧١، ٢٦٨، ٢٦٧، ٢٥٧، ٢٢٥، ١٩٩، ١٩٨، ١٤٥	المصحف
٣٣١، ٣٢٥، ٣٢٤، ٣١٢، ٣٠٩، ٣٠٥، ٢٩٨، ٢٩٦، ٢٩٥، ٢٩٣	

٣٠٨، ٢١٢	مصءف ابن عباس
٣٠٨، ٣٠٥، ٣٠٣، ٣٠١، ٢٩٨، ٢٩٣، ٢٩٢، ٢٥٥، ٢٠٠	مصءف أمير المؤمنين علي ؑ
٣١٩	
٢١٢	مصءف زبد
٢٩٨	مصءف الشام
٢٠٧	مصءف عائشة
١٩٩	مصءف عثمان
٢٩٨	المصءف العثماني



## ١١ - فهرس الحيوانات والثمار والمتفرقات

العنوان	الصفحة
الآبار	١١١
إبليس	٦٩
الإبل	٧٩
أنثى	٦٩
الأديان	١٤٦، ١٢٨، ٤٤
الأزلام	٧١
الأسد	١٩٠، ١٧٧
الأشجار	٧٧
أشعار العرب المسطورة	٢٠١
الأنصاب	٧١
الأنعام	٥٢، ٥٠
الأوثان	٢١٢
بقر	٦٩
التابوت	٢٧٥
التمر	٢٦٧
الثمار	٧٧
ثور	١٢٢

٦٩	جمال
١٢١	الجمل
١٢٣	الجيش
٩٠	الحجر
٦٢	الحصى
١١٢	حمامة
٦٩	حمير
٦٨	الحبة
٢٧٠، ١٧٧	الحيوان
٨٤، ٧٦	الحيوانات
٢٦٢	خنازير
٣١١	الرايات
٣١١، ١١٦	الرأية
١١٢، ٧٧، ٧٦	الرياح
١٢٢، ٢٢	الريح
٨٤، ٨٠، ٧٧، ٧٦	السحاب
١٢١	السراج
١٢٣، ١٢١، ١٠٧	السلاح
١٢٣، ١٠٧	السيف
١٠٣، ٩٠	السيوف
٩٠، ٧٦، ٦٨، ٢٠، ١٩	الشجر
٢٦٣، ٦٩، ٦٨	الشجرة
٩٨، ٩٥، ٩٢، ٨٦، ٨٥، ٨٣، ٨١، ٦٧	الشمس

١١٢	صنم
٨٢	الصيف
١١٤	ضفدع
٢٢	الطيور
٢٦٣، ٢٦١	العجل
٢٠٦	المنكبوت
٦٩	الغنم
٦٧	الفيت
١٢٤، ١٢٣، ٥٤	الفرس
١١٩	القبة
٢٦٢	قردة
١١٢	قصبة
٩٠، ٨٢، ٨١، ٦٧، ٦٢	القمر
١٢٣	كساء
٨٤	كوكب
٢٦٢، ٤٤	المذاهب
١٩٧	المذاهب الفاسدة
٢٣٠، ٢٢٧	النار
٧٧	النبات
٧٦	النباتات
٢٧٠، ١١١، ٧٧	النخل
٢٢	النمل
٤٨، ٤٧، ٤٤	النحل



## فهرس مصادر التحقيق

### - أ -

- ١- آثار البلاد وأخبار العباد، لأبي يحيى عماد الدين زكريا بن محمد بن محمود القزويني الأنصاري (٦٠٥-٦٨٢) دار صادر، بيروت.
- ٢- آلاء الرحمن في تفسير القرآن، للشيخ محمد جواد بن حسن بن طالب بن عباس بن إبراهيم بن حسين البلاغي الزبي (١٢٨٢-١٣٥٢) مؤسسة البعثة، قم، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- ٣- الإتيان في علوم القرآن، لجلال الدين أبي الفضل عبدالرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين أبي بكر بن عثمان بن محمد بن خضر بن أيوب بن محمد بن همام الدين الخضير الأسيوطي، المعروف بالسيوطي (٨٤٩-٩١١) منشورات الرضي-بيدار، قم، الطبعة الثانية، ١٣٦٣ش.
- ٤- الاحتجاج، لأبي منصور أحمد بن علي بن أبي طالب الطبرسي (من أعلام القرن السادس) دار الأسوة، قم، الطبعة الثالثة، ١٤٢٢هـ.
- ٥- الإحكام في أصول الأحكام، لأبي الحسن علي بن أبي علي بن محمد بن سالم التلمبي، أو التفليبي، الملقب بسيف الدين الآمدي (٥٥١-٦٣١) دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ.
- ٦- اختيار معرفة الرجال، المعروف بـ«رجال الكشي»، لشيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي (٣٨٥-٤٦٠) جامعة مشهد، ١٣٤٨ش.
- ٧- الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد، لأبي عبد الله محمد بن محمد بن النعمان المكي البغدادي، المعروف بالشيخ المفيد (٣٣٦-٤١٢) مؤسسة آل البيت، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.
- ٨- أساس البلاغة، لجار الله أبي القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي الزمخشري (٤٦٧-٥٣٨) دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ١٤٠٤هـ.



- ٩- أمسياب النزول، لعلي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي النيسابوري الشافعي (م ٤٦٨) دار الفكر العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م.
- ١٠- الاستبصار فيما اختلف من الأخبار، لشيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي (٣٨٥-٤٦٠) دار الكتب الإسلامية، طهران، الطبعة الثالثة، ١٣٩٠هـ.
- ١١- الاستغناء، لأبي القاسم علي بن أحمد بن موسى الكوفي العلوي ابن الإمام محمد بن علي بن موسى ابن جعفر (م ٣٥٢) إحقاق الحق، سرگودھا- پاکستان.
- ١٢- أسد الغابة في معرفة الصحابة، لعز الدين أبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الموصل، المعروف بابن الأثير الجزري (٥٥٥-٦٣٠) دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- ١٣- الإصابة في تمييز الصحابة، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن أحمد السقلاني، الشافعي، يعرف بابن حجر (٧٧٣-٨٥٢) دار الجبل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- ١٤- أصول الفقه، لمحمد رضا بن محمد بن عبد الله بن محمد المظفر التجني (١٣٢٢-١٣٨٣) مؤسسة الإمام المنتظر ع، قم، الطبعة الأولى، ١٣٨٢ ش.
- ١٥- أصول الفقه، لمحمد بن مصطفى بن حسن الدمياطي، المعروف بالخضري (١٢١٣-١٢٨٧) دار الحديث، القاهرة.
- ١٦- الاعتقادات، المطبوع ضمن سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد (المجلد الخامس) لأبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي، المعروف بالشيخ الصدوق (م ٣٨١) دار المفيد، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.
- ١٧- إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، لمصطفى صادق بن عبد الرزاق بن محمد سعيد بن أحمد بن عبد القادر الرازي (١٢٩٧-١٣٥٦) دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٢٥هـ.
- ١٨- الأعلام، لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي الدمشقي (١٣١٠-١٣٩٦) دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة السابعة، ١٩٨٦م.

- ١٩- إعلام الوري بأعلام الهدى، لأمين الإسلام أبي علي الفضل بن الحسن بن الفضل الطبرسي (م ٥٤٨) مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ.
- ٢٠- الأغاني، لأبي الفرج علي بن الحسين بن محمد بن أحمد بن الهيثم الأصبهاني (٢٨٤-٣٥٦) دار إحياء التراث العربي، بيروت، بالأفست عن مؤسسة جمال بالقاهرة، ١٣٨٣ هـ.
- ٢١- الإفصاح في فقه اللغة، لحسين يوسف موسى وعبد الفتاح الصعيدي (١٣١٠-١٣٩١) مكتب الإعلام الإسلامي، قم، ١٤٠٤ هـ.
- ٢٢- الأمالي، لأبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي، المعروف بالشيخ الصدوق (م ٣٨١) مؤسسة البعثة، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ.
- ٢٣- الأمالي، لشيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن بن علي بن الحسن الطوسي (٣٨٥-٤٦٠) مؤسسة البعثة، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ.
- ٢٤- الأمالي، لأبي عبدالله محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي، الملقب بالشيخ المفيد (٣٣٨-٤١٣) منشورات جماعة المدرسين، قم المقدسة، بالأفست عن المطبعة الإسلامية، طهران، ١٤٠٣ هـ.
- ٢٥- الأتساب، لأبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور بن محمد بن عبد الجبار التميمي السمعاني (٥٠٦-٥٦٢) دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ.
- ٢٦- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، المعروف به تفسير البضاوي «ناصر الدين أبي سعيد عبدالله بن عمر ابن محمد بن علي البضاوي الشافعي (م ٦٨٥) شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، الطبعة الثانية، ١٣٨٨ هـ.
- ٢٧- أوائل المقالات، المطبوع ضمن سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد، المجلد الرابع، لأبي عبدالله محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي (٣٣٦-٤١٣) دار المفيد، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤ هـ.
- ٢٨- الإيقاظ من الهجعة بالبرهان على الرجعة، للشيخ المحدث محمد بن الحسن بن علي بن محمد بن الحسين، المعروف بالحرز العاملي المشفري (١٠٣٣-١١٠٤) دليل ما، قم، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ.

- ٢٩- بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار عليه السلام، للعلامة المولى محمد باقر بن محمد تقي المجلسي (١٠٣٧-١١١٠، ١١١١) دار الكتب الإسلامية، طهران.
- ٣٠- البداية والنهاية، لأبي الفداء عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير بن ضوه بن كثير بن زرع البصري، ثم الدمشقي الشافعي، المعروف بابن كثير (٧٠٠-٧٧٤) دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ.
- ٣١- برهان روشن، للشيخ ميرزا مهدي بن ميرزا محمود البروجردي (١٣٠٠-١٣٨٨) مطبعة مصطفى، طهران، ١٣٧٤ هـ.
- ٣٢- البرهان في تفسير القرآن، للسيد هاشم بن سليمان بن إسماعيل بن عبد الجواد بن علي بن سليمان بن السيد ناصر الحسيني البحراني التولي الكنتكاني (١١٠٧م) مؤسسة البعثة، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ.
- ٣٣- البرهان في علوم القرآن، لأبي الحسن بدر الدين محمد بن عبيد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (٧٤٥-٧٩٤) مكتبة دار التراث، القاهرة.
- ٣٤- بصائر الدرجات في فضائل آل محمد عليهم السلام، لأبي جعفر محمد بن الحسن بن فروخ الصفار (م ٢٩٠) مكتبة آية الله المرعشي النجفي، قم المقدسة، ١٤٠٤ هـ.
- ٣٥- بلوغ الأرب في معرفة أحوال العرب، لجمال الدين أبي المعالي محمود شكري بن عبد الله بن محمود الحسيني الألوسي البغدادي (١٢٧٣-١٣٤٢) دار الكتاب العربي، مصر، الطبعة الثالثة، ١٣٤٢ هـ.
- ٣٦- البيان في تفسير القرآن، للسيد أبي القاسم بن علي أكبر بن هاشم الموسوي الخوئي (١٣١٧-١٤١٣) مؤسسة إحياء آثار الإمام الخوئي، قم، الطبعة الثلاثون، ١٤٢٤ هـ.
- ٣٧- تاريخ آداب العرب، لمصطفى صادق بن عبد الرزاق بن محمد سعيد بن أحمد بن عبد القادر الرافعي (١٢٩٧-١٣٥٦) المكتبة المصرية، بيروت، ١٤٢٥ هـ.
- ٣٨- تاريخ آداب اللغة العربية، المطبوع ضمن مؤلفاته ج ١٣، لهرجي بن حبيب زيدان (١٢٧٨-١٣٣٢) دار الجبل، بيروت، ١٤٠٢ هـ.

- ٣٩- تاريخ الأمم والملوك (تاريخ الطبري)، لأبي جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب (٢٢٤-٣١٠) بيروت، بالأقست عن الطبعة بالقاهرة، ١٣٨٧ هـ.
- ٤٠- تاريخ بغداد (تاريخ مدينة السلام)، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت أحمد بن مهدي، المشهور بالخطيب البغدادي (٣٩٢-٤٦٣) دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ.
- ٤١- تاريخ الخلفاء، لجلال الدين أبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين أبي بكر بن عثمان بن محمد بن خضر بن أيوب بن محمد بن همام الدين الخضير الأسموطي، المعروف بالسموطي (٨٤٩-٩١١) انتشارات الشريف الرضي، قم، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ.
- ٤٢- تاريخ القرآن، لأبي عبدالله بن شيخ الإسلام الزنجاني، منظمة الإعلام الإسلامي، قسم الملاحظات الدولية، مطبعة سبهر، طهران، ١٤٠٤ هـ.
- ٤٣- تاريخ مدينة دمشق، لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبدالله بن الحسين الدمشقي الشافعي، المعروف بابن عساكر (٤٩٩-٥٧١) دار الفكر، بيروت، ١٤١١، ١٤٢١ هـ.
- ٤٤- تاريخ المدينة المنورة، لأبي زيد عمر بن شبة بن عبيدة بن زيد بن ربيعة البصري النحيري (١٧٣، ١٧٥-٢٦٢) منشورات دار الفكر، قم، ١٤١٠ هـ.
- ٤٥- تأويل الآيات الظاهرة في فضائل العترة الطاهرة، للسيد شرف الدين علي الحسيني الأسترابادي الفروي (من علماء النصف الثاني من القرن العاشر) مؤسسة النشر الإسلامي، قم، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ.
- ٤٦- التبيان في تفسير القرآن، لشيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن بن علي بن الحسن الطوسي (٣٨٥-٤٦٠) مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، بالأقست عن مكتبة الأمين في النجف الأشرف.
- ٤٧- التبيان في علوم القرآن، للشيخ محمد علي الصابوني، دار القلم، دمشق، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨ هـ.
- ٤٨- التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن، للشيخ طاهر بن محمد صالح بن أحمد بن موهوب السمعوني، الجزائري الأصل، الدمشقي المولد والوفاة (١٢٦٨-١٣٣٨) دار البشائر الإسلامية.

والناشر مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الثالثة، ١٤١٢.

٤٩- تحبير التيسر في قراءات الأئمة العشرة، لشمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف العمري الدمشقي، يعرف بابن الجزري (٧٥١-٨٢٣) دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

٥٠- تحف العقول عن آل الرسول ﷺ، لأبي محمد الحسن بن علي بن الحسين بن شعبة الحراني الحلبي (من أعلام القرن الرابع) مؤسسة النشر الإسلامي، قم، الطبعة الخامسة، ١٤١٧هـ.

٥١- ترجمة الكتاب المقدس، أي كتب العهد القديم والعهد الجديد، دار السلطنة، لندن، ١٨٩٥م.

٥٢- تفسير الخازن، المسمى لباب التأويل في معاني التنزيل، لأبي الحسن علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم بن عمر بن خليل شحجي البغدادى (٦٧٨-٧٢٥) دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.

٥٣- تفسير الصافي، لمحمد بن المرتضى بن محمود، المدعو بالمولى محسن، والمشتهر بالفيض الكاشاني (١٠٠٧-١٠٩١) المكتبة الإسلامية، طهران، ١٣٦٢ش.

٥٤- تفسير العياشي، لأبي النظر محمد بن مسعود بن محمد بن عياش السلمي السمرقندي، المعروف بالعياشي، (من أعلام القرن الثالث الهجري) المكتبة العلمية الإسلامية، طهران، الطبعة الأولى، ١٣٨٠-١٣٨١هـ.

٥٥- تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان، لنظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري (كان حياً ٨٢٨) دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

٥٦- تفسير فرات، لأبي القاسم فرات بن إبراهيم الكوفي، (من أعلام الغيبة الصغرى) مؤسسة الطباعة والنشر لوزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، طهران، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

٥٧- تفسير القرآن العظيم، لأبي الفداء عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير بن ضوء بن كثير بن زرع البصري ثم الدمشقي الشافعي، المعروف بابن كثير (٧٠٠-٧٧٤) مكتبة دار التراث، القاهرة.

٥٨- تفسير القرآن العظيم، لأبي محمد عبد الرحمان بن محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مهران

التيبي الحنظلي، المعروف بابن أبي حاتم (٢٤٠-٣٢٧) مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، الطبعة الثالثة، ١٤٢٤هـ.

٥٩- تفسير القرآن العظيم، المعروف بـ «تفسير المنار»، لمحمد رشيد بن علي رضا بن محمد بن محمد علي القلموني (١٢٨٢-١٣٥٤)، تقريراً لأبحاث الشيخ محمد عبده بن حسن خير الله (١٢٦٦-١٣٢٣) دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.

٦٠- تفسير القمي، لابي الحسن علي بن إبراهيم بن هاشم القمي (من أعلام قرني ٣ و ٤) مطبعة النجف، النجف، الطبعة الثانية، ١٣٨٧هـ.

٦١- التفسير الكبير، المسمى بـ «مفاتيح الغيب» لأبي عبدالله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين بن علي التيمي البكري الطبرستاني، المعروف بالفخر الرازي (٥٤٣-٦٠٦) دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠هـ.

٦٢- تفسير كنز الدقائق وبحر الرغائب، لميرزا محمد المشهدي ابن محمد رضا بن إسماعيل بن جمال الدين القمي (م حدود ١١٢٥) مؤسسة النشر الإسلامي، قم، الطبعة الأولى، ١٤٠٧-١٤١٣هـ.

٦٣- التفسير المنسوب إلى الإمام أبي محمد الحسن بن علي العسكري ع، مدرسة الإمام المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف، قم، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

٦٤- تفسير نور الثقلين، لعبد علي بن جمعة المروسي الحويزي (م ١١١٢) تحقيق السيد هاشم الرسولي المحلاتي، المطبعة العلمية، قم، ١٣٨٣هـ.

٦٥- تلخيص الشافي، لشيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن بن علي بن الحسن الطوسي (٢٨٥-٤٦٠) دار الكتب الإسلامية، قم، الطبعة الثالثة، ١٣٩٤هـ.

٦٦- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والمسانيد، لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبز بن عاصم النمري الأندلسي القرطبي (٣٦٨-٤٦٣) دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

٦٧- التنزيل والتحرير (القراءات)، للشيخ أحمد بن محمد بن سيار أبي عبدالله الكاتب البصري، يعرف بالسياري. من مخطوطات مكتبة آية الله المرعشي النجفي، رقم التسلسل ١٤٥٥.

٦٨- تهذيب الأحكام في شرح المقنعة، لشيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي (٣٨٥-٤٦٠) دار الكتب الإسلامية، طهران، ١٣٨٧ هـ.

٦٩- تهذيب الأصول، تقرير أبحاث آية الله العظمى السيد روح الله الموسوي الخميني (١٢٨١-١٣٦٨ ش) للشيخ جعفر السبحاني، مؤسسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ هـ.

٧٠- تهذيب التهذيب، لأبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن محمود بن أحمد بن حجر العسقلاني، المعروف بابن حجر (٧٧٣-٨٥٢)، مطبعة دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد الدكن، ١٣٢٥ هـ.

٧١- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لجمال الدين أبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف بن عبد الملك بن يوسف بن علي بن أبي الزهر القضاعي، المعروف بالمزني (٦٥٤-٧٤٢) مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة السادسة، ١٤١٥ هـ.

٧٢- التوحيد، لأبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي، المعروف بالشيخ الصدوق (٣٨١ م) منشورات جماعة المدرسين، قم.

٧٣- توحيد المفضل، لأبي محمد - وقيل: أبي عبد الله - المفضل بن عمر الجعفي الكوفي (من أعلام ورواة القرن الثاني) مكتبة الداوري، قم، الطبعة الثالثة.

٧٤- ثواب الأعمال، لأبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي، المعروف بالشيخ الصدوق (٣٨١ م) مكتبة الصدوق، طهران، ١٣٩١ هـ.

٧٥- جامع الأصول في أحاديث الرسول، لأبي السامات المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري ثم الموصل، المعروف بابن الأثير (٥٤٤-٦٠٦) دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠ هـ.

٧٦- جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري)، لأبي جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب (٢٢٤-٣١٠) دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ هـ.

٧٧- الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير، لجلال الدين أبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر بن

- محمد بن سابق الدين أبي بكر بن عثمان بن محمد بن خضر بن أيوب بن محمد بن همام الدين  
الخصيري الأسوطي، المعروف بالسيوطي (٨٤٩-٩١١) دار الكتب العلمية- بيروت.
- ٧٨- الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي  
الأندلسي القرطبي (م ٦٧١) دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٥هـ.
- ٧٩- الحقائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة، لشيخ المحدثين يوسف بن أحمد بن إبراهيم بن أحمد  
ابن صالح بن أحمد بن عصفور البهراني (١١٠٧-١١٨٦) مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ١٤٠٥هـ.
- ٨٠- حقائق الأصول، للسيد محسن بن مهدي بن صالح بن أحمد بن محمود الطباطبائي الحكيم  
(١٣٠٦- ١٣٩٠) المطبعة العلمية، النجف، ١٣٧٢هـ.
- ٨١- حقائق التأويل في مشاهير التنزيل، لأبي الحسن محمد بن الحسين بن موسى بن محمد بن موسى بن  
إبراهيم المجاب بن الإمام موسى بن جعفر الصادق ع، المعروف بالشريف الرضي (٣٥٩-٤٠٦)  
دار المهاجر، بيروت.
- ٨٢- الحكمة المتعالية في الأسفار العقلية الأربعة، لصدر الدين محمد بن إبراهيم الشيرازي القوامي،  
المشهور بـ «ملا صدرا»، و صدر المتألهين (م ١٠٥٠) شركة دار المعارف الإسلامية.
- ٨٣- حلية الأولياء، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني  
(٣٣٦-٤٣٠) دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٨٤- الخرائج والجرائح، لأبي الحسين سعيد بن عبد الله بن الحسين بن هبة الله بن الحسن، الشهير بـ «قطب  
الدين الراوندي» (م ٥٧٣) مؤسسة الإمام المهدي ع، قم المقدسة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
- ٨٥- خزائن الأدب ولب لباب لسان العرب، للشيخ عبد القادر بن عمر البغدادي، ثم المصري  
(١٠٣٠-١٠٩٣) دار صادر، بيروت.
- ٨٦- خصائص الوحي المبين، للشيخ أبي الحسين يحيى بن الحسن بن الحسين بن علي بن محمد بن  
البطريق الأسدي الحلبي، المعروف بابن البطريق (٥٣٣-٦٠٠) منشورات مطبعة وزارة الإرشاد  
الإسلامي (وزارة الإعلام) الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.



- ٨٧- الخصال، لأبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي، المعروف بالشيخ الصدوق (م ٢٨١) مؤسسة النشر الإسلامي، قم، الطبعة الخامسة، ١٤١٦ هـ.
- ٨٨- دائرة المعارف دانشمندان علم و صنعت، ايزاك آسيموف، ترجمة محمود مصاحب، شركة انتشارات علمی و فرهنگی، طهران، الطبعة الثانية، ١٣٦٦ هـ.
- ٨٩- دائرة المعارف فارسي، به سرپرستی غلامحسين مصاحب، انتشارات امير كبير، طهران، الطبعة الثانية، ١٣٨٠ ش.
- ٩٠- الدرّة الباهرة من الأصداف الطاهرة، للشيخ السعيد أبي عبدالله محمد بن جمال الدين مكّي بن شمس الدين محمد الجزيني العاملي النباطي، المشتهر بـ «الشهيد الأول» (٧٣٤-٧٨٦) الأستانة الرضوية المقدسة، مشهد، ١٣٦٥ هـ.
- ٩١- الدرر التجفّية من الملتقطات اليوسفيّة، للشيخ يوسف بن أحمد بن إبراهيم بن أحمد بن صالح بن أحمد بن عصفور البحراني (١١٠٧-١١٨٦) شركة دار المصطفى لإحياء التراث، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ هـ.
- ٩٢- الدرّ المنشور في التفسير بالمأثور، لجلال الدين أبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين أبي بكر بن عثمان بن محمد بن خضر بن أيوب بن محمد بن همام الدين الخضير الأسويطي المعروف بالسيوطي (٨٤٩-٩١١) دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ.
- ٩٣- دعائم الإسلام وذكر الحلال والحرام، والقضايا والأحكام، عن أهل بيت رسول الله عليه وعليهم أفضل السلام، لنعمان بن محمد بن منصور بن أحمد بن حيّون التميمي المغربي (م ٣٦٣) دار المعارف بمصر، القاهرة الطبعة الثانية، ١٣٨٣-١٣٨٥ هـ.
- ٩٤- سلوة الحزين، المعروف بـ «الدعوات»، لأبي الحسين سميد بن عبدالله بن الحسين بن هبة الله بن الحسن، المشهور بـ «قطب الدين الراوندي» (م ٥٧٣) مدرسة الإمام المهدي ع، قم، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ.
- ٩٥- دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي

الخروج جردى (٢٨٤-٤٥٨) دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ.

٩٦- ذكرى الشيعة في أحكام الشريعة، للشيخ السعيد أبي عبدالله محمد بن جمال الدين مكّي بن شمس الدين محمد الجزيني الماسلي النباطي الشهير بالشهيد الأول (٧٣٤-٧٨٦) مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ.

٩٧- رجال الطوسي، لشيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن بن عليّ الطوسي (٣٨٥-٤٦٣) مؤسسة النشر الإسلامي، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ.

٩٨- رجال النجاشي، لأبي العباس أحمد بن علي بن أحمد بن العباس النجاشي الأسدي الكوفي (٣٧٢-٤٥٠) مؤسسة النشر الإسلامي، قم، الطبعة السادسة، ١٤١٨ هـ.

٩٩- رسالة الغفران، لأبي العلاء أحمد بن عبدالله بن سليمان بن محمد بن سليمان بن أحمد بن سليمان بن داود المرّزي (٣٦٣-٤٤٩) دار صادر، بيروت.

١٠٠- رسالة المحكم والمنشأه نقلًا من تفسير التعماني، المطبوع مع جامع الأخبار والآثار عن النبي والأنمة الأطهار عليهم السلام ج ٣، لعليّ بن الحسين بن موسى بن محمد بن موسى بن إبراهيم بن الإمام موسى بن جعفر عليهم السلام، المعروف بالشريف المرتضى وعلم الهدى (٣٥٥-٤٣٦) مؤسسة الإمام المهدي عليه السلام، قم المقدّسة، الطبعة الثانية، ١٤١٤ هـ.

١٠١- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لشهاب الدين أبي الفضائل محمد بن عبدالله الحسيني الآلوسي (١٢١٧-١٢٧٠)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ.

١٠٢- روضات الجنّات في أحوال العلماء والسادات، للسيد مير محمد باقر بن ميرزا زين العابدين بن السيد أبي القاسم بن حسين بن المير أبي القاسم الخوانساري (١٢٢٦-١٣١٣) المطبعة الحيدرية، طهران، ١٣٩٠ هـ.

١٠٣- الروضة في المعجزات والفضائل، للشيخ الجليل سديد الدين أبي الفضل شاذان بن جبرئيل بن إسماعيل التميّ (من أعلام القرن السادس) من مخطوطات مكتبة آية الله المرعشي النجفي، رقم التسلسل ٥٥٩٢.

- ١٠٤- روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه، للمولى محمد تقي المجلسي، المشتهر بالمجلسي الأول (١٠٠٣-١٠٧٠) بنياد فرهنگ إسلامي لكوشانپور، طهران.
- ١٠٥- روض الجنان في شرح إرشاد الأذهان، لزين الدين بن علي بن أحمد العاملي، المعروف بالشهيد الثاني (٩١١-٩٦٥) مركز الأبحاث والدراسات الإسلامية، قم، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ.
- ١٠٦- الروض المعطار في خبر الأقطار، معجم جغرافي لأبي عبد الله محمد بن عبد المنعم المنهاجي الحميري، المعروف بابن عبد المنعم (من أعلام القرن الثامن) مكتبة لبنان، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٤ م.
- ١٠٧- ربحانة الأدب، لميرزا محمد علي بن محمد طاهر مدرّس تبريزي خياباني (١٢٩٦-١٣٧٣) انتشارات خيام، طهران، الطبعة الرابعة، ١٣٧٢-١٣٧٣ ش.
- ١٠٨- زندگینامه علمی دانشوران، ترجمه از انگلیسی به فارسی، شرکت انتشارات علمی و فرهنگی، طهران، الطبعة الأولى، ١٣٧٣ ش.
- ١٠٩- السرائر الحاوي لتحرير الفتاوي، لمحمد بن منصور بن أحمد بن إدريس بن الحسين بن القاسم ابن عيسى المجلي (٥٤٣-٥٩٨) مؤسسة النشر الإسلامي، قم، الطبعة الثانية، ١٤١٠ هـ.
- ١١٠- سعد السعود للنفوس، للسيد رضي الدين أبي القاسم علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد العلوي الحسيني، المعروف بابن طاووس (٥٨٩-٦٦٤) مركز الأبحاث والدراسات الإسلامية، قم، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ.
- ١١١- سنن ابن ماجه، لأبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه الربيعي القزويني (٢٠٩-٢٧٣) دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ.
- ١١٢- سنن أبي داود، لسليمان بن الأشعث إسحاق بن بشير بن شاذ بن عمرو بن عامر السجستاني (٢٠٢-٢٧٥) دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ.
- ١١٣- سنن الترمذي (الجامع الصحيح) لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك التلميذ (٢٠٩-٢٧٩) دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٥ هـ.

- ١١٤- سنن الدارقطني، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان البغدادي (٣٠٦-٣٨٥) دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ.
- ١١٥- سنن الدارمي، لأبي محمد عبدالله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام بن عبد الصمد التميمي الدارمي (١٨١-٢٥٥) دار الفكر، بيروت، ١٤١٤ هـ.
- ١١٦- السنن الكبرى، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي الخسروجردي (٣٨٤-٤٥٨) دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ.
- ١١٧- السنن الكبرى، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر بن دينار النسائي (٢١٥-٣٠٣) دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ.
- ١١٨- سير أعلام النبلاء، لأبي عبدالله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز التركماني الفارقي، المشتهر بالذهبي (٦٧٣-٧٤٨) دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ.
- ١١٩- السيرة النبوية، لأبي محمد عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري الذهلي (م ٢١٣، ٢١٨) مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٣٥٥ هـ.
- ١٢٠- سيري كامل در اصول فقه، لشيخنا المؤلف آية الله العظمى الشيخ محمد الفاضل اللنكراني، انتشارات فيضية، قم، الطبعة الأولى، ١٣٧٧-١٣٨٠ ش.
- ١٢١- الشافي في الإمامة، لعلي بن الحسين بن موسى بن محمد بن موسى بن إبراهيم بن الإمام موسى بن جعفر عليه السلام، المعروف بالشريف المرتضى وعلم الهدى (٣٥٥-٤٣٦) مؤسسة الصادق، طهران، الطبعة الثانية، ١٤١٠ هـ.
- ١٢٢- شرح أصول الكافي والروضة، لأبي الفضائل محمد صالح بن أحمد بن شمس الدين السروي المازندراني (م ١٠٨١ أو ١٠٨٦) المكتبة الإسلامية، طهران، ١٣٨٢ هـ.
- ١٢٣- شرح تجريد العقائد، لملاء الدين علي بن محمد القوشجي الحنفي (م ٨٧٩) منشورات بيدار - عزيزي.
- ١٢٤- شرح السنة، لأبي محمد الحسين بن مسعود بن محمد الفراء البغوي (٤٣٦-٥١٦) المكتبة الإسلامية،

بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣ هـ.

١٢٥- شرح المنظومة، قسم الحكم، غرر الفرائد وشرحها، للحكيم المتأله والفيلسوف الكبير، الجامع بين المعقول والمنقول ملاًهادي بن مهدي السبزواري (١٢١٢-١٢٨٩) مركز الأبحاث والدراسات الإسلامية، قم، الطبعة الثانية، ١٣٨٠ هـ.

١٢٦- شرح نهج البلاغة، لمبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن محمد بن الحسين المدائني، المعروف بابن أبي الحديد (٥٨٦-٦٥٥) مؤسسة إسماعيليان، قم، بالأفست عن الطبعة الأولى بالقاهرة، ١٣٧٨ هـ.

١٢٧- شعب الإيمان، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي الخسروجردي (٣٨٤-٤٥٨) مكتبة الرشد ناشرون، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٥ هـ.

١٢٨- شعراء النصرانية قبل الإسلام، للويس شيخو يسوعي (١٢٧٥-١٣٤٦) دار المشرق، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٩٩١ هـ.

١٢٩- الشفاء، الطبيعيات، لأبي علي حسين بن عبدالله بن الحسن بن علي بن سينا البلخي، ثم البخاري، يلقب بالشيخ الرئيس (٣٧٠-٤٢٨) منشورات مكتبة آية الله المرعشي النجفي، قم المقدسة، ١٤٠٥ هـ.

١٣٠- شواهد التنزيل لقواعد التفضيل في الآيات النازلة في أهل البيت صلوات الله وسلامه عليهم، لأبي القاسم عبيد الله بن عبدالله بن أحمد بن محمد بن حسان النسابوري، المعروف بالحاكم الحسكاني (من أعلام القرن الخامس الهجري) مؤسسة الطبع والنشر التابعة لوزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، طهران، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ.

١٣١- الشيعة والقرآن، لإحسان إلهي ظهير بن ظهور (١٣٦٠-١٤٠٧) إدارة ترجمان السنّة، لاهور باكستان، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ هـ.

١٣٢- الصحاح، المسمى تاج اللغة وصحاح العربية، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (م حدود ٤٠٠) دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ.

١٣٣- صحيح ابن حبان، لأبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد التميمي البستي

السجستاني الشافعي (بضع وسبعين ومائة - ٣٥٤) مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة.

١٤١٨هـ.

١٣٤- صحيح البخاري، لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المنيرة بن بردزبة البخاري الجعفي

(١٩٤-٢٥٦) دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ١٤١٩هـ.

١٣٥- صحيح مسلم، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري (٢٠٦-٢٦١) دار

ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

١٣٦- الصراط المستقيم، للشيخ زين الدين أبي محمد علي بن محمد بن علي بن محمد بن يونس البياضي

النباطي العاملي (٧٩١-٨٧٧) مطبعة الحيدري، طهران، الطبعة الأولى، ١٣٨٤هـ.

١٣٧- طبقات أعلام الشيعة، نقباء البشر في القرن الرابع عشر، للشيخ محسن بن محمد الطهراني ابن ملا

علي أكبر بن حاج باقر، المشهور بـ «آقا يزرك الطهراني» (١٢٩٣-١٣٨٩) دار المرتضى للنشر،

مشهد، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ.

١٣٨- طبقات القراء، لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز التركماني الأصل، ثم

الدمشقي، المعروف بـ «الذهبي» (٦٧٣-٧٤٨) مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية،

الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

١٣٩- الطبقات الكبرى، لأبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع الزهري البصري كاتب الواقدي (١٦٨-٢٣٠)

دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

١٤٠- الطوائف في معرفة مذاهب الطوائف، للسيد رضي الدين أبي القاسم علي بن موسى بن جعفر بن

محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد الطاووس العلوي الحسيني، الحسيني (٥٨٩-٦٦٤)

مطبعة الخيام، قم، ١٤٠٠هـ.

١٤١- العدد القوي لدفع المخاوف اليومية، لرضي الدين أبي القاسم - ويقال: أبو الحسن - علي بن يوسف

ابن علي بن محمد بن المطهر الحلبي (٦٣٥-أوائل القرن الثامن) مكتبة آية الله المرعشي النجفي،

الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

١٤٢- العقد الفريد، لأبي عمر شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد ربه بن حبيب بن حذير بن سالم القرطبي (٢٤٦-٣٢٨) المكتبة المصرية، بيروت، ١٤٢٥هـ.

١٤٣- علل الشرائع، لأبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي، المعروف بالشيخ الصدوق (م ٣٨١) المكتبة الحيدرية ومطبعتها، النجف الأشرف، ١٣٨٥هـ.

١٤٤- علم اليقين في أصول الدين، لمحمد بن المرتضى بن محمود، المدعو بالمولى محسن، والمشتهر بالفيض الكاشاني (١٠٠٧-١٠٩١) انتشارات بيدار، قم، ١٤٠٠هـ.

١٤٥- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، ليدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن الحسين بن يوسف بن محمود الحلبي الحنفي، المعروف بالبدر العيني (٧٦٢-٨٥٥) دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

١٤٦- عوالم العلوم والمعارف والأحوال من الآيات والأخبار والأقوال، للشيخ عبد الله بن نور الله البحراني الإصفهاني (من أعلام تلامذة المجلسي) مؤسسة الإمام المهدي عليه السلام، قم المقدسة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥-١٤١٦هـ.

١٤٧- عوالي اللئالي العززية في الأحاديث الدينية، لمحمد بن علي بن إبراهيم الإحساني، المعروف بابن أبي جمهور (م ٩٤٠) مطبعة سيد الشهداء عليه السلام، قم، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.

١٤٨- عيون أخبار الرضا عليه السلام، لأبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي، المعروف بالشيخ الصدوق (م ٣٨١) دار العلم، قم، ١٣٧٧هـ.

١٤٩- الغدير في الكتاب والسنة والأدب، للشيخ عبد الحسين أحمد الأميني التجفي (١٣٢٠-١٣٩٠) مركز الغدير للدراسات الإسلامية، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٦-١٤٢٢هـ.

١٥٠- الغيبة، لأبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن جعفر الكاتب النعماني، يعرف بابن أبي زينب (من أعلام القرن الرابع) مكتبة الصدوق، طهران، ١٣٩٧هـ.

١٥١- الغيبة، لشيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي (٣٨٥-٤٦٠) مؤسسة المعارف الإسلامية، قم، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ.

- ١٥٢- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن محمود بن أحمد بن حجر الكتاني المسقلاني، المعروف بابن حجر (٧٧٣-٨٥٢) المكتبة المصرية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- ١٥٣- فرائد الأصول، المعروف بالرسائل، للشيخ مرتضى بن محمد أمين الأنصاري (١٢١٤-١٢٨١) تراث الشيخ الأعظم، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- ١٥٤- الفردوس بمأثور الخطاب، لأبي شجاع شيرويه بن شهر دار بن شيرويه بن فناخسرو الديلمي الهمداني (٤٤٥-٥٠٩) دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
- ١٥٥- فصل الخطاب، للميرزا حسين بن الميرزا محمد تقى بن الميرزا علي محمد بن تقي النوري الطبرسي (١٢٥٤-١٣٢٠) الطبعة الحجرية.
- ١٥٦- الفضائل، للشيخ الجليل سديد الدين أبي الفضل شاذان بن جبرئيل بن إساعيل القمي (من أعلام القرن السادس) مؤسسة ولي العصر للدراسات الإسلامية، قم المشرقة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- ١٥٧- فضائل القرآن، لأبي عبدالله محمد بن أيوب بن يحيى بن الضريس البجلي الرازي (٢٠٠-٢٩٤) دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
- ١٥٨- فضائل القرآن، لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي (١٥٧-٢٢٤) دار ابن كثير، دمشق- بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
- ١٥٩- الفقه المنسوب للإمام الرضا، المؤتمر العالمي للإمام الرضا، مشهد المقدسة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
- ١٦٠- الفقيه - من لا يحضره الفقيه، للشيخ الصدوق أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي (م ٣٨١) دار الكتب الإسلامية، طهران، الطبعة الخامسة، ١٤١٠هـ.
- ١٦١- فلاح السائل ونجاح المسائل في عمل اليوم والليلة، للسيد رضي الدين أبي القاسم علي بن موسى ابن جعفر بن محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد الطاووس العلوي الحسني، الحسيني، المعروف بابن طاووس (٥٨٩-٦٦٤) انتشارات دفتر تليفات إسلامي (مكتب الإعلام الإسلامي)،



قم، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

١٦٢- الفهرست، لأبي الفرج محمد بن إسحاق بن محمد بن إسحاق الوراق المعروف بالنديم (م ٣٨٠) طهران، ١٣٩٣هـ.

١٦٣- الفهرست، لشيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي، (٣٨٥-٤٦٠) مؤسسة نشر الفقه، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

١٦٤- الفوائد المدنية، لمحمد أمين بن محمد شريف الأخباري الأسترابادي المدني، ثم المكّي، المدعو بـ «المولى» (م ١٠٣٣) مؤسسة النشر الإسلامي، قم، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.

١٦٥- فوات الوفيات، لمحمد بن شاهر بن أحمد بن عبد الرحمن بن شاهر بن هارون بن شاهر، الملقب بصلاح الدين (م ٧٦٤) دار صادر، بيروت، ١٩٧٣-١٩٧٤م.

١٦٦- قاموس الرجال، للشيخ محمد تقّي بن الشيخ كاظم بن محمد علي بن الشيخ جعفر التستري، (ولد ١٣٢٠) مؤسسة النشر الإسلامي، قم، الطبعة الثانية، ١٤١٠هـ.

١٦٧- قوانين الأصول، لأبي القاسم بن محمد حسن بن نظر عليّ الجيلاني الشفتي، الرشتي الأصل، المعروف بالميرزا والمحقق القمي (١١٥١-١٢٣١) المكتبة العلمية الإسلامية، طهران، بالأفست عن الطبعة في سنة ١٣٠٣هـ.

١٦٨- الكافي، لثقة الإسلام أبي جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني الرازي (م ٣٢٩) دار الكتب الإسلامية، طهران، الطبعة الثالثة، ١٣٨٨-١٣٨٩هـ.

١٦٩- كامل الزيارات، لأبي القاسم جعفر بن محمد بن جعفر بن موسى بن قولويه القمي (م ٣٦٨) نشر الفقه، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

١٧٠- الكامل في التاريخ، لعز الدين أبي الحسن علي بن محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني، المعروف بابن الأثير (٥٥٥-٦٣٠) دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٢هـ.

١٧١- كتاب الحيوان، لأبي عثمان عمرو بن بحر بن محبوب الكناني البصري، المعروف بالجاحظ (١٥٠-٢٥٥) دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٣٨٨هـ.

١٧٢- كتاب الدهاء، لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي، الشامي الطبراني (٢٦٠ - ٣٦٠) دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

١٧٣- كتاب سليم، لأبي الصادق سليم بن قيس العامري الهلالي العامري الكوفي (٧٦م) دليل ما، قم، الطبعة الثالثة، ١٤٢٣هـ.

١٧٤- الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لأبي القاسم جارالله محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي الزمخشري (٤٦٧-٥٣٨) دار الكتاب العربي، بيروت، ١٣٦٦هـ.

١٧٥- كشف الأستار عن زوائد البراء، لنور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي الشافعي (٧٣٥-٨٠٧) مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

١٧٦- كشف الغطاء عن مبهمات الشريعة الفراء، للشيخ جعفر بن خضر بن يحيى بن مطر بن سيف الدين الجناجي النجفي، المعروف بـ «كاشف الغطاء» (١١٥٦-١٢٢٨) مكتب الإعلام الإسلامي، قم، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

١٧٧- كشف الغمة في معرفة الأئمة عليهم السلام، لبهاء الدين علي بن عيسى بن أبي الفتح الإربلي (٦٩٣م) المطبعة العلمية، قم، بالأفست عن مكتبة بني هاشم، تبريز، ١٣٨١هـ.

١٧٨- كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، لأبي منصور الحسن بن يوسف بن علي بن المطهر الأسدي، المعروف بالعلامة العلوي (٦٤٨-٧٢٦) مؤسسة النشر الإسلامي، قم، الطبعة السابعة، ١٤١٧هـ.

١٧٩- الكشف والبيان، المعروف بـ «تفسير الثعلبي»، لأبي إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي النيسابوري (٤٢٧) دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

١٨٠- كفاية الأصول، للشيخ محمد كاظم ابن المولى حسين الهروري الخراساني، المعروف بـ «الآخوند الخراساني» (١٢٥٥-١٣٢٩) مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ.

١٨١- كليات خمسة، لأبي محمد جمال الدين ونظام الدين إلياس بن يوسف، المشهور بـ «حكيم نظامي» و«نظامي گنجوي» (٥٣٥-٦١٤) مؤسسة انتشارات أمير كبير، طهران، الطبعة الخامسة، ١٣٧٠ش.

- ١٨٢- كمال الدين وتعمام النعمة، لأبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي، المعروف بالشيخ الصدوق (م ٣٨١) مؤسسة النشر الإسلامي، قم، الطبعة الثالثة، ١٤١٦هـ.
- ١٨٣- الكنى والألقاب، للشيخ عباس بن محمد رضا بن أبي القاسم (١٢٩٤-١٣٥٩) مكتبة الصدر، طهران، الطبعة الخامسة، ١٤٠٩هـ.
- ١٨٤- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، لملي بن حسام الدين بن عبد الملك الجوينوري، المشهور بالمعني الهندي (٨٨٥-٩٧٥) مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٩هـ.
- ١٨٥- لسان العرب، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن علي بن أحمد بن أبي القاسم بن حبة بن منظور الأنصاري الأفريقي المصري (٦٣٠-٧١١) دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.
- ١٨٦- مباحث الأصول، تقريراً لأبحاث سماحة الشهيد السيد محمد باقر الصدر (١٣٥٣-١٤٠٠) للسيد كاظم الحسيني الحائري، مكتب الإعلام الإسلامي، قم، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
- ١٨٧- المبسوط، لأبي بكر محمد بن أبي سهل السرخسي الحنفي (م ٤٩٠) دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
- ١٨٨- مجمع الأفكار ومطرح الأنظار، تقارير بحث الأصول للحاج ميرزا هاشم بن ميرزا محمد آملی (١٣٢٢-١٤١٣) المطبعة العلمية، قم، ١٣٩٥هـ.
- ١٨٩- مجمع البيان في تفسير القرآن، لأمين الإسلام أبي علي الفضل بن الحسن بن الفضل الطبرسي (حوالي ٤٧٠-٥٤٨) دار الفكر، بيروت، ١٤١٤هـ.
- ١٩٠- مجمع الرجال، للمولى زكي الدين عناية الله بن شرف الدين علي بن محمود بن شرف الدين علي، القهباني ثم النجفي (كان حياً سنة ١٠٢٦) مؤسسة إسماعيليان، قم.
- ١٩١- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لأبي الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان بن أبي بكر بن عمر ابن صالح الهيثمي الشافعي (٧٣٥-٨٠٧) دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٨هـ.
- ١٩٢- المحاسن، لأبي جعفر أحمد بن أبي عبد الله محمد بن خالد بن عبد الرحمن بن محمد بن علي البرقي الكوفي (م ٢٧٤، أو ٢٨٠) المجمع العلمي لأهل البيت، قم، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ.

١٩٣- محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء، لأبي القاسم الحسين بن محمد بن المفضل، المعروف بالراغب الأصبهاني (٢٠٥-٥) دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.

١٩٤- محاضرات في أصول الفقه، تقرير أبحاث السيد أبو القاسم بن علي أكبر بن هاشم الموسوي الخوئي (١٣١٧-١٤١٣) للعلامة الشيخ محمد إسحاق الفياض، مؤسسة إحياء آثار الإمام الخوئي، قم، ١٤٢٢هـ.

١٩٥- محاضرات في فقه الإمامية، كتاب الصلاة، لمحمد هادي بن جعفر بن أحمد بن مرتضى بن علي أكبر بن أسد الله بن حسين الحسيني، الميلاني (١٣١٣-١٣٩٥) مطبعة جامعة فردوس، مشهد.

١٩٦- مختصر بصائر الدرجات، للشيخ عز الدين أبي محمد الحسن بن سليمان بن محمد بن خالد الحلبي (كان حياً ٨٠٢) دار المفيد، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.

١٩٧- مختصر تاريخ دمشق، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن علي بن أحمد بن أبي القاسم بن حبة بن منصور الأنصاري الأفريقي المصري (٦٣٠-٧١١) دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

١٩٨- مدرسه سيار، ترجمة الرحلة المدرسية أو المدرسة السيارة، للشيخ محمد جواد بن حسن بن طالب بن عباس بن إبراهيم بن حسين البلاغي الزبيدي (١٢٨٢-١٣٥٢) انتشارات مؤسسة النصر، قم، ١٣٨٣هـ.

١٩٩- مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول ﷺ، ج ١٢، للعلامة المولى محمد باقر بن محمد تقي المجلسي (١٠٣٧-١١١٠، ١١١١) دار الكتب الإسلامية، طهران، الطبعة الأولى والثانية، ١٣٩٤-١٤١١هـ.

٢٠٠- المزار الكبير، للشيخ أبي عبد الله محمد بن جعفر بن علي بن جعفر المشهدي الحائري، المعروف بابن المشهدي ومحمد بن المشهدي (من أعلام القرن السادس) مؤسسة النشر الإسلامي، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

٢٠١- المسائل السروية، المطبوعة مع مسأّر الشيعة ضمن سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد ج ٧، لأبي عبد الله

محمّد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي، الملقّب بالشيخ المفيد (٣٣٨-٤١٣) دار المنفد، قم، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.

٢٠٢- المستدرك على الصحيحين، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، المعروف بابن البيع، (٣٢١-٤٠٥) دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

٢٠٣- مستدرك الوسائل ومستنبط المسائل وخاتمته، للميرزا حسين بن الميرزا محمد تقى بن الميرزا علي محمد بن تقي النوري الطبرسي (١٢٥٤-١٣٢٠) مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨-١٤٠٩هـ.

٢٠٤- المسند، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال الشيباني (١٦٤-٢٤١) دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.

٢٠٥- المسند، لسليمان بن داود بن الجارود، الشهير بأبي داود الطيالسي (١٣٣-٢٠٤)، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٦هـ.

٢٠٦- مسند ابن الجعد، لأبي الحسن علي بن الجعد بن عبيد الجوهري البغدادي مولى بني هاشم (١٣٤-٢٣٠) دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ.

٢٠٧- مسند أبي هوانة، ليعقوب بن إسحاق بن إبراهيم بن يزيد النيسابوري (٣١٦م) دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

٢٠٨- مسند الشاميين، لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي، الشامي الطبراني (٢٦٠-٣٦٠) مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

٢٠٩- مشكل الآثار، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة بن عبد الملك الأزدي العجري المصري الطحاري الحنفي (٢٣٩-٣٢١) مطبعة دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد الدكن، الطبعة الأولى، ١٣٣٣هـ.

٢١٠- مصائب النواصب، للسيد الشهيد ضياء الدين القاضي نور الله بن شريف الدين بن ضياء نور الله بن محمد شاه الحسيني المرعشي التستري (٩٥٦-١٠١٩) أنوار الزهراء، قم، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.

- ٢١١- المصاحف، لأبي بكر عبدالله بن أبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو ابن عامر السجستاني الأزدي (٢٣٠-٣١٦) الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٢٤هـ.
- ٢١٢- مصباح الزائر، للسيد رضي الدين أبي القاسم علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد الطاروس العلوي الحسني، الحسيني، المعروف بابن طاروس (٥٨٩-٦٦٤) مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- ٢١٣- مصباح المتهجد، لأبي جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي، المشهور بشيخ الطائفة، والشيخ الطوسي (٣٨٥-٤٦٠) مؤسسة فقه الشيعة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
- ٢١٤- المصباح المنير، لأبي العباس أحمد بن محمد بن علي الفيرمي المقرئ الحموي (م ٧٧٠) مؤسسة دار الهجرة، قم، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
- ٢١٥- المصنف، لأبي بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الصنعاني، الحميري (١٢٦-٢١١) المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.
- ٢١٦- المصنف في الأحاديث والآثار، لأبي بكر عبدالله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان العبسي الكوفي، المعروف بابن أبي شيبة (م ٢٣٥) دار الفكر، بيروت، ١٤١٤هـ.
- ٢١٧- معالم العلماء، لأبي جعفر محمد بن علي بن شهر آشوب السروي المازندراني (م ٥٨٨) المطبعة الحيدرية، النجف الأشرف، ١٣٨٠هـ.
- ٢١٨- معترك الأقران في إعجاز القرآن، لعبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق بن عثمان بن محمد بن خضر بن أيوب بن محمد بن همام الدين الخُضري الأسهولي، المعروف بالسيوطي (٨٤٩-٩١١) دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
- ٢١٩- المعجم الأوسط، لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي الطبراني (٢٦٠-٣٦٠) مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
- ٢٢٠- معجم البلدان، لأبي عبدالله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، الملقب شهاب الدين (٥٧٤-٦٢٦) دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

- ٢٢١- المعجم الكبير، لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي الطبراني (٢٦٠-٣٦٠) دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ.
- ٢٢٢- معجم المؤلفين، تراجم مصنفي الكتب العربية، لمرضا كحالة (١٣٢٣-١٤٠٨) مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
- ٢٢٣- مفاتيح الأصول، للسيد محمد بن علي بن محمد علي بن أبي المعالي الطباطبائي الحسيني الحائري، المعروف بالسيد المجاهد (حدود ١١٨٠-١٢٤٢) مؤسسة آل البيت لإحياء التراث.
- ٢٢٤- مقتل الحسين، لأبي المؤيد أخطب خوارزم الموفق بن أحمد بن محمد المكي الخوارزمي (م ٥٦٨) مكتبة المفيد، قم، بالأفست عن الطبعة في النجف الأشرف، ١٣٦٧هـ.
- ٢٢٥- مقدمة ابن خلدون، لعبد الرحمن بن محمد بن محمد بن الحسن بن محمد بن جابر بن محمد بن إبراهيم بن محمد بن عبد الرحيم العسرمي، المعروف بابن خلدون (٧٣٢-٨٠٨) دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٨هـ.
- ٢٢٦- ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، للعلامة المولى محمد باقر بن محمد تقي المجلسي (١٠٣٧-١١١٠، ١١١١) مكتبة آية الله المرعشي، قم، ١٤٠٧هـ.
- ٢٢٧- المناقب، لأبي المؤيد أخطب خوارزم الموفق بن أحمد بن محمد المكي الخوارزمي (م ٥٦٨) مؤسسة النشر الإسلامي، قم، الطبعة الثالثة، ١٤١٧هـ.
- ٢٢٨- مناقب آل أبي طالب، لأبي جعفر محمد بن علي بن شهر آشوب السروي المازندراني (م ٥٨٨) انتشارات علامة، المطبعة العلمية، قم.
- ٢٢٩- مناهج الأحكام والأصول، للمولى أحمد بن المولى محمد مهدي بن أبي ذر، المعروف بالفاضل النراقي (١١٨٥-١٢٤٥).
- ٢٣٠- مناهل العرفان في علوم القرآن، للشيخ محمد عبد العظيم الزرقاني، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٢٣هـ.
- ٢٣١- منتخب الأنوار المضبوطة في ذكر القائم الحجة، لملي بن عبد الكريم بن عبد الحميد بن عبد الله بن أحمد النيلي النجفي (كان حياً سنة ٨٠٢) مؤسسة الإمام الهادي، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

- ٢٣٢- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، لأبي الفرج عبد الرحمن بن محمد بن علي بن عبد الله بن حمادي ابن أحمد بن محمد بن جعفر القرشي التيمي، المعروف بابن الجوزي (٥١٠-٥٩٧) دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- ٢٣٣- منتهى المطلب في تحقيق المذهب، لأبي منصور الحسن بن يوسف بن علي بن المطهر الأسدي، المعروف بالعلامة الحلبي (٦٤٨-٧٢٦) مؤسسة الطبع والنشر في الآستانة الروضة المقدسة، الطبعة الأولى، ١٤١٢-١٤٢٦هـ، والطبعة الحجرية.
- ٢٣٤- مهج الدهوات ومنهج العناية، للسيد رضي الدين أبي القاسم علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد الطائوس (٥٨٩-٦٦٤) مؤسسة الآفاق، قم، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- ٢٣٥- موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان، لأبي الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان بن أبي بكر ابن عمر بن صالح الهيثمي (٧٣٥-٨٠٧) دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٢٣٦- موسوعة كتشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، لمحمد بن علي بن محمد بن حامد بن محمد صابر الفاروقي، الحنفي التهانوي (كان حياً عام ١١٥٨هـ) مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٦هـ.
- ٢٣٧- الميزان في تفسير القرآن، للعلامة السيد محمد حسين الطباطبائي (١٣٢١-١٤٠٣) مؤسسة مطبوعاتي إسماعيليان، قم، الطبعة الثالثة، ١٣٩٣هـ.
- ٢٣٨- النشر في القراءات العشر، لشمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن علي بن يوسف العمري الدمشقي، الشهير بابن الجزري (٧٥١-٨٣٣) دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٢٣٩- نهاية الحكمة، للسيد محمد حسين الطباطبائي (١٣٢١-١٤٠٣) مؤسسة التعليم والتحقيق للإمام الخميني، قم، الطبعة الثانية، ١٣٨١ش.
- ٢٤٠- نهاية الدراية في شرح الكفاية، للشيخ محمد حسين بن محمد حسن بن علي أكبر بن آقا بابا بن آقا كوكچ النخجواني، المعروف بالمحقق الاصفهاني (١٢٩٦-١٣٦١) مؤسسة آل البيت للإحياء التراث، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.



٢٤١- النهاية في غريب الحديث والأثر، لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري الشافعي، يُعرف بأبن الأثير (٥٤٤-٦٠٦) دار الفكر، بيروت، ١٣٩٩هـ.

٢٤٢- نهج البلاغة، وهو مجموع ما اختاره أبو الحسن محمد بن الحسين بن موسى بن محمد بن موسى بن إبراهيم بن الإمام موسى بن جعفر عليه السلام، المعروف بـ «الشريف الرضي» (٣٥٩-٤٠٦) من كلام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، تحقيق الدكتور صبحي الصالح، دار الهجرة، قم.

٢٤٣- النوادر، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن عيسى بن عبد الله بن سعد بن مالك بن الأخوص الأشعري القمي (من أعلام القرن الثالث) مؤسسة الإمام المهدي عليه السلام، قم، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

٢٤٤- الهدى إلى دين المصطفى، للشيخ محمد جواد بن حسن بن طالب بن عباس بن إبراهيم بن حسين البلاغي الرمي (١٢٨٢-١٣٥٢) المكتبة الحيدرية، قم، الطبعة الأولى، ١٣٧٩هـ.

٢٤٥- الهداية، لأبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي، المعروف بالشيخ الصدوق (م) مؤسسة الإمام الهادي عليه السلام، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

٢٤٦- الهيئة والإسلام، للسيد محمد علي بن الحسين بن محسن بن مرتضى بن محمد، الملقب بـ «حبة الدين»، المعروف بـ «الشهرستاني» (١٣٠١-١٣٨٦) مطبعة الآداب، النجف الأشرف، ١٣٨١هـ.

٢٤٧- الوافي، لمحمد بن المرتضى بن محمود، المدعو بالمولى محسن، والمشتهر بالفيض الكاشاني (١٠٠٧-١٠٩١) مكتبة الإمام أمير المؤمنين علي عليه السلام، القاهرة، ١٤١٢-١٤١٦هـ.

٢٤٨- الوافي بالوفيات، لأبي الصفاء صلاح الدين خليل بن أبيك بن عبد الله الصفي الشافعي (٦٩٦-٧٦٤) دار النشر فرانزشتاينر، الطبعة الثانية، ١٣٨١هـ.

٢٤٩- وسائل الشيعة (تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة) للشيخ محمد بن الحسن بن علي بن محمد بن الحسين، المعروف بالحرّ العاملي (١٠٣٣-١١٠٤) مؤسسة آل البيت عليهم السلام، قم، الطبعة الثانية، ١٤٢٤هـ.

٢٥٠- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لشمس الدين أبي العباس أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر

ابن خلكان البرمكي الإربلي الشافعي (٦٠٨ - ٦٨١) دار الثقافة، بيروت.

## ١٢ - فهرس الموضوعات

الصفحة	العنوان
٥	الإهداء
٧	المقدمة
	<b>حقيقة المعجزة</b>
١٣	المعجزة اصطلاحاً وشروطها
١٣	اعتبار أمور في تحقّق الإعجاز الإصطلاحي
١٣	الأوّل: كون الإتيان بذلك الأمر المعجز مقروناً بالدعوى
١٣	الثاني: كون الدعوى عبارة عن منصب من المناصب الإلهية
١٤	الثالث: كون الدعوى في نفسها ممّا يجرى فيه احتمال الصدق والكذب
١٥	الرابع: كون ذلك الأمر خارقاً للعادة الطبيعية
١٧	الخامس: كون الإتيان بذلك الأمر مقروناً بالتحدى
١٨	السادس: كونه سالماً عن المعارضة
١٨	السابع: كون وقوع الأمر الخارق للعادة بيده بمقتضى إرادته وغرضه
١٩	إنكار المعجزة
٢٠	عدم لزوم المعجزة

٢٣

وجه دلالة الإعجاز على الصدق

## وجوه إعجاز القرآن

٢٧

آيات التحدي، وهي عدة آيات:

٢٧

أولها: الآية الكريمة الواردة في سورة الأحزاب

٢٩

ثانيها: ما ورد في سورة يونس

٢٩

ثالثها: ما ورد في سورة هود

٢٩

المناقشة حول معنى التحدي

٣٢

نفصي صاحب «الميزان» عن هذا الإشكال

٣٤

جواب المؤلف «دام ظله» عن هذا الإشكال

٣٦

رابعها: ما ورد في سورة الطور

٣٦

خامسها: ما ورد في سورة البقرة

٣٨

القرآن معجزة خالدة

٤٠

عدم اختصاص إعجاز القرآن بوجه خاص

٤٣

التحدي بمن أنزل عليه القرآن

٤٤

التحدي بعدم الاختلاف والسلامة والاستقامة

٤٦

ذكر إشكاليين في المقام والجواب عنهما

٤٨

التحدي بأنه تبيان كل شيء

٥١

التحدي بالإخبار عن الغيب

٥٢

الإستدلال بالآيات

٥٧

التحدي بالبلاغة

٦٦

القرآن ومعارفه الاعتقادية

٧٠

القرآن وقوانينه التشريعية

٧٥

القرآن وأسرار الخلقة

٧٦

إيراد بعض الآيات الواردة في المقام

- ١- ما ورد في شأن النبات وثبوت سنة الزواج بينها ٧٦
- ٢- ما ورد في شأن النبات من جهة أن لها وزناً خاصاً ٧٧
- ٣- ما ورد في شأن الأرض وأنها متصفة بوصف الحركة ٧٧
- ٤- ما ورد في شأن كروية الأرض ٨٠
- ٥- من الأسرار التي دل عليها الكتاب العزيز تعدد السماوات والأرضين ٨٤
- ٦- من تلك الأسرار ما بينه الآيات الدالة على حركة الشمس ٨٥

### شبهات حول إعجاز القرآن

- شبهة غموض الإعجاز ٨٩
- شبهة التناقض والاختلاف ٩١
- صحّة إسناد الفعل إلى العبد وإلى الله ٩٢
- ذكر أمثلة في المقام ٩٧
- شبهة وجود العجز عن الإتيان بغير القرآن أيضاً ٩٩
- شبهة العجز عن المعارضة بسبب الخوف والتطبع على القرآن ١٠١
- شبهة الخلط والتداخل بين الموضوعات القرآنية ١٠٥
- شبهة احتقار المعارضة وعدم الإعلان عنها ١٠٧
- شبهة وقوع المعارضة وتعداد من عارض بلاغة القرآن ١٠٨
- معارضوا القرآن من أدعياء النبوة ١٠٨
- ١- ميلمة بن حبيب، المعروف بالكذاب ١٠٩
- ٢- سجاح بنت الحارث بن سويد ١١٨
- ٣- عبهلة بن كعب، المعروف بالأسود، كذاب العنسي ذو الخمار ١٢٠
- ٤- طليحة بن خويلد الأسدي ١٢٢
- ٥- النضر بن الحارث بن كلدة ١٢٥
- ٦- أبو الحسن عبدالله بن المقفع الفارسي ١٢٦

- ١٢٨ ٧- أبو الحسين أحمد بن يحيى، المعروف بابن الراوندي  
 ١٣٢ ذكر بعض ما جاء في رسالة «حسن الإيجاز» والجواب عنه

### حول القراء والقراءات

- ١٤٣ دعوى تواتر القراءات  
 ١٤٥ كون البسملة قرآنًا  
 ١٤٦ دعوى عدم كون سورة الفاتحة والمعوذتين من القرآن والجواب عنه  
 ١٤٨ انحصار ثبوت القرآن بالتواتر  
 ١٥٠ ترجمة المختصرة لقراء العشر  
 ١٥٢ عدم تواتر قراءات هؤلاء القراء  
 ١٥٥ شهادة غير واحد من أعلام أهل السنة على عدم تواتر القراءات  
 ١٥٦ دعوى بعض فقهاء الشيعة تواتر القراءات السبع ويان مرادهم من ذلك  
 ١٥٧ توجبه المحقق القمي تواتر القراءات  
 ١٥٨ مستند القائلين بالتواتر والجواب عنها  
 ١٥٨ الأول: دعوى قيام الاجماع  
 ١٥٨ الثاني: اهتمام الصحابة والتابعين بالقرآن  
 ١٦٠ الثالث: دعوى الملازمة بين تواتر أصل القرآن، وبين تواتر القراءات المختلفة  
 ١٦١ الرابع: رجوع اختلاف القراءات إلى الاختلاف في أصل الكلمة  
 ١٦٣ حجية القراءات وجواز الاستدلال بها على الحكم الشرعي وعدمها  
 ١٦٥ جواز القراءة بكل واحدة من القراءات السبع وعدمه

### أصول التفسير

- ١٦٩ تمهيد  
 ١٧٠ الأمور الثلاثة التي هي أصول التفسير:

- ١٧٠ الأمر الأول: ظواهر الكتاب  
 ١٧١ أدلة حجية ظواهر الكتاب  
 ١٧٢ الاستدلال بحديث الثقلين  
 ١٧٣ الاستدلال بالروايات الدالة على عرض الأخيار على الكتاب  
 ١٧٤ الاستدلال بالروايات الدالة على استدلال الأئمة عليهم السلام بالكتاب  
 ١٧٧ أدلة منكري حجية ظواهر الكتاب والجواب عنها  
 ١٧٧ أولها: النهي عن تفسير القرآن بالرأي  
 ١٧٩ ثانيها: دعوى اختصاص فهم القرآن بأهل الكتاب  
 ١٨٢ ثالثها: اشتغال القرآن على المعاني الشامخة...  
 ١٨٢ رابعها: كون العمومات والإطلاقات وظواهر الكتاب حجة  
 ١٨٣ خامسها: منع القرآن بنفسه عن العمل بالمتشابه  
 ١٨٥ سادسها: وقوع التحريف بالنقيصة في الكتاب المانع عن حجية الظواهر  
 ١٨٥ الأمر الثاني: قول المعصوم عليه السلام  
 ١٨٦ مستند حجية خبر الواحد  
 ١٨٩ الأمر الثالث: حكم العقل  
 ١٩٠ أولوية حكم العقل في أصول التفسير

### عدم تحريف الكتاب

- ١٩٥ تمهيد  
 ١٩٧ عرض لمعاني التحريف والرد عليه  
 ٢٠٠ مذهب الإمامية في عدم التحريف المتسالم عليه  
 ٢٠٤ نسبة الألوسي التحريف إلى الشيعة الإمامية  
 ٢٠٩ جواب الألوسي  
 ٢١٠ كون نسخ التلاوة نوعاً من التحريف

- ٢١٠ ذكر بعض الآخر من أهل السنة القائل بالتحريف بالنقيصة
- ٢١٣ أدلة عدم التحريف ومناقشة القائلين به
- ٢١٣ الدليل الأول: آية الذكر
- ٢١٦ الإيراد على الاستدلال بها والجواب عنه
- ٢٢١ الدليل الثاني: قوله تعالى: ﴿... لَا يَأْتِيهِ الْبَسْطُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ...﴾
- ٢٢٢ الإشكال على الاستدلال بها والجواب عنه
- ٢٢٥ الدليل الثالث: ما أفاده صاحب «الميزان»
- ٢٢٨ الدليل الرابع: حديث الثقلين ووجوه الاستدلال بها
- ٢٢٩ استلزام القول بالتحريف، عدم إمكان التمسك بالكتاب
- ٢٣١ الشبهات الواردة على الاستدلال بحديث الثقلين في هذا الوجه، والجواب عنها
- ٢٣٤ الظاهر كون كل واحد من الثقلين حجة مستقلة
- ٢٣٧ الدليل الخامس: عرض الروايات والأخبار على الكتاب
- ٢٤٢ الدليل السادس: الأخبار الكثيرة الواردة في بيان أحكام أو فضائل لختم القرآن أو سورة
- ٢٤٧ الدليل السابع: العقل، وفيه احتمالات:
- ٢٤٧ الأول: وقوع التحريف من الشيخين بعد وفاة النبي ﷺ
- ٢٥٠ الثاني: وقوعه من عثمان
- ٢٥١ الثالث: وقوعه بعد زمان الخلفاء

### شبهات القائلين بالتحريف

- ٢٥٧ الشبهة الأولى: كل ما وقع في التوراة والإنجيل يقع في القرآن ومناقشتها
- ٢٥٨ الروايات الدالة على ذلك
- ٢٦٠ الجواب عن هذه الروايات
- ٢٦٤ الشبهة الثانية: كون كيفية جمع القرآن مستلزماً عادة لوقوع التغير والتحريف فيه
- ٢٦٩ الروايات الدالة على عدم تحقق جمع القرآن إلا بعد وفاة النبي ﷺ

- ٢٧٨ نقد هذه الروايات بأنها مخدوشة من جهات:
- ٢٧٨ الأولى: تناقضها في نفسها
- ٢٨٣ الثانية: تعارضها مع روايات أخرى
- ٢٨٧ الثالثة: تعارضها مع الكتاب والعقل
- ٢٩٤ الرابعة: مخالفتها لضرورة تواتر القرآن
- ٢٩٤ الخامسة: استلزامها للقول بالتحريف
- ٢٩٥ ارتباط جهة من القرآن بأيي بكر
- ٢٩٧ ارتباطه بعثمان
- ٢٩٩ معاني لفظ «الجمع» هنا
- ٣٠١ الشبهة الثالثة: وجود مصحف لعلي عليه السلام غير المصحف الموجود، والجواب عنها
- ٣٠٣ عدم ثبوت كون ترتيب السور توقيفياً، والجواب عنه
- ٣٠٥ كون ترتيب الآيات بتوقيف من الرسول صلى الله عليه وسلم، ويأمر من جبرئيل عليه السلام
- ٣٠٦ كلام صاحب «الميزان»
- ٣٠٧ إيراد المؤلف عليه
- الشبهة الرابعة: الروايات الكثيرة الواردة في هذا الباب وأدعى تواترها، وهي على
- ٣١٠ طوائف
- ٣١٠ الطائفة الأولى: الروايات الدالة على التحريف بعنوانه، أو التغيير والتبديل وما يشابهها
- ٣١٤ مناقشة الطائفة الأولى
- ٣١٦ الطائفة الثانية: الروايات الدالة على ذكر أمير المؤمنين والأئمة عليهم السلام في بعض الآيات
- ٣١٨ مناقشة الطائفة الثانية
- ٣١٩ قصة حديث الغدير
- ٣٢١ دلالة الروايات المتواترة على وجوب عرضها على الكتاب
- ٣٢٣ الطائفة الثالثة: الروايات الدالة على ذكر أسامي أشخاص آخر في القرآن
- ٣٢٤ مناقشة الطائفة الثالثة



٣٢٥	الطائفة الرابعة: الروايات الدالة على تغيير بعض كلمات الكتاب بعد النبي ﷺ
٣٢٧	مناقشة الطائفة الرابعة
٣٢٨	الطائفة الخامسة: الروايات الدالة على وقوع النقيصة في القرآن
٣٣٢	مناقشة الطائفة الخامسة
٣٣٣	تضعيف أحمد بن محمد السيارى
٣٣٧	الشبهة الخامسة: عدم ارتباط بعض الآيات ببعضها، والجواب عنه
٣٤٠	النتيجة
٣٤٥	فهرس الآيات القرآنية
٣٥٩	فهرس الأحاديث والآثار
٣٧٣	فهرس الأشعار
٣٧٥	فهرس أسماء الملائكة والأنبياء ﷺ
٣٧٧	فهرس أسماء الأنمة المعصومين ﷺ
٣٧٩	فهرس الرواة والأعلام
٣٩٧	فهرس الأمم والجماعات والفرق والقبائل والطوائف
٤١١	فهرس الأيتام والوقائع والحوادث
٤١٧	فهرس الأمكنة والبقاع والبلدان
٤٢٣	فهرس الألواح والصحف والكتب
٤٢٧	فهرس الحيوانات والثمار والمتفرقات
٤٣١	فهرس مصادر التحقيق
٤٥٥	فهرس الموضوعات